تركيا ..

الصراع الاسلامي العلماني في تركيا

٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد السادس

تركيا وصراع العلمانية

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٦ - تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

*"الرفاه" يرفض تقليص التعليم الديني واوجلان يدعو الى حوار كردي - تركي
الحياة　　#٩٧/٠٥/٠٦　١٣٠٦

*اربكان : الضغط العسكري على حزب الرفاه يزيد شعبيته
الحياة　　#٩٧/٠٥/٠٧　١٣٠٧

*في الشأن التركي(١)
يونان لبيب رزق　　المصور　　#٩٧/٠٥/٠٩　١٣٠٨

*الشيخ .. والجنرال
الوطن العربي　　#٩٧/٠٥/٠٩　١٣١٠

*مقتل ٢٩ من حزب العمال الكردستاني
الكفاح العربي　　#٩٧/٠٥/٠٩　١٣١٣

*مواجهة بين تشيللر والجيش
الكفاح العربي　　#٩٧/٠٥/٠٩　١٣١٤

*تشيلر "تلوح" بابعاد جنرالات واستمرار الحملة لاغلاق المدارس الدينية
الحياة　　#٩٧/٠٥/٠٩　١٣١٥

*الحزب الاسلامي بتركيا يهدد بفض الائتلاف الحكومي
الاهرام　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣١٧

*محاولات لازاحة أربكان عن الحكومة التركية
الجمهورية　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣١٨

*وزير تركي سابق يشن حملة ضد الاسلاميين
الاحرار　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣١٩

*"الرفاه" إقفال المدارس الدينية سيحول تركيا الى جزائر ثانية
الكفاح العربي　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣٢٠

* تركيا : وزير سابق ينشط للاطاحة بحكومة أربكان الائتلافية
الكفاح العربي　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣٢١

*وزير تركي سابق يصعد حملة للاطاحة بالاسلاميين
العالم اليوم　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣٢٢

*اربكان يستضيف تجمعا لتنظيمات اسلامية بينها " حماس" و"الجهاد"
جمال خاشقجي　　الحياة　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣٢٣

*زعيم سياسي تركي يكشف حملة لايجاد بديل من حكومة اربكان
الحياة　　#٩٧/٠٥/١٠　١٣٢٥

*اتهام صحفيين وزعماء العمال بتحريض الجيش التركي على الانقلاب
الاهرام　　#٩٧/٠٥/١١　١٣٢٦

*اعتقال ٣٤ شخصا بتركيا احتجوا على اغلاق المدارس الدينية
الاخبار　　#٩٧/٠٥/١١　١٣٢٧

*محاكمة ٩ صحفيين واثنين من مسئولي النقابات طالبوا الجيش بالانقلاب على الحكوم
الجمهورية　　#٩٧/٠٥/١١　١٣٢٨

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الإسلام والعلمانية

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الإسلام والعلمانية

---

*محاولة جديدة لإسقاط حكومة اربكان
الكفاح العربى　#٩٧/٠٥/١٦　١٣٦٥

*المعارضة التركية تهدد مجددا بالدعوة للتصويت على الثقة بحكومة اربكان
الحياة　#٩٧/٠٥/١٦　١٣٦٦

*المعارضة التركية تستأنف محاولات الإطاحة بحكومة أربكان
الاهرام　#٩٧/٠٥/١٧　١٣٦٧

*المعارضة التركية تطالب البرلمان بتوجيه اللوم للحكومة
الجمهورية　#٩٧/٠٥/١٧　١٣٦٨

*المعارضة التركية تهاجم "اربكان" وتسعى لإسقاط الائتلاف الحاكم
الوفد　#٩٧/٠٥/١٧　١٣٦٩

*المعارضة التركية تتوقع دعم غالبية برلمانية لإطاحة أربكان
الحياة　#٩٧/٠٥/١٧　١٣٧٠

*تركيا : التحقيق مع صحافيين ونقابيين بتهمة "تحريض" الجيش على انقلاب عسكرى
الحياة　#٩٧/٠٥/١٧　١٣٧١

*من قريب
سلامة احمد سلامة　الاهرام　#٩٧/٠٥/١٨　١٣٧٢

*"جنرالات" العلمانية التركية
المجلة　#٩٧/٠٥/١٨　١٣٧٣

*تركيا : استقالة وزيرة من حكومة اربكان وآلاف العلمانيين يتظاهرون ضده
الحياة　#٩٧/٠٥/١٨　١٣٧٥

*ياجنرالات تركيا .. لا تتعلقوا بوعود كاذبة
المساء　#٩٧/٠٥/١٩　١٣٧٦

*الحكومة الخفية فى تركيا
فهمى هويدى　الاهرام　#٩٧/٠٥/٢٠　١٣٧٧

*استقالة نائب إسلامى من الائتلاف الحاكم فى تركيا
الاهرام　#٩٧/٠٥/٢٠　١٣٨٠

*تركيا : انشقاق نائب من "الرفاه"
الكفاح العربى　#٩٧/٠٥/٢٠　١٣٨١

*البرلمان التركى يسقط اقتراحا بسحب الثقة من اربكان
الاهرام　#٩٧/٠٥/٢١　١٣٨٢

*البرلمان التركى يجدد ثقته فى حكومة اربكان
الجمهورية　#٩٧/٠٥/٢١　١٣٨٣

*خناقة ..فى البرلمان التركى
المساء　#٩٧/٠٥/٢١　١٣٨٤

*الجيش يستعد لطرد ١٠٠ ضابط اسلامى ائتلاف أربكان - تشيللر هزم المعارضة
الكفاح العربى　#٩٧/٠٥/٢١　١٣٨٦

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٦ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

نهاية الفهـــرس

تركيا على فوهة إنقلاب عسكرى

جنرالات أنقرة يريدونها علمانية صرفة والغرب لا يفضلها إيرانية أو جزائرية

ثلاثة انقلابات عسكرية ضد ثلاث حكومات منتخبة في فترة ٣٧ عاما فقط، ومع ذلك يجد بعض الاتراك في انفسهم الجرأة ليزعموا انهم بلد ديمقراطي ! ومجلس وصاية عسكرى يقف رقيبا على أحوال البلاد والعباد يعد عليهم انفاس الحرية المخنوقة التي يعيشونها وبعد ذلك هناك من يدعى انه انما يفعل ذلك حفاظا على رحابة المناخ السياسي للدولة التركية.. اما الحقيقة المرة فهي ان تركيا بلد يحكمه الجنرالات والجنرالات والديمقراطية لا يجتمعان .

طارق عجلان

وجنرالات تركيا يظنون فى انفسهم الصبر ورحابه الصدر وطول البال.. فى العام الماضى انتحوا جانبا بدباباتهم ومدافعهم ولم يتدخلوا لمنع الاسلاميين الذين فازوا في الانتخابات . بنسبة كبيرة . من تشكيل حكومة ائتلافية ! أيضا وقفوا يتفرجون على نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه وهو يحاول استعادة الوجه الاسلامى لتركيا ويتقارب مع الدول الاسلامية المجاورة دون ان يدكوا مقرات الحزب والحكومة كذلك تغاضوا عن اقامته لعلاقات حميمة مع الايرانيين الذين يقال انهم يساعدون الاكراد فى جنوب شرق تركيا ولم يشنقوه ويعلقوا جثته على عامود نور فى أحد ميادين انقره.. حدث كل هذا ولم ينفد صبر الجنرالات أو تفارقهم ابتسامة تسامحهم .

اسلام راديكالى !

لكن طفح الكيل ولم يعد هناك متسع للمزيد فقد الجنرالات اعصابهم.. هذا ما يؤكده احد كبارهم الجنرال الاعظم «سيفيك بير» نائب رئيس اركان قوات الجيش التركى الذى يرى ان تركيا مهددة الان بخطر الاسلام الراديكالي وان على الجيش ان يقول كلمته . مجلة نيوزويك العدد الصادر مؤخرا وآه حين يقول العسكر كلمتهم فى أى دولة آه حين يتحدث عسكر تركيا بالذات بنعومه (ثلاثة انقلابات سابقة) .

طيلة الاسابيع الماضية، وشوارع انقره واسطنبول تشهد تكثيفا وتحركات غير عادية وشائعات كثيرة تروج لتدخل وشيك من جانب الجيش فى امور السياسة قد يحدث هذا التدخل ضد حكومة الائتلاف بل يبدو انه فى طريقه لأن يحدث بدليل ان جنرالات الجيش التركى يغمزون ويلمحون منذ فترة لوسائل الاعلام المحلية والدولية ويوحون بأن هناك شيئا فى الافق وهم يفعلون ذلك أما لتهيئة الرأى العام للقيام بانقلابهم القادم على العملية الديمقراطية أو لتخويف نجم الدين اربكان لحمله على التراجع عن المضى قدما فى تطبيق برنامجه الحزبى الذى جاء به الى الحكم .

الانقلاب الوشيك تتحدث عنه تركيا كلها والجنرالات من ناحيتهم لا يسعون الى نفى امكانية وقوعه بل ان البعض منهم يوحى بذلك انظروا الى تصريحات نائب رئيس الاركان ردا على شائعة الانقلاب انه يقول ان العسكريين يريدون الحفاظ على الامور سلما .

استعراض عضلات

والشاهد ان هناك بالفعل تحركا عسكريا زاحفا باتجاه تدخل الجيش فى السياسة قد يكون بطيئا لكنه لن يتوقف حتى تطرح الحكومة الحالية سياساتها الدينية جانبا او تترك السلطة والضغوط التى يمارسها الجيش اثناء زحفة قاسية للغاية لكنها فى بعض الاحيان مجرد استعراض عضلات وفى اغلب الاحيان مجرد همسة فى اذن المدنيين وتهديد مستتر بالتدخل . .

لو حدث هذا التدخل المرتقب فان أول من سيطلق زفرة راحة المسئولين فى أمريكا واوروبا فهم يسلمون بأن الجيش التركى ثانى اكبر جيوش حلف الاطلنطى والمتمركز وسط منطقة البلقان الهشة والقوقاز الملتهبة والشرق الاوسط المتوترة حجر زاوية ودعامة يعتمد عليها فى الدفاع عن الغرب.. والغرب لا يعجبه بالطبع ان تنقلب تركيا دولة اسلامية تتقارب مع باقى الدول الاسلامية .. الغرب لا يريد لتركيا ان تصبح ايران اخرى لكنه لا يريدها ايضا جزائر جديدة لا يعجبه هذا النموذج ولا ذاك بل يريدها تركيا مطيعة لأوروبا وأمريكا .

المصيبة ان العسكريين الاتراك يفهمون الغرب جيدا ويعرفون ما يريده من بلدهم وعلى استعداد لتلبيته .

تكوينهم العقلى والمزاجى كعسكر يتواءم مع ذلك فهم بفطرتهم . الدموية . لا يبالون بأية عواقب تحول دون تنفيذ ما فى رأسهم لا يحبون التزحزح عن مواقفهم وغير قادرين على ذلك من الاساس لان النزعة العسكرية متغلغلة فى تكوينهم الداخلى فمنذ التحاق جنرالات تركيا بالمدارس العسكرية فى سن مبكرة للغاية هى الرابعة عشر تتم برمجة عقولهم بمجموعة من الاساسيات المسلم بها هى ان مكانة تركيا تتحدد بأنها دولة علمانية متحدة أوروبية

وديمقراطية، شكلها مصطفى كمال اتاتورك. مؤسس تركيا العصرية لكن يلفنون ايضا بوهم خاص هو ان الديمقراطية قد تدمر علمانية الدولة وهو وهم لا يقاسمهم فيه اية ديمقراطية أو علمانية اخرى لذلك يرتاحون الى تفسير انقلاباتهم الثلاثة الماضية فى اعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨١ بأنها كانت مخرجا من فوضى الديمقراطية .

الحظيرة الاسلامية

على هذا الاساس قد نفهم قلق الجيش وتذمره الحالى من حكومة اربكان ويتفهمه ايضا السياسيون المحترفون هناك ويجارونه ويجاروه وزير الدفاع على سبيل المثال وهو من حزب الطريق القويم يساير الجنرالات بقوله ان حزب اربكان خرق الاتفاق المبرم بين أحزاب الائتلاف الحاكم بفصل المسجد عن الدولة، وبأنه يستخدم الدين فى السياسة .

لكن كيف تم هذا الفصل وهذا الاستخدام من وجهة نظر العسكر الاتراك ؟!

فى فبراير الماضى قام عمدة حى سنكان وهو قاعدة عمالية تعتبر احدى ضواحى العاصمة انقره بدعوة السفير الايرانى فى تركيا لالقاء خطاب امام حشد من الناس فما كان من سفير طهران الا ان دعا اثناء فورة حماسة وهو يلقى الخطاب الى عودة تركيا الى الحظيرة الاسلامية وصدق على كلامه عمدة المدينة الاسلامى التوجه وعضو حزب الرفاه ولاقت دعوة الاثنين صدى من الحضور هنا بدأ دور العسكريين فأمروا بعودة السفير الايرانى الى طهران فورا مع انه لو كان قد خطب فى واشنطن ودعا المسلمين هناك لاقامة دولة اسلامية ما طردته امريكا وما كانت قد القت بعمدة الحى فى السجن كما فعلت انقره التى قام جنرالاتها بانزال الدبابات لتجوب شوارع سنكان وبرروا هذا الاستعراض للقوة فيما بعد بأنه مناورة كانت مقررة سلفا !

مناورة فى احدى ضواحى العاصمة المزدحمة وسط التجمعات السكنية وبالذخيرة الحية والاسلحة الثقيلة جدا ما احلى المناورات !

ولم يكتفوا بذلك فقد لجأوا الى ممارسة الضغوط ضد اربكان فى اجتماع ٢٨ فبراير من نفس الشهر لمجلس الامن القومى وهو مجلس مفترض انه استشارى لكنه فى الحقيقة تنفيذى يهيمن عليه كبار جنرالات الجيش فى هذا الاجتماع اصدروا ١٨ فرمانا للحد مما اسموه زيادة المد الاسلامى فى تركيا - فى التعليم والبرامج الاجتماعية والذى زحف الى النظام العلمانى حتى قبل ان يتولى اربكان السلطة وقد حددوا مهلة لذلك تنتهى يوم السبت المقبل والا فان هناك اجراءات ستتخذ للاذعان لهذه الفرمانات فى اجتماع مجلس الامن القومى يوم السبت .

ان تركيا تعيش الان على فوهة انقلاب عسكرى .. والجميع ينتظر نتائج تهديدات الجنرالات غدا السبت فماذا سيحدث ؟

توقع سقوط الحكومة التركية خلال أيام بعد تصاعد الصراع مع العسكريين

أنقرة ـ وكالات الأنباء: زادت امس التكهنات والتوقعات بقرب سقوط الحكومة التركية بعد احتدام المواجهة بين قيادات الجيش العلمانية وبين رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين اربكان الذي تقدم حكومته غدا ـ السبت ـ لمجلس الأمن القومي تقريرا عن الاجراءات التي اتخذتها للحد من النشاط الإسلامي في البلاد.

ورغم تصريحات مسئولي حزب الرفاه التي يتعهدون فيها بمواصلة البقاء في الحكومة اتسعت التصدعات في التحالف الحاكم مع تهديد بعض وزراء حزب الطريق القويم المشارك في التحالف بالاستقالة إذا استمر اربكان في انتهاج سياسة يعتبرونها «استفزازية» وتهدد الاستقرار حيث ان العسكريين لن يترددوا في التدخل للدفاع عن النظام العلماني!

واعلن مسعود يلماظ زعيم المعارضة وزعيم حزب الوطن الأم امس استعداد حزبه لإقامة ائتلاف جديد مع حزب الطريق القويم وحزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة تعالج المشاكل الاقتصادية للبلاد وتعد لانتخابات برلمانية في شهر مارس من العام القادم.

ويتوقع المراقبون ان تعلن تانسو شيللر رأيها في اقتراح يلماظ بعد المواجهة المتوقعة بين اربكان والعسكريين غدا السبت رغم دعوتها للعسكريين بالابتعاد عن الشئون السياسية وتأكيدها على الانسحاب من الائتلاف الحكومي إذا لم يوافق اربكان على تنفيذ مشروع التعليم الإلزامي العلماني لثماني سنوات.

المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٧

غداً: اجتماع عاصف لمجلس الأمن القومى التركى

يتوقع المراقبون أن يشهد اجتماع مجلس الأمن القومى التركى غداً السبت توتراً حاداً بين أعضاء المؤسسة العسكرية ونجم الدين أربكان -رئيس الوزراء- الذى يواجه بحملة شرسة من قبل العلمانيين منذ توليه منصبه قبل أكثر من عام.

فى هذا الإطار دعا الرئيس التركى سليمان ديميريل الثلاثاء الماضى إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة فى تركيا معتبراً أنها السبيل الوحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة التى يقودها حزب الرفاه الإسلامى والجيش المتمسك بالإبقاء على الطابع العلمانى للدولة.

وقال ديميريل فى مقابلة مع محطة «شو تى فى» التلفزيونية الخاصة: إن «مفتاح التسوية حيال الوضع الراهن يكمن فى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة».

وحث ديميريل أيضاً على المصالحة بين حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان والعسكريين المعارضين لأى نزعة إسلامية فى المجتمع التركى.

وطالب ديميريل العسكريين بألا يصطدموا بمشاعر المسلمين الحقيقيين الذين يمثلون ٩٩ فى المائة من سكان هذا البلد.

واعتبر ديميريل ان احتمال انقلاب عسكرى سينفى «الديمقراطية» التركية، وقال: «لا يمكنهم إنقاذ الديمقراطية بدءاً بتدميرها».

من جهته يصر أربكان على أن يكون التعليم الأساسي الالزامي من الدولة خمس سنوات وليس ثماني سنوات متصلة لإعطاء الفرصة للطلاب الاتراك بعد خمس سنوات للالتحاق بالمدارس الدينية.. وهذا الامر ترفضه بشدة المؤسسة العسكرية لتفويت الفرصة على التلاميذ فى ترك مدارس الحكومة والالتحاق بالمدارس الدينية التى طالبت بإغلاقها من قبل. ويلاحظ أن اجتماع المجلس التركى غدا سبقته تصريحات متشددة من جانب قادة الجيش إلى حكومة نجم الدين أربكان.

فقد انتقد الجنرال عثمان اوزباك قائد قوات الجندرمة «الشرطة» سفر اربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى إلى الاراضى المقدسة لاداء فريضة الحج، وقال موجها كلامه إلى أربكان: إننا نقاتل منظمة حزب العمال الكردستانى التى تشن حربا منذ عام ١٩٨٤ لإقامة دولة كردية مستقلة فى جنوب شرق البلاد وأربكان يسافر لأداء الحج. ويقول مراسل وكالة انباء الشرق الاوسط فى انقرة إن مجلس الامن القومى لن يعطى اربكان أى فرصة اخرى خلال اجتماعه الحاسم غدا. وسيجد اربكان نفسه بين المطرقة والسندان محاصرا بين ضرورة إعطاء موافقته على قرارات المجلس السابقة وبين المعارضة الشديدة التى يواجهها داخل حزبه لعدم تنفيذ هذه القرارات والانسحاب من الائتلاف الحكومى.

وكان مجلس الامن التركى قد اعطى اربكان فرصة فى شهر مارس الماضى لكى ينفذ قرارات المجلس الداعمة للعلمانية فى البلاد.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ ٢ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن القومي يتابع الاجراءات ضد الاسلاميين

الحكومة التركية مشلولة وأيامها قد تكون معدودة

■ انقرة - ا ف ب - يجتمع مجلس الامن التركي غداً السبت لمتابعة تنفيذ التوصيات التي اقرها ضد الحركات الاسلامية وإلزام الحكومة تطبيقها. ويضم هذا المجلس كبار العسكريين الدين يمارسون من خلاله وصاية على الحكومة.

وكان مجلس الأمن القومي فرض على حكومة نجم الدين اربكان في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) الماضي تطبيق اجراءات لوضع حد لتغلغل الاسلاميين من انصار حزب «الرفاه» في مؤسسات الدولة. ويتوقع عدد من المراقبين والمحللين ان تكون ايام حكومة أربكان معدودة.

ومنذ شهرين اصيبت الحكومة الائتلافية بشلل وباتت عاجزة عن اتخاذ أي قرار مهم. وهي تخصص معظم اجتماعاتها لمناقشة جدوى تطبيق الاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن القومي خصوصاً لجهة اصلاح التعليم الذي سيؤدي الى خفض عدد طلاب المدارس الدينية التي يعتمد عليها حزب الرفاه لجمع الأنصار.

وكانت الحكومة شكلت في حزيران (يونيو) الماضي من حزب الرفاه وحزب الطريق القويم (يمين) الذي تترأسه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر.

وأدى تردد حزب الرفاه في تطبيق هذه الاجراءات الى دعوة وزيري الصحة والصناعة من حزب الطريق القويم الى انهاء الائتلاف. وذهب احد ابرز قادة حزب الرفاه ايدين مندريس ايضاً الى حد المطالبة باستقالة الحكومة.

فقد نصح ايدين نائب رئيس حزب الرفاه الأربعاء اربكان بالاستقالة لتجنب تفاقم الوضع بين الجيش والاسلاميين.

وقال مندريس «إن الحكومة لا تستطيع البقاء في السلطة ما دامت المواجهة قائمة مع الجيش». ويصنف مندريس في خانة المعتدلين داخل حزب الرفاه الذي انضم اليه قبل أسابيع من الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ وحقق فيها الرفاه أفضل نتائج.

واجمعت الصحف الكبرى على القول امس الخميس ان الائتلاف «انتهى وستشكل حكومة جديدة في ايار (مايو) المقبل».

ونقلت الصحيفتان الليبراليتان «بني يوزبيل» و«راد يكال» ان تشيلر التي تؤيد تطبيق اجراءات مجلس الأمن القومي التركي تستعد للخروج من الائتلاف.

من جهتها اعتبرت صحيفة «صباح» ان تشيلر «نزعت فكرة الائتلاف من حساباتها وهي تبحث عن صيغ حكومية اخرى».

وحسب صحيفة «جمهوريت» فإن نواب حزب الرفاه يفضلون الانسحاب من الحكومة لتجنب قيام «انقلاب عسكري».

وأدى التوتر بين الجيش والاسلاميين الى زيادة المخاوف من حصول انقلاب عسكري إلا ان كبار المسؤولين في الجيش نفوا الأمر مع الاعراب علناً عن رغبتهم بإنهاء الائتلاف القائم. وكان الجيش قام بثلاثة انقلابات خلال السنوات الـ ٣٧ الماضية.

وازدادت حدة التوتر بين الجيش والاسلاميين الاسبوع الماضي عندما اتهم قائد الدرك في منطقة ارضروم (شرق) الجنرال عثمان اوزبك حزب الرفاه بالسعي الى «استغلال الديموقراطية لتسلم السلطة واللجوء الى القمع حتى عبر قطع الرؤوس كما يحصل في الجزائر».

وجاء كلامه رداً على مسرحية اعدتها مجموعة اسلامية وصفت فيها الجيش بانه «ملحد وعدو الشعب» وعلى الامة «الثورة ضده».

وطالب عدد من نواب الرفاه بإقالة الجنرال اوزبك إلا ان رئيس الجمهورية دعمه وكذلك فعلت القيادة العسكرية.

أربكان يواجه العسكريين اليوم فى اجتماع ساخن لمجلس الأمن التركى

حزب تشيللر ينفى أنباء اعتزامه الانسحاب من الائتلاف الحاكم

انقره - ويتر - ا. ش. ا:

نفى حزب الطريق القويم العلمانى امس صحة الانباء التى ترددت عن اعتزامه الانسحاب من الائتلاف الحاكم فى تركيا بزعامة نجم الدين اربكان.. وذلك بعد ارتفاع حدة التوتر بين الحكومة التى يتزعمها الاسلاميون والجيش الى درجة غير مسبوقة.. مما دفع اقطاب الحياة السياسية للدعوة لعقد انتخابات جديدة فيما طلب الرئيس سليمان ديميريل عقد جلسة لمجلس الامن التركى اليوم السبت لبحث الموقف فى البلاد.

وقال أحد قادة حزب الطريق القويم انه لايعلم اى شئ عما تردد مؤخرا بان تانسو شيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية بصدد الانسحاب من الائتلاف.. واضاف انه لايتوقع حدوث مثل هذه الخطوة.

وفى وقت لاحق، عقدت شيللر اجتماعات لم يعلن عنها من قبل مع قادة حزبها.. ولم يعرف على الفور سبب الاجتماع.

ومن المقرر ان يواجه اليوم اربكان زعيم الرفاة الاسلامى، جنرالات الجيش خلال اجتماع مجلس الامن التركى الذى يهيمن عليه العسكريون.

الحكومة والجيش على خلاف منذ فبراير الماضى بسبب رفض الحكومات ذات التوجهات الاسلامية تنفيذ عدة مطالب للعسكريين لقمع الانشطة الاسلامية.

ووصلت حدة التوتر ذروتها اول امس الخميس عندما اعلن اربكان انه سيطالب قادة الجيش بمحاكمة مسئول عسكرى وصفه بانه «قواد».

وعلى صعيد اخر، كشفت صحيفة تركيش ديلى نيوز ان جميع الاحزاب التركية باستثناء حزب الرفاة غير مستعدة لخوض انتخابات برلمانية مبكرة.

وقالت ان هذه الاحزاب تعانى من انقسامات داخلية حادة.. ولذا فسيحتل حزب الرفاة المقدمة حال اجراء انتخابات مبكرة.

من ناحية ، هاجم العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية اربكان متهما اياه بانه حقق مكاسب لاسرائيل خلال مدة حكمه تفوق بمراحل ماحققته قبل توليه منصب رئيس الوزراء.

وقال ان شيللر تمثل المرأة المسلمة وانه تمنى عندما قابلها وهى وزيرة ان تكون رئيسة للوزراء، وانها اصبحت كذلك.. وانه عندما قابلها وهى رئيسة وزراء تمنى ان تصبح رئيسة لتركيا لانها تستحق ذلك.

اربكان يحذر من مخاطر تكرار تجربة الجزائر

تركيا تتوقع انقلاباً عسكرياً في الصيف المقبل

سليم نصار *

■ من المتوقع ان يزور مصر يوم الاثنين المقبل (٢٨ الجاري) الرئيس التركي سليمان ديميريل لاجراء محادثات مع الرئيس حسني مبارك، وتبادل وجهات النظر في شان عملية السلام التي وصلت الى منعطف خطير يهدد النظام الاقليمي برمته.

ويرى المراقبون في هذه الزيارة القصيرة التي تستغرق يوماً واحداً، محاولة سياسية قلقة وغير ثابتة يراد بها تجديد الصلة بالعالم العربي قبل انعقاد قمة مجموعة الدول الاسلامية الثماني في انقرة منتصف ايار (مايو) المقبل. بينما يرى فيها آخرون تغطية شكلية للوضع المتوتر داخل تركيا، ربما ينفس الاحتقان المتنامي بين المؤسسة العسكرية وحزب «الرفاه» الاسلامي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. ولقد تطور هذا الوضع الى الأسوأ بحيث باتت معادلة الشراكة بين تانسو تشيللر واربكان مهمة صعبة الاستمرار بسبب تناقض توجهات تركيا واستحالة اقامة علاقات متوازنة بين اسرائيل من جهة والعالم الاسلامي - العربي من جهة اخرى. ومن المؤكد ان هذا التجاذب المتواصل بين القوتين الحاكمتين سينعكس سلبياً على نسيج الوحدة الوطنية، خصوصاً بعدما حذر الجنرال عثمان اوزبك من مخاطر سقوط تركيا في تجربة الجزائر حيث تحول النزاع بين الجيش والاسلاميين الى مجازر متواصلة يدفع ثمنها الابرياء المحايدون. وكان الجنرال اوزبك، قائد قوات الدرك المكلفة مواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، قد انتقد اربكان لأدائه فريضة الحج، واعرب عن استعداده لمحاربة الاسلاميين مثلما حارب مقاتلي الاكراد. ورد عليه وزير الدولة نائب رئيس «حزب الرفاه» عبدالله غيوم بهجوم اعلامي مهدداً بمقاضاته لانه تجاوز حدود وظيفته، وتعرض لشعائر دينية تُعتبر جزءاً من الواجبات والمعتقدات. وكان من الطبيعي ان تؤيد الاحزاب العلمانية المعارضة دعوة الجنرال، الامر الذي احدث خللاً في علاقات الائتلاف الحاكم، وعزز الاعتقاد بأن ازدواجية السلطة ليست ظاهرة صحية مريحة.

يقول الديبلوماسيين في انقرة ان تركيا تعاني من سلبيات «حكم الراسين» منذ شكلّ نجم الدين اربكان وللمرة الاولى، حكومة ائتلافية في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٩٦. ولقد تزايدت ضغوط هذه السلبيات اثر زيارة اربكان لطهران وتوقيعه في آب (اغسطس) الماضي صفقة العشرين بليون دولار، والتي تقضي بشراء الغاز الطبيعي من ايران خلال السنوات الثلاثين المقبلة. وكان الهدف من وراء هذه الصفقة - حسبما فسره رئيس الحكومة - التعويض عن خسارة بلايين الدولارات من جراء قطع العلاقة الرسمية مع بغداد، وتوقف العراق عن ارسال نفطه الى تركيا كنقطة عبور في طريقه الى البحر الأبيض المتوسط.

وعلى رغم الدعم الاقتصادي الخاص الذي حصلت عليه تركيا من الولايات المتحدة، إلا انه لا يغطي سوى نسبة ضئيلة جداً من قيمة الخسائر الضخمة التي نتجت عن تجميد العمليات التجارية والصناعية مع العراق. وتدخل في الحساب أيضاً المصلحة الاستراتيجية المتمثلة بلجم العمليات الكردية والتي تعتبرها انقرة تهديداً متواصلاً لامنها الداخلي.

من هنا حاول اربكان تحصين حدوده ضد هجمات «حزب العمال الكردستاني» عن طريق صفقة الغاز مع ايران على اعتبار ان مردودها الاقتصادي والسياسي سيعوض عما فقدته بلاده مع العراق، وعما قد تحصل عليه من طهران. وفي تصوره انه ازال عن تركيا تهديداً عسكرياً وأيديولوجياً كانت تشهره الثورة الاسلامية في وجه جارتها، اضافة الى احتمال تحسن العلاقات مع سورية كما وعد المسؤولون الايرانيون.

وربما توقع اربكان من وراء تعاونه مع النظام في طهران تعبيد طريق التعاون مع دمشق باسلوب يلغي المخاوف التركية التي لخصها له الرئيس سليمان ديميريل في اول لقاء لهما بعد تشكيل الحكومة الائتلافية. ولقد نقلت في حينه الصحف بعض مشاعر القلق التي عبّر عنها ديميريل وطالب رئيس الحكومة بضرورة معالجتها. قال له: «ان الاكراد الذين يعيشون في شمال الاناضول هم جزء لا يتجزأ من شعبنا. انهم افراد امة ذات قيم مشتركة ومتجانسة في مختلف المجالات الدينية والثقافية والهوية الوطنية. ان مشكلتنا الاساسية في تلك المنطقة تتمثل

بالارهاب الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي اوقع اكثر من عشرين الف ضحية خلال عشرين سنة. ان هذا العنف يهدد وحدة تركيا الداخلية، كما يهدد علاقاتها الاقليمية. ولقد طلبنا من دمشق عدم ايواء زعماء هذا الحزب، وعدم توفير الحماية لهم إن كان في لبنان أم في سورية. وكنا في جميع المحادثات نتطرق الى هذا الموضوع لأن استمرار العنف يساعد هذا الحزب على نشر الفوضى والخلل».

ولخص الرئيس ديميريل انطباعاته عن السياسة السورية تجاه تركيا بانها تدف الى زعزعة حال الاستقرار عن طريق تشجيع الفوضى السياسية والاجتماعية. وفسر الدوافع العميقة لهذا النهج بانها محاولات دؤوبة لتعزيز موقف دمشق من قضية المياه، وخلق ظروف افضل بالنسبة للعلاقات التجارية، والتاكيد على انها لن تتخلى ابداً عن مطالبها الاقليمية التاريخية بلواء الاسكندرون.

رئيس الوزراء اربكان يعتقد بانه قادر على رسم سياسة متوازنة مع جارات تركيا ترتكز على احترام السيادة والاستقلال والوحدة الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهو يرى ان بلاده ارتبطت بعلاقات صداقة وسلام مع ايران طوال خمسين عاماً، وانه من الضروري استئناف هذا التوجه على رغم تغيير النظام في طهران. وفي تصوره ان الحل الشامل لقضية الشرق الأوسط لن يتحقق عملياً إلا بمشاركة كافة أطراف النزاع بمن فيها سورية. لذلك كان السفير السوري في انقرة اول ديبلوماسي اجنبي يستقبله اربكان فور تسلمه مهام الحكم. كما أعتبرت برقية التهنئة، التي ارسلها الرئيس حافظ الأسد مؤشراً ايجابياً على رغبة سورية في فتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة تعزز دور اربكان، وتشجعه على الغاء الاتفاق العسكري مع اسرائيل.

ومع ان الحكومة التركية حاولت تطمين الدول العربية وايران الى سلامة هذا الاتفاق مؤكدة انه لا يتعدى مجال المناورات العسكرية، وانه غير موجه ضد دولة ثالثة... إلا ان هذا التطمين لم يقنع سورية التي رات في المناورات الجوية الاسرائيلية - التركية على حدودها الشمالية ضغطاً متواصلاً لتوزيع خطوطها الدفاعية تخفيفاً عن الجبهة مع اسرائيل.

كذلك رات فيها ايران نقلة استراتيجية تضع حدود اسرائيل العسكرية قريباً من حدودها، الأمر الذي يسهل عمليات المراقبة او الاعتداء المباشر بواسطة الطيران.

هذا الاسبوع اعلنت تركيا التزامها تطبيق بنود صفقة الغاز مع ايران. وفسر هذا الموقف بانه اعتراض على القرار الذي اتخذته دول الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ من مسالة فرض عقوبات اقتصادية على ايران اثر ادانة نظام الملالي في طهران من قبل محكمة المانية. ولقد جاء هذا القرار ليضيف الى اسباب التوتر القائم مع المانيا سبباً جديداً، خصوصاً بعد تصريح اربكان الاستفزازي، وقوله ان على أوروبا الانحناء امام بلاده. وفي رايه ان تركيا لم تلق المعاملة التي تستحقها من جانب المجموعة الأوروبية، ومن جانب المانيا بالذات، لأنها خسرت اكثر من خمسة بلايين دولار بعد انضمامها للاتحاد الجمركي الأوروبي. وعلق وزير خارجية المانيا كلاوس كينكل على هذا الكلام بالقول: ان ديبلوماسية الصوت العالي لن تفيد تركيا، وان عليها الانتظار مدة طويلة لكونها مرفوضة من الانضمام الى الاتحاد الأوروبي بسبب سجلها في مجال حقوق الانسان، والمسالة الكردية، والعلاقات مع اليونان، وقضايا اقتصادية معينة. والمؤكد انه كان يشير «بالقضايا المعينة» الى صفقة الغاز مع ايران.

يجمع المؤرخون على القول ان تفاعلات النظامين الايراني - التركي كثيراً ما تؤثر على تغيير الاتجاهات السياسية والأمنية داخل البلدين. وهم يتوقعون قيام الجيش باعلان انقلاب عسكري ضد اربكان وحزبه، تماماً كما دفعت عوامل داخلية املتها ثورة ايران عام ١٩٨٠ الجنرال كنعان ايفرين للقيام بانقلاب ساعد على ضبط الأوضاع ومنع انسكاب الثورة الخمينية فوق الأراضي التركية.

وربما تساعد الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على الجيش، اضافة الى الموقف الاوروبي، على اجبار اربكان على التنحي عن السلطة إذا تمسك في صفقة الغاز الايراني.

ويبدو انه حاول توظيف هذه الصفقة الاقتصادية لجني فوائد سياسية قال انها توازن تنامي العلاقات التركية - الاسرائيلية، وتوقف دعم طهران لمقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ولكن ما حدث في شهر رمضان المبارك لم يتفق مع هذه التوقعات بدليل ان السفير الايراني في انقرة كان نجم المهرجان المناهض لاسرائيل الذي نظمه رئيس بلدية سينكان. وخطب السفير محمد رضا باقري فوق منصة زينت بصور الدكتور فتحي الشقاقي، الأمين العام لـ «حركة الجهاد الاسلامي» في فلسطين (اغتيل في مالطا)، اضافة الى صور الامام موسى الصدر، مؤسس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في لبنان. وأصدر «حزب الرفاه» بيانات عدة خلال الشهر الماضي طالب فيها بضرورة تقليل ساعات العمل اثناء شهر رمضان، ورفع حظر ارتداء الحجاب عن الموظفات، وزيادة بناء المساجد. والمعروف انه في تركيا اليوم ٦٩ الف مسجد، وعددها أخذ

في التزايد سنوياً.

ومع ان الاسلاميين لا يشكلون اكثر من عشرة في المئة من مجموع السكان، إلا ان نشاطهم يثير مخاوف الجيش الذي امر بطرد ستين عسكرياً بسبب ميولهم الدينية. كما يثير بالتالي مخاوف «الكماليين» العلمانيين الذين يعتبرون اربكان وحزبه «حصان طروادة» سوف يقضي على كل ما بناه كمال اتاتورك. بينما يرى اربكان ان أفكار اتاتورك كانت جيدة في العشرينات بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، ولكنها الآن تحولت الى سلاح السياسيين والعسكريين الذين يطرحونها كمبرر لحماية مكاسبهم ضمن النظام المهترئ. تماماً مثلما فعل حزب جبهة التحرير الجزائري الذي تلج البلاد مدة تزيد على ربع قرن، الأمر الذي انتهى بالانفجار الكبير وبالمذابح الجماعية.

وفي اعتقاده ان الاسلام ليس مناهضاً للغرب ولا هو ضد التطور والتقدم، وأن حكم الجيش بواسطة «الكمالية» العتيقة هو الذي يمنع تركيا من الانتقال الى القرن الواحد والعشرين، مثلما يمنع تفاعلها مع محيطها الاسلامي.

الرئيس ديميريل يدافع دائماً عن الطابع العلماني للجمهورية، ويطالب اربكان بعدم تسييس الاسلام. وهو يحاول امتصاص نقمة الجيش الذي أطاحه مرتين عندما كان رئيساً للوزراء في ١٩٧١ و١٩٨٠. وفي ضوء هذه الخلفية يسعى لاقامة دور حيادي يمنع الجيش من إحداث خضة جديدة في البلاد، خصوصاً وأن رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الجنرال اسماعيل حقي قره دايي هدد بتدخل الجيش لحماية مبادئ الجمهورية العلمانية الديموقراطية. ومع ان الولايات المتحدة عبرت عن رأيها مراراً، وطالبت تركيا بضرورة الغاء صفقة الغاز مع ايران والسعي الى مصادر بديلة... إلا انها تتخوف من العواقب السلبية التي ستحدثها عملية الالغاء بسبب رفض أربكان للقيام بهذه الخطوة... او بسبب تدخل الجيش لازاحته من الحكم. ومثل هذا العمل قد يشعل موجة العنف كما حدث في الجزائر، لأن العناصر الاسلامية المناوئة لهذا الخيار تعتبر اسقاط الحكومة عملاً غير ديموقراطي. كما تعتبر الادارة الأميركية ان اهتزاز الاستقرار في تركيا سيضعها مع اسرائيل في مأزق يصعب على الانقلاب العسكري امتصاص مضاعفاته. والملاحظ ان الجيش ربما يؤجل موعد الحسم الى الصيف المقبل، اي الى حين استبدال القيادة وتغيير ضباط الأمن بحيث يستغل الجيش حقه الدستوري في الحفاظ على الديموقراطية التركية.

هل يحل الانقلاب العسكري هذه الازدواجية؟

يصف المؤرخون تركيا عادة بتمثال جانوس او يانوس الروماني المؤلف من وجهين، يتطلعان الى جهتين مختلفين. كل هذا بسبب موقعها الجغرافي واطلالتها على الشرق الأوسط من جهة... وعلى اوروبا من جهة اخرى.

وللحفاظ على هذين الاتجاهين صيغت الحكومة الائتلافية بطريقة تسمح لاربكان بالتطلع الى الشرق الأوسط... كما تسمح لتشيللر بأن تتطلع الى الولايات المتحدة واوروبا واسرائيل. ويبدو ان هذه الازدواجية اصبحت خطراً على الوضع القائم بحيث بدأت السياسة الخارجية تؤثر على التوازن الداخلي، وتحرض الجيش على القيام بانقلاب يخشى ان يتحول الخطأ في ادائه الى ثورة شعبية تمنع «الكمالية» من الاستمرار في الحكم مثلما منعت المعارضة الاسلامية «حزب جبهة التحرير» في الجزائر من مواصلة سيطرته على اجهزة الدولة!

---

* كاتب وصحافي لبناني.

اعتقال اسلاميين عشية اجتماع "حاسم" لمجلس الامن القومي

الجيش يطالب البرلمان بانهاء الازمة وسط توقعات بانهيار الحكومة التركية

□ انقرة - «الحياة»:

■ عشية اجتماع وصف بانه حاسم لمجلس الامن القومي (اعلى هيئة تبت المسائل المتعلقة بالامن الاستراتيجي) يعقد اليوم في انقرة، سعت المؤسسة العسكرية الى تبديد المخاوف من احتمال استيلائها على السلطة في ظل توقعات واسعة بانهيار الحكومة الائتلافية برئاسة زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان. وهبطت اسعار الاسهم التركية بنسبة ٤.٩ في المئة اول من امس بسبب مخاوف من انهيار الحكومة.

وسعت زعيمة حزب الطريق الصحيح، الشريك الاصغر في الحكومة، تانسو تشيلر الى تطمين السوق اذ نفت امس انها قررت الانسحاب من الحكومة، الامر الذي اعاد بعض التحسن الى اسعار الاسهم.

ونقلت وكالة «الاناضول» للانباء عن رئيس هيئة اركان القوات المسلحة الجنرال اسماعيل حقي قره دايي، امس، ان الجيش التركي، الذي اطاح ثلاث حكومات مدنية بين ١٩٦٠ و١٩٨٠، يراقب التطورات السياسية عن كثب ويطالب البرلمان باتخاذ اجراءات لانهاء الازمة السياسية الحالية. واضاف ان «القوات التركية المسلحة تقف كليا خارج السياسة وستبقى خارجها». ونقلت الوكالة عنه ايضاً ان «هناك تطورات في بلادنا تناقض مبادىء اساسية في الدستور الامر الذي يثير حساسية كبيرة داخل القوات المسلحة». وتابع: «لا احد يمكنه ان يبقى لامبالياً تجاه هذه الامور. ولكن البرلمان هو المكان الذي يجب ان تحل فيه هذه المسائل. ونحن نعتقد بان كل امر يمكن، ويجب، ان يحل تحت سقفه».

ويتوقع ان يناقش مجلس الامن اليوم فشل الحكومة في تنفيذ مطالب كان طرحها الجيش في اجتماعه الشهري في ٢٨ شباط (فبراير) وقرر امهالها شهراً آخر لتنفيذها خلال اجتماعه الاخير في نهاية الشهر الماضي. واوضحت الصحف ان التركيز في اجتماع اليوم سيكون على التعليم، خصوصاً في شأن اجراءات طالب بها الجيش وتمثلت بجعل التعليم الالزامي ثماني سنوات بدلاً من خمس لمنع الاسلاميين من ادخال التلاميذ في سن مبكرة الى مدارس تعليم القرآن. واعرب النائب حسن إيكنجي، النائب عن حزب تشيلر، عن ثقته بأن اربكان سيوافق على تنفيذ هذا المطلب لأن لا خيار آخر له.

وفي مؤشر آخر الى احتمال انهيار الائتلاف الحاكم قال معلق بارز يعتبر مستشاراً في الشؤون الخارجية لاربكان انه يجب الامتثال لارادة الشعب التركي المطالب بانهاء هذا الائتلاف. واعتمد المعلق إلنور تشيفيك، رئيس تحرير صحيفة «توركيش ديلي نيوز»، على نتائج استطلاع نشرته صحيفته امس اجري في انقرة واسطنبول وازمير واعلن ٧٢ في المئة من المشاركين فيه انهم يؤيدون انهاء الائتلاف الحاكم. واكد ٦٦ في المئة ان انتخابات مبكرة هي طريق الخروج من الازمة، بينما اعتبرت النسبة ذاتها ان المدنيين يمكنهم ادارة البلاد افضل من العسكريين. ولم تحظ فكرة «حكومة وحدة وطنية» سوى بدعم ٤٣ في المئة، بينما رفضها نحو ٤٩ في المئة. وقال ٦٠ في المئة انهم يعتبرون النزعات المعادية للعلمانية اخطر من النزعات الانفصالية لحزب العمال الكردستاني.

وكان مقرراً ان يعقد امس اجتماع بين اربكان وتشيلر للبحث في الازمة. وسادت الاوساط السياسية والديبلوماسية والصحافية منذ ايام تكهنات قوية بأن المؤسسة العسكرية قررت تصعيد ضغوطها من وراء الكواليس لانهاء الائتلاف الحاكم والعمل من اجل تشكيل حكومة ائتلافية بديلة تضم حزبي يمين الوسط المحافظين، الطريق الصحيح والوطن الام (بزعامة رئيس الوزراء السابق مسعود يلماز). ولم تنحسر التكهنات على رغم ان تشيلر نفت امس ما نسبته احدى الصحف التركية الى وزراء ينتمون الى حزبها بأنها قررت الانسحاب من الائتلاف الحاكم. وقالت لصحافيين: «لا تصدقوا اي شيء عن الانسحاب من الحكومة اذا لم تسمعوه مني شخصياً». ولكن وزير الدولة محمد الطنسوي، الذي ينتمي الى حزب الرفاه، اقر امس بأن الوضع ليس على ما يرام في الائتلاف الحاكم وقال: «انها ليست قطعة من الكعك ولكننا لا يمكننا ايضاً القول بعد ان الحكومة انتهت».

ووصل التبادل الكلامي حداً خطيراً أول من امس، عندما امر وزير العدل شوكت قزان (حزب الرفاه) بفتح تحقيق مع قائد قوات الدرك لمنطقة الاناضول الجنرال عثمان اوزبك الذي شن قبل ايام اعنف هجوم على اربكان واتهم الاسلاميين بأنهم يستخدمون الديموقراطية مجرد وسيلة للوصول الى السلطة، وقال انهم «مثل نظرائهم في الجزائر، مستعدون لقطع الرؤوس تحقيقاً لاغراضهم». ولكن وزير الدفاع تورهان تايان (حزب الطريق الصحيح) قطع على قزان كل امل في هذا المجال بتأكيده ان «الجيش وحده يمكنه ان يتخذ اجراءات قانونية ضد احد عناصره».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٧م

وفي مساء اليوم نفسه اعلن اربكان انه لا يمكنه ان يقبل التصريحات التي صدرت عن الجنرال اوزبك وانه سيرسل نسخة منها الى رئاسة هيئة الاركان «لإجراء اللازم». يذكر ان كبار العسكريين كانوا اعربوا عن دعمهم الكامل للجنرال اوزبك الذي ادلى بتصريحاته رداً على مسرحية عرضتها فرقة اسلامية في شرق البلاد وصفت فيها الجيش بانه «ملحد وعدو الشعب» ودعت الامة الى «الانتفاض عليه». واعلنت الشرطة امس انها اعتقلت ١٥ شخصاً من المشاركين في المسرحية.

تركيا: اي بديل من اربكان؟

■ يبدو ان المؤسسة العسكرية التركية نفذ صبرها من الائتلاف الحاكم الذي يرأسه زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان الى حد انها باتت ترى ان اي بديل هو افضل من الحكومة الحالية. ولعل من الجائز اعتبار اجتماع مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون ويعقد اليوم اجتماعاً وصف بانه حاسم، بداية للعد العكسي لنهاية الائتلاف وفتح الباب امام البديل الآخر، اياً كان.

يقال هذا مع الاشارة الى ان اجراء انتخابات مبكرة ليس خياراً للمؤسسة العسكرية ومعها الجناح المدني المتحالف معها من النخبة العلمانية. وهذا يشمل الرئيس سليمان ديميريل على رغم دعوته قبل ايام الى اجراء انتخابات مبكرة. والارجح ان كلامه عن انتخابات مبكرة لم يكن دعوة الى اجرائها فوراً، بل رغبة في تبديد مخاوف من العسكريين الذين قد يقدمون على عمل ما يكرهونه وهو السيطرة المباشرة على الحكم عبر انقلاب عسكري. ويجوز ايضا ان كلام ديميريل عكس مخاوف شخصية طبعت تفكيره بعدما اصبح ضحية لانقلابين عسكريين، مرة في ١٩٧١ وثانية في ١٩٨٠.

الخيار الاول للعسكريين وانصارهم المدنيين يبقى في تشكيل ائتلاف حاكم يضم الاحزاب العلمانية اساسها حزبا يمين الوسط، الطريق الصحيح (بزعامة تانسو تشيلر) والوطن الام (بزعامة مسعود يلماز). ولعله لن يمر سوى اسبوع او اسبوعين على اجتماع مجلس الامن القومي اليوم حتى ينهار الائتلاف الحاكم، سواء باستقالة الحكومة او بمناورات وراء الكواليس تؤدي الى انسحاب حزب تشيلر، او عدد من نوابه يجعل استمرار الحكومة غير ممكن (رئيس الدولة لا يمكنه اقالة الحكومة من دون موافقة البرلمان). فاذا صح هذا السيناريو فإن الخطوة التالية لانهيار الائتلاف تتمثل في البدء باتصالات مكثفة، يدعمها العسكريون، لتشكيل حكومة جديدة يستبعد منها حزب الرفاه.

حتى الآن كان الافتراض هو ان العسكريين لن يضغطوا في انهاء الائتلاف الحاكم قبل ان يتاكدوا من ان البديل اصبح جاهزاً. ويعتقد محللون اتراك ان اطاحة اربكان قبل ان يكون البديل جاهزا هو للاسراع في تحقيق هذا الهدف المطلوب عبر وضع يلماز وتشيلر وزعماء الاحزاب العلمانية الاخرى امام الامر الواقع. اي بايجاد فراغ سياسي يحملهم على الاتفاق بسرعة اكبر طالما ادركوا ان اجراء انتخابات مبكرة غير مسموح به في الوقت الحاضر. ومن الواضح ان سبب عدم السماح باجراء انتخابات مبكرة هو ان احداً لا يريد ان يجازف بانتخابات لا ضمان بان حزب الرفاه لن يخرج منها فائزا.

ومتى يمكن اجراء انتخابات مبكرة؟ الافتراض هو ان تُشكل حكومة ائتلافية علمانية اولاً. وبعد ذلك تبدأ هذه الحكومة، مدعومة من العسكريين ورئيس الدولة وكل المؤسسات العلمانية، بتنفيذ المطالب المتعلقة بتطبيق اجراءات حاسمة للحد من نشاطات الاسلاميين على صعيدي المجتمع واجهزة الدولة. وفي السياق ذاته تُعد تعديلات رئيسية على قانون الانتخابات، وربما قوانين دستورية اخرى، لاقرارها في البرلمان من شانها ان تقلل الى اقصى حد احتمالات ان يلعب الاسلاميون دورا حاسماً في تحديد ميزان القوة في تركيا.

يبقى ان هذا هو احد السيناريوات المحتملة في حال أطيح الائتلاف الحاكم الحالي، والافتراض هو انه السيناريو «المثالي» الذي تتطلع المؤسسة العلمانية، بجناحيها المدني والعسكري، الى تحقيقه. ومع ان السؤال الكبير هو كيف يمكن تحقيق هذا السيناريو، إلا ان المؤسسة العلمانية تبدو عازمة على تبديد اي اوهام في شأن إمكان قبولها بان تلعب دوراً اقل من الدور الاول الذي حدده لها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال (اتاتورك).

كامران قره داغي

بعد جلسة استمرت ٨ ساعات:

أربكان يوافق على تنفيذ مطالب مجلس الأمن القومى

أنقرة - وكالات الانباء - وافق نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا وزعيم حزب «الرفاة» الاسلامي الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم على تنفيذ مطالب الجيش والساسة العلمانيين بتطبيق التدابير اللازمة لمنع تزايد المد الاسلامي في البلاد وهى التدابير التى سبق ان اتفق الجانبان عليها في اجتماع مجلس الامن القومي التركى الذى جرى في ٢٨ فبراير الماضي.

جاءت موافقة «اربكان» على تنفيذ تلك التدابير خلال اجتماع مطول عقده مجلس الامن القومي بعد ظهر امس واستمر ٨ ساعات وسط توقعات بانهيار الائتلاف الحكومي الذى يضم ايضا حزب «الطريق القويم» برئاسة تانسو تشيللر وزيرة الخارجية مالم يستجب رئيس الوزراء لمطالب الجيش.

وفي نهاية الاجتماع اصدر المجلس بيانا ذكر فيه انه تم التوصل الى تفاهم يطلب بناء عليه من الحكومة ان تنسق اعداد وتنفيذ التدابير التى سبق الاتفاق عليها.. وهو مايشير الى ان اربكان وافق على تنفيذ تلك التدابير التى تشمل اغلاق العديد من المدارس الاسلامية التى يديرها حزب الرفاة وتسريح الموظفين الحكوميين الاصوليين. وقبيل بدء الاجتماع اشارت تانسو تشيللر للمرة الاولى الى احتمال انسحاب حزبها من الحكومة الائتلافية وذلك بعدما تقدم كل من «يلدريم اكتونا» وزير الصحة و«ياليم ايرز» وزير الصناعة والتجارة وهما من اعضاء حزبها باستقالتيهما احتجاجا على استمرار التحالف مع حزب الرفاة وتردد اربكان في تنفيذ التدابير التى طلبها الجيش.

استقالة وزير الصناعة في تركيا احتجاجا علي سياسات «اربكان»

مجلس الأمن القومى التركى يبحث التصدى للأنشطة الإسلامية

رئيس الأركان ينفي اعتزام الجيش التدخل في الأزمة السياسية

أنقرة ـ وكالات الأنباء: عقد أمس مجلس الأمن القومى التركى اجتماعا طارئا برئاسة الرئيس التركى سليمان ديميريل صعد كبار قادة الجيش التركى ضغوطهم على نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا لتنفيذ طلبات العسكريين بالتصدى لأنشطة الإسلاميين. تعهد إسماعيل كراداى رئيس الأركان التركى بعدم تدخل الجيش فى تطورات العمليات السياسية إلا انه طالب البرلمان باتخاذ إجراءات لحل الأزمة التى تواجهها تركيا. قال كراداى: إن القوات المسلحة التركية ستظل خارج الساحة السياسية تماما إلا أن التطورات تتعارض مع الخصائص الدستورية لتركيا. واتهم كبار قادة الجيش اربكان بالفشل فى تنفيذ حملة صارمة على أنشطة الإسلاميين وتناول اجتماع مجلس الأمن القومى التركى طلب الجيش بمد فترة التعليم الى ٨ سنوات بدلا من ٥ وتقليص المناهج الدينية فى المرحلة الثانوية وقد ارتفعت أمس أسعار السندات التركية وشهدت البورصة تقلبات حادة مع تزايد التوقعات بانهيار الائتلاف الحاكم بزعامة حزب الرفاه الإسلامى. كانت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية التركية قد نفت أمس الأول اتخاذ أى قرار بانسحاب حزب الطريق القويم من الائتلاف الحاكم. قرر باليم ايريز وزير التجارة والصناعة التركى تقديم استقالته من منصبه احتجاجا على رفض حزب الرفاه بزعامة اربكان التصدى لأنشطة الإسلاميين. ينتمى الوزير الى حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر



سليمان ديميريل



نجم الدين اربكان



تانسو يشيللر

٠٠١٢٦٨

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسط أنباء عن قرب انهيار الائتلاف الحاكم

مواجهة أربكان ومجلس الأمن القومي التركي تؤدي إلي فوضي اقتصادية

عقد مجلس الامن القومي التركي امس اجتماعا برئاسة سليمان ديميريل الرئيس التركي لمناقشة مدي تنفيذ رئيس الوزراء نجم الدين اربكان مطالب الجيش بالتزام العلمانية كمنهج اساسي للبلاد وقد ادت الضغوط التي يمارسها الجيش التركي علي اربكان الي حالة من الفوضي في اسواق المال بتركيا وادت الي تصدع الحكومة الائتلافية التركية

وقال اسماعيل حقي كراداي رئيس اركان الجيش التركي ان الجيش يراقب التطورات السياسية عن كثب وطالب باجراء برلماني لحل الازمة السياسية التي تواجهها تركيا

ونقل عن كراداي قوله: القوات المسلحة التركية موجودة خارج الساحة السياسية تماما وستظل كذلك واضاف هناك بعض التطورات التي تحدث في بلادنا وتتعارض مع الخصائص الدستورية الاساسية لجمهوريتنا وهي حساسة للغاية بالنسبة للشعب والقوات المسلحة

ومضي يقول لا يستطيع احد ان يظل محايدا وغير متأثر في مواجهة هذا ولكن مكان حل هذا الامر هو البرلمان اننا نعتقد ان كل شيء يتعين ويمكن خلعه تحت سقف البرلمان

وواجه كبار قادة الجيش اربكان في اجتماع مجلس الامن القومي بفشله في تنفيذ حملات صارمة علي الانشطة الاسلامية طلب الجيش العلماني تنفيذها قبل شهرين

وافادت تقارير اخبارية أن من بين الموضوعات التي تناولها اجتماع مجلس الامن القومي التركي مطلب الجيش الذي يعارضه حزب الرفاه والخاص بمد فترة التعليم الي ثماني سنوات من خمسة بغية تحجيم المناهج الدينيةفي المرحلة الثانوية

وقال مصرفيون ان اسعار السندات التركية ارتفعت وبقيت بورصة الاسهم في اسطنبول متقلبة وسط تكهنات متزايدة بان الحكومة التي يتزعمها الاسلاميون ستنهار تحت وطأة الضغوط من القوات المسلحة العلمانية

وقال بعض المصرفيين ان اي احتمال لاجراء انتخابات مبكرة ربما يسبب ارتفاعا اخر في اسعار الفائدة في الاسواق المالية التي بقيت مستقرة حتي الان رغم تذبذبات الاسعار

وارتفعت اسعار السندات بنحو اثنين في المائة الي ٩٩ في المائة بعد صعودها بنسبة اربعة في المائة يوم الخميس وارتفعت الاسهم قليلا لكن العديد من المستثمرين احجموا عن التعامل وسط مؤشرات سياسية متضاربة



اربكان بين انصاره فى الطريق الى اجتماع مجلس الامن القومى

وذكرت وكالة انباء الاناضول ان وزير التجارة والصناعة يانيم ايريز وزيرا تركيا ينتمي للجناح المحافظ للائتلاف الذي يقود حزب الرفاة الاسلامية في تركيا اعلن امس السبت انه سيقدم استقالته نظرا للنزاع القائم في الحكومة حول تنفيذ المطالب التي تقدم بها الجيش للحد من نشاطات اربكان الاسلامية

ونسب الي ايريز قوله بعد محادثات مع تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء استغرقت ٣٠ دقيقة انطلاقا من احترامي لنفسي وللشعب التركي فساتقدم باستقالتي الي رئيس الوزراء

واعرب ايريز ووزير اخر وهما ينتميان لحزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه تشيلر عن معارضتهما لحزب الرفاة الذي يتزعمه اربكان لعدم تنفيذ مطالب للجيش بالضرب بيد من حديد علي انشطة اسلامية

وقال ايريز اليوم قلت لزعيمة الحزب ان الحكومة لن تفيد البلاد والديمقراطية اذا واصلت السير في هذا الطريق

وابرزت الصحف التركية اليوم نفي تشيلر امس الاول تقريرا اخباريا يفيد انها تعتزم الانسحاب مع حزبها من الائتلاف الحاكم بتوصية من الجيش.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧

استقالة وزيرين في حكومة أربكان تمهد لفرط الائتلاف مع تشيلر

□ انقرة –
من رشيد غيورديلك:

■ سعت الحكومة التركية الائتلافية امس إلى انقاذ نفسها من انهيار محتم إذا لم ترضخ لمطالب الجيش، وتقدم المزيد من التنازلات على حساب مبادئ رئيسها نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي. لكن وجودها تهدد أكثر بعدما استقال وزيران. وقبل بدء اجتماع مهم لمجلس الامن القومي التركي أمس كان متوقعاً أن يتخذ فيه ممثلو المؤسسة العسكرية موقفاً متشدداً من نشاطات الاسلاميين، سلم وزيران علمانيان أربكان استقالتهما من الحكومة التي تضم حزبي «الرفاه» و«الطريق الصحيح» (تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، في خطوة من شأنها ان تفاقم تدهور الوضع السياسي وتوجه ضربة قوية إلى الائتلاف الحاكم بعد عشرة شهور على تشكيله.

ولمح أحد الوزيرين الى استقالات اخرى، وقال وزير الصناعة والتجارة يالم اريز، وهو عضو بارز في حزب تشيلر، إن «تركيا تحولت بلداً لا يعرف الى اين يتوجه دوليا وما زال عليه ان يختار بين الشرق والغرب». وزاد ان «الضرر الذي لحق بالديموقراطية والجمهورية العلمانية ليس من السهل اصلاحه». وكان وزير الصحة يلدرم أكتونا، الذي ينتمي الى الحزب ذاته، قدم استقالته أيضاً إلى رئيس الوزراء.

وأعلن اربكان انه قبل استقالة إريز ويدرس استقالة أكتونا. ونقلت عنه وكالة «الاناضول» شبه الرسمية للأنباء ان «هذا البلد له رئيسه ورئيس وزرائه وحكومته وجيشه. لا يوجد خلاف أو نزاع

على الافكار والآراء.

وقبل اجتماع مجلس الامن القومي الذي يرأسه الرئيس سليمان ديميريل، اعلنت قيادة الجيش التركي، الذي يمثله خمسة من كبار قادته بمن فيهم رئيس هيئة الاركان الجنرال اسماعيل حقي قره دايي انهم أعدوا ملفات تتضمن تفاصيل عن النشاطات الاسلامية المناهضة للنظام العلماني في تركيا. وقال سكرتير المجلس الجنرال إلهام قيليتش: «سنعطيهم (الاعضاء) الملفات وتقويم هذه المعلومات متروك لهم».

وركز قادة الجيش على طلبهم جعل مدة التعليم الالزامي ثماني سنوات بدل خمس. وهدف تمديد المدة اغلاق مدارس لاعداد الأئمة (تسمى مدارس «إمام خطيب» ويدخلها الفتيان بعدما يكملون تعليمهم الالزامي لخمس سنوات) الذين تخرج منهم حتى الآن آلاف من الناشطين في حزب «الرفاه». وبين المطالب الاخرى التي يصر عليها العسكريون تطبيق اجراءات لمنع ارتداء الزي الاسلامي التقليدي في المؤسسات الحكومية وفرض قيود على الصحافة الاسلامية. وكان اربكان عقد اجتماعاً اول من امس مع تشيلر استغرق نحو اربع ساعات للبحث في هذا الموضوع، لكن مصادر حزبيهما ذكرت ان الاجتماع لم يسفر عن اي اتفاق.

ويعتبر العسكريون، الذين يسيطرون على مجلس الأمن القومي، انفسهم الحماة الدستوريين للجمهورية العلمانية التي اسسها الجنرال مصطفى كمال اتاتورك قبل ٧٤ سنة. ويؤمن المجلس «باباً جانبية» تدخل المؤسسة العسكرية عبرها الى الحياة السياسية. وعلى رغم ان المجلس يعتبر هيئة استشارية لكن «توصياته» تلزم اي حكومة تركية الامتثال لها. واستطاع اربكان، منذ نجاحه في انتخابات ١٩٩٥ وترؤسه حكومة ائتلافية مع حزب «الطريق الصحيح»، تجاوز محرمات كثيرة فرضتها الاتاتوركية على تركيا. ودفع الاحباط المؤسسة العسكرية الى اتخاذ مواقف متشددة في صورة متزايدة من حزب «الرفاه» والضغط على الجناح العلماني في الحكومة لانهاء الائتلاف مع اربكان. ولعبت تشيلر دوراً في ادامة الائتلاف خوفاً من أن يؤدي انهياره إلى اثارة فضائح سياسية ومالية تورطت بها في البرلمان ما يمكن أن يضعفها فتفقد زعامة حزبها. وادى هذا الوضع الى عدم استقرار سياسي وتفاقم التوتر بين المؤسسة العسكرية وحكومة اربكان.

واسفرت ضغوط الجيش عن تبني مجلس الامن القومي ١٨ مطلباً قدمها العسكريون في الاجتماع الشهري للمجلس الذي عقد في ٢٨ شباط (فبراير)، هدفها الحد من نشاطات الاسلاميين. وفي اجتماعه في آذار (مارس) قرر المجلس امهال الحكومة شهراً آخر لتنفيذ المطالب التي سعى اربكان الى احتوائها بمحاولة احالتها على البرلمان.

ويبدو ان مساعي تشيلر الى ايجاد حل وسط باقتراح صيغة لبرنامج تعليمي يرضي شركاءها الاسلاميين، فشلت في اقناع الجيش فقرر تخيير الحكومة بين «المبارزة» او الرضوخ لمطالبه. وعاد اربكان قبل ايام من مكة المكرمة حيث أدى فريضة الحج ليواجه سيوف الجنرالات، خصوصاً قائد قوات الدرك في منطقة الاناضول الجنرال عثمان اوزبك الذي شبه حزب «الرفاه» باسلاميي الجزائر، وقال إن انصاره «مستعدون لقطع الرؤوس من اجل الوصول الى السلطة» وهدد بانه سيحاربهم كما حارب حزب العمال الكردستاني ١٣ سنة.

وتتوقع غالبية المراقبين ان تكون نهاية الائتلاف الحاكم قريبة.

أكراد تركيا

على صعيد آخر (ا ف ب)، اعلن ناطق باسم الشرطة الالمانية ان نحو ٤٥ الف كردي تجمعوا أمس في دوسلدورف (غرب) مطالبين بحل سلمي ينهي نزاع الاكراد الاتراك مع حكومة انقرة. وسار المتظاهرون وهم يهتفون: «ان أوان السلام في كردستان». وطالبوا بـ «المساواة في الحقوق» بين الاكراد والاتراك. وحمل بعضهم لافتات لحزب العمال الكردستاني (المحظور في المانيا لاتهامه بالارهاب) وصوراً لزعيمه عبدالله اوجلان، لكن الشرطة لم تتدخل.

وتجمع المتظاهرون من كل انحاء المانيا وجاؤوا من هولندا وبلجيكا في ٤٥٠ باصاً وقطارين خاصين. ولم تستوقفهم السلطات عند الحدود. وتوجهوا الى ضفاف نهر الراين حيث عقد اجتماع عام. وحشدت الشرطة نحو ألف عنصر لمواكبتهم، ولم تشر الى صدامات.

وكانت القيادة الأوروبية لحزب العمال كتبت الى المستشار هيلموت كول تعلن انتهاء عملياتها في المانيا. لكن الكاتب والاعلامي الالماني غوينتر وولراف اكد في الثامن عشر من الشهر الجاري انه تلقى تهديدات بالقتل من الحزب لأنه ترجم كتاباً لأحد المنشقين عنه.

توقعات قوية بقرب انهيار الحكومة الائتلافية فى تركيا

أنباء عن قرب استقالة وزراء آخرين من حزب تشيللر

أنقرة - وكالات الأنباء - برغم موافقة رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان على تنفيذ مطالب الجيش باغلاق المدارس الاسلامية واقالة الموظفين الاصوليين والحد من التعليم الدينى فى تركيا فى محاولة للحفاظ على الائتلاف الحاكم الذى يضم حزب «الرفاه» الاسلامى وحزب «الطريق القويم» العلمانى الا أن الكثيرين من المحللين والمعلقين السياسيين يؤكدون ان التحالف الحكومى لم يعد قائما وأن سقوط الحكومة الحالية ليس الا مسألة وقت.

وقال المحلل السياسى حسن جمال للتليفزيون التركى ان الحكومة انتهت بالفعل ولكن بعض الوقت سيمر قبل أن تلفظ انفاسها الاخيرة.

واضاف أن حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية وشريكة أربكان فى الائتلاف الحاكم انه لايوجد مبرر الآن لفض التحالف مع حزب الرفاه بعد موافقة زعيمة على تنفيذ توصيات الجيش.

وكانت تشيللر قد هددت للمرة الاولى منذ تحالفها مع أربكان بالانسحاب من الحكومة واسقاطها لو رفض زعيم الرفاه الامتثال لمطالب جنرالات الجيش خلال اجتماع مجلس الامن القومى التركى الذى استمر ثمانى ساعات أمس الاول برئاسة الرئيس التركى سليمان ديميريل .

ويبنى المحللون السياسيون توقعاتهم بقرب انهيار الحكومة التركية على أن أربكان قد يحاول مقاومة مطالب الجيش من خلال البرلمان حيث يعد الرفاه اكبر أحزابه برغم افتقاره للاغلبية البرلمانية بدون مساعدة الطريق القويم ،كما أن بعض مساعدى اربكان ينصحونه برفض مطالب الجيش حفاظا على قاعدته الانتخابية والسعى لاجراء انتخابات مبكرة وسيكون بوسعه ان يقدم نفسه للناخبين عندئذ على أنه اصبح ضحية للجيش لأنه يدافع عن الديمقراطية.

وكانت العلاقات قد توترت بين زعيم «الرفاه» والجيش بعد ان وجه الجنرال عثمان أزبك قائد الجندرمة انتقادات شديدة لاربكان لادائه فريضة الحج واتهامه لرئيس الوزراء التركى بانه «قواد» الامر الذى أغضب الاسلاميين ودفع بعض الاعضاء فى حزبه الى التهديد بمقاضاه الجنرال بتهمة السب والقذف.

وكان اثنان من اعضاء حزب الطريق القويم فى الحكومة التركية وهما وزيرا التجارة والصحة قد استقالا امس الاول قبل اجتماع مجلس الامن القومى التركى احتجاجا على عدم التزام الحكومة بالخط العلمانى للدولة ،واشار أحدهما الى ان وزراء اخرين قد يحذون حذوه ويقول محللون سياسيون ان الكثيرين من اعضاء حزب تشيللر قد يتمردون على الحكومة املاً فى تشكيل تحالف حاكم جديد بالتعاون مع الاحزاب العلمانية الاخرى.

احتواء الازمة السياسية في تركيا

«اربكان» يخضع لضغوط قادة الجيش.. ويوافق علي تقليص انشطة الاسلاميين

انقرة - وكالات الانباء: تمكن امس مجلس الامن القومي التركي من احتواء الازمة السياسية في تركيا. اكد المجلس موافقة الحكومة التركية بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب «الرفاة» الاسلامي علي الحد من الانشطة الاسلامية المتنامية. اعلنت الحكومة التركية للمرة الثانية موافقتها علي تنفيذ قرارات المجلس القومي الخاصة بمواجهة التيار الاسلامي. واكد المجلس التركي ان الحكومة تعهدت بتنفيذ هذه القرارات بشكل تدريجي. وتتضمن مطالب المجلس القومي التركي زيادة مدة التعليم العلماني الالزامي في المدارس الي ثماني سنوات بدلا من الخمس سنوات الحالية قبل التعليم الديني الاختياري. وكان اعضاء حزب «الرفاة» قد اعلنوا معارضتهم لهذا الاقتراح.

واكدت مصادر سياسية ان «اربكان» نجح في انقاذ حكومته الائتلافية من الانهيار لفترة اخري. واضافت ان الحكومة التركية صمدت امام اقوى المواجهات مع قادة الجيش. وتعد هذه المرة الثانية خلال شهرين التي تتعهد فيها حكومة «اربكان» بتنفيذ مطالب العسكريين بقمع انشطة الاسلاميين. واكد مجلس الامن القوى التركى انه تم الاتفاق مع الحكومة علي تنفيذ المراحل الخاصة ببرامج التنسيق والميزانية بشكل تدريجي. وكان رفض حكومة «اربكان» لتنفيذ مطالب الجيش قد هدد بانهيار الحكومة. والمحت تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء زعيمة حزب الطريق القويم الي احتمال انسحابها من الائتلاف الحاكم. كما تصاعدت الازمة الحكومية في اعقاب استقالة وزيرين من حزب «تشيللر» من الحكومة، وتحتفظ «تشيللر» بعلاقات قوية مع القادة العسكريين في انقرة. وكانت الازمة التركية قد اثارت مخاوف من تأثر علاقات تركيا مع الغرب.

في الوقت نفسه توقعت مصادر سياسية انهيار الحكومة التركية خلال وقت قصير واكدت المصادر ان الائتلاف الحاكم لن يصمد طويلا امام الضغوط المستمرة من جانب الجيش التركي.

على رغم تاكيد تشيلر انه "قبل اليوم ما كان يرفضه سابقاً"

زعماء بارزون في حزب اربكان يرفضون تنفيذ مطالب الجيش

□ انقرة – من رشيد غيورديلك:

■ سمحت المؤسسة العسكرية التركية للحكومة التي يراسها زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان بالاستمرار فترة قصيرة أخرى. واجمعت الاوساط السياسية امس على ان موافقة اربكان على تبني مطالب الجيش، خلال اجتماع مجلس الامن القومي أول من امس، خصوصاً تطبيق اصلاح تعليمي يؤدي الى اغلاق مدارس اعداد ائمة المساجد لم تكن سوى تاجيل لاعلان وفاة هذه الحكومة اثر الاجتماع مباشرة.

وصدر بيان بعد الاجتماع، الذي استغرق ثماني ساعات، جاء فيه انه «توصل الى اجماع على مطالبة الحكومة بتنسيق اعداد وتطبيق الاجراءات التي تم التوافق عليها في اجتماعه في ٢٨ شباط (فبراير)» الماضي.

ولكن صدور هذا البيان لم يمنع اوغوزهان اصيلتورك، الذي يعتبر الرجل الثاني بعد اربكان في حزب الرفاه، من تاكيد ان ١٦٠ نائباً في البرلمان ينتمون الى الحزب لن يصوتوا لمشروع القانون التعليمي الجديد. وزاد وزير الزراعة (إسلامي أيضاً) موسى ديميرتشي في مقابلة تلفزيونية امس ان «لا احد يمكنه ان يغلق المدارس الدينية».

ومعروف ان الاجراءات المطلوب تنفيذها هي عبارة عن ١٨ اجراء طالب الجيش بتطبيقها بينها الاجراء المؤلم لاربكان بجعل التعليم الالزامي ثماني سنوات بدلاً من خمس، الأمر الذي سيؤدي الى اغلاق عدد من مدارس اعداد ائمة الجوامع (مدارس «امام خطيب») ويعتمد عليها حزب الرفاه لتجنيد كادراته.

واكدت تشيلر اثر الاجتماع ان اربكان «وافق على جعل التعليم الاساسي ثماني سنوات». واشارت الى استقالة وزيرين من الحكومة ينتميان الى حزبها

وقالت إنهما يريدان انهاء الائتلاف، وتساءلت: «لماذا نفض الحكومة؟ حتى الآن نفذنا كل ما طالبنا به، وحزب الرفاه الاسلامي قبل اليوم ما كان عارضه سابقاً».

وكانت تشيلر هددت، في اجتماع عقدته مع اربكان الجمعة الماضي، بانسحاب حزبها من الحكومة الائتلافية اذا لم يوافق على تطبيق الاصلاح التعليمي الذي اعد مسودته خبراء في حزبها. وتعهدت في الوقت نفسه لقادة الجيش بانها لن تسمح بالمماطلة في تطبيق الاصلاح المطلوب. وفي المقابل وافق الجنرالات على تجنب مواجهة مباشرة بينهم واربكان عبر الطاولة خلال اجتماع مجلس الامن القومي أول من أمس. ونص البيان الصادر اثر الاجتماع على القيام «بعمل فاعل» لتطبيق المطالب الثمانية عشرة التي كان تقدم بها الجيش قبل شهرين.

ديميريل واجيفيت

ودعا زعيم حزب اليسار الديموقراطي رئيس الوزراء السابق بولند اجيفيت، الذي يعتبر من اشد دعاة العلمانية، الى اقالة الحكومة الائتلافية واستبدالها بمجلس الامن القومي. الى ذلك نقلت الصحف، امس، عن الوزيرين المستقيلين، يالم اريز ويلدرم اكتونا، انهما اتهما تشيلر بتغليب مصلحتها الشخصية على مصلحة البلاد. وتوقعا ان يستقيل مزيد من الوزراء العلمانيين من الحكومة. يذكر ان عسكريين كباراً اكدوا علناً دعمهم للوزيرين اللذين وصفتهما الصحافة العلمانية بانهما «بطلان».

كذلك انحاز الرئيس سليمان ديميريل الى العسكريين في الصراع مع اربكان وقال للصحافيين انه حاول مراراً اقناع تشيلر بان تنسحب من الائتلاف الحاكم لكنها رفضت نصيحته. ورأى محللون ان الجنرالات صعدوا ضغوطهم تدريجاً على اربكان، بينما كانوا يؤكدون علناً ان على البرلمان ان يجد حلاً سياسياً للأزمة المستمرة منذ تشكيل الائتلاف الحاكم قبل عشرة شهور. وأوضح هؤلاء المحللون ان بين الاسلحة التي استخدمها الجنرالات تسريب معلومات محرجة الى الصحافة والعمل من وراء الكواليس مع قضاة ومسؤولين في الشرطة لاضعاف صدقية اربكان وحزبه الاسلامي.

واعتبر المعلق السياسي عصمت بيركان ان «الجيش استطاع ان يضعف صدقية الحكومة بفاعلية ولكنه حرص على التصرف في اطار القانون المناهض للنشاطات الاسلامية» الامر الذي سمح للجيش بتجنب اي تحرك في اتجاه انقلاب عسكري يدرك قادته مدى الاضرار التي يمكن ان يلحقه بتركيا في الداخل والخارج.

ورأى معلق بارز آخر، جنكيز تشاندر، ان الجيش هو «العامل الحاسم في دفع الحكومة الى حافة الهاوية». واضاف: «هذا ما كان سيحدث لو كانت لدينا احزاب حقيقية لان المعارضة كان يمكنها ان تحقق هذا الهدف. ولذا اخذت المؤسسة العسكرية على عاتقها لعب دور المعارضة». وتابع ان ما فعله الجيش ليس انقلاباً عسكرياً (على غرار الانقلابات الثلاثة التي نفذها بين الستينات والثمانينات) «ولكنه يبقى فاعلاً بالدرجة ذاتها في المسرح السياسي».

ولم يستبعد مراقبون ان يضغط العسكريون من اجل اعلان الطلاق بين الحزبين المتحالفين خلال شهر ايار (مايو) المقبل الذي تحتفل في التاسع عشر منه بذكرى تحرير البلاد على يد الجنرال الراحل مصطفى كمال اتاتورك مؤسس الجمهورية العلمانية والبطل غير المنازع للجيش التركي. وفي اي حال ينوي العلمانيون، بدعم ومشاركة فاعلة من جانب المؤسسة العسكرية، تحويل هذا اليوم مناسبة لحملات واسعة مناهضة للإسلاميين عبر تنظيم مسيرات وتظاهرات واجتماعات في كل انحاء البلاد.

إغلاق ١١ مدرسة إسلامية في تركيا تعمل بدون ترخيص

انقرة - ا.ف.ب - اغلقت الشرطة التركية أمس ١١ مدرسة إسلامية فى عدة مدن بتهمة مزاولة نشاطها بدون ترخيص.

وأكد مسئول بوزارة الداخلية التركية أن المدارس الإسلامية المغلقة لهذا السبب ارتفع عددها إلى ١٤ مدرسة منذ ١٨ مارس الماضي، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن القومى التركى الخاصة بمكافحة التطرف الإسلامى فى البلاد.

تنهمر علينا طلقات المغرضين اصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلانملك ان نرد عليهم متعللين بان حرية الراى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية ان ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه ان يفهم الديمقراطية اولا

الاستقالة الحل الوحيد يا « اربكان »

وافق رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان على مطالب قادة الجيش باغلاق المدارس الاسلامية واقالة الموظفين ذوى الاتجاه الاسلامى والحد من تعليم الدين فى المدارس .

المساء :

الم يكن من الأولى برئيس الوزراء التركى ان يستقيل بدلا من ان يتخذ هذه القرارات المهينة ؟ لقد مضى شركاؤه فى الائتلاف الحاكم برئاسة السيدة تانسو شيلر الى ابعد حد فى امتهان الدين الاسلامى . وهذا نفس ما فعله قادة الجيش والشرطة الذين لا خلق لهم ولا دين عندما انتقدوه لذهابه الى الحج ووصفوه بأنه « قواد » ..

وبدلا من ان يتصدى لهذا المسئول نجده يخضع لأوامر الجيش .. وكل ذلك من أجل ماذا من أجل استمرار ائتلاف حكومى هش سينهار ان اجلا أو عاجلا

ان افضل نصيحة نوجهها إلى اربكان ان ينسحب من الائتلاف الحاكم وان يترك هؤلاء الساسة والقادة الذين يعتبرون الاسلام عدوا لهم لحكم الشعب الذى سيكون قاسيا بلا رحمة

تشيللر تعلق استمرار الائتلاف ونواب الرفاه يدعون لانتخابات مبكرة

اعلنت تانسو تشيللر، نائبة رئيس الوزراء التركي امس، ان الائتلاف القائم بين حزبها «الطريق القويم» وحزب « الرفاه» الاسلامي سيستمر رغم الخلاف حول دور الاسلام في الحياة العامة، وقالت في اعقاب اجتماعها مع رئيس الوزراء نجم الدين اربكان «سنواصل العمل باستقرار».

وكان اربكان وقعّ يوم السبت الماضي على بيان لمجلس الامن القومي الذي يسيطر عليه الجيش، وافق فيه على تنفيذ اجراءات للحد من الانشطة الاسلامية المتنامية ومنها توسيع التعليم العلماني على حساب المدارس الدينية، وفرض قيود على دور الاسلام في الحياة العامة، لكن نواباً كباراً في حزب «الرفاه» اعلنوا انهم سيحاولون منع تقييد التعليم الديني، اذا ما حاول البرلمان ذلك، كما تحدى هؤلاء النواب رئيسهم اربكان الشهير «بالخوجة» اي المدرس، مطالبين باجراء انتخابات جديدة بدلاً من التراجع عن السياسة الاجتماعية.

وفي هذا الاطار اكد صالح كابوسوز وهو من ابرز نواب حزب «الرفاه» «سنقاتل بكل قوانا تبني هذا المشروع في البرلمان».

هذا، واغارت امس الاول الشرطة التركية على مراكز غير مشروعة للتعليم الاسلامي.

وقالت صحف تركية امس الاثنين ان جيش تركيا يشعر بالاستياء من محاولات رئيس الوزراء نجم الدين اربكان لتأخير الحملة على النشاطات الاسلامية.

على صعيد آخر، اعلن بيان رسمي ان ١٩ متمرداً كردياً وخمسة جنود اتراك قتلوا منذ السبت خلال العمليات التي يقوم بها الجيش التركي في جنوب شرق الاناضول.

ونقلت وكالة انباء الاناضول عن المصدر نفسه ان ١٤ من عناصر حزب العمال الكردستاني الانفصالي قتلوا في منطقة سيرت بينما قتل خمسة آخرون في منطقتي بيننول وسمدينلي في محافظة هكاري.

وأوضح المصدر نفسه ان خمسة جنود قتلوا ايضاً خلال هذه العمليات، من دون ان يعطي تفاصيل اضافية.

(ا.ف.ب. رويتر)

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

تركيا تنتظر الانقلاب

تصاعد استياء المؤسسة العسكرية من مراوغات أربكان

الوضع في تركيا الآن بات أخطر مما كان يتخيل كثيرون أن الأزمة المستحكمة منذ شهرين بين المؤسسة العسكرية ونجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاة الإسلامى بلغت الذروة .. والاحتمالات كثيرة .. والانقلاب فى مقدمتها.

وحسبما أكد ضابط رفيع المستوى فإن الجيش غير سعيد على الإطلاق بتهرب اربكان من تنفيذ اجراءات صارمة طلبت المؤسسة العسكرية أن تنفذها الحكومة لمواجهة الاصوليين. فاربكان يبدو وكانه يتملص مما أعلن التزامه بتنفيذه خلال اجتماع حضره مع جنرالات الجيش الذين يحاولون حماية النظام العلمانى القائم فى تركيا بمزيد من الاجراءات المتشددة محاصرة توجهات حكومة اربكان الأصولية.

ونقلت صحيفة ميليت التركية عن ضابط رفيع المستوى قوله خلال الاجتماع وافق اربكان على كل ما طلبه الجنرالات لكن بعد ذلك قال المتحدث باسم حزب الرفاة الاصولى ما يناقض ذلك تماماً.

فى نفس الوقت قال الجنرال سيفيك بير نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة التركية أن الانقلاب العسكرى من المحتمل أن يفرض نفسه بقوة الآن على الاحداث فى تركيا. هذا ما تقوله قراءة الخط اليابانى لصراع جنرالات الجيش ونجم الدين اربكان الذى يتحرك باتجاه التصفيق وعدم الرضاء بمسك العصا من المنتصف.

هكذا عبر نائب رئيس هيئة اركان القوات المسلحة التركية، عن نفاد صبر جنرالات الجيش من سياسات رئيس الوزراء التركى، نجم الدين اربكان وقال علينا ان نعلن رأينا كجيش.

ويعتقد الجنرالات فى تركيا انهم صبروا بما فيه الكفاية حتى انهم وقفوا على الحياد فى صراع السياسيين المدنيين العام الماضى بما سمح للاصوليين الاسلاميين ان يستولوا على الحكم.

وعلى مدى اسابيع، كانت شوارع انقرة واسطنبول متوترة، وتتردد في الصحف شائعات عن تدخل وشيك من قبل القوات المسلحة واخرى عن انسحاب حزب الطريق القويم من الائتلاف الحكومى وهو ما نفته تانسو تشيلر رئيسة الحزب كما ان نائب رئيس الاركان التركى وكبار ضباط الجيش الاخرين اوضحوا فى المقابلات التى اجرتها معهم مجلة نيوزويك الامريكية، انهم «يرغبون فى ابقاء الاوضاع فى حالة سلمية»، وعلى مستوى الواقع فإن المجتمع التركى يشهد عصيانا سياسيا يتحرك ببطء، لكنه لن يتوقف حتى تغير الحكومة سياساتها او تتخلى عن السلطة، بطريقة او اخرى.

فى السياق نفسه يتخذ ضغط الجنرالات على حكومة اربكان احيانا شكل استعراض القوة لتعلن عن وجود الجيش كقوة فاعلة فى رسم السياسة التركية، وعلى حد تعبير «النيوزويك»، فإنه اذا ما كتب لذلك النجاح فإن العديد من المسئولين فى

واشنطن واوروبا سوف يشعرون بالارتياح لان الجيش التركى الذى ياتى فى المرتبة الثانية بين القوات المسلحة الدول الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطى (الناتو)، المتمركزة بين مناطق البلقان والقوقاز والشرق الاوسط الملتهبة، هى حجر الزاوية الذى يعتمد عليه فى الدفاع عن الغرب، ويقينيا لا يرغب احد فى الغرب فى ان يرى تركيا وقد اصبحت ايران اخرى، او جزائر اخرى حيث ادى رفض الجيش لمشاركة الاسلاميين فى السلطة الى حرب اهلية.

ومهما تكن المخاطر فان الجنرالات الاتراك غير مستعدين لان يتزحزحوا عن موقفهم بخصوص بعض الموضوعات وهم تقريبا غير قادرين على عمل ذلك بالفطرة.. فمنذ دخولهم المدارس العسكرية فى سن الرابعة عشرة، يتربى الضباط على رؤية خاصة لتركيا باعتبارها دولة علمانية وموحدة واوروبية وديمقراطية حسب قواعد ارساها مصطفى كمال اتاتورك، مؤسس الدولة التركية الحديثة، لن يسمحوا للديمقراطية بان تدمر اى شيء اخر. كما يقول نائب رئيس الاركان التركي، سيفيك الذي يرى ان التدخلات العسكرية السابقة ضد الحكومة المنتخبة فى اعوام 1960، 1971 ، 1980 كانت «مخرجا من الفوضى».

بعض السياسيين فى تركيا ادرك رسالة توران تايان وزير الدفاع التركى، وهو مدني من حزب الطريق القويم، احد احزاب التيار العام للعلمانية التركية، والتي يقول فيها ان «حزب اربكان علي وشك ان ينقض الاتفاق المبرم بين اطراف الحكومة الائتلافية».

وقال تايان ايضا انه لايقول انه يعتقد ان حزب اربكان يستخدم الدين فى السياسة.

انه يفعل ذلك بالفعل، وذلك بالرغم من تعهده بالفصل بين الدولة والمسجد».

صعد الجنرالات ضغوطهم فى اجتماع مجلس الامن القومي التركي فى 28 فبراير وقدموا 18 اجراء لدحر نفوذ «الاسلاميين» فى البرامج الاجتماعية والتعليمية، التى تم وضعها فى النظام قبل مجيء اربكان للسلطة، ورغم انه لم يتم تحديد مهلة، الا انه اتخذت بالفعل عدة خطوات من اجل الاستجابة.

لكن الامر لا يتوقف عند بعض الاجراءات لان تدخل العسكر فى ادارة الحكم يضع الديمقراطية على سطح ملتهب حتى ان تانسو تشيللر شريكة اربكان فى الائتلاف الحاكم والتى يعتمد عليها الجيش اعلنت انها لا ترى بانه يمكن تدمير هذه الحكومة بالدبابات والبنادق، وهى ملاحظة اعتبرها نائب رئيس الاركان «غير موفقة» و«ديماجوجية».

كما ان واشنطن التى تدعم ومنذ فترة طويلة، الجيش التركى باعتباره «قوة استقرار» الا ان هناك شعورا غير مريح يسود فى واشنطن وبين بعض المثقفين الاتراك انه حتي لو كانت نوايا الجنرالات ازاء الديمقراطية طيبة، فان «حمايتهم» للديمقراطية خطر من نوع أخر.

وحتي الان فان التكتيك الذى يعتمد عليه اربكان هو استرضاء الجيش واستمالته. الا انه كلما تزايدت الضغوط تتزايد المخاوف من ان الجناح الراديكالى فى حزب الرفاه سوف يلجا للعنف خصوصا اذا كان هناك انقلاب صريح. ويرى محمد علي بيراند ان الرفاه لن يرضخ لضغوط الجنرالات وانما سينزل الي الشوارع وسيكون هناك خطر حقيقي من انفجار حمامات الدم فى تركيا.

قيادة "الرفاه" تتمسك بالمدارس الاسلامية وتستعد لـ"معركة فاصلة" مع الجيش التركي

أكدت انها لن تتراجع "ولو سقطت" حكومة أربكان

□ جدة -
من جمال خاشقجي:

■ يستعد حزب «الرفاه» الاسلامي للدخول في معركة سياسية فاصلة مع الجيش والقوى العلمانية التركية لمنع اغلاق مدارس الأئمة والخطباء حتى لو ادى ذلك الى سقوط الحكومة.

وتتوقع الأوساط القيادية في الحزب الذي يرأس الائتلاف الحكومي ان تكون المواجهة «حقيقية» مع جنرالات الجيش لان زعيم الحزب نجم الدين أربكان خالف رغبة الجيش في تمرير قرار عن طريق البرلمان ينص على تمديد التعليم الالزامي الى ثماني سنوات من دون معركة سياسية تحرجه، وبينما وافق أربكان في اجتماع مجلس الأمن القومي في نهاية آذار (مارس) الماضي على الشروع في تطبيق الاجراءات التي اقترحها الجيش، وتمثلت في ١٨ مطلباً هدفها كبح نمو الاتجاهات الاسلامية في تركيا، اصر على طرح الموضوع في البرلمان حيث تستعد قيادات «الرفاه» لتحويله الى معركة سياسية ودينية، ولعل الرفاهيين ارادوا ان تكون مناقشة القضية بمثابة تحديد من هو مع الدين ومن هو ضده في تركيا التي لا يزال جمهور كبير من مواطنيها محافظاً.

ويراهن «الرفاه» على وجود معارضين لاغلاق مدارس الأئمة والخطباء في الأحزاب اليمينية الأخرى، ويمكن في حال وقوف ٣٠ نائباً من حزب «الطريق الصحيح» (شريك «الرفاه» في الائتلاف الحكومي وتتزعمه تانسو تشيلر) و٣٠ آخرين من حزب «الوطن الأم» (الحزب اليميني المعارض بزعامة

مسعود يلماز) اضافة الى ١٦٠ نائباً من «الرفاه» ان تتوفر غالبية كافية لاسقاط مشروع جعل التعليم الالزامي ثماني سنوات.

يذكر ان ٨٠ من نواب البرلمان الحالي هم من خريجي مدارس الائمة والخطباء جلهم من «الرفاه» وبعضهم ينتمي الى الحزبين اليمينيين الآخرين، اضافة الى ٧ وزراء في الحكومة الحالية. ونقل عن احدهم، عبدالله غول وزير الدولة للشؤون الخارجية نائب رئيس حزب «الرفاه»، قوله انه «يفضل ان تسقط الحكومة الحالية على ان يشارك في جريمة اغلاق مدارس الائمة والخطباء».

وينص المشروع المقترح، الذي أعده عدد من نواب «الطريق الصحيح» على جعل التعليم الالزامي ثماني سنوات بدلاً من خمس ما يعني اغلاق المراحل المتوسطة من مدارس الائمة والخطباء والتي يدخلها التلاميذ بعد المرحلة الابتدائية فيقضون ثلاث سنوات في مرحلتها المتوسطة واربعاً في الثانوية، ثم يمكنهم دخول الجامعة في اي تخصص يريدون. وعلى رغم صبغتها الدينية الا ان هذه المدارس توفر مناهج علمية ولغات اجنبية وغير ذلك من التخصصات الاخرى، لكنها تتميز بالتركيز على القرآن الكريم والعلوم الدينية. وهي تمنع الاختلاط ويدرس فيها حالياً اكثر من مليون تلميذ. ولا يقتصر التعليم فيها على الذكور اذ ان هناك مدارس للفتيات يدرس فيها أكثر من ٢٠٠ الف تلميذة.

وتلاقي هذه المدارس اقبالاً شديداً، ويعتبر وجودها احد المطالب التقليدية لشيوخ الطرق الصوفية اصحاب النفوذ في الاحزاب اليمينية التي يقدمونها للحكومات التركية المتعاقبة. وعلى رغم ان هذه المدارس محسوبة على انها توفر مصدراً لكوادر حزب الرفاه، الا ان معظم ما افتتح منها كان في عهد الرئيس الراحل تورغوت أوزال، كما ان تشيلر سمحت بفتح ما لا يقل عن ١٠٠ من هذه المدارس خلال ترؤسها الوزارة.

وسيؤدي القانون الجديد في حال اقراره الى التأثير في شكل حاد في عدد مدارس تحفيظ القرآن الكريم، لأن التلميذ لن يستطيع الالتحاق بها الا بعد ان يكمل تعليمه الالزامي في مدرسة حكومية، ما يعني انه سيكون في الخامسة عشرة من العمر وهي سن متأخرة لاجادة وحفظ القرآن الكريم.

وسبق ان قدم ٧٠ نائباً قبل شهر مشروعاً مماثلاً لكنه فشل. وستسبق معركة القانون في البرلمان تمرير القانون المقترح من خلال لجنة التخطيط في البرلمان التي يرأسها ارتان بوليك من حزب الرفاه ولجنة التعليم ويرأسها تير التوكفاتش من «الطريق الصحيح» وكلاهما من خريجي مدارس الائمة والخطباء ومن أشد المعارضين لاغلاقها.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

اغلاق هذه المدارس سيستمر. وعرض التلفزيون التركي مشاهد لرجال الشرطة وهم يضعون ختماً شمعياً على باب احدى المدارس، تحت انظار مدرسين ملتحين.

واتهم ضابط كبير في هيئة اركان القوات المسلحة اربكان بـ «ممارسة التقية» لاخفاء نياته الحقيقية. وقال «انه يحاول ان ينصب فخا ويكسب الوقت». ونقلت صحيفة «ميليت» عن الضابط الذي لم تذكر اسمه ان «رئيس الوزراء يقبل كل شيء في مجلس الامن القومي ويقول انه موافق ولكن الناطقين باسم حزب الرفاه يقولون، خارج (اجتماع المجلس) العكس تماماً».

وجاء هذا الاعلان بعد يومين من اجتماع مجلس الامن القومي الذي يسيطر عليه العسكريون وتوصل الى اتفاق بين قادة الجيش وحكومة اربكان على البدء بتنفيذ برنامج عمل لتطبيق اصلاحات تعليمية من شانها ان تؤدي الى تقليص عدد المدارس الدينية.

في غضون ذلك اعلنت نائبة رئيس الوزراء زعيمة حزب الطريق الصحيح، الشريك الثاني في الائتلاف الحكومي، تانسو تشيلر تمسكها بالائتلاف، بينما اعلن مسؤول في «الرفاه» عزم حزبه على معارضة مشروع الاصلاح التعليمي المفترض «بكل قواه». وشدد صالح كابوسوز، الذي يعتبر من النواب البارزين في حزب الرفاه على «اننا سنقاتل بكل قوانا تبني هذا المشروع في البرلمان». واكد انه «لا توجد» في الانظمة الديموقراطية «اي قوة فوق قوة البرلمانيين».

الى ذلك جدد كبار المعلقين والمحللين السياسيين الاتراك توقعاتهم بان الحكومة الائتلافية لن تعمر طويلاً. ونصح رئيس تحرير صحيفة «توركيش ديلي نيوز» إلنور تشيفيك، الذي يعتبر مستشارا غير رسمي لاربكان، في عموده اليومي رئيس الوزراء بعدم المماطلة معتبرا ان من العبث مواجهة العسكريين. وختم تعليقه امس بان امام اربكان خيارين: «إما تنفيذ مطالب الجيش او الرحيل».

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

الجيش يتهم أربكان بـ"التقية"

الشرطة التركية تغلق ٧ مدارس دينية

□ أنقرة - «الحياة»:

■ في خطوة تشير الى عزم المؤسسة العسكرية التركية على فرض إرادتها على الحكومة الائتلافية التي يراسها زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين أربكان، أعلن مصدر في وزارة الداخلية (الوزيرة اميرال اكسينر تنتمي الى حزب الطريق الصحيح بزعامة نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر) امس ان الشرطة التركية اغلقت سبع مدارس اسلامية خاصة لحفظ القران الكريم كانت تعمل من دون تراخيص.

واضاف ان اغلاق هذه المدارس في منطقتي بورصه (شمال غرب) وزونغولداك (البحر الاسود) تم تطبيقاً لامر اصدرته الوزارة في اذار (مارس) الماضي في إطار الاجراءات التي يطالب بها العسكريون لمكافحة النشاطات الاسلامية. واكد المصدر ان

سياسة خارجية

التانجو الأخير لأربكان

بدأت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت، عادة جديدة، تتمثل فى عشاء دورى اسمته «عشاء بلا اخطاء» لمناقشة قضايا السياسة العالمية مع الاكاديميين والمتخصصين. وكان العشاء الاول الذى دعت إليه اولبرايت حول تركيا، لتسمع من المستشرق اللامع برنارد لويس والخبير العسكرى باول ولفوتيز، ما ستؤول إليه الاوضـــاع فى تركـيــا وفى الحق، أن واشنطن كانت قد توقعت قبل عشرة شـهـور، عندما شكل نجم الدين اربكان الحكومة الائتلافية، الا تستمر تلك الحكومة أكثر من عام واحد، واليوم، يبدو أن اربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي، يخوض معركته الاخيرة مع الجيش والقوى العلمانية التركية. وقد بدأت هذه المعركة يوم ٢٨ فبراير الماضى، حينما فرض مجلس الأمن القومي التركي (الجيش) ١٨ إجراء للحد من الانشطة والاتجاهات الدينية فى البلاد. وبطريقته المعتادة، حنى اربكان راسه للعاصفة، إلا انه ماطل فى تطبيق الاجراءات. وكانت النتيجة استقالة وزيرى الصناعة والتجارة، والصحة . كما هددت تانسو شيلر شريكة اربكان فى الائتلاف الحاكم بالانسحاب من الحكومة، يوم الجمعة الماضى. وهدد قائد قوات الدرك فى منطقة الاناضول بانه سيحارب حزب الرفاه كما حارب حزب العمال الكردستانى لمدة ١٣ سنة. وانحاز رئيس الجمهورية سليمان دميريل إلى العسكريين فى صراعهم مع اربكان. ودعا بولنت إيجيفيت زعيم اليسار الديمقراطى إلى إقالة الحكومة واستبدالها بمجلس الأمن القومي. وفى اخر تطور، تدخلت وزارة الداخلية، بإغلاق بعض المدارس الدينية (مدارس الائمة والخطباء) واعد حزب شيلر مشروع قانون لاغلاق تلك المدارس.

إن اربكان يراهن على «البرلمان» فى صراعه مع الجيش والقوى العلمانية، لأن لحزبه ١٦٠ عضوا، كما ان اعضاء من حزب الطريق القويم (شيلر) وحزب الوطن الام (يلماظ) قد يساندونه فى منع تمرير مشروع القانون.

وفى حين أن اقتراح إيجيفيت، بتولى مجلس الأمن القومى للحكومة، هو دعوة لانقلاب عسكرى، فإن الجيش فى ضغطه على اربكان - حتى الآن - يتصرف في إطار القانون المناهض للانشطة الدينية، لتجنب أى تحرك فى اتجاه انقلاب عسكرى.

وفى حين أن شيلر تخشى من ان يؤدى انهيار الائتلاف مع اربكان إلى ان تثار بالبرلمان فضائح سياسية ومالية تورطت فيها، فإن الجيش سوف يضغط على شيلر لفك الائتلاف مع ضمان حمايتها. إلا أن إربكان سيظل يراهن على التانجو الأخير مع شيلر كما راهن مارلون براندو فى «التانجو الأخير فى باريس»... وهو رهان قصير، مثلما كان التوقع فى عشاء اولبرايت.

رضا هلال

رئيس وزراء تركيا مستعد لإجراء انتخابات مبكرة

انقرة - وكالات الأنباء - أعلن نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى، وزعيم حزب «الرفاه» الإسلامى استعداده لاجراء انتخابات عامة مبكرة فى اى وقت وبناء على طلب اية جهة فى الوقت الذى تجرى فيه مشاورات بين الأحزاب التركية الأخرى حول امكان تشكيل حكومة لايشارك فيها الاسلاميون.

فقد أعلن اربكان الذى يواجه تحديات متصاعدة لسلطته من الجيش وآخرين فى المؤسسة العلمانية التركية أنه مستعد لإجراء انتخابات اليوم، وفى أى وقت أيا كان الذى يطالب باجرائها.

وقد قلل اربكان من خطورة الخلاف مع الجيش التركى حول الانشطة الدينية لحكومته فى تصريحات له عقب اجتماعه برئيس الأركان إسماعيل حقى أمس.

وقال أربكان بعد محادثات دامت اكثر من ساعة ونصف الساعة إن جميع قيادات البلاد سواء الرئيس او الحكومة أو الجيش يشكلون كيانا واحدا.

فى الوقت نفسه بدأت مشاورات محمومة بين قادة الأحزاب السياسية أمس لبحث امكان تشكيل حكومة جديدة لايشارك فيها اربكان او حزبه وسط خلاف بين الاسلاميين، وقادة الجيش حول النشاطات الدينية الأمر الذى يهدد بانهيار الحكومة الائتلافية المكونة منذ عشرة شهور من حزب الرفاه وحزب الطريق القويم الذى ترأسه نائبة رئيس الوزراء، ووزيرة الخارجية تانسو تشيللر.

وذكرت الصحف التركية أن السلطات الحكومية بدأت تنفيذ توصيات الجيش الرامية إلى الحفاظ على تركيا علمانية حيث صدرت اوامر باغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير الحاصلة على ترخيص فى العديد من المدن.

حملة مسعورة ضد الإسلام في تركيا

تحالف الجيش والشرطة والأحزاب العلمانية ضد المؤسسات والرموز الإسلامية

أنقرة - وكالات الانباء: تصاعدت أمس الحملة المسعورة التى يشنها الجيش التركى واحزاب المعارضة العلمانية ضد الاسلام فى تركيا. تعرض حزب الرفاه الاسلامى بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء لهجوم غير مسبوق من جانب قادة الجيش والشرطة وزعماء الاحزاب العلمانية. تزعم بولنت اجويد زعيم الحزب الديمقراطى اليسارى تحالفا ضم زعماء المعارضة وقادة الجيش والشرطة لاسقاط حكومة اربكان واحياء العلمانية. كما عقد قادة المؤسسة العسكرية مؤتمراً صحفياً لشرح انشطة العسكريين. وصف الجنرال كنعان دينيتر احد كبار قادة الجيش تحطيم الانشطة الاسلامية فى تركيا بأنها مسألة حياة او موت، ولا بديل عنها لبقاء الجمهورية العلمانية. وتعهد الجنرال كنعان بقيام القوات المسلحة بهذه المتهمة. تأتى تصريحات «كنعان» المتشددة فى اعقاب اسابيع من التوتر المتزايد بين القوات المسلحة المؤيدة للعلمانية وبين حكومة اربكان اول زعيم اسلامي لتركيا الحديثة. وقامت الشرطة فى نفس الوقت باغلاق احدى عشرة مدرسة دينية خاصة بحجة انها تعمل بطريقة غير شرعية. كما اعتقلت الشرطة على كوجوكر امام احد المساجد الذى ينتمى لحزب الرفاه الاسلامى واتهمته ببث الفرقة الدينية وزرع الكراهية فى خطبه ضد العلمانية.

● تصاعد الأزمة فى تركيا:

أربكان يتحدى الجيش ويعلن استعداده لخوض انتخابات مبكرة

أنقرة - وكالات الأنباء: فى تحد جديد لقادة الجيش والأحزاب اليسارية واليمينية فى تركيا، أعلن رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان الليلة الماضية استعداده لخوض أى انتخابات برلمانية مبكرة. جاء ذلك فى الوقت الذى اصر فيه كبار الضباط فى المؤسسة العسكرية التركية على حتمية التزام الحكومة بالقرارات التى جرى اتخاذها فى اجتماع مجلس الأمن القومي التركى فى شهر مارس الماضى، وهى القرارات التى تستهدف الحد من نفوذ حزب «الرفاه» فى البلاد.

وأوضح أربكان - فى كلمة ألقاها امام اجتماع عقدته الهيئة البرلمانية لحزب الرفاة فى مدينة انقرة «ان الحكومة التركية الحالية تحظى بدعم البرلمان والشعب التركيين» على حد تعبيره.

وأشار اربكان إلى أن الائتلاف الحاكم يتمتع بتأييد ٧٠٪ من المواطنين الاكراد.

وأضاف إن حزبه يثق فى قدرته على الفوز فى اى انتخابات قادمة. فى غضون ذلك، أصدرت قيادة الأركان التركية بيانا سياسيا وصفه المراقبون بانه من الأمور النادرة التى يلجأ إليها الجيش التركى أكدت فيه عزم الجيش على تنفيذ المطالب التى دعا إليها خلال الاجتماع الذى عقده مجلس الأمن القومى التركى فى الشهر الماضى.

غير أن ممثلى «حزب الرفاه» التركى فى البرلمان تعهدوا مجددا بالوقوف ضد تمرير هذه المطالب فى البرلمان خاصة تلك المتعلقة منها باغلاق مدارس الأئمة والدعاة التى يتردد انه يجرى فيها اعداد الكوادر الجديدة لحزب الرفاة التركى.

المصدر : اللواء العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

فضيحة فى تركيا

أمريكا تتجسس على الشيخ أربكان

الصراع بين الجيش والحكومة وصل نقطة الانفجار

تكشفت فضيحة جديدة فى تركيا، فى الوقت الذى يخوض فيه نجم الدين أربكان رئيس الوزراء صراعا مريرا ضد جنرالات الجيش التركى فقد كشف مسئول تركى أن بإمكان الولايات المتحدة رصد المكالمات الهاتفية التى يجريها أربكان سواء من داخل منزله أو من مكتبه إلى جميع أنحاء العالم بما تملكه من أجهزة تنصت الكترونية حساسة.

ويرأس هذا المسئول ويدعى سعاد باموكتش لجنة تحقيق برلمانية شكلت بعد اكتشاف مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم المعارض، لأجهزة تنصت فى منزله، ودعت اللجنة وزير العدل شوكت قازان ووزيرتى الداخلية مارال اكشنار والخارجية تانسو تشيللر إلى تزويدها بما لديهم من معلومات لوضعها فى التقرير الذى ستقدمه إلى الحكومة قبل نهاية الشهر الحالى.

فى الوقت نفسه أكدت مصادر رسمية تركية أن أجهزة الأمن ترصد المكالمات الهاتفية لأكثر من عشرين ألف مواطن تركى من فئات مختلفة لأسباب عديدة، خاصة وأن لجهاز المخابرات التركى صلاحية التجسس على المكالمات دون إذن قضائى وقال أونالى أركان مدير الأمن السابق أن أجهزة الأمن تستطيع عن طريق أنظمة الكمبيوتر الحديثة كشف كافة الشفرات التى تستخدمها المؤسسات الرسمية فى مكالماتها الهاتفية.

وعلى صعيد آخر، تزايدت حدة التوتر بين الحكومة والجيش فى تركيا، بعد الاجتماع الذى عقده مجلس الأمن القومى التركى، وهو الثانى خلال شهر واحد وقالت مصادر مطلعة فى أنقره أن المجلس الذى يسيطر عليه جنرالات الجيش، منح أربكان، زعيم حزب الرفاه الاسلامى، ورئيس الوزراء مهلة حتى آخر ابريل الحالى لتنفيذ مطالب الجيش التى تستهدف الحد من نفوذ الاسلاميين فى الدولة، والحيلولة دون ماوصفه الجيش بأسلمة النظام العلمانى فى تركيا، وكان الجيش قد قدم قائمة من ٢٠ مطلبا لأربكان على رأسها تحجيم المخصصات المالية التى خصصتها الحكومة لمدارس التعليم القرآنى والحد من أنشطة الجماعات والمؤسسات الدينية والتوقف عن سياسة تدعيم العلاقات مع إيران على حساب الغرب، وهو الأمر الذى أغضب الولايات المتحدة.

ورغم توتر العلاقات بين الجيش وحكومة أربكان، إلا أن المحللين يستبعدون حدوث إنقلاب عسكرى، ويؤكدون أن جنرالات الجيش لن يدفعوا الخلاف مع الحكومة إلى نقطة الصراع العلنى، طالما بقوا قادرين على فرض مطالبهم من خلال وسائل الضغط المختلفة ويقول المراقبون أن الجيش التركى لم ينسحب من الساحة السياسية تماما ويعود إلى الثكنات منذ تسليم السلطة لحكومة مدنية عام ١٩٨٣، بل بقى قوة لها وزنها فى النظام السياسى فى تركيا وقدعبر أحد المحللين فى صحيفة «صباح» التركية عن ذلك بقوله، إذا كانت الديمقراطية لها ثلاثة قوائم فى جميع الدول، وهى الحكومة والبرلمان والجهاز القضائى، فإنها فى تركيا لها ركن رابع هو الجيش!

فى الوقت نفسه حذر مسئول بالاتحاد الأوروبى من أن حدوث إنقلاب عسكرى فى تركيا سيعود بها ٢٠ عاما إلى الوراء الأمر الذى يؤجل طلب إنضمامها لعضوية الاتحاد إلى أجل غير مسمى.

وكانت أنقره قد طلبت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، وهددت بأنها ستعيق توسيع حلف الأطلنطى شرقا، إذا ماقوبل طلبها بالرفض.

المصدر : الحياة ١٢٣٩١ عـ...

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

اربكان: لا بديل عن حكومتي ومستعد لانتخابات تشريعية مبكرة

أكد رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان، زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي، ان حزبه مستعد لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، قبل موعدها المحدد مبدئياً في العام الفين، مؤكدا ان حكومته باقية ولا بديل عنها «لا نظرياً ولا عملياً». مشيراً بذلك الى التحرك الذي بدأته احزاب المعارضة التركية أمس لإسقاط حكومته وتشكيل حكومة بديلة تخلو من الاسلاميين.

وفي كلمة ألقاها امام تكتله في البرلمان، توجه اربكان بقوله للمعارضة متحدياً «ان هذه الحكومة تحظى بدعم البرلمان والشعب. وان نسبة دعم الائتلاف كانت ٤٠٪ لدى تشكيل الحكومة ولكن هذا الدعم يتخطى حالياً ٧٠٪». وأضاف: «الحكومة الحالية هي الحل الوحيد والفرصة الوحيدة لتركيا، ليس ثمة بديل آخر لا نظرياً ولا عملياً».

وفي اشارة الى استبعاد فكرة تدخل الجيش لإسقاط حكومته، قال اربكان: إن «الجيش موال تماماً للديموقراطية. لا تسمحوا لأحد بأن يستغل الجيش من أجل أغراضه الخاصة». ووصف الشائعات عن قرب وقوع انقلاب عسكري بأنها «جميعها أكاذيب». في هذه الأثناء أكد الجنرال كنعان دينيتز، وهو من كبار قادة الجيش، ان كفاح القوات المسلحة ضد أنشطة الاسلاميين أمر حيوي لبقاء الجمهورية العلمانية، وقال في لقاء مع الصحافيين لتوضيح موقف العسكريين في المواجهة مع الحكومة ان «تحطيم الاصولية مسألة حياة او موت». من ناحية ثانية توجه بولنت أجاويد، زعيم الحزب الديموقراطي اليساري الى زعماء المعارضة لبحث امكانية تشكيل حكومة بديلة عن حكومة اربكان تخلو من الاسلاميين، كما ان زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ وجه نداء مماثلاً للمعارضة. وعقد رؤساء اركان القوات المسلحة التركية مؤتمراً صحافياً للمراسلين الاتراك والأجانب في مقر قيادة الاركان لشرح انشطة العسكريين. وبدت حملة العلمانيين المبدئية على انشطة الاسلاميين واضحة للعيان امس الأول الاثنين عندما قال مسؤولو الشرطة انهم اغلقوا أكثر من ٢٠ منزلاً في منطقتين غربيتين حيث يمارس اسلاميون أنشطة دينية تحظرها البلاد.

(رويتر - أ.ف.ب)

تركيا.. مرة أخرى

بعيدا عن الفهم الصحفى الذى يقرأ التاريخ من المانشتات



أسامة الغزولى

الذى يحدث فى تركيا الآن أمر جدير بالمتابعة والاهتمام فالمشهد العام هناك ليس غريبا فى عمومه عن المشهد العام فى بلادنا، فقد كانت أسطنبول فى يوم من الأيام عاصمة لنا، كما كانت عاصمة لمعظم العرب والمسلمين فى العالم، ولأن مصر هى واسطة العقد العروبى والإسلامى فهى الأكثر شبها بتركيا بين شقيقاتها العربيات والإسلاميات.

هناك طبعا فروق مهمة، فجمال عبدالناصر الذى اسس الجمهورية كانت علاقته بالإسلام «لا بالتنظيمات المتاسلمة» علاقة خلاقة ليس فيها التيبس الذى جعل العلمانية فوق الجسد التركى المعاصر اشبه «بجاكتة جبس»، والجيش المصرى مؤسسة وطنية تتعامل مع المجتمع المصرى كما يتعامل العضو الحى مع الجسد الذى ينتمى إليه وتاريخها هو تاريخ نجدة الأمة فى الملمات، لاقمع طموحاتها السياسية والتدخل لإجهاضها بين الحين والحين.

وفوق هذا كله فالإرادة العسكرية فى مصر رهن بالإرادة السياسية وهذا يضمن للدولة سياسة واحدة يحول دون تمزقها بين ارادتين متضاربتين.

لقد زعم بعض الجهلاء ان السلطة فى مصر والعالم العربى فقدت شرعيتها وبنوا قولهم ذلك على اساس ان الصلح مع إسرائيل هو نهاية لشرعية السلطة على اعتبار ان السلطة حكمت بتفويض مشروط بالتصدى لإسرائيل والانتقام من هزيمة 1948 وهذا فهم صحفى يقرا التاريخ من خلال المانشيتات.

إن شرعية اى سلطة تقوم على قدرتها على الحفاظ على استمرار «السلام الاجتماعى» الذى هو عنوان الحياة الطبيعية المنتظمة والمتطورة بفضل هذا الانتظام إلى ماهو افضل.

ومنذ 1952 وعن تواريخ محددة مثل 1956، 1965، 1967 وفى كل عام بعد ذلك وحتى عام 1977 حافظت السلطة على انتظام الحياة وتدفقها فى مصر فى وجه عواصف خارجية وداخلية، وحدث الأمر نفسه يوم الزلزال الذى صحب موت عبدالناصر والرعب الذى احاط بموت السادات، وهجمة الارهاب الشرسة فى 1992 وهناك محطات غير هذه كثيرة وبينها مالايشار إليه إلا قليلا، مثل قدرة السلطة على الانتقال من راسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق الحر ببطء يثير الملل لدى من لايرى إلا ما يريده السادة فى واشنطن ولندن، لكنه الملل الذى جنبنا اهوالا شهدتها الامبراطورية السوفييتية وتوابعها عندما سارت على نفس الطريق، بعدنا بربع قرن.

إننى اتمنى ان تعبر تركيا ازمتها بسلام، ان يقدر الإسلاميون العلاقات الاطلسية التى وضعت بلادهم حيث هى الآن، والتى ضمنت لهم هذا القدر من الديمقراطية، وان يقدر الاطلسيون «يسمونهم العلمانيين تجاوزا» الطموحات الإسلامية لبلد يمكن ان يكون قوة عظمى بانهيار العراق الاسير وبسقوط ايران تحت العباءة الخانقة للاصولية بلد يمكن ان يكون قوة عظمى تناطح روسيا للسيطرة على الامم التركية الواقعة بين البلدين.

لكنى اتمنى ـ فوق هذا وذاك ـ ان نقدر ما نملكه وان نطوره ليكون اقدر على البقاء مع تغير الظروف، وبشرط واحد ان يكون التطوير بالحوار لا بالصراع.

لقد كتبت فى هذا الموضوع من قبل واعود للكتابة إليه وساعود إليه كلما تفاقم الوضع فى تركيا لأنى اريد ان نستفيد من تجارب من سبقونا على طريق لا أراه يختلف كثيرا عن طريقنا.

المعارضة التركية تسعى لتشكيل ائتلاف لايضم اسلاميين

انقرة - رويتر:

بدأ زعيم تركي يساري حملة للبحث عن بديل للائتلاف الحاكم الذي يقوده اسلاميون فيما عقد قادة المؤسسة العسكرية مؤتمرا صحفيا امس الثلاثاء لشرح انشطة العسكريين.

واجرى بولنت اجويد زعيم الحزب الديمقراطي اليساري مباحثات مع عدد من زعماء المعارضة بشأن تشكيل حكومة لاتضم حزب الرفاه الحاكم.

وذكر العنوان الرئيسي لصحيفة ميليت التركية امس «البحث عن بديل للرفاه».

وقد منيت حكومة رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان بانتكاسة في مطلع الاسبوع اثر استقالة اثنين من الوزراء المحافظين احتجاجا على اخفاق اربكان زعيم حزب الرفاه في وقف تنامي الاتجاهات الدينية وهو مطلب يشدد عليه العسكريون. وعقد رؤساء اركان القوات المسلحة التركية العلمانيون الذين طالبوا بالضرب بيد من حديد على الاسلاميين قبل شهرين مؤتمرا صحفيا للمراسيل الاتراك والاجانب في مقر قيادة الاركان لشرح انشطة العسكريين. وبدت حملة العلمانيين المبدئية على انشطة الاسلاميين واضحة للعيان اول امس الاثنين عندما ذكر مسئولون بالشرطة انهم اغلقوا اكثر من 20 منزلا في منطقتين غربيتين حيث يمارس اسلاميون انشطة دينية تحظرها البلاد. ومن جهة اخرى ذكرت وكالة انباء الاناضول ان محكمة عسكرية بدات النظر في قضية ضد امام المسجد علي كوجوكر الذي قد يحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات اذا ادين بتهمة بث الضغائن في خطبته لصلاة الجمعة القاها في شهر فبراير الماضي

بعد إعلان أربكان استعداده للانتخابات المبكرة

الأحزاب التركية تتسابق لتشكيل حكومة ائتلافية بدون الرفاه

■ **أنقرة ـ وكالات الأنباء:**

تصاعدت أمس حدة المواجهة بين الجيش التركي والساسة العلمانيين من جانب ونجم الدين أربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الإسلامي من جانب آخر وذلك بعد يوم واحد من إعلان أربكان أنه مستعد لخوض انتخابات برلمانية مبكرة في أي لحظة.

وبعد ظهر أمس عرض بولنت اجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي وأحد أبرز خصوم أربكان على أعضاء حزبه ما أسمته مصادر إعلامية تركية بخطة مضادة للإسلاميين تشتمل على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة لا يشارك حزب الرفاه فيها.

وتشير الأنباء الواردة من أنقرة إلى أن أجاويد وهو رئيس وزراء سابق فشل في إقناع دينيز بايكال زعيم الحزب اليساري الآخر في البرلمان التركي بخطته لتشكيل الحكومة الائتلافية الموسعة حيث طالب الأخير بالتخلص من أربكان أولا.

وفي تطور آخر وجه مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الام أكبر أحزاب المعارضة التركية نداء إلى جميع الاحزاب التركية باستثناء حزب الرفاه من أجل إجراء محادثات بشأن تشكيل حكومة ائتلافية.

وتتسابق الاحزاب التركية إلى العمل من أجل إيجاد جبهة موحدة بينهما ليكون بإمكانها تشكيل حكومة ائتلافية إذا اجبر الجيش أربكان على الاستقالة بعدما صرح أحد الجنرالات بأن محاربة النشاط الإسلامي يعد مسالة حياة أو موت لتركيا العلمانية الرسمية.

ويخشى زعماء هذه الاحزاب من إجراء انتخابات برلمانية الآن في ظل تشرذم أحزابهم وعداء كل منها للآخر وخاصة العداء بين حزبي الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر وزيرة الخارجية والشريكة في الائتلاف مع أربكان وحزب الوطن الام بزعامة يلمظ.

وقد بدأت أمس الاول الاحد إجراءات محاكمة 3 مديرين لمراكز تعليمية إسلامية غير قانونية في غرب البلاد بعد أن داهمت الشرطة هذه المراكز يوم الاثنين الماضي ضمن مدارس إسلامية أخرى أغلقتها استجابة لمطالب الجيش الذي يعتبرها قواعد لتفريخ الإسلاميين.

وكان أربكان قد تحدى الجيش والعلمانيين لأول مرة عندما أعلن استعداد حزبه لخوض الانتخابات في أي لحظة وضد أي طرف.

وقال أربكان الذي كان يتحدث أمام نواب من حزبه إنه يعتقد أن القوات المسلحة التي أسقطت 3 حكومات مدنية منذ عام 1960 ستعمل في إطار النظام الديمقراطي ودعا إلى عدم السماح لأحد باستغلال الجيش لتحقيق أغراضه الخاصة.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٧

ترقب فى تركيا للمعركة الفاصلة بين حزب الرفاه الإسلامى والعسكريين

تستعد تركيا لمعركة فاصلة وأخيرة بين الرفاه والعسكريين فى أعقاب اجتماع مجلس الأمن القومى الأخير الذى زاد الحصار على رئيس الوزراء أربكان، وشدد على ضرورة تطبيق إجراءات الحد من النشاط الإسلامى فى البلاد (١٨ إجراء)، خصوصاً مسألة مد التعليم الإلزامى فى المدارس ثمانية أعوام بدل خمسة والذى يعنى تلقائياً إغلاق عشرات المدارس الإسلامية المسماة (إمام خطيب)، التى يدخلها الطلبة كمرحلة وسيطة بين التعليم الإلزامى (٥ سنوات) والتعليم العالى.

وزاد من سخونة الاستعدادات لهذه الموقعة الفاصلة التى لايعرف موعدها الحقيقى نشوب حرب تصريحات ساخنة بين قادة الرفاه وقادة الجيش، وتوجيه الرجل الثالث فى الجيش الجنرال عثمان أوزبك انتقادات لاذعة لأربكان اعتبرها أنصار الرفاه شتائم وجرماً سياسياً وطالبوا بالتحقيق فيها وهو ما يرفضه الجيش حتى الآن رغم قرار وزير العدل (من حزب الرفاه) بتحويل الجنرال أوزبك للتحقيق.

وقد أغلقت بالفعل سبع مدارس دينية بواسطة وزارة الداخلية التركية بحجة عملها بدون ترخيص، فيما يحاول أربكان التوصل لصيغة البحث مسألة مد التعليم الإلزامى لثمانية أعوام ولكن داخل البرلمان، على أمل أن يصوت غالبية النواب ضد هذا المشروع ويكسب أربكان المعركة ضد الجيش وهو أمل مضمون نسبياً بسبب حساسية الموضوع وتردد النواب فى البرلمان فى التصويت مع مشروع قانون يتعارض مع رغبات الجماهير المحافظة والأكثر قبولاً لفكرة المدارس الإسلامية.

وتبدو الخارطة السياسية التركية غائمة بعض الشىء هذه الأيام بفعل التصعيد المتواصل من جانب قيادات الجيش ضد رئيس الحكومة -ذى التوجه الإسلامى- نجم الدين أربكان. وقد بلغ التصعيد أوجه فى آخر اجتماعات مجلس الأمن القومى، الذى يحكم به العسكريون تركيا من وراء الستارة ولم يفلح قبول رئيس الوزراء لمطالب جنرالات الجيش فى تصفية الأزمة وإجلاء الموقف، وإنما ساهم فقط فى تهدئة مؤقتة مع إبقاء النيران مضطرمة تحت الرماد تنتظر لفحة صغيرة لتتأجج مرة أخرى.

تقرير: منى ياسين

استمر اجتماع مجلس الأمن القومى ثمانى ساعات حفلت بشتى أنواع الضغوط والتهديدات من جانب جنرالات الجيش وممثلى العلمانية، وبمختلف أشكال المناورات والتطمينات من جانب أربكان.

ومع ذلك -ورغم التهدئة المفترضة- يظل سؤال: إلى أين تتجه تركيا؟!

قادة الجيش فى ذهنهم أن الإسلاميين يتجهون بتركيا بعيداً عن نظامها العلمانى إلى نظام إسلامى هو فى نظر الطغمة العسكرية (المجهول) الذى يخشونه، والإسلاميون يوجهون هذا السؤال إلى الجيش وفى ذهنهم احتمال أن يقدم قادته على انقلاب عسكرى لن يكون جديداً على الحياة التركية التى عاصرت ثلاثة إنقلابات عسكرية منذ الستينيات، ولكنه بالتأكيد سيكون الأكثر دوياً والأشد خطورة، ويوجهه الغرب والأوربيون وهم يتابعون أحوال ذلك البلد الذى يعيش ازدواجية غريبة بين مسعى دائب للتشبه بالغرب والالتحاق ولو بذيوله، وتحرك مضاد يخالف ديمقراطية الغرب.

الجميع فى مأزق

لقد تركت الأزمة بالتطورات التى آلت إليها جميع الأطراف فى مأزق حقيقى يختلف باختلاف موقع ذلك الطرف وتوجهاته.

مأزق أربكان: يعيش أربكان مأزقاً حقيقياً باعتباره الطرف الذى حصر بين طرفى الرحى. فهو من جهة يعانى ضغوط جنرالات الجيش والقوى العلمانية التى تطالبه بالتخلى عن مبادىء حزبه وأهدافه الإسلامية الأصيلة، ومن جهة أخرى يواجه دعوة أنصاره إلى عدم التنكر لهذه المبادىء وتلك الأهداف التى قام عليها الحزب وعلى أساسها حمله الحزب إلى السلطة. وقد واجه أربكان خياراً مريراً بين مهادنة الجيش والاحتفاظ بثقة أنصاره الذين طالبوه بإثبات شخصيته كرئيس وزراء فى دولة ديمقراطية، واختار المهادنة التى قد تفقده

أربكان تحت حصار الجنرالات !

عــزة صـبـحـى

●● اثبت نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى وزعيم حزب الرفاه الإسلامى طوال الأشهر العشرة الماضية قدرة كبيرة على المناورة السياسية مكنته حتى الآن من بقاء حكومته الائتلافية مع حزب الطريق القويم ، والأهم من ذلك الصمود حتى الآن أمام المؤسسة العسكرية الحارس الأول للنظام العلمانى فى تركيا .. لكن ، إلى متى سينجح أربكان فى اختبارات القوة مع الجيش ؟ فكل الاحتمالات مازالت مطروحة فى تركيا، بداية من إنهيار الحكومة الائتلافية إلى عقد حكومة وحدة وطنية الى أسوأ الاحتمالات وهو قيام إنقلاب عسكرى، وهو الاحتمال المستبعد على المدى القصير ●●

مرة أخرى فى خلال أقل من شهرين تصاعدت حدة الخلاف بين الحكومة الائتلافية لحزب الرفاه الإسلامى وحزب الطريق القويم وبين المؤسسة العسكرية المتمثلة فى مجلس الأمن القومى وذلك فى اختبار القوة الثانى من نوعه بين الطرفين خلال عشرة أشهر هى عمر الحكومة الحالية . أربكان أعطى وعوده للمرة الثانية لمجلس الأمن القومى بعد اجتماع عاصف دام ثمانى ساعات بتنفيذ لائحة من عشرين بنداً لوقف صعود الاتجاه الإسلامى فى تركيا ، إلا أن هذه الموافقة لن تنهى الأزمة . . فليس هناك ما يضمن تنفيذ رئيس الوزراء التركى لهذه الوعود مثلما فعل فى المرة السابقة عن طريق تعطيل إجراءات التنفيذ وشن الحملات الإعلامية للهجوم على المؤسسة العسكرية وتدخلها فى شئون السياسة ثم التهديد الذى أعلنه أربكان باللجؤ الى الشرعية الشعبية من خلال الدعوة الى انتخابات عامة مبكرة وهو يعلم نمو نفوذ حزبه الواضح بعد اتخاذه عدة قرارات فى صالح الفئات الشعبية مثل مضاعفة رواتب الموظفين وزيادة معاشات المتقاعدين وإعفاء المزارعين من الديون . وقد أظهر استطلاع للرأى ارتفاع شعبية الرفاه الى ٤٠٪ كما ارتفع عدد الأعضاء من ٢ر٥ مليون عضو الى ٤ ملايين عضو .

وقد بلغ الخلاف بين «أربكان» والجيش ذروته فى الأيام القليلة الماضية عندما قام الجنرال «عثمان أوزبال» قائد قوات الشرطة بشن هجوم على حزب الرفاه وعلى أربكان لقيامه بالحج للمرة الخامسة والعشرين . وقد فشلت جهود أربكان فى إحالة الجنرال الى المحاكمة بعد أن ساندته المؤسسة العسكرية

ولاء انصاره ولن تضمن له رضاء الجيش او استمرار الحكومة إلى عام الفين، كما يطمح.

مازق تانسو تشيلر: تعيش نائبة رئيس الوزراء وزعيمة حزب الطريق المستقيم مازقا مزدوجا. فرئيسة الوزراء السابقة التى فشل حزبها فى الفوز بالانتخابات لم تجد وسيلة للعودة إلى قمة السلطة إلا بالتحالف مع خصمها اربكان، وضمن لها التحالف -اوهكذا أملت- عودة مؤكدة إلى موقعها المفضل، غير أن الائتلاف جابه فى عمره القصير (عشرة أشهر) من الأزمات والاختلافات والصراعات مايجعل استمراره ضرباً من المستحيل ويضع تشيلر أمام سيناريوهين كابوسيين: الاول سقوط الائتلاف -الذى حرصت كثيراً على التاكيد على بقائها فيه- وعودتها إلى دوامة التفاوض مع خصمها العنيد مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم.

أما السيناريو الثانى فهو إجراء انتخابات مبكرة لاتضمن أن يحقق فيها حزبها أفضل مما حققه فى انتخابات يونيو الماضى، ومن ثم تظل فى ذات الوضع الذى تعانيه اليوم، والأهم أنها معرضة لفتح ملفات فسادها فى البرلمان مرة أخرى فى حالة إنهاء الائتلاف. لقد قدم وزراء من حزب تشيلر استقالتهم بهدف إضعاف اربكان لكنهم -فى الوقت نفسه- يفاقمون من أزمة زعيمتهم.

مازق ديميريل: عانى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل من انقلابين عسكريين أطاحا به عامى ١٩٧١ و ١٩٨٠. وحفرت التجربتان آثارهما على الرئيس التركى فاصبح شديد الولاء للعلمانية كمظهر من مظاهر تاكيد حسن النوايا للجيش، وفى سعيه الدائب لإرضاء الجنرالات يكشف ديميريل عن الحقيقة التى ينبغى أن تظل خفية وهى أن العسكريين هم الذين يملكون السلطة الحقيقية، وان الحكم المدنى هو ظل لحكمهم. وبكشفه هذا يضع ديميريل بلاده ونفسه فى وضع سيىء أمام الغرب، ويقضى على فرص الانضمام إلى الاتحاد الاوربى، وفى الوقت نفسه يجعل ديميرل من محاربة اربكان بسلاح الجيش القربان الذى يقدمه إلى الولايات المتحدة!.

مازق الجيش: يعيش جنرالات الجيش دور حماة العلمانية فى تركيا والمدافعين عن «المكتسبات الكمالية»... أى التى أتى بها كمال أتاتورك. وفى سبيل ذلك الدور - الذى يضمن لهم فى حقيقة الأمر مكاسب اهمها التدخل فى الحياة السياسية- يرتكب الجيش تعديات كثيرة وخطيرة ولايتوانى عن الانقلاب عسكريا على الحكومات حتى باتت الانقلابات العسكرية او التهديد بها هى لغة الخطاب التى يتعامل بها جنرالات الجيش مع من يختلفون معهم فى السلطة السياسية، ويملون على أساسها أوامرهم فى شكل توصيات تخرج من مجلس الأمن القومى الذى يسميه البعض -عن حق- البوابة الخلفية للحكم العسكرى فى تركيا. مازق الجيش انه يدرك أن ما يفعله لايلقى قبولا فى الغرب ومن ثم يظل نقطة ضعف لدى تركيا ومدعاة للاستياء من دور العسكريين بين قطاعات كثيرة داخلها. لذلك يصدر الجنرالات من حين لأخر تصريحات تدعى عدم ميلهم للتدخل فى المشكلات السياسية وتركهم حسمها للبرلمان، أو تصريحات اخرى تتهم من لايرضون عنهم -وهم الإسلاميون فى هذه الأزمة- بأنهم يقودون تركيا إلى مصير كمصير الجزائر بالتطلع إلى السلطة على حساب الرقاب الطائرة وسفك الدماء.

ومن الملاحظ حقا أن تجربة الجزائر تمثل هاجسا لدى الفريقين فى تركيا. الاول يتهم الإسلاميين بمحاولة جر البلاد إليها من خلال حكم إسلامى، والأخر: يحذر الجيش من مصير مماثل إذا وقف أمام الديمقراطية التى حملت الإسلاميين إلى السلطة.

وينقسم الشعب التركى بدوره إلى اتجاهين: احدهما وقع اسيرا لدعاوى العلمانيين واتهاماتهم للإسلاميين ومن ثم بات يرفض العودة عن العلمانية ويخشى التوجهات الإسلامية لاربكان، وقد عبر هذا الفريق عن نفسه بمظاهرات ترفض الحجاب وتتهم أربكان بمحاولة العودة بتركيا إلى الخلف، والفريق الأخر مازال يرى الوجه الإسلامى لتركيا كدولة تدين أغلبيتها بالإسلام وتضرب جذورها الإسلامية فى أعماق التاريخ، وقد عبر هذا الفريق عن وجهته فى الانتخابات الماضية.

* * *

يرى الكثيرون أن العد التنازلى لسقوط الحكومة الائتلافية قد بدأ لكن الشكل الذى ستسقط به هو المحدد الرئيسى لمصير الأوضاع فى تركيا. فإما انتخابات مبكرة تبقى فرصة كبيرة للرفاه للعودة إلى السلطة، وإما ائتلاف أخر يثبت أركان العلمانية ويوطد تسلط العسكريين.

وأكدت أنها الجهة الوحيدة التى تملك حق محاكمة قادتها .

وكانت المؤسسة العسكرية وهى تحظى بأحترام أغلبية الشعب التركى قد أعربت أكثر من مرة منذ وصول حزب الرفاه الى السلطة عن قلقها من نمو التيار الدينى ، كما قامت باستعراض للقوة أكثر من مرة فى محاولة منها لأبلاغ أربكان رسالة محددة وهى قرب نفاد صبرها من تعديه على المبادىء العلمانية . ففى فبراير الماضى حاصرت الدبابات التركية احتفالا دينيا فى حضرة عمدة أنقره إحدى ضواحي العاصمة ، وألقت القبض عليه وطردت السفير الايرانى المشارك فى الاحتفال. فيما اعتبره المراقبون بروفة مصغرة للانقلاب العسكرى المحتمل . وتؤكد العديد من المصادر الغربية أن الجيش التركى رغم سخطه الشديد لما يحدث الآن على أيدى حكومة الرفاه إلا أنه لا يفكر فى انقلاب عسكرى ، لكن فى انقلاب سياسى يجرى الاعداد له منذ فترة . عن طريق زيادة الضغوط على الحكومة حتى تسقط بطريقة تلقائية . حيث يدفع العسكريون أربكان الى تنفيذ قرارات مخالفة لمبادىء حزبه مثل قرارات وقف النفوذ الإسلامى والتعاون العسكرى والاقتصادى مع إسرائيل املاً فى أن يؤدى ذلك الى انهيار مصداقية حزب الرفاه عند الشعب وفقدانه لثقة الناخبين فى الانتخابات العامة المبكرة التى بات انعقادها وشيكا .

ويبلغ قوام الجيش التركى ٨٠٠ ألف جندى وهو يعد الثانى من حيث الحجم بعد الجيش الأمريكى داخل حلف شمال الاطلنطى ويعد ركيزة اساسية للغرب فى منطقة من أهم مناطق العالم بين البلقان والقوقاز والشرق الأوسط . ويحظى الجيش التركى ايضا بأحترام كبير من الغرب وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتبره اساسا لاستقرار تركيا والمنطقة . لكن الغرب مع ذلك لا يحبذ قيام الجيش بأى انقلاب عسكرى جديد بعد الانقلابات الثلاثة السابقة فى ١٩٦٠ - ١٩٧٢ - ١٩٨٠ وذلك حرصا على مظاهر الديمقراطية التى تعتبرها أوربا شرطا لحصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوربى وقد حذر الغرب بشدة المؤسسة العسكرية من

ضرورة تناول مشكلة صعود الإسلاميين فى تركيا بمزيد من الصبر والسياسة خوفا من تحول تركيا إلى إيران أو جزائر جديدة . والمعروف أن المؤسسة العسكرية التركية تضمن من خلال مجلس الأمن القومى بابا شرعيا الى الحياة السياسية . ورغم أن المجلس يعتبر هيئة استشارية لكن توصياته تلزم أى حكومة.

ويمارس الجيش الآن ضغوطا قوية على حزب الطريق القويم برئاسة تشيللر للانسحاب من الائتلاف الحكومى . وهو ما تقاومه تانسو تشيللر تماما بل أنها تبذل أقصى مافى وسعها . فهى تعرف أن انهيار الحكومة سيؤدى إلى اثارة فضائح سياسية ومالية تورطت بها فى البرلمان مما يمكن أن يفقدها زعامة الحزب . وكانت «تانسو تشيللر» قد بذلت محاولات كثيرة لايجاد حل وسط باقتراح برنامج تعليمى يرضى شركاءها الإسلاميين والجيش أيضا ، ولكن محاولاتها باءت بالفشل وأصبح عليها أن تقرر فى الأيام القليلة القادمة مصير بقائها فى التحالف مع حزب الرفاه خاصة أن كل الأنباء تؤكد أن الحكومة مصابة منذ فترة بالشلل التام وعاجزة عن اتخاذ أى قرارات مهمة حيث تخصص كل الاجتماعات لبحث سبل تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومى بشأن وقف النفوذ الإسلامى ، وقد جاءت استقالة وزيرى الصناعة والصحة من حزب الطريق القويم من الحكومة لتسرع فرص سقوط الحكومة خاصة مع الهجوم الذى شنه نائب رئيس حزب الرفاه وطالبة فيه أربكان بالاستقالة . وقد تقدم مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم باقتراح يؤكد فيه استعداده لتجاوز الخلافات الشخصية مع تشيللر والتحالف معها فى حكومة جديدة فى حالة انسحابها من الائتلاف .

أياً كان المصير الذى ستئول اليه الحكومة الائتلافية الحالية فإن الحادث فى تركيا يؤكد على عمق الأزمة السياسية التى تمر بها تركيا منذ فوز حزب الرفاه الإسلامى بأعلى نسبة من الأصوات فى الانتخابات العامة عام ١٩٩٥ مفرداً لنفسه مكانا على الساحة السياسية ليعيد مرة أخرى صراع الهوية التركية بين الإسلام والغرب . والحقيقة انه إذا كان نظام الدولة التركية العلمانى الذى اقامه مصطفى كمال اتاتورك يسير بنجاح ملحوظ إلا انه فشل فى إقتلاع النزعة الإسلامية من الشعب . هذا فى الوقت نفسه الذى تعاملت فيه الدولة مع الدين فى بعض الأوقات بنظام سياسة الاحتواء ، واستخدمته فى أحيان أخرى لمواجهة المد الشيوعى القادم من الشرق سابقا . ويؤكد المراقبون أن الأحزاب الدينية بمسمياتها المختلفة منذ عام ١٩٤٠ وحتى الآن لعبت أدواراً سياسية بطرق مختلفة . كما أن الاجنحة الإسلامية فى الأحزاب الكبرى لعبت هى الأخرى ادواراً واضحة مثلما حدث فى حزب الوطن الأم الذى يضم تياراً إسلامياً ولعل ذلك كان وراء رفض المؤسسة العسكرية تحالفه مع الرفاة الإسلامى مفضلين عليه تحالف حزب الطريق القويم ذوى الاتجاهات العلمانية المتشددة ليكون مراقبا للإسلاميين فى الحكومة.

جنرالات تركيا ينفون تعاطفهم مع تشيلر

□ انقرة –
من رشيد غيورديلك:

■ نفى قادة المؤسسة العسكرية ذات الاتجاه العلماني المتشدد، الذين يشنون حرباً نفسية ضد رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الذي يتزعم حزب الرفاه (الاسلامي)، اي تعاطف خاص مع وزيرة الخارجية تانسو تشيلر شريكة اربكان في قيادة الائتلاف الحكومي.

وجاء البلاغ المقتضب الذي صدر عن مقر هيئة الاركان العامة إثر تقرير نشرته صحيفة «صباح» اليومية الواسعة الانتشار، افاد ان تشيلر، التي يتعرض حزبها «الطريق الصحيح» لضغوط قوية من جانب احزاب المعارضة ووسائل الاعلام لإنهاء ائتلافه مع حزب الرفاه، ابلغت محررين كباراً في الصحيفة اخيراً ان رئيس الاركان العامة الجنرال اسماعيل حقي قره دايي عبر شخصياً عن تقدير العسكريين لها.

وحسب الصحيفة، فإن الجنرال قره دايي انتحى بتشيلر جانباً اثر اجتماع سابق لمجلس الامن القومي وابلغها ان قادة الجيش سيصدرون من حين لآخر تصريحات شديدة اللهجة موجهة ضد اربكان، «لكن ينبغي لها الأ تشعر بالقلق ازاء هذه التصريحات».

كما ادعى تقرير «صباح» ان الجنرال قره دايي طلب ايضاً من الزعيم الرئيسي للمعارضة مسعود يلماز ان يتنحى ويفسح في المجال لتشيلر التي تعتبر «الشخص المناسب لتوحيد يمين الوسط المنقسم». واثار هذا الادعاء نفياً قوياً من جانب يلماز.

وتعرض اربكان ذاته لانتقادات من وسائل الاعلام إثر مظاهر الود التي ابداها تجاه قيادة الجيش اخيراً. وكان رئيس الوزراء تباهى الثلثاء الماضي، فيما سعى قادة المعارضة من دون جدوى الى توحيد صفوفهم والاتفاق على ائتلاف بديل ذي صدقية لاستمالة تشيلر وابعادها عن الائتلاف مع الاسلاميين، باطلاق «تفجير ذري» بترتيب لقاء مع قره دايي. وأمام انظار المراسلين الذين وجهت اليهم الدعوة لحضور اللقاء، حاول زعيم «الرفاه» مراراً ان يعانق الجنرال، موضحاً لمراسلي التلفزيون ان هذا اللقاء ينفي وجود خلافات في قمة الدولة. لكن قره دايي، الذي بدت عليه بوضوح معالم عدم الارتياح من هذا العرض، اشار إلى انه جاء لتقديم تقرير عن نتائج رحلاته خارج البلاد ولاطلاع رئيس الوزراء على احتياجات القوات المسلحة.

ويعزى التنافس على كسب ود الجنرالات الاتراك الى مخاوف الحزبين في الائتلاف الحاكم من انتقال عدد من نوابهما الى المعسكر المعارض العلماني.

وكان القادة العسكريون، الذين يهيمنون على مجلس الامن القومي، اجبروا اربكان على قبول مجموعة من الاجراءات التي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : [illegible] مايو ١٩٩٧

تهدف الى لجم النفوذ السياسي المتزايد للاسلاميين. وشدد المجلس السبت الماضي الخناق بارغام زعيم «الرفاه» على التخلي عن اعتراضاته على مشروع قانون لاصلاح التعليم اعدته تشيلر لتمديد فترة التعليم الاجباري الى ثماني سنوات، ما يعني اغلاق المدارس الثانوية الدينية. واثار رضوخ اربكان لضغوط المؤسسة العسكريين ردود فعل داخل حزب «الرفاه»، وتعهد بعض قيادييه العمل على اعاقة مشروع القانون.

وعلى رغم سعي اربكان إلى التودد الى كبار قادة الجيش، فإن هؤلاء ابلغوا ممثلي وسائل الاعلام الثلثاء الماضي ان «التهديد الداخلي لأمن البلاد، الذي تمثله الاصولية الدينية والنزعة الانفصالية الكردية، اصبح يفوق التهديد الخارجي». كما وجَه العسكريون ضربة سياسية الى اربكان بتوجيه الاتهام الى ايران، التي يحاول حزب «الرفاه» تعزيز العلاقات الاقتصادية معها، بدعم الحركة الاصولية في تركيا. كما اتهموا ايران وسورية والعراق بدعم الانفصاليين الاكراد.

واثارت هذا التصريحات ردود فعل غاضبة من جانب حزب «الرفاه». وقال مساعدون كبار لاربكان انه «لم يكن هناك ابداً خطر اصولي يهدد تركيا، سابقاً او حالياً».

تركيا والانقلاب السياسي

■ اخيراً نجحت النخبة العلمانية المسيطرة على الجيش التركي في تنفيذ «انقلاب سياسي» ضد الصيغة البرلمانية التي انتجت حكومة ائتلافية اسلامية - علمانية. فالجيش هو مع علمانية كاملة حتى لو اختار المجتمع ما هو مخالف لتصورات النخبة.

بدأ الانقلاب السياسي ضد البرلمان قبل التوصل الى تأليف الحكومة الثنائية، التي جمعت اربكان (الاسلامي) وتشيلر (العلمانية)، من خلال البوابة الاسرائيلية وتحديداً مسالة تحديث اسطول الطيران الحربي التركي.

من خلال هذه الثغرة نفذت السياسة الاميركية لتفرض على قيادة الجيش الخيار الوحيد وهو التفاهم مع تل ابيب كشرط لتحديث الطائرات الحربية.

طلبت انقرة قبل تأليف الحكومة الائتلافية من واشنطن المساعدة في الامر وردت الاخيرة ان مركز الصيانة انتقل الى الخارج وباتت اسرائيل هي المعتمد الاقليمي لاصلاح هذا النوع من الاسلحة وتحديثها وعلى القيادة التركية التفاهم مع تل أبيب على الموضوع.

لم تجد قيادة الجيش التركي من خيار امامها سوى القبول بالأمر الواقع في وقت تتعرض لضغوط اقليمية في مسائلتي البلقان وقبرص. لكنها لم تنتبه الى ان المسألة تتجاوز حدود الصيانة وتطال القرار السياسي وحرية الخيار الوطني. وهكذا حصل.

سهلت الولايات المتحدة الطريق عندما تحولت الى سمسار يتوسط بين انقرة وتل أبيب بهدف الضغط على القيادة العسكرية التركية ودفع النخبة العلمانية نحو اقصى التطرف والقبول بأسوأ المواقف السياسية التي تنذر بتهديد وحدة المجتمع وفكرة الديموقراطية بسبب الحاجة الى تحديث الطائرات الحربية.

الى واشنطن لعبت دول الاتحاد الأوروبي دور الرديف فاخذت ترسل اشارات لأنقرة تلمح الى احتمال رفض قبول تركيا في السوق الأوروبية في حال استمر اربكان في الحكم. وبدأت دول الاتحاد تثير حالات من الفزع في وسط المستثمرين ورجال المال والاعمال من التحولات الجارية في تركيا وعودة الخطر «الاسلامي العثماني» ليهدد امن اوروبا من جديد.

وتحت ضغط الحاجتين العسكرية (تحديث الطائرات) والاقتصادية (السوق الأوروبية) مالت النخبة العلمانية الى الخيار الصهيوني - الاطلسي وبدأت ترفع صوتها مهددة الحكومة الثنائية بتلبية شروطها. وكانت تدرك سلفاً أن اربكان حتى لو قبلها لا يقوى على تنفيذها مهما بلغت برغماتيته وعقلانيته.

الا ان النخبة العلمانية واجهت صعوبات عملية فهي من جهة لا تريد ان يصل الخلاف الى حد الصدام الدموي حتى لا تتذرع دول الاتحاد الأوروبي به لوقف مساعداتها المالية وتأجيل انضمامها الى السوق. وهي من جهة اخرى لا تريد من الحكومة الائتلافية مواصلة اصلاحاتها الادارية - الاقتصادية، التي اثبتت نجاحاتها، حتى لا تزيد من شعبية حزب الرفاه فيفوز في الانتخابات المقبلة بغالبية كاسحة.

لذلك لجأت النخبة العلمانية بالتفاهم مع اسرائيل ودول الحلف الاطلسي الى تنفيذ انقلاب سياسي هادئ ومتدرج خوفاً من ان تتكرر التجربة الجزائرية الدموية في منطقة شديدة الاهمية وتمتاز بموقع استراتيجي حساس بالنسبة لأمن القارة الأوروبية وروسيا في وقت واحد.

السؤال هل ستكتفي النخبة العلمانية - العسكرية بهذا القدر من التآمر على مصالح الشعب التركي وخياراته ام انها ستنتعش من نجاحها وتقوم باستكمال انقلابها السياسي وتحويله الى نوع يشبه النمط الجزائري؟

يرتبط الجواب الى حد كبير بنوعية السياسة الاقليمية التي ستلجأ اليها النخبة العلمانية - العسكرية في التعاطي مع القضايا العربية - الاسلامية. فإذا وافقت النخبة المذكورة على تحويل تركيا الى قاعدة اسرائيلية - اطلسية ضد المحيط تكون قد غامرت بكل الانجازات التي حققها اربكان في اقل من سنة، وإذا اوقفت ايغالها في التحالف مع اسرائيل ضد الدول العربية عند حدود حاجتها الى تحديث سلاحها واقتصادها تكون قد اكتفت بهذا القدر من الانقلابية وأوقفت حصول كارثة جديدة في المنطقة.

وليد نويهض

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٧

الرفاة التركي يرفض تغيير نظام التعليم

انقرة - رويتر:

رفض حزب الرفاة الإسلامي التركي مطالب الجيش الأخيرة بشأن اصلاح نظام التعليم.. قال احد أعضاء الحزب انه من المستحيل ان يعد الحزب مشروع قانون بشأن التعليم الاساسي.

في الوقت نفسه أعلن ١٥٠٠ من انصار التعليم الثانوي الديني بتركيا امس انهم سيدافعون عن استمراره ومقاومة محاولات الجيش الرامية لإغلاق المدارس الدينية.

أبيض وأسود

الباشباكان.. والجنرال!

توشك تركيا أن تدخل فى حقبة سياسية طويلة ومريرة.. وربما دموية.. أو أن يتكرر فيها «السيناريو الجزائرى».

الأحداث تتصاعد.. وتدخل «المؤسسة العسكرية» فى الحياة المدنية بات أكثر سفوراً.

مجلس الأمن القومى الذى يسيطر عليه كبار الجنرالات توسعت صلاحياته و«مطالبه» لحماية «دولة كمال اتاتورك» بمقوماتها العلمانية وتوجهاتها للالتحاق الكامل بالغرب ونزع أيه صفة إسلامية عن المجتمع التركى ذاته.. ورئيس الوزراء (الباشباكان باللغة التركية) يجد نفسه بين مطرقة الجنرالات وسندان التزامه السياسى والايديولوجى تجاه تيارات اخرى تناقض جوهريا الطرح الأتاتوركى لجنرالات الجيش والنخب العلمانية التى هيمنت على الحياة السياسية التركية زهاء ثلاثة ارباع القرن.. وفشلت رغم طول هذه الفترة فى نزع تركيا نهائيا من هويتها الإسلامية.. أو حتى أن تكتسب عضوية الاتحاد الأوروبى شأن اليونان عدوتها التقليدية.

الباشباكان اربكان يحاول بكل قوته أن يحفظ التوازن.. او ان يحول دون اندفاع المؤسسة العسكرية الى انقلاب جديد بعد توقف دام اكثر من خمسة عشر عاما.. غير أن الجنرالات لايعبأون بالاداء «المعتدل» لأربكان.. ربما عن اعتقاد بان مجرد استمراره فى السلطة لعام اخر يهدد الطبيعة العلمانية للدولة وخياراتها الاستراتيجية والفكرية والاجتماعية. لهذا اندفع الجنرالات إلى توسيع علاقاتهم وتحالفاتهم «الاسرائيلية».. والدخول فى عمليات عسكرية جديدة فى شمال العراق بهدف استئصال قواعد حزب العمال الكردستانى ودون ان يضعوا فى اعتباراتهم تأثير ذلك على علاقاتهم العربية.. بل ودون ان يخطروا رئيس الوزراء نفسه بهذه العمليات العسكرية الواسعة قبل الإقدام عليها. والهدف من ذلك كله هو «التأكيد» على خيارات اتاتورك فى الانتساب إلى الغرب وممثلته فى المنطقة اسرائيل ونزع اية احتمالات لتحسين العلاقات مع الجوار العربى والاسلامى على ما يسعى أربكان..

و.. مع فشل جهود النخب العلمانية السياسية والعسكرية فى الاطاحة بحكومة اربكان عبر سحب الثقة منها فى البرلمان أو حتى توجيه اللوم إليها لتوجهاتها الاسلامية تتجه ذات الجهود الان لحل حزب الرفاه نفسه بحكم قضائى من المحكمة الدستورية بحسبان ان وجوده يهدد طبيعة الدولة العلمانية - الأتاتوركية.. ومخالف للدستور! واذا تطورت الامور فى هذا الاتجاه فمن غير المستبعد أن تجر تركيا كلها إلى «حرب أهلية» تعصف بالصيغة الديمقراطية.. لكن دون أن يتمكن الجنرالات من أن يمكثوا فوق مقاعد الحكم هانئين!

عبد الله السناوى

"الرفاه" يرفض تقليص التعليم الديني واوجلان يدعو الى حوار كردي - تركي

■ انقرة، تونجيلي - رويتر - اعلن الرجل الثاني في حزب الرفاه (الاسلامي) النائب صالح كابوسز امس الاثنين ان حزبه لن يلبي مطالب للجيش في شأن التعليم العلماني باعداد قانون مقترح يؤدي تطبيقه الى اغلاق مدارس اسلامية غير رسمية لتعليم القرآن الكريم.

واضاف ردا على سؤال في مؤتمر صحافي: «لا يمكننا ان نعد مسودة قانون في هذا الشأن في الوقت الحالي».

ومعروف ان الجيش يطالب بقانون ينص على جعل التعليم الالزامي ثماني سنوات بدلاً من خمس لكي تحرم مدارس تعليم القرآن من قبول تلامذة في سن مبكرة وهو ضروري لكي يستطيعوا حفظ القرآن.

وفي اجتماع عقد اول من امس اكد نحو ١٥٠٠ من تلامذة المدارس الثانوية من انصار حزب الرفاه في اسطنبول عزمهم على محاربة اغلاق هذه المدارس.

وقال ارهان طوز الناطق باسم مجالس المديرين واتحادات الاباء في هذه المدارس: «سنقاتل ولا نخشى احدا». واضاف: «اذا اتخذت القرارات من قبل اولئك الذين يؤمنون بالسلاح فان معنى هذا ان هذه ليست دولة شرعية».

واكد: «لن نسمح باغلاق مدارس الائمة الخطباء (تعليم القرآن) واتعهد اننا سنرسل مزيدا من ابنائنا وبناتنا لتلقي العلوم الدينية هناك».

على صعيد آخر، وجه زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان دعوة جديدة الى انقرة لفتح حوار لانهاء النزاع المسلح المستمر منذ ١٩٨٤ في جنوب شرقي البلاد.

وأعلن في مقابلة مع شبكة تلفزيون كردية تبث من اوروبا عبر الاقمار الاصطناعية استعداد حزبه لتقديم «بدائل» عن القتال «ولا بد من وجود حل سياسي تركي وكردي».

يذكر ان تركيا تجاهلت في السابق دعوات مماثلة صدرت عن اوجلان مؤكدة انها تعتبر حزبه «تنظيماً ارهابياً» وداعية في المقابل الى ان يلقي المتمردون اسلحتهم ويسلموا انفسهم من دون قيد او شرط الى السلطات الامنية. واسفر النزاع المسلح حتى الآن عن سقوط اكثر من ٢٢ ألف قتيل.

المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٧

بلدية أنقرة تمنع عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الكردية

أربكان : الضغط العسكري على حزب الرفاه يزيد شعبيته

■ انقرة - رويتر، ا ف ب - قال رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان أمس الثلثاء ان تأييد حزب الرفاه الذي يتزعمه يتسع على رغم الضغوط التي تمارسها قيادة الجيش لقمع النشاطات الدينية.

واضاف أربكان في اجتماع للنواب من حزبه «ان الظلم الواقع على حزب الرفاه يفسح الطريق لتأييد الشعب له».

ويقول حزب الرفاه ان لديه ثلاثة ملايين عضو، ما يجعله اكبر احزاب تركيا من دون منازع. وحصل الحزب على ٢١ في المئة من الاصوات في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٥، ما ادى الى تمتعه بأكبر عدد من النواب في البرلمان.

وادى تردد حزب الرفاه في الاستجابة الى مطالب الجيش المتمثل في مجلس الأمن القومي المناهضة للنشاطات الدينية الى تهديد التحالف الذي يقيمه الحزب مع المحافظين.

وعبر الاسلاميون في حزب الرفاه عن معارضتهم الشديدة لمطلب اطالة فترة التعليم الالزامي العلماني الحكومي لتفويت الفرصة على الاسلاميين بنشر التعليم الاسلامي.

وفي الشهر الماضي استقال وزيران من الجناح المحافظ من التحالف واعربا عن استيائهما من مساعي حكومة الرفاه لرفض مطالب الجيش.

من جهة اخرى ذكرت وكالة انباء «الأناضول» أمس الثلثاء ان ٩٣ متمرداً كردياً وتسعة من قوات الأمن قتلوا خلال اليومين الأخيرين في عمليات ومعارك جرت جنوب شرقي الأناضول حيث يشكل الأكراد غالبية السكان. واضافت الوكالة ان هذه العمليات جرت ضد متمردي حزب العمال الكردستاني الانفصالي في مناطق جوكورجا في محافظة هاكاري.

واعلنت رابطة حقوق الانسان التركية ان السلطات منعت عقد مؤتمر دولي حول سبل حل المشكلة الكردية سلماً كان من المقرر عقده في الثامن والتاسع من ايار (مايو) الجاري في انقرة.

واعتبرت بلدية انقرة في تبرير رفضها هذا المؤتمر انه «يقوض سيادة تركيا» و«يستفز الشعب» ويخلق «اجواء من الفوضى».

وكان من المفترض ان تشارك في هذا المؤتمر رئيسة مؤسسة «فرنسا - ليبرتيه» دانيال ميتران، ارملة الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران، ورئيسة مجموعة الخضر في البرلمان الاوروبي كلوديا روث، اضافة الى حوالى ٣٠ منظمة من ١٠ دول.

وجاء في بيان للرابطة «اننا عازمون على النضال حتى احلال السلام في بلدنا» ووصف البيان قرار بلدية انقرة بانه «مناهض للديموقراطية» و«تعسفي».

يشار الى ان اكثر من ٢٤ الف شخص قتلوا في اعمال العنف المرتبطة بحركة التمرد الانفصالي الكردي جنوب شرقي تركيا منذ العام ١٩٨٤.

سكة السلامة

فى الشأن التركى (١)



بقلم : د. يونان لبيب رزق

☐ التفسير الجيوبولوتيكي المدعوم بالمعرفة التاريخية أقل التفسيرات حظا فى شأن الأزمة التركية الراهنة التى غلب عن الكتابات عنها محاولات التحليل السياسى والاقتصادى ، ويستحق هذا التفسير أن ينال بعض حظه من التقديم ، وهو ما نحاوله هنا .

قد لا يتنبه كثيرون أن تركيا من الدول القليلة فى العالم التى ينطبق عليها توصيف «الدولة المفصلية» ، بحكم أنها تقع بين قارتين ، أوربا وآسيا ، ثم أنه لا يفصلها عن أى من الثقافتين المتمايزتين . الأسيوية خصوصا فى مناطقها الغربية حيث يسود الإسلام ، والأوربية حيث نشأت الحضارة الغربية وترعرعت ، أية فواصل جغرافية . لا صحارى ولا مرتفعات لها قيمة !

تختلف عن ذلك مع مصر ، وهى دولة مفصلية أيضا ، غير أنه يفصلها عن أفريقيا تيه الصحراء الكبرى ، الذى جعلها تنتمى بشكل أكبر الى حضارة غرب آسيا ، فضلا عن أن مصر بحكم عراقتها ، ظلت قبل أن تكون موضع تأثر مصدر تأثير .

هذه الحقيقة الجيوبولوتيكية البسيطة قد تضع أيدينا على تفسير للشأن التركى حيث استمرت هذه البلاد ميدانا للصراع بين الكتلتين الكبيرتين الواقعتين على جانبيها ، أو للصراع بين الثقافتين اللتين تمثلانهما .

لسنوات غير قصيرة خلال القرن الخامس عشر كانت أراضى ما يسمى بتركيا حاليا ميدانا للصراع بين الكتلتين الأتراك يمثلون الكتلة الأسيوية ، وقد استمدوا ثقافتهم عن الإسلام ومن الأعراف والتقاليد القبلية التى جاءوا بها من أواسط آسيا ، والبيزنطيون يجسدون الكتلة الغربية، وقد استمدوا ثقافتهم بالأساس من الحضارة اليونانية ، أم الحضارة الأوربية الحديثة ، وقد حسم هذا الصراع لصالح الجانب الأسيوى بسقوط القسطنطينية فى أيدى السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٣ والتى تم تغيير اسمها أولا الى اسلامبول أى أرض الإسلام ، والذى كان بمثابة الإعلان الحقيقى عن ميلاد الإمبراطورية العثمانية .

وبحكم ضرورات الموقع ، إذا جاز التعبير ، نما لهذه الامبراطورية جناحاها . الشرقى الذى شمل مناطق آسيا الغربية ، الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ومصر والغربى الذى ضم أغلب مايسمى شرق أوربا الآن ، وهو وإن وصل الى الأراضى النمسوية الا أنه قد تركز فى شبه جزيرة البلقان ، بكل دولها المعروفة حاليا ، بلغاريا ورومانيا واليونان ويوغوسلافيا ، وثمة ملاحظتان فى هذا الشأن :

١ - بحكم انتماء الدولة العثمانية للكتلة الأسيوية فقد اتصفت مهمتها ببناء جناحها الشرقى بقدر كبير من اليسر ، فالمسالة لم تحتج سوى لمعركة أو معركتين كبيرتين ، مرج دابق والريدانية، سقطت فى أعقابهما الدولة المملوكية ، ودان الناس بعدهما بالولاء للدولة الإسلامية الكبرى الصاعدة التى حلت محل الدولة الإسلامية الكبرى التى أفل نجمها ، دون أثر يذكر ، اللهم إلا رنة أسى على الدولة الغاربة نجدها فى كتابات المؤرخ المصرى الذى عاصر تلك الحقبة . ابن اياس فى عمله المشهور «بدائع الزهور فى وقائع الدهور» !

ولنا أن نلاحظ فى هذا الصدد أيضا أنه فى البلاد الواقعة فى هذا الجناح خارج نطاق غرب آسيا والتى دانت بالولاء للحكم العثمانى ، خاصة تلك الواقعة فى شمال افريقيا ، وعلى وجه التحديد ، تونس والجزائر ، فانها لم تعرف حكم استنبول من الناحية الواقعية ، بل كان مجرد لون من التبعية الاسمية ، وبرضاء الطرفين .

٢ - بالمقابل فان الانتماء نفسه قد أملى على الدولة العثمانية علاقة صراعية مع جناحها الغربى ، رجحت فيها الكفة التركية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ثم بدأت تميل الى الجانب الآخر اعتبارا من النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ويؤرخ لها بمعاهدة كجك كينارجى المعقودة عام ١٧٧٤ بين روسيا وتركيا والتى حصلت بمقتضاها الأولى ، ولأول مرة على تنازلات كبيرة من الجانب العثمانى .

خلال الفترة التالية بعد هذه المعاهدة ، وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، استمرت الأمور تسير فى طريق تصفية الجناح الغربى الأوربى مما حدث فى جملة من الحروب والثورات. ثورة المورة فى عشرينيات القرن التاسع عشر ، حرب القرم عام ١٨٥٣ - ١٨٥٦ ، الحرب الروسية - التركية عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، ثورات البلقان التى تعددت وانتهت عام ١٩١٣ بتشكيل أغلب الدول البلقانية الموجودة حاليا على الخريطة .

فى ذات الوقت وبينما تحتدم الصراعات السياسية فى الجناح الغربى كان يحتدم داخل الدولة وبامتداد القرن نفسه ، التاسع عشر ، صدام حضارى بين النمط الأسيوى الذى جسدته وبين النمط الغربى الذى كان قد سبق وأخذت به مصر ، وبدا لحكومة استنبول أنه لا مندوحة من تبنيه ، مما بدأ دمويا بحادثة مذبحة الانكشارية المشهورة عام ١٨٢٦ .

ولكن هذه قصة أخرى !

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢



الشيخ.. والجنرال!

لابد وأن العسكر في تركيا متضايقون.

أيام زمان، كان يكفي إرسال عريف في الجيش إلى منزل رئيس الوزراء نجم الدين أربكان يقتاده مخفورا إلى أقرب معسكر، بينما الإذاعة تذيع البلاغ رقم واحد الذي تتخلله المارشات العسكرية، وما تيسر من بيانات عن فساد رئيس الوزراء «المدني» المخلوع، وعن قرار الجيش.. القضاء على الفساد، وعن فترة انتقالية، يعيد بعدها «الديمقراطية» إلى البلاد.

وفي خلال فترة أكثرها أسبوع، وأقلها ساعات، تكون دول العالم كله قد اعترفت بالنظام الجديد بينما يتولى الإعلام «نبش» ماضي السياسيين الذين – في هذه الأثناء – يكون معظمهم قد التحق بتكنة أربكان.

وقد حدث هذا بالفعل، وثلاث مرات متتالية منذ العام ١٩٦٠، فانقض العسكر على الحكم، وأرسلوا ثلاثة رؤساء وزارات وثلاث حكومات إلى «بيوت خالتهم» وأذاعوا البلاغ رقم واحد.. مع ما يلزم من مارشات.

القضية هذه الأيام لا تمر بمثل هذه السهولة، لأسباب كثيرة لعل أهمها أن العالم لم يعد يتقبل الانقلابات العسكرية، وخاصة بعد الهجمة على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإلى آخر المعزوفة التي ألفتها واشنطن وتعزفها يوميا كل الأنظمة الديمقراطية الغربية.

لاشك أن رئيس أركان الجيش التركي ومعه مجلس الأمن القومي الذي يضم كل جنرالات

الطيران والبر والبحر يتمنون «لو رجعت ليالي زمان»، حيث كان باستطاعتهم إرسال المشاغب نجم الدين أربكان إلى «بيت خالته» في غمضة عين.

ولكن ماذا يفعلون بهذه الـ «واشنطن» التي تصر على عدم تكرار تجربة الجزائر حيث تكاد ذيول إرسال الإسلاميين إلى «بيوت الخالة» تقضي على نصف الشعب الجزائري ذبحا، والنصف الآخر تفجيرا بالقنابل.

وهم لا يضمنون عدم عودته لو جرت انتخابات جديدة، وهو قاعد في رئاسة الوزارة حتى «يقضي الله أمرا».. يأمرونه فلا يستجيب، يهددونه فلا يرف له جفن، يطبقون وزراءه بالاستقالة.. فيقبلون، ساعة ثم يتراجعون، يستحثون شريكته ونائبته - السوبر حسناء - تانسو تشيلر على فرط الائتلاف، تقبل ثم تجتمع به.. فتعود الألفة.

ماذا يفعلون؟

يبقى أربكان «مؤقتا»، والدخول في معركة ضرب التيار الإسلامي الذي يمثله تمهيدا لتصفيته، كل ذلك عبر سلسلة من الإجراءات (طرد العسكر المحسوبين على الأصولية، إغلاق المدارس الأصولية، منع ارتداء الحجاب، التركيز على العلمانية وتعاليم المعلم أتاتورك.. وإلخ) ترافق ذلك تهديدات واضحة وصلت يوم الثلاثاء قبل الماضي إلى حد قول رئيس الأركان إسماعيل كرادي، وفي مؤتمر صحفي.. إن تحطيم الأصولية هو مسألة حياة أو موت.

النجاح طبعا ليس مضمونا، ولكنه - في نظرهم- أقل خطرا من استمرار الوضع على ما هو عليه، وأقل خطرا من ترك أربكان وتياره يتمدد.

هناك في تركيا والمنطقة من لا يحب أربكان، ولا يحب العسكر في الوقت ذاته، وهذا التيار يراهن على الانتظار.

المصدر : الوطن [illegible]

التاريخ : ٩ - مايو ١٩٩٢

انتظار أن يكسر الفخار بعضه، وبين ما يمكن أن يسمى بتيار الوسط، الذي لا يضرب الإسلام، ولكنه لا يتعصب للأتاتوركية، ويريد أن يذهل البلاد في القرن الواحد والعشرين بحزب ينتمي للمستقبل.

حزب يعتقد أن إسلام أربكان، وأتاتوركية الجنرالات.. ينتميان إلى الماضي.

وقد يحدث كل هذا وأكثر بين كتابة هذا المقال.. وطباعته!

المصدر :

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقتل ٢٩ من حزب العمال الكردستاني

تركيا: إغلاق ٤ مدارس إسلامية

في إطار الحملة التي يشنها العسكريون الأتراك ضد الأصولية، اغلقت امس ٤ مدارس جديدة لتعليم القرآن تمّ افتتاحها من دون ترخيص، فيما تحدثت قوات الامن التركية عن مقتل ٢٤ عنصراً من حزب العمال الكردستاني.

واوضحت وكالة انباء الأناضول ان محافظة كوجايلي اغلقت المدارس الـ٤ تنفيذاً لأمر أصدرته وزارة الداخلية ضمن سلسلة من الإجراءات التي طالب بها العسكريون من اجل مكافحة الأصولية الإسلامية.

يذكر انه تم اقفال ٢٤ مدرسة مماثلة منذ الثامن عشر من الشهر الماضي في عدة اقاليم تركية.

من جهة اخرى، تأجلت محاكمة رئيس بلدية سابق ينتمي الى حزب الرفاه الإسلامي بتهمة الاخلال بالنظام العام لأنه نظم احتجاجاً ذا توجه اسلامي مناهض لاسرائيل.

واوضح القاضي تورغوت اوكيايا انه «بالنظر للأدلة قررت المحكمة إبقاء المتهم في الحجز» على ان تنعقد مرة اخرى في ٦ حزيران (يونيو) المقبل.

على صعيد آخر افادت وكالة انباء الاناضول ان طفلة قتلت واصيب اربعة اطفال اخرون لدى انفجار قنبلة عثروا عليها في موقع تدريب تابع للجيش وحملوها معهم الى المنزل.

وقالت الوكالة ان الاطفال المنكوبين عثروا على القنبلة قرب منزلهم في بلدة باسنلر في مقاطعة أرضروم الجنوبية الشرقية. ولقيت الطفلة فادية اوجورسي وهي في الرابعة من عمرها حتفها واصيب ٤ اطفال من الاسرة تتراوح اعمارهم بين ٦ اعوام و١٢ عاماً بإصابات خطيرة ونقلوا الى المستشفى.

وفي غضون ذلك، تحدثت قوات الامن التركية عن مقتل ٢٥ مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني خلال معركة وقعت قرب الحدود العراقية، و٤ آخرين خلال اشتباكات متفرقة (رويتر)

انتقدت تصريحات نائب رئيس الأركان

مواجهة بين تشيللر والجيش

كشفت الصحف التركية امس عن حصول مواجهة بين وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر ورئيس أركان الجيش التركي اسماعيل حقي قراداي، هددت خلالها تشيللر باحالة عدد من كبار الضباط الاتراك الى التقاعد.

ونشرت صحيفتا «حريت» و«هباح» ان تشيللر انتقدت خلال لقاء عقدته مع قراداي في ١٦ نيسان (ابريل) الماضي تصريحات لنائب رئيس الأركان تشيفيك بير هاجم خلالها تشيللر بسبب ملاحظاتها حول دور الجيش.

واعتبرت تشيللر ان تصريحات بير «ذات طابع سياسي». ونقلت الصحيفتان عن الجنرال قراداي قوله لتشيللر ان «زملائي يؤدون واجبهم وهم لا يتدخلون في السياسة (...) يمكنك فعل ما ترين».

وأضافت ان قراداي رفض كذلك طلباً لوزيرة الخارجية التركية لمساعدتها في «تصفية» حزب الرفاه الاسلامي، وكرر رئيس الأركان ان الجيش «لا يتدخل في السياسة».

وأطلع قراداي رئيس الجمهورية سليمان ديميريل على مجريات اللقاء وأكد الأخير انه يساند الجيش في مواجهة الاسلاميين.

(ا.ف.ب)

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ - مايو ١٩٩٧

تشيلر "تلوح" بابعاد جنرالات واستمرار الحملة لاغلاق المدارس الدينية

□ انقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ على رغم الهدوء النسبي الذي شهدته الازمة السياسية في تركيا في الايام الاخيرة لم تخفف المؤسسة العسكرية العلمانية والصحافة التركية ضغوطهما على رئيس الوزراء زعيم حزب «الرفاه» (الاسلامي) نجم الدين اربكان وحليفته نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر. وافادت صحيفتا «حريت» و«صباح» امس ان تشيلر هددت، خلال اجتماع عقد «في جو متوتر» مع رئيس اركان القوات المسلحة الجنرال اسماعيل حقي قره دايي، بان تحيل الحكومة على التقاعد جنرالات «يتدخلون في السياسة» فتحداها رئيس الأركان بان تنفذ تهديدها.

وواصل اربكان تحديه الجيش مجدداً امس رفضه الموافقة على اجراء اصلاحات تعليمية من شانها ان تؤدي الى اغلاق مدارس دينية لتعليم القرآن، وقال لدى استقباله وفداً يمثل رجال اعمال اسلاميين: «من غير الوارد ان يقيد احد الحقوق الاساسية للشعب».

في غضون ذلك واصل محافظون ومديرو شرطة (تعينهم الحكومة) اغلاق تلك المدارس تلبية لـ «توصية» مجلس الامن القومي، الذي يعتبر اعلى هيئة تبت الشؤون الامنية الاستراتيجية للدولة. وفي خطوة جديدة قررت السلطات المحلية فرض قيود على دخول مساجد تضم صفوفاً «غير شرعية» لتعليم القرآن وبررت ذلك بان «ارهابيين اسلاميين» يستخدمون اماكن العبادة لاخفاء اسلحة والاختباء من الشرطة. وشنت صحف علمانية امس حملة على وزير الدولة نائب رئيس حزب «الرفاه» عبدالله غيول لانه وضع اسمه امام اسم قره دايي في انتهاك للبروتوكول.

وجاء في صحيفتي «حريت» و«صباح» ان الخلافات تنامت بين طرفي الائتلاف الحاكم بسبب المواقف من النشاطات الاسلامية والتعاون العسكري بين تركيا واسرائيل. وافيد ان تشيلر فشلت

٠٠١٢١٥

على غيرها من الزعماء العلمانيين ودعمها في حال تخلت عن «الرفاه»، ما حملها على الادلاء بتصريح امس اكدت فيه انه لا يحق لاحد ان يحاول جر الجيش الى السياسة وتصويره كانه يؤيد فئة ضد اخرى. ودفع هذا التصريح صحفاً الى السخرية من تشيلر لأنها حاولت ذلك قبل ايام قليلة عندما سربت الى صحف ان العسكريين ابلغوا اليها انهم يفضلونها على زعيم حزب «الوطن الام» مسعود يلماز. وافادت الصحف امس ان تشيلر اكدت لقره دايي استعدادها لطلب اجراء انتخابات مبكرة فوراً «لانهاء الرفاه» في حال وافق على دعمها. لكن الجنرال رد بان الجيش التركي لا يتدخل في السياسة فاشارت تشيلر فوراً الى نائب رئيس الاركان الجنرال تشيفيك بير، موكدة انه يتدخل في السياسة في صورة مكشوفة. وزادت ان بير وغيره سيحالون على التقاعد إذا استمروا في سلوكهم، فرد قره دايي غاضباً ومتحدياً انها حرة في ان تفعل ما تستطيع. وادركت تشيلر ان تهديدها لا معنى له طالما ان اي قرار بإحالة ضباط على التقاعد يجب ان يصادق عليه الرئيس سليمان ديميريل. واثر ذلك طلبت من قره دايي ان يعتبر انها لم تقل ما قالته، الامر الذي رفضه رئيس الاركان وسرب لاحقاً مضمون الاجتماع الى الصحافة.

إلى ذلك شجعت المواقف المتشددة للمؤسسة العسكرية اجهزة الامن على اتخاذ اجراءات حاسمة للحد من النشاطات الاسلامية. ونتيجة لذلك بدأ متشددون في حزب «الرفاه» يعبرون عن آرائهم المناهضة للعلمانيين والمؤسسة العسكرية علناً وبتحد واضح. ونقل عن احد المتشددين في «الرفاه» انه قال لاربكان صراحة إن العسكريين «جعلوهم (عناصر الرفاه) يبتلعون وعودهم الانتخابية الواحد تلو الآخر، ويبدو ان لا نهاية لترضيتهم». وتفسر هذه الضغوط التي يواجهها اربكان من داخل حزبه، تاكيده امس أن موافقته على اجراء الاصلاحات التعليمية التي يطالب بها الجيش غير واردة.

[illegible]

انقرة - وكالات الأنباء - تفجر خلاف جديد بين طرفي الائتلاف الحاكم في تركيا بعد إعلان احمد تكدال نائب رئيس حزب الرفاة الإسلامي الشريك الاكبر في الحكومة انه على حزب الطريق القويم «الشريك الاصغر» ان يبحث له عن اتجاه اخر غير الحزب الاسلامي اذا اصر على مد فترة التعليم الالزامي إلى ثماني سنوات كما يريد الجيش بدلا من خمس سنوات وفق النظام الحالي

وطالب تكدال بالحفاظ والتمسك بالنظام الحالي للتعليم الالزامي الذي يتيح للتلاميذ الالتحاق بعده، بمدارس تخريج الائمة وحفظة القران الكريم والمدارس الفنية ويأتي ذلك في الوقت الذي صعد فيه باليم اريز وزير التجارة والصناعة المستقيل من حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان حملته لتشكيل حكومة جديدة من احزاب المعارضة تستبعد الاسلاميين من السلطة في تركيا، واجتمع اريز امس مع زعيم حزب الشعب الجمهوري «يساري»

وكان اريز الذي استقال من حكومة أربكان بسبب ترددها في تنفيذ مطالب الجيش الخاصة بالحد من النشاط الإسلامي في تركيا قد اجتمع امس الاول مع مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم أكبر احزاب المعارضة، وأعرب عن ثقته بعد الاجتماع في قدرته على التوصل لاتفاق بين الاحزاب العلمانية وذكرت مصادر «الوطن الأم» ان اريز ويلماظ سيجتمعان مرة ثانية هذا الاسبوع

وقد حذر احد معاوني رئيس الوزراء نجم الدين أربكان امس من أن تركيا ستصبح جزائر ثانية إذا ما اصر الجيش على إغلاق مئات المدارس الدينية، في الوقت نفسه نظم ٤٠٠ شخص مظاهرة في مدينة بينجول التركية - جنوب شرقي البلاد احتجاجا على خطط الجيش لاغلاق المدارس الدينية مما ادى إلى إصابة شرطي واعتقال ٢٤ من المتظاهرين

محاولات لإزاحة أربكان عن الحكومة التركية

حزب الرفاه يرفض مطالب الجيش بإغلاق المدارس الإسلامية

انقره - وكالات الانباء:

رفض حزب الرفاة التركى بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء الموافقة على مشروع قانون التعليم الجديد الذى يطالب به الجيش لاغلاق المدارس الرسمية الاسلامية.. وصرح احمد دكال احد قادة الحزب ان اغلاق المدارس الاسلامية غير وارد وان الذين يريدون اغلاق المدارس الاسلامية سيصطدمون بارادة الشعب ولاتستطيع وزارة التربية ولا الحكومة اغلاقها.. ويأتى ذلك فى الوقت الذى يستعد فيه مؤيدو وطلاب هذه المدارس لتنظيم مظاهرة غدا ضد اى محاولة حكومية ترمى لتنفيذ مطالب الجيش لتغيير اوضاع هذه المدارس.

وفى الوقت نفسه اعلن يلام ايريز وزير التجارة والصناعة التركى السابق انه سيجرى مباحثات مع اعضاء وقيادات الاحزاب العلمانية فى تركيا من اجل تشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة نجم الدين اربكان الاسلامية .. واشادت مصادر برلمانية الى ان ايريز سيقوم عقب المباحثات باجراء مشاورات مع تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم الذى ينتمى اليه لاقناعها بالانسحاب من الائتلاف الحاكم فى تركيا.

وزير تركى سابق يشن حملة ضد الاسلاميين

صعد وزير تركى سابق حملته لتشكيل حكومة خالية من الاسلاميين بدلا من حكومة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان المنقسمة.

وقال مسئولون فى حزب الشعب الجمهورى اليسارى ان ياليم ايريز وهو علمانى استقال الشهر الماضى من منصب وزير التجارة والصناعة احتجاجا على تزايد النشاط الاسلامى سيجرى محادثات مع زعيم الحزب.

وقالت مصادر فى البرلمان ان ايريز الذى ينتمى لحزب الطريق الصحيح المحافظ يتوقع ان يجتمع مع زعماء اخرين فى مطلع الاسبوع المقبل ثم يجرى محادثات مع تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق الصحيح والشريكة فى ائتلاف اربكان.

وقال ايريز للصحفيين بعد محادثاته مع يلماظ ان هناك تاكيدات باقتراب تشكيل حكومة بديلة لايشترك فيها اسلاميون.

وقالت مصادر فى حزب الوطن الام ان المقرر ان يعقد اجتماع ثان بينهما الاسبوع المقبل.

المصدر : الكفاح العربي
التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٧

«الرفاه»: إقفال المدارس الدينية سيحوّل تركيا الى جزائر ثانية

حذر نائب حزب «الرفاه» الاسلامي خليل جيليك المقرب من رئيس الوزراء نجم الدين أربكان في مقابلة مع صحيفة «صباح» التركية أمس من تحول تركيا الى جزائر ثانية في حال أصر الجيش على إقفال المدارس الدينية.

وقال: «إذا أقفلتم المدارس الدينية فستحصل إراقة للدماء وستتحول تركيا الى جزائر ثانية، أو ان الوضع سيكون أسوأ مما هو في الجزائر».

وتأتي تصريحات جيليك غداة إعلان «الرفاه» انه سيعارض مشروعاً في البرلمان للاصلاح التربوي من شأنه ان يؤدي الى إغلاق المدارس الدينية.

وكان الرجل الثاني في «الرفاه» أحمد يتكدال قال ان «اغلاق المدارس الاسلامية ليس وارداً وان الجهود المبذولة في هذا الصدد ستفشل». وأضاف ان الذين يريدون إغلاقها سيصطدمون بإرادة الشعب ولا تستطيع الحكومة أو وزارة التربية ذلك.

وكان أربكان أعلن بنفسه معارضته إقفال المدارس الاسلامية واعتبر ان حرمان الطلاب الدروس الدينية يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان. يذكر ان وزارة الداخلية أقفلت حتى الآن ٢٨ مدرسة قرآنية خاصة كانت تعمل من دون ترخيص.

في غضون ذلك، اعتقلت الشرطة التركية ٢٤ شخصاً في مدينة بنغول امس أثناء مسيرة أقيمت احتجاجاً على إغلاق المدارس الدينية.

وتجمع حشد من المصلين عقب صلاة الجمعة وساروا في شوارع المدينة مرددين هتافات تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وتندد بإغلاق المدارس.

ووقعت صدامات عندما حاولت الشرطة تفريق التظاهرة غير المرخص لها.

(ا.ف.ب - رويتر)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح ال..

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٧

تركيا: وزير سابق ينشط للاطاحة بحكومة أربكان الأئتلافية

ينشط وزير التجارة والصناعة السابق في تركيا ياليم ايريز لتشكيل حكومة خالية من الأسلاميين بدلاً من حكومة رئيس الوزراء الحالي نجم الدين أربكان التي تشوبها الانقسامات.

وأفاد مسؤولون في حزب الشعب الجمهوري اليساري ان ايريز الذي استقال من منصبه الشهر الماضي احتجاجاً على تزايد النشاط الاسلامي سيقوم بمشاورات مع الحزب ضمن محاولته الاطاحة بأربكان وحزبه «الرفاه»

ويتوقع ان يعقد ايريز وهو من حزب «الطريق الصحيح» اجتماعات مع زعماء آخرين الاسبوع المقبل ينهيها بلقاء مع رئيسة الحزب وزيرة الخارجية تانسو تشيلر الشريكة في الأئتلاف الحكومي.

وبدا ايريز امس اثر لقائه رئيس حزب «الوطن الام» المعارض مسعود يلماظ واثقاً من امكان التوصل الى اتفاق ينهي الحكومة الحالية وقال: «المهم انني لم اعد قلقاً في شأن تشكيل حكومة بديلة».

من جهة اخرى، اعلنت محكمة أمن الدولة في تركيا امس تأجيل محاكمة اعضاء بارزين في حزب سياسي مقرب من الأكراد الى حزيران «يونيو» المقبل.

واعتقل المتهمون ومن بينهم مراد بوزلاك زعيم حزب الحزب «الشعبي الديمقراطي» الموالي للاكراد في حزيران «يونيو» الماضي خلال مؤتمر حزبي جرى خلاله تنكيس علم تركيا واستبداله بلافتات لحزب «العمال الكردستاني» المحظور.

ويواجه العديد من المحتجزين وعددهم ٤٧ شخصاً عقوبة بالسجن ٢٢ عاماً ونصف العام اذا ما ثبتت ادانتهم.

وفي انتظار صدور الحكم اطلقت المحكمة سراح جميع المشتبه فيهم ما عدا شبان متهمين برفع علم «حزب العمال الكردستاني» من نافذة القاعة التي عقد فيها المؤتمر.

ذكرت وكالة انباء الاناضول اليوم أن ١٤٨ كردياً واثني عشر عنصراً من قوى الامن قتلوا خلال عمليات شنها الجيش التركي منذ الاربعاء في جنوب شرق الاناضول على الحدود مع العراق.

ومن اصل هذا الرقم قتل ٢٦ كردياً من حزب العمال الكردستاني امس في اطار عملية برية جوية شنها الجيش منذ الاربعاء على هضبة جودي في منطقة سيرناك الحدودية مع تركيا والعراق كما ذكرت الوكالة نقلاً عن بيان لمديرية ديار بكر العليا.

من جهة اخرى نقلت وكالة أنباء «الاناضول» التركية الرسمية عن مصادر امنية ان ثلاثة اطفال قتلوا واصيب اربعة آخرون بانفجار قنابل عثروا عليها في اقليم هكاري في جنوب شرق البلاد.

واضافت ان طفلين قضيا حينما انفجرت قذيفة هاون كانا يعبثان بها وتوفي طفل آخر واصيب اربعة عند انفجار عبوة في موقع للرماية تابع للجيش في مقاطعة أرضروم الشرقية

(أ.ف.ب. رويتر)

وزير تركى سابق يصعد حملة للإطاحة بالإسلاميين

انقرة ـ وكالات الانباء:

صعد «ياليم ايريز» وزير التجارة والصناعة السابق حملته لتشكيل حكومة خالية من الاسلاميين بدلاً من حكومة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان المنقسمة.

وتقول مصادر فى البرلمان التركى ان ايريز وهو احد دعامات مجتمع رجال الاعمال فى تركيا والذى ينتمى لحزب الطريق القويم المحافظ يتوقع ان يجتمع مع زعماء آخرين فى مطلع الاسبوع المقبل قبل اجراء محادثات مع تانسو تشيلر زعيمة الحزب والشريكة فى ائتلاف اربكان.

من ناحية اخرى اعلن حزب الرفاه الاسلامي بزعامة رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان انه سيعارض اغلاق مئات المدارس الرسمية الاسلامية كما ينص مشروع الاصلاح التربوى الذى يحظى بتاييد الجيش.

في تحد جديد للعسكريين والعلمانيين في تركيا

اربكان يستضيف تجمعاً لتنظيمات اسلامية بينها "حماس" و"الجهاد"

□ جدة -
من جمال خاشقجي:

■ يستعد حزب «الرفاه» (الاسلامي) وزعيمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان لتحد جديد للجيش والقوى العلمانية في تركيا عبر استضافة تجمع عالمي في اسطنبول من المقرر عقده نهاية الشهر الجاري. واكد مصدر في الحزب لـ «الحياة» ان الدعوة وجهت الى الشخصيات والقوى الاسلامية الفاعلة التي

التتمة في الصفحة (٦)

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : [illegible]

نحرص على دعوتها ونعتبرها صديقة لحزب الرفاه والشعب التركي».

وقال المصدر ان «الرفاه» سينظم في الاسبوع الاخير من الشهر الجاري سلسلة من الاجتماعات واحتفالاً كبيراً في ذكرى فتح القسطنطينية. ودعا الى الاحتفال، كعادته كل سنة، قيادات من الحركات الاسلامية من مختلف دول العالم، واوضح ان قسماً كبيراً من هذه القيادات يمثل قوى المعارضة في بلدانها كحركة «الاخوان المسلمين» في مصر وسورية او منظمات متهمة اميركياً بالارهاب مثل حركة «المقاومة الاسلامية» (حماس) وحركة «الجهاد الاسلامي».

ومن المتوقع ان تبدأ اللقاءات في السادس والعشرين وتستمر حتى الثامن والعشرين من الشهر الجاري وتتوج بالاجتماع السادس لـ «التجمعات الاسلامية للتعاون والتضامن» وهي جمعية دولية يرأسها اسلامي معروف قريب من أربكان يدعى مصطفى الطحان. والطحان لبناني مقيم في اسطنبول. والجمعية هي بمثابة «تنظيم دولي» للتعاون بين الحركات الاسلامية القريبة من خط «الرفاه» كحركة الاخوان المسلمين والجماعة الاسلامية في باكستان والحزب الاسلامي في ماليزيا والجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر والجبهة الاسلامية القومية في السودان اضافة الى التجمعات التابعة لهذه الحركات في اوروبا والولايات المتحدة.

ومع زيادة الضغوط على التنظيم الدولي للاخوان وشل قيادة الحركة في مصر وعلى «المؤتمر الشعبي العربي» في السودان، بدأ «مؤتمر التجمعات الاسلامية» الذي يرعاه «الرفاه» يحتل موقعاً قيادياً بين الحركات الاسلامية. وتستبعد عادة عن اللقاء التركي التيارات الجهادية والسلفية المتطرفة التي تختلف عن تيار «الرفاه». وتعرضت هذه التيارات الى انتقادات عدة في خطب المتحدثين في مؤتمر العام الماضي. وأكد منظمو اللقاء لهذه السنة ان أربكان سيجتمع مع المشاركين في المؤتمر ويتحدث اليهم في أحد الفنادق الضخمة.

الى ذلك دعت منظمة «وقف الشباب»، وهي تنظيم شبابي تابع لـ «الرفاه»، القيادات الاسلامية الى حضور احتفال ضخم بمناسبة ذكرى فتح القسطنطينية يشارك فيه عادة ما لا يقل عن ٥٠ الف شاب تركي في جو استعراضي حماسي لاحياء ذكرى فتح المدينة على يد السلطان محمد الفاتح. وسيتحدث اربكان في هذه المناسبة ايضاً. ويحرص الزعيم الاسلامي عادة على استعادة التراث العثماني تحريكاً للمشاعر الوطنية التركية ممزوجة بالاسلام.

وانتقدت الصحافة التركية في السابق هذه اللقاءات «الاصولية» الدولية، خصوصاً في العام الماضي، وتعتبر الاوساط العلمانية الاحتفال الجماهيري بذكرى فتح القسطنطينية استفزازاً. ويتوقع ان تصبح لقاءات هذا العام موضع جدل والاكيد انها ستزيد حدة الصراع الدائر حالياً بين الرفاه من جهة، والجيش والقوى العلمانية من جهة اخرى.

ويبدو ان «الرفاهيين» متحمسون لتوسيع رقعة النشاطات التعاونية الاسلامية هذا العام، اذ سيعقد مؤتمر جانبي للاعلاميين الاسلاميين قبل مؤتمر «التجمعات» بيوم، وهدف هذا المؤتمر تطوير استخدام الاسلاميين للوسائل الاعلامية المتاحة وهو نشاط برع فيه حزب «الرفاه» الذي بات يهيمن على اكثر من شبكة للتلفزيون وصحيفة في تركيا.

مبعوث دولي يبحث مع انقرة واثينا في لقاء بين كليريدس ودنكطاش

زعيم سياسي تركي يكثف حملة لايجاد بديل من حكومة اربكان

■ انقرة، نيويورك - رويتر - صعد وزير تركي سابق امس الجمعة حملته لتشكيل حكومة «خالية من الاسلاميين» بدلا من الحكومة الائتلافية الحالية التي يراسها زعيم حزب الرفاه نجم الدين اربكان ويزداد الانقسام فيها بينه وحليفه حزب الطريق الصحيح (بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر).

وقال مسؤولون في حزب الشعب الجمهوري (اليساري) ان ياليم إريز، وزير التجارة والصناعة السابق الذي استقال الشهر الماضي من الحكومة ويعتبر عضوا نافذا في حزب تشيلر احتجاجا على تزايد النشاط الاسلامي، اجرى امس محادثات مع زعيم الحزب دنيز بايكال في اطار مساعيه لاطاحة اربكان.

وافادت مصادر برلمانية ان ايريز سيجتمع مع زعماء سياسيين آخرين مطلع الاسبوع المقبل قبل ان يجري محادثات مع تشيلر. وخرج اريز اول من امس من اجتماع مع زعيم حزب الوطن الام المعارض مسعود يلماز وهو واثق من تحقيق هدفه. وقال ايريز للصحافيين: «المهم انني لم اعد قلقا في شان تشكيل حكومة بديلة». واكدت مصادر في حزب الوطن الام ان من المقرر عقد اجتماع ثان بين اريز ويلماز الاسبوع المقبل.

قبرص

على صعيد آخر قالت مصادر الامم المتحدة ان مساعد الامين العام للامم المتحدة للشؤون السياسية السير كيران برندرغاست سيزور قبرص واليونان وتركيا في وقت لاحق من الشهر الجاري للمرة الاول منذ توليه منصبه مطلع السنة الجارية. واضافت انه سيسعى الى التمهيد لمباحثات وجها لوجه يتوقع ان تعقد في حزيران (يونيو) المقبل بين الرئيس القبرصي غلافكوس كليريدس بوصفه زعيم الطائفة القبرصية اليونانية والزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكطاش.

ولم يحدد بعد موعد للمباحثات او مدتها لكن من المتوقع ان تعقد في مقر الامم المتحدة او في مكان قريب منه. ورجح احد المصادر ان تبدا المباحثات في العشرين من حزيران.

المصدر : ....

التاريخ : ١١ .... ١٩٩٢

اتهام صحفيين وزعماء العمال بتحريض الجيش التركى على الانقلاب

انقرة - وكالات الانباء - أمر وزير العدل التركى شوكت قازان بالتحقيق مع عشرة من الصحفيين وزعماء نقابات العمال بتهمة تحريض الجيش عن طريق النشر فى الصحف، على الانقلاب على الحكومة الائتلافية برئاسة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى. ويعمل الصحفيون المتهمون فى عدة صحف واسعة الانتشار، ونشرت أخيرا سلسلة مقالات «تشجع» - كما قال وزير العدل - على الانقلاب العسكرى على الحكومة التى يشارك فيها حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية.

وكان الجيش قد أجبر رئيس الحكومة على اتباع سلسلة اجراءات للحد من الأنشطة الإسلامية فى تركيا.

اعتقال ٢٤ شخصاً بتركيا

احتجوا على اغلاق المدارس الدينية

انقرة - وكالات الانباء :

ألقت الشرطة التركية القبض على ٢٤ شخصا اثناء مظاهرة احتجاج على اعتزام الحكومة التركية اغلاق المدارس الدينية. وذكرت وكالة أنباء الاناضول ان الشرطة تدخلت بعد أن تجمهر عدد من الأشخاص عقب صلاة الجمعة فى مدينة بنجول ورددوا هتافات تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وتندد باغلاق المدارس الدينية. وكان الجيش التركى قد طالب الحكومة اثناء اجتماع مجلس الامن القومى بتعديل نظام التعليم الالزامى فى البلاد بالشكل الذى سوف يؤدى الى اغلاق المدارس الاسلامية.

من ناحية اخرى امر وزير العدل التركى شوكت قازان بالتحقيق مع ثمانية صحفيين واثنين من رجال النقابات متهمين بتحريض الجيش التركى على القيام بانقلاب عسكرى وذلك من خلال نشر مقالات صحفية. واتهم قازان الذى ينتمى لحزب الرفاة الاسلامى الشريك الأكبر فى الحكومة الاشخاص العشرة بتشجيع الجيش على الاطاحة بالحكومة الائتلافية فى تركيا.

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٧

مظاهرة للمطالبة بالشريعة الإسلامية بتركيا:

محاكمة ٩ صحفيين واثنين من مسئولى النقابات طالبوا الجيش بالانقلاب على الحكومة

اسطنبول - رويتر:

امرت وزارة العدل التركية بالتحقيق مع تسعة صحفيين واثنين من مسئولى النقابات بسبب مقالات وخطب تطالب الجيش بتنظيم انقلاب عسكرى ضد الحكومة الحالية التى يتزعمها الاسلاميون.

وقالت قناة «ان تى.فى» الخاصة ان عددا من المحاكم منها محكمة امن الدولة بدات التحقيق مع الصحفيين ومسئولى النقابات.

وكان المتهمون قد رددوا أقوالا فى الفترة الاخيرة مفادها انهم سيؤيدون اى انقلاب عسكرى ضد الحكومة اذا ما كان هذا ضروريا.. وان شيئا ما قد يحدث فى اى لحظة بسبب الاوضاع الاخيرة.

والعلاقات متوترة بين الجيش وحكومة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان ووصلت إلى حد التكهن بالانقلاب العسكرى وهو ما نفاه الجيش واعلن مؤخرا انه لن يتدخل فى الحياة السياسية.

من ناحية اخرى، القت الشرطة التركية القبض على اربعة اشخاص اثناء مظاهرة احتجاج على مطالب الجيش باغلاق المدارس الدينية.

جرت عملية الاعتقال خلال مظاهرة بعد صلاة الجمعة الماضية طالبت بتطبيق الشريعة الاسلامية فى تركيا.

أمريكا تفضح دورها فى تركيا في صحيفة نيوزويك «الأمريكية»... أيضاً

بعد لعبة عسكر وحرامية في الشرق الأوسط.. الآن فى تركيا

لعبة عسكر.. و«

كتب الصحفى كريستوفر ديكى فى صحيفة «نيوزويك» الامريكية «وكان هذا الصحفى مديراً لمكتب الصحيفة فى القاهرة والشرق الاوسط منذ عامين» ومعه «سامى كوهين» من استانبول ويقول «ديكى» ان جنرالات تركيا يتصرفون كما لو كانوا مرضى فكانوا فيما مضى يرفضون ان يتولى الحكم السياسيون المدنيون فى مقابل زملائهم السياسيين ذوى الاتجاه الدينى الاصولى.. اما اليوم فهم يرون ان رئيس الوزراء نجم الدين اربكان يحقن السياسة التركية بحقنة الدين- باللفظ كما ورد فى الصحيفة- ويقوى علاقات تركيا مع دول «منبوذة» عالمياً مثل ايران والعراق وليبيا.

لاحظوا ان الصحفى «ديكى» كان متبنياً وجهة النظر الامريكية الرسمية حول هذه البلاد بالذات وحاربت تركيا الاكراد فى الجنوب برغم ان الاكراد يعلمون ان ايران صديقة اربكان تدعم المتمردين الكرديين.

* أمريكا تتدخل فى شئون تركيا للحفاظ على علمانيتها حتى لا تكون نموذجاً آخر لإيران

* تركيا ثانى أكبر دولة فى حلف الناتو لن تسمح أمريكا بتقاربها العربى الإسلامى أبداً

* «أربكان» سيستخدم الجناح العسكرى فى حزب الرفاه ضد الجيش فى حالة الخطر

تركيا تواجه هذه الايام تهديد الاصولية الراديكالية الاسلامية -على حد تعبير الصحيفة- وكما جاء على لسان الجنرال «شيفيك بير» نائب رئيس الجيش التركي والذى اضاف بانهم كعسكريين فلابد وان يتكلموا خصوصاً بعد ٣ خبطات اخذوها على مدار ٣٧ عاماً عندما هدا حكمهم وبدات تركيا في الاتجاه للحكم المدني.. وقد آن الاوان للجيش ان يقول كلمته في ما يفعله «اربكان» فقد ساد التوتر شوارع استانبول وانقرة منذ عدة اسابيع قليلة ماضية وامتلات الصحف بالشائعات والتوقعات عن قرب التدخل العسكري الوشيك في شئون الحكم المدني عامة والاصولي الاسلامي خاصة ولكن نيوزويك لديها القول الفصل- كما ادعت- عندما قالت ان مقابلاتها مع الجنرال «بير» وبعض قادة القوات المسلحة الذين اكدوا انهم يريدون ان تسير الامور في سلام بينما تسير امور اخرى تحت السطح ولو بخطى بطيئة في غير سلام ولن تنتهي هذه الامور التي تحت السطح عن التحرك الا اذا اخذت الحكومة شكلاً راديكالياً للتحرك او تغييراً في نظرتها الدينية للامور او بالادق التخلي عن النظرة الدينية للامور بشكل عام والا بشكل ما او باخر سيطاح بهذه الحكومة من هذه السلطة.

اكبر ثاني دولة في الناتو

من المعروف ان قرارات الجيش لا تعرف اللين او الشفقة وكذا ضغوطهم وان كانت حركاتهم احياناً تهديداً واستعراضاً للقوة. والعديد من قادة اوروبا وامريكا ان حدث شيء مثل هذا في تركيا اي استيلاء الجيش على السلطة لمنع المد الاسلامي فسوف يساعدونه حتى يتنفسوا الصعداء حيث ان امريكا تعد تركيا اكبر ثاني دولة عسكرية في حلف الناتو وتقع بين دول البلقان والقوقاز وهي مناطق الصراع الملتهب في العالم وهي حجر الزاوية -بالنص لفظاً- للدفاع عن الغرب فليس من احد يتمنى لتركيا أن تتحول لايران اخرى جديدة.. وفي نفس الوقت لا يتمنى احد ان تصبح جزائر اخرى جديدة ايضاً.. وهذه اهم اسباب رفض الجيش فال يعني الجيش.. والجيش ايه حاشره في الموضوع وهل من حقه ان يجادل ويتدخل او حتى له القدرة على الفهم السياسي؟ شيء غريب فعلاً تقول الصحيفة هذه اهم اسباب رفض الجيش ان تتحول تركيا الى الحرب الأهلية كما يحدث في الجزائر على يد حكومة منتخبة توجهها اسلامي.

تركيا علمانية

ويرغم ما يدعيه الجيش من محاولات التدخل الا ان يده مغلولة ولا يستطيع ذلك.. والضابط التركي منذ دخوله المدارس العسكرية في سن الرابعة عشرة يتعلم هناك ان تركيا علمانية.. موحدة.. واوروبية التوجه.. وديمقراطية المذهب وهذا ما ارساه مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.. لذا لن يسكت الجيش وهو الذي يربي الديمقراطية تدمر كل ما حولها وقد سبق للجيش ان فعلها من قبل فقد تدخل في الحياة المدنية وغير حكومات عام ١٩٦٠ و١٩٧١ و ١٩٨٠ وقد بررها الجنرال بقوله انها للخروج بتركيا من حالة الصخب والشغب التي كانت عليها.

الدولة والجامع

بعض السياسيين الاتراك وصلتهم الرسالة منهم وزير الدفاع وهو علي فكرة منصب مدني عندهم وغير بعض الدول الاخرى ايضاً كامريكا ويدعى هذا الوزير «تورهان تايان» وهو علماني ايضاً وقال «تورهان» ان حزب الطريق القويم ادعى ان «اربكان» رئيس الوزراء على حافة انهيار تحالف حكومته برغم انه تعهد بفصل الجامع عن الدولة او الدين عن السياسة بالمعنى غير الحرفي للكلمة ويضيف تورهان عن حكومة «اربكان» انه اى تورهان لا يصدق انهم لن يستعملوا الدين في السياسة ويؤكد انهم يفعلون ذلك وسيظلون على هذا الحال ان لم يخلعوا من الحكم.

تدريب للجيش

كانت اول حركة تدخل من الجيش كانت في فبراير وكان وقتها العمدة من حزب «اربكان» في مدينة «سينكان» فتدخل سفير ايران واعلن قيام دولة اسلامية في تركيا على غرار ايران فوجدت الفكرة او الاعلان ترحيباً وتاييداً من العمدة فاحتج الجيش وتراجع معه السفير الايراني الى طهران والقى الجيش بالعمدة في السجن وسيطرت القوات على «سينكان» وكان ذلك كله بمثابة تدريب للجيش على ما هو اكبر وكان اكبر استفتاء للتعرف على الراى العام للجماهير التركية حيث ضغط على مجلس الامن القومي التركي لتنفيذ رغباته وللسيطرة على الاتجاه الاسلامي في التعليم والبرامج الاجتماعية.

قبول غربي

ويرغم كل ما فات فان الجيش اكثر ميلاً تجاه «تانسو تشيللر» عضو تحالف حكومة «اربكان» واول رئيس وزراء امراة لتركيا من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦ وواجهت تركيا كلها التي تتعامل بها مع الغرب حيث انها ذات قبول غربي كبير وقد فشلت في تاسيس حكومة في الانتخابات الاخيرة في ديسمبر ١٩٩٥ وفاز بها «الحاج اربكان» بفارق ٢١٪ من الاصوات ورغم هذا تشبثت تشيللر بالحكومة والتحالف بكل ما فيه من خطورة عليها وقالت وقتها ان هذه الحكومة لا يهدمها مدفع ولا دبابة ووصف الجنرال «بير» هذا التحالف بانه «ديماجوجية وسوء حظ» او بمعنى ادق «الثلم المتعوس على خايب الرجاء».

اليهود والاتراك

حالياً «اربكان» يعادي الجيش كما يعادي اسرائيل وذلك لان رئيس شئون افراد الجيش التركي الجنرال «اسماعيل حقي لحارادای» زار اسرائيل او «القدس» بالادق في فبراير الماضي والقى خطاباً في حفل عشاء هناك اشاد فيه بالعلاقة التاريخية بين اليهود والاتراك كدولتين غير عربيتين وهذا يعني لزوم وجود حاجز ضد التهديدات خاصة الاسلام السياسي. وعندما جاء «ديفيد ليفي» وزير خارجية اسرائيل الى تركيا او انقرة بالادق هذا الشهر دعاه «كارادای» الى بيته على الافطار مما اضطر رئيس الوزراء «اربكان» إلى مقابلته هو ايضاً مما اثار الاستياء ضد «اربكان» من قبل اصدقائه.

الجيش والمثقفون

وكان من غير المستغرب ان تساعد امريكا تركيا وجيشها للوقوف ضد النفوذ المضاد ومن ضمنه التيار الديني حتى ان امريكا تعتبر هذا الجيش هو الجهة الوحيدة التي يعول ويعتمد عليها في التعامل معها ورغم ذلك فليس هناك «عمار» بين الجيش وبين المثقفين حيث يرونهم على انهم هادمو الديمقراطية وكما يقول عنهم «محمد على بيراند» ان الجيش يظن ان هذا البلد بلدهم هم فقط ويظنون ان المدنيين لا يستحقون العيش في تركيا ويعتبرون رؤساء الاحزاب اطفالاً

صغاراً يستحقون الوصاية والحجر عليهم فعندما يحدث ما يهدد امن تركيا سواء ارهابا او اصولية اسلامية ينتظرون حتى يتدخل الجيش ليحل المشكلة.

الاتراك والأكراد

و«اربكان» له تكتيك خاص في التعامل مع الجيش بمعنى انه «يهدى الجو» معهم لكن اذا الضغط اشتد فانه سيعطى اشارة للجناح الراديكالي في حزب «الرفاة» تبعه بان يعودوا لاعمال العنف فلن يستسلموا ويجلسوا وايديهم «على خدهم» انتظاراً لما سيقوله ويمليه عليهم رجال الجيش كما قال «بيراند» والذى اضاف ان جناح الرفاه لن يحقن الدماء كما حدث في شرق تركيا عند الاتراك الاكراد الذين كافحوا من اجل الاستقلال يقودها حزب العمال الكردى ودائماً يتسع مدى الحرب ليصل الى شمال العراق وضاع العديد من الاحياء في هذه الحرب وتم عزل العديد من القرى وحصارها وقد تمت ادانتهم اى الجيش التركي بواسطة منظمة حقوق الانسان لاستخدامهم بعض امكانات اصدقائهم وحلفائهم في «الناتو»

وترى قوات الجيش ان ايران وراء مساعدة الاكراد ويقول احد الجنرالات ان ايران تفعل ذلك كي تضعف رجالاتنا لاننا علمانيون ولانهم لا يريدون ان تكون لهم دولة جارة ديمقراطية وعلمانية.

عن نيوزويك الأمريكية

اشرف السويسى

«الرفاه» إلى الشارع لمواجهة العسكر

النزاع بين الجيش التركي وحزب الرفاه الاسلامي، أخذ أمس بعداً جديداً، عندما تظاهر زهاء ١٠٠ ألف شخص في ساحة سلطان أحمد في الشطر الأوروبي من المدينة.

بين المتظاهرين ٢٠ نائباً من الرفاه، وكانت اللافتات والهتافات تندد بالاجراءات الهادفة إلى إغلاق مدارس ثانوية تتولى التعليم الديني في إطار مشروع فرضه الجيش بحجة إدخال اصلاحات علي النظام التربوي.

التظاهرة جاءت بعد أقل من ٤٨ ساعة من تحذير نائب ينتمي إلى الرفاه من تحول تركيا إلى جزائر جديدة، اذا استمر مخطط ضرب الحركة الإسلامية فيها. وهي (التظاهرة)، برأي المراقبين، مؤشر على قرار اتخذه الرفاه بتشديد موقفه في وجه العسكر، والاحتكام إلى الشارع لمواجهة اي خطوة قد يقدم عليها الجيش.

ولم يسبق أن عرفت تركيا حالة شبيهة. الصورة (ا.ف.ب) لجانب من التظاهرة (راجع ص ٩).

بسبب إسرائيل
أربكان يقف وحيدا فى مواجهة غول المؤسسة العسكرية

تقرير
احمد حسين صالح

لا احد يعرف على وجه الدقة من يحرك السياسة الخارجية او حتى الداخلية فى تركيا بعد النزاع المتنامى بين الجيش والحكومة بقيادة نجم الدين اربكان فعلى صعيد السياسة الخارجية تبرز الخلافات بل التعارض بين وجهتى نظر الطرفين فى العديد من القضايا التى يأتى على راسها العلاقات التركية- الإسرائيلية التى تعد المؤسسة العسكرية على اعتبارها ليست علاقات تنسيق فحسب بل وصلت الى حد التحالف المعلن الذى بات يهدد دول الجوار فى الشرق الأوسط ويساند المؤسسة العسكرية فى هذا التوجه الكثير من رجال الاعمال ووسائل الاعلام فقد ذكرت صحيفة ديلى نيوز التركية ان العلاقات بين تركيا واسرائيل مستمرة دون توقف على الرغم من وجود نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامى على راس الحكومة وهو المعروف بتحفظاته المعلنة على تلك العلاقة وكان قد قام بزيارة مؤخراً الجنرال شويك بير نائب رئيس اركان الجيش التركى الى اسرائيل لبحث اقتراح اسرائيلى بتحديث الدبابة التركية القديمة طراز «ام ٦٠س» وانتاج الدبابة الاسرائيلية «ميركافا ٣» فى تركيا فى اطار مشروع انتاج ٨٠٠ دبابة. وتطورت العلاقات العسكرية التركية - الاسرائيلية بشكل تنامى فى السنتين الأخيرتين حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجى فى اغسطس من العام ١٩٩٦ تقضى بمنح اسرائيل لانقرة ما قيمته ٦٣٠ مليون دولار لتحديث سلاح الجو التركى.. وفى المقابل تسمح تركيا لاسرائيل باستخدام المجال الجوى التركى واجراء مناورات بحرية وبرية مشتركة بين البلدين.

وفى اطار هذه الاتفاقية اتفق الطرفان بالاشتراك مع الولايات المتحدة على اجراء مناورة بحرية فى البحر المتوسط اواخر هذا العام وهو ما اثار ردود افعال واسعة خاصة من القوى الاقليمية فى المنطقة وعلى راسها ايران ومصر وسوريا والعراق على اعتبار ان هذه المناورات تعد تهديداً للأمن القومى لتلك الدول بل وتخل بالتوازن العسكرى والاستراتيجى فى المنطقة. ولم يقتصر التعاون التركى الاسرائيلى على المجال العسكرى فحسب بل امتد ايضاً الى المجال الامنى والمخابراتى وقد تواردت انباء عن ان زيارة وزير الدفاع التركى طورهان لايان الى تل ابيب كانت لبحث هذا الموضوع وتردد ايضاً ان عناصر امنية رفيعة المستوى من كل من اسرائيل وتركيا والولايات المتحدة عقدت اجتماعاً فى تل ابيب لبحث الترتيبات الامنية وتوحيد جهود مخابرات الدول الثلاث وذلك استمراراً للقاءات تمت فى نوفمبر الماضى بين الاطراف الثلاثة فى واشنطن وانقرة من قبل.

وقد اثارت العلاقات التركية - الاسرائيلية جدلاً واسعاً بعد وصول اربكان للسلطة فى تركيا والذى يرى ان توثيق العلاقات مع الدول العربية وايران اهم من العلاقات مع اسرائيل.. وفى هذا الاطار كشفت دوائر عسكرية وسياسية فى تركيا النقاب عن خطورة ابعاد اسراتيجية اخرى للمناورات المزمع اجراؤها فى البحر المتوسط وقالت ان المخططين الاستراتيجيين يتوقعون اضطرابات جديدة فى جنوب اوروبا وخاصة البانيا اضافة الى حدوث اضطرابات فى الشرق الاوسط.

ويرى العديد من المراقبين ان التقارب التركى - الاسرائيلى قد وضع اربكان فى موقف صعب لتعارضه مع ايديولوجيته الاسلامية ومحاولته استرضاء كل من جنرالات الجيش والولايات المتحدة على السواء خوفاً من حدوث انقلاب عسكرى ويرى آخرون ان التقارب التركى - الاسرائيلى جاء افرازاً لامرين متكاملين اولهما الفشل العربى فى توثيق العلاقات مع انقرة وتنامى احساس تركيا بالعزلة ومحاولة التطويق من جانب جاراتها ايران وسوريا والعراق والى حد ما روسيا وارمينيا.

ولم تقتصر الخلافات بين الجيش واربكان على العلاقات الاسرائيلية - التركية بل امتدت لتشمل العديد من القضايا الاخرى على الصعيد الخارجى اهمها انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبى ومجموعة الدول الاسلامية فاربكان يرغب فى توثيق صلته بالعالم الاسلامى ولا يحبذ توثيق العلاقات مع اسرائيل والعلاقات مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة حديثاً.

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش: جيليك متخلف وتصريحاته هذيان

الآلاف تظاهروا في اسطنبول احتجاجاً على إغلاق المدارس الإسلامية

تظاهر آلاف الاشخاص امس في اسطنبول احتجاجاً على الاستمرار في إغلاق المدارس الدينية بناء على أوامر عسكرية، في حين رد الجيش التركي وعلى لسان الامين العام لقيادة أركانه الجنرال ايرول اوزكاسناك على تصريحات النائب خليل ابراهيم جيليك التي حذرت من تحول تركيا الى جزائر ثانية، بوصفه بأنه «انسان متخلف». وحمل المتظاهرون الذين احتشدوا في ميدان السلطان احمد ومعظمهم من حزب «الرفاه» الاسلامي الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان لافتات كتب عليها «لسنا هنا من اجل السياسة ولكن من اجل حرية التعليم». وأوضحوا ان المدارس التي تقوم بتحفيظ القرآن التي ترعاها الدولة معرضة للحظر بعد رفع الجيش لمطالب مناهضة للاسلاميين. وكان الجيش اصدر أوامر بزيادة فترة التعليم العلماني الاجباري الى ثمانية أعوام وسط خلافات مع أربكان، في حين أمرت وزارة الداخلية باغلاق المدارس الاسلامية. في غضون ذلك، اعتبر الامين العام لقيادة أركان الجيش التركي الجنرال ايرول اوزكاسناك ان النائب جيليك متخلف، وأوضح ان تصريحاته التي شبه فيها تركيا بالجزائر تدل على «هذيان». وأشار اوزكاسناك الى ان تصريحات جيليك «تحريضية وهدامة» وأعرب عن قناعة الجيش بأن «المنظمات الديموقراطية ستعطيه الجواب المناسب والهيئات القضائية ستقوم بمهمتها في ما يتعلق بالاعتداءات ضد الجيش والمبادىء الاساسية لجمهورية تركيا العلمانية». وكان جيليك قال الجمعة: «اذا اقفلتم المدارس الثانوية الدينية فستحصل إراقة للدماء». وأضاف جيليك الذي يعتبر من معاوني أربكان المقربين «في هذه الحال ستصبح تركيا جزائر ثانية». وفتحت النيابة العامة في محكمة أمن أنقرة تحقيقاً ضد جيليك بتهمة «التحريض الصريح للشعب على الحقد والعداء»، وعقوبتها تصل الى ثلاث سنوات، على ما ذكرت الصحف أول أمس.

واذا ما اعتبرت محكمة أمن أنقرة ان تصريحات جيليك تشكل مخالفة، ينبغي عليها أن تطلب من البرلمان رفع الحصانة البرلمانية عنه للتمكن من ملاحقته قضائياً. وينص مشروع الاصلاح التربوي الذي يطالب به العسكريون وأعده حزب الطريق القويم، الشريك الثاني في الائتلاف الحكومي، على إقفال المدارس الرسمية الثانوية التي تؤمن تعليماً اسلامياً.

(أ.ف.ب - رويتر)

"حرب" اخرى تنشب بين تشيلر والصحافة العلمانية

انصار اربكان يتظاهرون لرفض مطالب العسكريين

□ انقرة -
من رشيد غيورديليك:

■ تظاهر مئات الالوف من انصار حزب الرفاه (الاسلامي)، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، في ميدان السلطان احمد الذي يطل عليه المسجد الازرق التاريخي امس الاحد للاحتجاج على خطط لاغلاق مدارس دينية تلبية لمطالب المؤسسة العسكرية العلمانية في تركيا. ووصفت التظاهرة، التي جرت من دون وقوع حوادث، بانها اكبر تجمع للاسلاميين في تركيا منذ عقود. وحمل المحتجون لافتات لدعم المدارس الدينية ورددوا هتافات «الله اكبر».

وقدرت الشرطة عدد المتظاهرين بـ ٣٠٠ الف شخص ملأوا الميدان والشوارع المؤدية اليه. وارتدت المشاركات في التظاهرة النقاب، فيما ارتدى مشاركون زياً اسلامياً متحدين القوانين التي تحظر على الاتراك استخدام هذا الزي. وردد بعض المتظاهرين هتافات تدعو الى اقامة نظام اسلامي، ولوح آخرون برايات خضر. ولوحظ ان هتاف «هذه تركيا وليست اسرائيل»

حظي بشعبية بين المتظاهرين.

من جهة اخرى وصف مسؤول رفيع في الجيش التركي النائب خليل ابراهيم تشيليك، الذي ينتمي الى «الرفاه» ويعتبر من مستشاري اربكان وكان حذر اول من امس من تحول تركيا «حمام دم اسوا من الجزائر» بانه «متخلف» وتصريحاته بانها «هذيان». وقال سكرتير رئاسة اركان القوات المسلحة الجنرال ارول اوزكاسناك في تصريح نقلته وكالة «الاناضول» للانباء ان «القوات المسلحة لا ترد على هذيان شخص متخلف». واتهم الجنرال تشيليك بانه «ادلى بتصريحات تحريضية وهدامة». واضاف: «نحن (الجيش) مقتنعون بان المؤسسات الديموقراطية ستعطيه الرد المناسب وبان الهيئات القضائية ستقوم بمهمتها في ما يتعلق بالاعتداءات ضد الجيش والمبادىء الاساسية لجمهورية تركيا العلمانية».

وافادت الصحف التركية امس ان النيابة العامة في محكمة امن انقرة فتحت تحقيقاً ضد تشيليك بتهمة «التحريض الصريح للشعب على الحقد والعداء»، وعقوبتها تصل الى ثلاث سنوات، على ما ذكرت الصحف السبت الماضي. واذا اعتبرت المحكمة ان تصريحات تشيليك تشكل مخالفة، سيتعين عليها أن تطلب من البرلمان رفع الحصانة النيابية عنه للتمكن من ملاحقته قضائياً. يذكر ان تشيليك لم ينف، في بيان اصدره اول من امس، مضمون تصريحاته، لكنه اكد انه لم يتكلم «في شكل تصريحات».

في تطور آخر حدث توتر شديد بين الصحافة ونائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر، التي تتزعم حزب الطريق الصحيح، الشريك الاصغر في الائتلاف الحاكم. واعلنت امس ثلاث من اكبر الصحف العلمانية تنتمي الى مجموعتين اعلاميتين خاصتين «الحرب» على تشيلر ردا على اتهامها هذه الصحف بالاحتكار واساءة استخدام قروض كبيرة منحتها لها الدولة واعتبرتها «اكبر مشجع على القيام بانقلاب عسكري». وهذه الصحف هي «مليت» و«حريت» الصادرتان عن مجموعة «ايدن دوغان» و«صباح» الصادرة عن مجموعة تحمل الاسم ذاته. واتهمت «صباح» في صفحتها الاولى امس تشيلر بـ «الكذب» و«تضخيم الارقام». وكانت تشيلر ذكرت، خلال اجتماع لانصار حزبها عقد في اسطنبول اول من امس، ان مجموعة «ايدن دوغان» حصلت على ما مجموعه ٤٢٤,٨ مليون دولار بين ١٩٨٠ و١٩٩٤ في حين حصلت مجموعة «صباح» على ٢٠٠,٤ مليون دولار للفترة ذاتها. لكن صحيفتي «مليت» و«حريت» نفتا هذه الاتهامات وأوضحتا ان هذه المبالغ تشكل قيمة الاستثمارات التي قامت بها مجموعة «ايدن دوغان» خلال هذه الفترة. كما نفت مجموعة «صباح» من جهتها استخدام القروض التي قدمتها الدولة. وكتب رئيس تحرير «صباح» غيونكور مينغي ان تشيلر «تتهجم على الصحافة» و«تكذب لاخفاء فشل الحكومة الائتلافية».

استمرار المظاهرات الضخمة في تركيا احتجاجا على خطط إلغاء التعليم الديني

نظم مئات الآلاف من الأشخاص في تركيا مظاهرة امس لليوم الثاني في استانبول احتجاجا على الاجراءات التي يتخذها الجيش العلماني بهدف إلغاء المدارس الاسلامية. وأعرب المتظاهرون عن تأييدهم لاستمرار هذه المدارس ودعم الحكومة لها.. وتعد هذه المظاهرة من اكبر المظاهرات التي شهدتها تركيا في السنوات الأخيرة.. وهاجم احد الشباب من انصار التعليم الديني مبنى صحيفة «حريات» التركية.. وذكرت مصادر الشرطة ان الشاب قام باطلاق الاعيرة النارية مما ادى لاصابة اثنين من العاملين بالجريدة وتحطيم الواجهة الزجاجية للمبنى. ويذكر ان الصحف التركية تؤيد موقف الجيش.

وكان نحو عشرة الاف من طلبة المدارس الدينية قد تظاهروا امس الاول امام المسجد الأزرق في استانبول احتجاجا على محاولة تعديل نظام التعليم.

وفي الوقت نفسه طالب اثنان من اعضاء حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو تشيلر الحزب بدعم الجهود الرامية لتشكيل حكومة جديدة بعيدا عن حزب الرفاه الاسلامي..

صور خاصة لـ«الشعب»

أخطر مؤتمر تركى فى مواجهة انقلاب عسكرى محتمل ضد الإسلام والمسلمين

منذ أكثر من شهرين تحتدم فى تركيا وتتصاعد معركة بين قيادة الائتلاف الحكومي الذي يقوده حزب الرفاه الإسلامى و قيادة القوات المسلحة من خلال اجتماعات ما يسمى مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل. وقد تقدمت القيادة العسكرية بـ ١٨ مطلبا للحكومة وكلها موجهة ضد الإسلام والمسلمين فى تركيا، وكان طبيعيا أن يرفض حزب الرفاه هذه

المطالب. ولكن رغم الاجتماعات المطولة والاتصالات المتصلة لم تتراجع القيادة العسكرية وأصبح الاستقرار السياسى فى أزمة واضحة، وثارت التساؤلات حول احتمال قيام الجيش بانقلاب عسكرى.. وقد دخلت الجماهير طرفا فى هذه المواجهة، حيث تحركت المظاهرات والمؤتمرات فى المدن التركية انتصارا للإسلام وحكمه، وكانت الذروة فى مؤتمر الأحد الماضى فى اسطنبول، حين

احتشد ٧٠٠ ألف مواطن فى الساحة بين مسجدى أيا صوفيا والسلطان أحمد وملأوا كل الشوارع المفضية إلى هذه الساحة، مهللين مكبرين مصرين على الجهاد، واستمعوا طوال أربع ساعات إلى خطباء يمثلون كل الاتجاهات الإسلامية والوطنية.. ويجمع المراقبون على أن مؤتمر الأحد قد غير التوازنات تماما، فقد أصبح متعذرا أن يقف مجلس الشعب بعد هذا التحرك الجماهيرى المنذر

فى موقف المتفرجين فى مواجهة التهديد العسكرى للنظام الديمقراطي، وكذلك تبين لقيادة القوات المسلحة أن فكرة الانقلاب تعنى بالقطع خوضا فى بحر من الدماء على عكس الانقلابات السابقة التى كانت سهلة وبلا مقاومة..

اقرأ: التفاصيل ص ٨ و رسالة الأستاذ عادل حسين من اسطنبول وأنقرة عن تطورات الأوضاع فى تركيا.. فى عدد الجمعة القادم إن شاء الله

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٧

فى أكبر مؤتمر تشهده تركيا:

٧٠٠ ألف احتشدوا دفاعاً عن المدارس الإسلامية

كتب محمد القدوسى:

احتشد اكثر من ٧٠٠ الف مواطن يوم الأحد الماضى.. ملأوا ميدان السلطان أحمد والشوارع المؤدية إليه فى اكبرمؤتمر تشهده تركيا منذ سنوات طويلة.

حرص كثير من المحتشدين على ارتداء أزياء ذات طابع إسلامى وارتدت أكثر المشاركات النقاب فى تحد واضح لقانون «القيافة» التركى الذى يحظر ارتداء هذه الملابس، وحمل بعض المتظاهرين الراية العثمانية الخضراء.

طالب خطباء المؤتمر بالإبقاء على المدارس الإعدادية الخاصة بتخريج الائمة والخطباء، والتى يقترب عددها من ٧٠٠ مدرسة منتشرة فى كل أنحاء تركيا، وهى تؤهل طلابها للالتحاق بمدارس «ثانوية الائمة والخطباء».

وكانت قيادات فى الجيش التركى قد طالبت بإغلاق هذه المدارس، كما أعلن حزبا «الشعب الجمهورى» و«الديمقراطى اليسارى» بقيادة دنيز بايكال، وبولنت اجاويد -وهما من أحزاب الأقلية- عن تاييدهما لإغلاق مدارس الائمة والخطباء، فيما احجم حزبا «الطريق القويم» و«الوطن الأم» بقيادة تانسو تشيللر ومسعود يلماظ عن المشاركة فى حملة الإغلاق، رغم وجود تصريحات سابقة لهما ضد هذه المدارس، حيث راعى حزب الطريق القويم ائتلافه مع الرفاه فى الحكومة، وخشى مسعود يلماظ من ردود فعل الشارع الغاضبة.. كما خشى إغضاب كثير من الإسلاميين المنضمين إلى حزبه وبعضهم يمثل الحزب فى البرلمان.

من المعروف أن «مدارس الائمة والخطباء» كانت فاتحة الإصلاحات الإسلامية التى شهدتها تركيا، منذ سمح رئيس الوزراء الراحل «عدنان مندريس» -الذى تولى الحكم فى ١٩٥٠- بافتتاحها، ومنها تخرج كثير من القادة السياسيين الذين يمثلون جيل الوسط.

ياتى اقتراح إغلاق هذه المدارس تحت حجة تطوير التعليم ونقل النسق الأوربى الى تركيا، حيث تاخذ أوربا بنظام مرحلة التعليم الاساسى لمدة ٨ سنوات، ثم المرحلة الثانوية، بينما تاخذ تركيا بنظام ٥ سنوات للابتدائى، و٣ للإعدادى ثم الثانوى ٤ سنوات.. ويعنى دمج مرحلتى الابتدائى والإعدادى إلغاء إعدادية الائمة والخطباء وهو ما يستتبعه إلغاء «ثانوية الائمة» او تقليص عدد الملتحقين بها إلى حد كبير.

وقد أعلن د.نجم الدين اربكان -رئيس وزراء تركيا- عن عرض القانون المقترح بدمج المرحلة الابتدائية والإعدادية على مجلس النواب مما يعنى وأد القانون فى مهده طبقا لما يتوقعه المراقبون.. فنواب الرفاه سيصوتون ضد القانون، وكذلك الاكثرية من نواب الطريق القويم والوطن الام.. مما يؤدى إلى رفض القانون فى النهاية.

من ناحية أخرى، وفى إطار الحرب المحمومة -والمدعومة من جهات خارجية- ضد الصعود الإسلامى فى تركيا، شنت صحف «صباح» و«ميليات» و «حريات» المعروفة بتوجهاتها الصهيونية -خاصة الأخيرة- حملة ضد تانسو تشيللر -نائب رئيس الوزراء وشريك اربكان فى الائتلاف الحاكم- تتهمها فيها بالمبالغة والكذب وتضخيم الارقام، وذلك ردا على تصريحات «تشيللر» التى ذكرت فيها المبالغ التى حصلت عليها هذه الصحف.

ونشرت الصحف التركية أمس الاول أن النيابة العامة فى انقرة بدات التحقيق مع النائب الرفاهى «خليل ابراهيم تشيليك» تتهمه فيه بـ«التحريض الصريح للشعب على الحقد والعداء» وهى جريمة تصل عقوبتها إلى السجن ثلاث سنوات، وذلك بعد التصريحات المنسوبة إلى النائب والتى حذرت من تحول تركيا إلى «حمام دم اسوا من الجزائر» فى حالة استمرار ضغوط المؤسسة العسكرية.

جدير بالذكر ان عدة قنوات ز التليفزيون التركى حاولت التقليل من شان المؤتمر الحاشد.. وذكرت أن المشاركين حوالى ١٠٠ الف فقط بينما ذكر البيان الصادر عن الشرطة ان الحضور لا يقل عن ٣٠٠ الف باية حال، فيما قال المراقبون: كان من المتوقع أن يتجاوز الحشد المليون لو اعلن التليفزيون عن الإعداد للمؤتمر، وان التعتيم الإعلامى هو الذى جعل المشاركة تقتصر على ٧٠٠ الف، وهو رقم ضخم بالنسبة للمؤتمرات والمظاهرات فى تركيا.

صلاة أربكان أهم من احتفال الجيش!

تحدى نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا وزعيم حزب الرفاه الإسلامي القيادة العلمانية للجيش، وأصر على إقامة صلاة الجمعة داخل قاعدة عسكرية لأول مرة فى تاريخ تركيا العلمانية.

كان أربكان يحضر احتفالا تقيمه القوات الجوية التركية لاستعراض قدرات الطائرة. إف ١٦ الجديدة فى قاعدة مرزيفون الجوية فى شمال تركيا، وعندما حان موعد صلاة الجمعة، ترك الاحتفال وأصر على إقامة صلاة الجمعة رغم أنف القيادات العلمانية للجيش، الذين يحظرون المجاهرة باداء العبادات -خاصة على العسكريين- فى الخدمة وأثناء العمل.

وأبدى قادة الجيش الذين كانوا فى القاعدة الجوية تذمرهم من تحدى أربكان لهم، فى حين لم يصدر عن رئيس الأركان التركى الجنرال إسماعيل حقى قرة دى الذى كان موجودا أى تصريح رسمي عن تصرف أربكان الذى يعد سابقة خطيرة، كذلك التزم الرئيس التركى سليمان ديميريل الذى شهد الواقعة الصمت التام!

المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٧

هجوم على مقر صحيفة «حريت»

نائب تركي: إذا لم تستقل الحكومة يجب إسقاطها باقتراع ثقة

حذر وزير الصحة التركي السابق يلدريم اقطونا امس من محاولات اسقاط الحكومة اذا لم يؤيد حزب «الطريق القويم» صيغة لتشكيل حكومة جديدة من المقرر بحثها هذا الاسبوع، في حين افاد مسؤولون في صحيفة «حريت» التركية ان طالباً اسلامياً هاجم مقر الصحيفة وقتل ٢ من العاملين فيها.

وقال اقطونا: «اذا لم تستقل الحكومة يتعين اسقاطها باقتراع ثقة» واضاف انه سيعقد هذا الاسبوع جولة جديدة من المحادثات مع زعماء المعارضة بشأن تشكيل ائتلاف حكومي لا يشمل حزب «الرفاه» الاسلامي الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان.

واضاف انه سيجتمع اليوم او غداً مع مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام المعارض ومع بولنت اجويد زعيم اليسار. وقال ان محادثات الاسبوع الماضي تمخضت عن اتفاق بشأن ائتلاف بديل يضم حزب الطريق القديم وسيرفع هذا الاقتراح الى زعيمة الحزب تانسو تشيلر هذا الاسبوع.

على صعيد آخر، افاد مسؤولون في صحيفة «حريت» التركية ان طالباً اسلامياً هاجم مقرها وجرح اثنين من العاملين فيها، وعرضت شبكة «قنال دي» التابعة للمؤسسة التي تصدر الصحيفة صوراً ظهر فيها مدخل مقر الصحيفة وقد اخترقته طلقات الرصاص.

وذكرت الشبكة ان الطالب يدرس الشريعة الاسلامية تغلب على حارس الصحيفة واستولى على بندقيته ثم صعد الى مقر الصحيفة واطلق الرصاص على عامل نظافة. كما اصيب الحارس خلال الاشتباك.

وقالت وكالة انباء الاناضول ان المهاجم استسلم للشرطة وذكرت ان اسمه حسين فوران (٢٢ عاماً).

وقال ارطغرل اوزكوك رئيس تحرير الصحيفة لشبكة التلفزيون ان المسلح اسلامي يعارض الخط العلماني للصحيفة وذكر ان الشرطة تحقق في دوافع الحادث.

وسارع بتوجيه اصبع الاتهام الى حكام تركيا الذي يخوضون حرب كلمات مع وسائل الاعلام التركية.

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩٧/٥/١٤

المواجهة بين «الرفاه» وجنرالات الجيش

هل تقف تركيا على حافة انقلاب رابع

في عام ١٩٢٣، استطاع مصطفى كمال (أتاتورك) أن يوحد مصالح البرجوازية التجارية ـ الصناعية والبيروقراطية العسكرية في تركيا وأن يؤسس دولة علمانية فصل فيها الدين عن الدولة بانقلاب أبيض على السلطنة العثمانية، التي كانت تحكم تركيا وسائر بقاع امبراطوريتها انطلاقاً من مبادئ «الشريعة الاسلامية». وبذا افتتح أتاتورك عهداً جمهورياً جديداً، حكم فيه البلاد بنظام الحزب الواحد «حزب الشعب الجمهوري». إلا أنه ومنذ عام ١٩٤٥، انتقلت تركيا لتصبح من عداد الأنظمة الديمقراطية التي تساس بالنظم التعددية، وذلك بقرار صدر عن البرلمان، رضخ له عصمت اينونو، الذي تزعم آنذاك حزب الشعب الجمهوري. وكان رضوخه هذا استجابة ايضاً لنصيحة قدمت له من الغرب والقاضية بضرورة توسيع القاعدة الديمقراطية للنظام. وفي أمل من النظام التركي أن يصبح مقرباً من الغرب، ظهر في تركيا، خلال عام واحد، ١٥ حزباً سياسياً تمثل مختلف التيارات والاتجاهات، التي كانت سائدة آنذاك. وخلال ٣٠ عاماً سجل في البلاد تأسيس ٨٤ حزباً (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥)، إلا أنه مع اقتراب السبعينيات انفرط عقد غالبية هذه الاحزاب لأسباب مختلفة. وخلال هذه المرحلة انتزع الجيش السلطة ثلاث مرات: بعد انقلاب ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠، بعد مؤامرة الجيش في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧١، بعد الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠. ونحن هنا في هذه المقالة سنتطرق الى الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الخارجية منها والداخلية، التي كمنت خلف هذه الانقلابات، ومدى تشابه تلك الأوضاع مع ما يسود الآن فيها، لعلنا نقترب من الإجابة على السؤال الكبير :هل تركيا الآن عشية انقلاب عسكري سيطيح بأربكان وحزبه «حزب الرفاه» عن السلطة؟ ولكي يكون بحثنا موضوعياً يجدر ان نتطرق الى دور الجيش في حياة تركيا في العصر الحديث.

كان لطبقة العسكريين المثقفين دور مهم في تأسيس حركة تركيا الفتاة. وفي عام١٨٨٩ أسس العسكريون تنظيماً سرياً للاطاحة بحكم عبد الحميد الثاني المطلق، كما لعبوا دوراً بارزاً في أنشطة التنظيمات التركية الفتية عشية ثورة ١٩٠٨. العسكريون وعلى رأسهم مصطفى كمال خاضوا حرب الاستقلال (١٩١٨ ـ ١٩٢٣)، التي بعدها أسست الجمهورية التركية، التي ترأسها الأخير. كان مصطفى كمال يرى ضرورة غربنة تركيا بالمعنى السياسي، أي تشكيل مؤسسات سياسية ونظام حكم حسب النمط الغربي. بعد الحرب العالمية الثانية وفي الآونة التي تشكل فيها النظام التعددي، ازداد اهتمام الجيش بالسياسة، عما كان عليه الأمر سابقاً.

وهنا يجدر بنا التطرق الى اسباب الانقلابات العسكرية الثلاثة التي وقعت في تركيا ابان النظام التعددي والتي كان فيها للجيش دور بارز.

باشر الجيش ممارسة رقابته على السلطة السياسية من خلال مجلس دستوري خاص اطلقوا عليه تسمية «مجلس الأمن القومي» (لا يزال قائماً الى الآن في تركيا)، الذي كان على الدوام يدخل في عداده بالاضافة الى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبعض الوزراء، رئيس هيئة الاركان وعدد من كبار الضباط. وهكذا كانت السياسة دائمة القلق لما تخضع له من رقابة عسكرية.

كمنت أسباب الانقلاب الأول (٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠)، كما رآها العسكريون، في السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي سار عليها الحزب الديمقراطي الذي كان يسوس البلاد آنذاك، وما أدت اليه هذه السياسة من خلق تضخم وارتفاع بالأسعار، ونكوص حزب السلطة جزئياً عن العلمانية، التي أرسى دعائمها أتاتورك، حيث الأخيرة لم تكن تلقى الدعم سوى لدى أقلية من المجتمع التركي (المثقفون والبيروقراطيتان العسكرية والمدنية).

وبقيت الغالبية من الشعب التركي على إيمانها العميق بالاسلام. وكان العسكريون يتذرعون بأن الغرب لا يقبل الأتراك المعاصرين كمسلمين. أما الحزب الديمقراطي فكان قد أخذ قليلاً بنظر الاعتبار مشاعر المجتمع التركي نحو دينه، حيث سمح للمؤذنين برفع الأذان ليس فقط باللغة التركية، بل باللغة العربية أيضاً، وذلك تلبية لرغبة غالبية المسلمين، كما أزال المنع الذي كان مطبقاً على تعليم الدين وأدخل التعليم المنهجي له (بعد موافقة الأهل) في المدارس الابتدائية (ابتداء من الصف الرابع). وكان السبب الجوهري للانقلاب هو عدم اقدام حكومة الحزب الديمقراطي على اعادة تنظيم الجيش وتحسين الأحوال المعاشية للضباط. هكذا، وانطلاقاً من هذه التُرب نفذت مؤامرة الانقلاب العسكري الأول ضد نظام بايار ـ مندريس.

أما أسباب انقلاب ١٢ آذار (مارس) ١٩٧١ فكانت بالأحداث التي سبقته من الارتفاع الكبير بمعدلات التضخم ووصول البلاد الى حافة الهاوية واشتداد التناقضات بين مختلف التيارات السياسية. حينها أشارت الصحافة التركية الى أن عام ١٩٧٠ يعتبر هو الأسوأ من أعوام العقد الأخير، والذي جرى فيه تعويم الليرة التركية. لكن الأمر الأهم من سمات تلك المرحلة كان التطور السريع لحركات الشباب والشغيلة والأحزاب اليسارية، التي وصلت الى أوج نشاطاتها، لدرجة أنها بدأت تهدد النظام فعلياً. وتبين أن الأوضاع كانت عصية على التحكم بها من قبل حكومة سليمان ديميريل وحزبه حزب العدالة، الأمر الذي أجبر النخبة الحاكمة بما فيها القيادة العسكرية على التفكير لإيجاد مخرج من الأزمة المستفحلة، والتي كانت تهدد أسس هذا النظام جارفة إياه الى حضن أعدائه الطبقيين. وتجدر الاشارة هنا الى أن نجم الدين أربكان (الشخصية الثانية في حزب النظام الوطني آنذاك)، ألقى خطاباً، في مدينة سامسون، وجه فيه نقداً لاذعاً لحزبي العدالة والشعب الجمهوري، معلناً فيه أنهما لا يعبران عن المصالح الوطنية ويعتبران «سلاحاً للصهيونية العالمية»، ودعا جميع المؤمنين الى الاتحاد تحت راية الشعارات الاسلامية التي يرفعها حزبه.

وفيما بين عام ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١ تبين أن حركة الشباب كانت مستعدة لاستخدام أساليب التطرف التي كانت سائدة في العالم آنذاك، لذا جرت في هذه الفترة أعمال عنف وارهاب متطرفة من كلا اليمين واليسار، وصلت لدرجة مهاجمة الموسسات الاميركية أحياناً، الأمر الذي استدعى النخب العسكرية الى التدخل

بالسياسة، ذلك حسب أقوال اسماعيل جيم وهو أحد الباحثين الاتراك المرموقين (وهو الآن نائب عن اسطنبول والمرشح عن الحزب الشعب الجمهوري لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الاخيرة) وجاء دور مذكرة ١٢ آذار (مارس) ١٩٧١ المشهورة التي قدمتها القيادة العسكرية، بعدما تبين أن حكومة سليمان ديميريل لم تستطع التعامل مع الاوضاع المستجدة. تمت اذاعة هذه المذكرة عبر الاذاعة، وفي آن واحد سلمت الى رئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي البرلمان، وتضمنت ٣ بنود: ١-انتقاد الحكومة بسبب عجزها في التعامل مع الاحداث. ٢-دعوة الى تشكيل حكومة جديدة قوية لتسوية الأوضاع في البلاد ضمن روحية أتاتورك. ٣-اذا لم يتم ذلك سوف تلجأ القوات المسلحة الى القيام بالمهام الموكلة لها.

إثر ذلك جرى تسريح أعداد كبيرة من الضباط الراديكاليين، واستلم الجيش السلطة في البلاد. في عام ١٩٧٣ وبعد الانتخابات، عاد الجيش الى ثكناته بعد تقزيم امكانيات حركتي اليسار والعمال وتحطيمه لهما وإدخاله تعديلات رجعية على دستور ١٩٦١، عاد لكي يراقب الأحداث عن بعد.

أما بالنسبة لأسباب انقلاب ١٩٨٠ فكانت لا تختلف كثيراً عن أسباب الانقلاب الثاني. ففي الستينيات عكس الصراع الحزبي صراعاً بين مجموعات النخبة الحاكمة، أما في السبعينيات فقد تغير التوازن بين مستويي وجانبي الصراع، أصبحت السيطرة على الصراع من أجل الطريق المنتخب للتطور الرأسمالي. وتميزت أيضاً فترة السبعينيات بنشاطات اضرابية كثيرة العدد (١٩٧٧-١١٦ اضراباً، ١٩٧٨-١٨٤ إضراباً، ١٩٧٩-٢٦٩ إضراباً، ١٩٨٠ حتى أيار (مايو) ٣٨٨ اضراباً). كما ارتفعت وتائر نضال المثقفين والطلاب من أجل المطالبة بالحقوق والتعاضد مع حركة العمال. في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ أعلنت حكومة بولاند أجاويد الأحكام العرفية في ١٣ ولاية، كما وقعت احداث عنف هدفها اثارة النعرات الطائفية بين السنيين والعلويين. وفي هذه الفترة كان حزب الشعب الجمهوري بنهجه الجديد يلاقي تحدياً كبيراً من اليسار، لأنه لم ينفذ وعوده الانتخابية بعد تسلمه السلطة، ولاقى أيضاً عداء تقليدياً من حزب العدالة المعارض.

وهكذا يمكننا القول انه لم يستطع أي حزب في المرحلة الواقعة ما بين ١٩٧٤، ١٩٨٠ أن يهيمن على الساحة السياسية. وتشكلت خلال هذه المرحلة ٧ حكومات. وفي الواقع تشكلت حالة تزاوج فيها الصراع الحاد بين الأحزاب البرجوازية وتفاقمت مشاكل ومصاعب البلاد الاقتصادية وساد جو من عدم الاستقرار السياسي، ولهذا نضجت أزمة النظام التعددي. ترافق ذلك مع ارتفاع معدلات التطرف والارهاب، الذي أصبح عدد ضحاياه، في نهاية هذه المرحلة، يقاس بالمئات في اليوم الواحد. بالاضافة الى استشراء ظواهر السوق السوداء، المضاربات والطوابير الطويلة. وفي هذه المرحلة شُلَّ عمل البرلمان بسبب جولات انتخابات الرئاسة التي وصلت الى ١٠٥ جولات تزاحم فيها ممثلا حزبي الشعب الجمهوري والعدالة دون الوصول الى نتيجة، حيث كان سليمان ديميريل رئيس الحكومة يعمل على إعاقتها، أملاً منه بايجاد فرصة سانحة لإعادة الانتخابات البرلمانية. إلا أن صبر العسكريين كان قد نفد ففي ٢ كانون الثاني (يناير) سلم كنعان ايفرين رئيس هيئة الأركان وقادة القوات المسلحة رسالة الى رئيس الجمهورية كارو تيورك، حملوا فيها الأحزاب السياسية المسؤولية عن الأوضاع المتفاقمة في البلاد: بعدها وعد سليمان ديميريل رئيس الحكومة بإعادة النظام، إلا أنه لم يستطع ذلك. وكان الجيش بموقع المراقب للأحداث، الذي لجأ أخيراً الى خياره الوحيد وهو الانقلاب العسكري الذي على اثره تم حل البرلمان والحكومة وأعلنت حالة الطوارئ وأغلقت الحدود ونقلت السلطة كاملة الى مجلس الأمن القومي. وأعلن حينها أن الجيش سيناضل ضد (الايديولوجيات الشيوعية، الفاشية والدينية المتطرفة). وهكذا تسلم الجنرال كنعان ايفرين رئاستي الجمهورية ومجلس الأمن القومي.

وهكذا، إذا أردنا أن نعبر عن الظروف السياسية في تركيا في المراحل السابقة التي قامت فيها الانقلابات العسكرية الثلاثة، يمكننا أن نختصر الصورة السياسية بالقول: كان يتواجد على الحلبة السياسية ٤ تيارات تتصارع على السلطة السياسية، هي: احزاب اليمين العلمانية، أحزاب اليسار والحركة العمالية، الأحزاب الدينية، والجيش، الذي كان لا يتردد عن الوثوب الى السلطة، عند كل بادرة أزمة سياسية حادة، أو في الوقت الذي كانت فيه تتعرض مصالحه للخطر، منهياً بذلك حلقة من حلقات النظام التعددي. وتجدر الاشارة هنا الى ان الجيش كان ولا يزال شديد الحساسية من المسألة الكردية، واقفاً دائماً في صف الاستخدام العنيف للقوة ضد الحركة الكردية بمختلف تلاوينها. وكمثال على ذلك، ذلك الجو المشحون الذي عاشته تركيا في خريف ١٩٩٢، إثر الشائعات التي راجت عن إعداد الجيش لانقلاب عسكري، بعد اعلان الرئيس تورغوت اوزال عن وجهة نظره القاضية بضرورة حل المسألة الكردية بالطرق الليبرالية.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي انكفأت قوى اليسار التركي على نفسها. وفي الآونة الأخيرة أخذت القوى الدينية التركية تزداد شعبية، لا سيما حزب الرفاه، الذي تأسس عام ١٩٨٣، شأنه بذلك شأن الحركات الدينية الأخرى في الشرق الأوسط. ففي الانتخابات البلدية (آذار (مارس) ١٩٩٤) حاز حزب الرفاه على ١٩.٧٪، وهي ظاهرة لم تتوافر لأي حزب آخر. وحصل في انتخابات كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ البرلمانية على ٢١.٣٪ (١٥٨ مقعداً)، بينما كان له في انتخابات ١٩٩١ (٤٠ مقعداً). وهكذا بدأت تركيا تعود ادراجها نحو الدين، الأمر الذي أخذ يثير حفيظة العسكر، الذين دفعوا بالحزبين اليمينيين الكبيرين (الوطن الأم «مسعود يلماز» والطريق المستقيم «طانسو تشيلر») الى عدم الائتلاف مع أربكان (زعيم حزب الرفاه) وأجبرهما على تشكيل حكومة جديدة بزعامة يلماز، التي ما فتئت أن حلت بسبب الخلافات العميقة بين الحزبين المؤتلفين. وأصبح هنالك خيار من ثلاثة: اجراء انتخابات جديدة، أو تشكيل حكومة ائتلافية بمساعدة الرفاه، أو القيام بانقلاب عسكري. وأخيراً انتصر الخيار الثاني وتشكلت حكومة ائتلافية بين حزب الرفاه وحزب الطريق المستقيم. فهل تأتي التجربة التركية الجديدة لتصبح عبارة عن شكل جديد من أشكال التعاطي الخلاق بين الأنظمة في الدول الاسلامية والعربية وبين حركات المعارضة الاسلامية.

في بيانه الوزاري، أعلن أربكان ولاءه لمبادئ أتاتورك، وفي مقدمتها العلمانية والديمقراطية. ومن جهة أخرى، هل باستطاعتنا القول انه بوصول الرفاه الى السلطة طويت صفحة الكمالية وضمت الى قائمة الايديولوجيات الهاربة مع اقتراب القرن الحادي والعشرين (الشيوعية، الصهيونية، الفاشية، النازية). وهل أن تركيا اليوم تعبر عن ارادة مختلفة في التعاطي مع المحيط، لا سيما الاسلامي منه وهل ستباشر اختيار سياسات مستقلة عن السياسات الاجنبية؟ يبدو أن اربكان فضل اللعب على كلا الحبلين وأنه ذو نفس براغماتي. فهو مرة يؤكد لناخبيه أنه سيحقق لهم مكاسب مهمة في تطبيق بعض الشرائع الاسلامية، ومن جهة أخرى يؤكد التزامه بثوابت المشهد السياسي التركي. الا أن الجيش منذ الأيام الأولى لاستلام اربكان السلطة وهو يقف له بالمرصاد.

وهنا يطرح السؤال الكبير: هل نحن على حافة انقلاب عسكري في تركيا، لا سيما ان ظروفه الآن أكثر مواتاة من أي يوم مضى؟ حكومة يسيطر عليها حزب الرفاه الاسلامي، اشتداد قوة الحركة الكردية، وأزمة سياسية كبيرة بين الاحزاب اليمينية العلمانية. أم أن تركيا قد تجاوزت هذا الاسلوب بسبب النمو الكبير للنزعة الليبرالية في المجتمع

والاقتصاد والاعلام، وتلك الشروط التي وضعها الاتحاد الاوروبي لقبول تركيا في جسمه.

يوسف ابراهيم الجهماني

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٤ مايو ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين الترغيب الإيرانى والترهيب التركى!

بقلم:
صلاح الدين حافظ

فى مناخ أزمة، مشبع بالتوتر وممتلىء برياح العنف يلف المنطقة العربية، وقعت ثلاثة أحداث خلال الأيام القليلة الماضية، تبدو أحيانا متباعدة، لكنها فى الحقيقة متقاربة تكاد تكون مترابطة.

الحدث الأول هو زيارة وزير الخارجية الإيراني على اكبر ولاياتي لمصر، ضمن عملية ترطيب الأجواء الساخنة بين مصر وإيران، التى عانت من قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى نهاية السبعينيات وبعيد نجاح الثورة الخومينية.

والحدث الثانى، هو تصعيد التعاون العسكرى بصورة علنية ومتسارعة بين تركيا وإسرائيل، والإعلان عن خطط عسكرية مشتركة وتحالفات استراتيجية لمقاومة الإرهاب!

والحدث الثالث، هو فتح ملف الأوضاع المتوترة فى شمال العراق من جديد، فى ضوء زيارة غريبة قام بها جلال طالبانى - أحد زعيمى الأكراد العراقيين المتصارعين - للقاهرة، فيما يوحى بان مصر دخلت على الخط مباشرة فى المشكلة الكردية - العراقية وانعكاساتها على من حولها، تقاطعا مع التحركات الإيرانية والتركية والإسرائيلية الغربية معا!

ونحسب أن هناك رابطا عضويا مشتركا، بين هذه الأحداث، تتضح معالمه، على خريطة التطورات المتلاحقة فى المنطقة التى تعرف سياسيا بالشرق الأوسط عموما، وعلى التطورات العربية خصوصا، فيما يتعلق بعلاقة الدول العربية بما يعرف بدول الجوار القوية: إيران وتركيا من ناحية، وبإسرائيل كمحور الصراع والتوتر من ناحية أخرى، وإن ظلت إسرائيل فى كل هذا هى القاسم المشترك الأكبر!!

وهى كذلك لأسباب استراتيجية واضحة، ذلك أنها فى الوقت الذى تضغط فيه على العرب وتعتصرهم فى عملية التسوية السياسية المتعثرة، تمد خطوط تحالفاتها إلى قوى الجوار فيما وراء العرب ومن خلف ظهورهم..!

وإذا كان ذلك قد أصبح صعبا عليها بعد انهيار صداقاتها القديمة لإيران، إثر سقوط حكم الشاه وصعود حكم الثورة الخومينية عام ١٩٧٩ التى أعلنت العداء المستحكم للدولة العبرية فإنها - أى إسرائيل - وجدت فى تركيا أكبر حليف «إسلامى» من حيث الشكل، غربى أطلسى من حيث الارتباط والتوجه!!

والذى يهم إسرائيل هو إضعاف العرب وحرمانهم من التحالف الوثيق مع دول الجوار الإسلامية القوية - إيران وتركيا - من ناحية، وتقوية تحالفاتها هى مع كل هذه الدول أو بعضها من ناحية أخرى، الأمر الذى أرضى أمريكا وصادف هوى لدى الاتحاد الأوروبى، وبرز واضحا خلال مظاهرة إقامة ما كان يسمى بالشرق أوسطية الجديدة، التى كان يفترض أن تلعب فيها إسرائيل وتركيا أدوارا محورية، على حساب الدولة العربية المركزية مصر فى الوسط، وعلى حساب إيران المحاصرة بسياسة «الاحتواء المزدوج» عند الأطراف.

فإن فهمنا المقاصد المباشرة وغير المباشرة لإسرائيل فى هذه العملية الواسعة، عملية إعادة ترتيب الأوضاع ورسم التحالفات فى المنطقة، فما هى مقاصد كل من إيران وتركيا، وما مدى تأثيرها السلبى والإيجابى على المصالح والمقاصد العربية؟!

■ ■ ■

يلفت النظر انه فى الوقت نفسه تقريبا، الذى جاء فيه ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى للقاهرة، مخترقا حجب الجفاء المتراكم وعدم الثقة المتبادلة، محاولا تبرئة بلاده وتنظيف يدها من كل الشكوك والاتهامات والمخاوف المصرية والعربية، كان «طورهان تايان» وزير الدفاع التركى ينهى زيارته لإسرائيل، ليبدأ الجنرال «تشيفيك بير» نائب رئيس أركان القوات المسلحة التركية، زيارة مكملة، وليعبرا معا عن نقلة موضوعية عالية، من التعاون العسكرى الوثيق بين تركيا وإسرائيل، ارتفعت عما كانت عليه خلال العامين السابقين على الأقل.

وفى الحالتين، يبدو التناقض واضحا فى الأهداف والمقاصد، بين زيارة ولاياتى للقاهرة التى أكمل بعدها جولة على العواصم العربية باسم الدعوة لمؤتمر القمة الإسلامية المقرر عقده فى طهران، وبين زيارات كبار المسئولين العسكريين الأتراك لإسرائيل.. كل يجرى فى اتجاه مناقض، والكل يضع عيونه على العرب، والعرب لديهم شكوك ومخاوف من هذا وذاك، خصوصا إذا تجمعت المخاوف وزادت الشكوك من الدور الإسرائيلى فى اللعبة!

ومن حقائق الأشياء أن نعترف بداية بالواقع السياسى والجغرافى، الذى يربطنا نحن العرب، مع هاتين الدولتين الجارتين المهمتين، إيران وتركيا، حتى والخلافات قائمة. إذ أن خلاف الرأى أو تناقض السياسة لا يلغى الواقع ويجب ألا يحجب رؤيته والتعامل معه كحقيقة قائمة.

فهما قوتان إقليميتان من قوى الجوار الجيوستراتيجى، جمعنا بهما إلى جانب الجوار الجغرافى، الإسلام حين خرج بدعوته السماوية إلى خارج الحدود العربية، فأصبحتا جزءا من الدولة الإسلامية الكبرى، ساهمتا فى إثرائها وتقويتها بدور تاريخى معروف، مع اختلاف الأعراق والثقافات.

■ ■ ■

أما الآن فى ظل النظم السياسية العصرية، وخصوصا بعد سقوط الدولة العثمانية - آخر دول الخلافة - بعد الحرب العالمية الأولى، فقد تغيرت المفاهيم والمقاصد التى ربطت إيران وتركيا بالعرب، وربما تغير مفهومهما «للعلاقة الإسلامية» ذاتها، ومن ثم اختلفت المصالح والسياسات، ونزع كل منهما للبروز والصعود من جديد، كقوة إقليمية كبرى، لها مصالحها الخاصة، بل ولها تحالفاتها أو خلافاتها مع دول الجوار العربية وغير العربية.

فقد تخلصت تركيا «الحديثة» من مهمتها «الدينية» كدولة خلافة إسلامية، قبل نحو سبعين عاما، وأقام مصطفى كمال أتاتورك، دولة علمانية غير دينية، تميل للتحديث على النموذج الغربى، ويهوى فؤادها الطابع الأوروبى على حساب تراثها الإسلامى وامتدادها الآسيوى، فإذا بها تصبح عضوا فى حلف الأطلسى، وتقاتل حتى الآن للتندمج فى الإطار الأوروبى، وإن ظل يتنازعها حتى اليوم تياران، أحدهما إسلامى يمثله أساسا حزب الرفاه، الذى يقوده نجم الدين أربكان رئيس الحكومة، وثانيهما - وهو الأفعل - علمانى تسانده المؤسسة العسكرية ذات الجذور «الكمالية» والميول الغربية الصريحة.

فى إيران حدث تحول مضاد الى حد كبير،

فبعد عقود عديدة من الحكم الشاهنشاهي، الذي كان يهدف - خصوصا في ظل آخر شاه محمد رضا بهلوي - إلى تحديث إيران على النموذج الغربي وفصل الدين عن الدولة - كما فعل أتاتورك في تركيا - والتحالف الوثيق مع اوروبا وامريكا وإسرائيل، جاءت الثورة الإسلامية بقيادة آية الله روح الله الخوميني، لتقلب الأوضاع، مع غروب عقد السبعينات، وتبني دولة إسلامية شيعية أصولية تعادي كل ما هو غربي، خصوصا النفوذ الأمريكي، باعتباره الشيطان الأكبر...

■ ■ ■

وكما أدى فشل الدولة العلمانية في إيران خلال عصر الشاه، إلى صعود الدولة الدينية، ادى فشل الدولة العلمانية التي بناها أتاتورك في تركيا، إلى إحياء الصحوة الإسلامية ونشوء الصراع القائم بين تياراتها المعتدلة والمتطرفة، وبين التيارات الكمالية المسنودة ليس فقط بالمؤسسة العسكرية، بل بالغرب الاوروبي الامريكي عموما، وبإسرائيل صاحبة المصلحة خصوصا..

وفي الحالتين تقاطعت أمامهما الأدوار والمصالح العربية والإسرائيلية، كل في اتجاه... إيران الشاهنشاهية كانت تتعاون مع إسرائيل على حساب العروبة والإسلام، اصبحت في عصر الخومينية تعاديها أكثر مما يفعل بعض العرب والمسلمين... وتركيا دولة الخلافة الإسلامية، ساعدت في فترات سابقة، في منح اليهود تراخيص الهجرة من اوروبا والاستقرار في فلسطين العربية الإسلامية، وها هي اليوم تقيم تحالفا استراتيجيا ذا طابع عسكري صريح مع إسرائيل، لأنهما معا محكومتان بالتوجهات الأوروبية الامريكية، معاديتان صراحة للصحوة العربية، ذات الطابع القومي، التي عادت بالأمس الدولة العثمانية واحتلالها، وتعادي اليوم الدولة العبرية واحتلالها، وتنفران بالطبع من اى حديث عن الصحوة الإسلامية.

■ ■ ■

وحين ننظر إلى تحركات الحاضر ومراميها، نجد ان إيران تغازل العرب أساسا، وتحاول فك الاحتقان القائم في علاقاتها ببعضهم وتدعيم تحالفها الحاصل مع بعضهم الآخر، خصوصا لانها تشعر بتضييق الغرب الأوروبي - الامريكي الخناق حول عنقها، سواء بسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية، او بسياسة الابتعاد والحصار الأوروبية، مع سياسة الاستعداء والتشهير الإسرائيلية، وسياسة الاصطدام والاختلاف التركية.. وكلها سياسات تهدف إلى ضربها ووقف نموها، فإذا بها تستجير اليوم بالعرب طلبا للتصالح والتحالف.

لكن سياسة المهادنة والمصالحة الإيرانية مع العرب، تحتاج إلى جهد كبير لإثبات حسن النوايا والكف عن التدخل المباشر او غير المباشر في شئونهم أساسا.. ونحسب ان وزير الخارجية الإيراني ولاياتي، قد سمع في القاهرة، حديثا صريحا حول نقاط الخلاف وأسباب الخصام والتوتر، عبر ثلاثة ملفات رئيسية، هي:

● أولا: ملف تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية ومساندتها للحركات المتطرفة في البلاد العربية من الجزائر غربا إلى البحرين شرقا، مرورا بمصر والسودان وغيرهما.

● ثانيا: ملف التدخل الإيراني في امن الخليج، ومحاولة زعزعة استقراره لحساب تمدد القوة الإيرانية الصاعدة وتوسعها فيما يسمى «المجال الحيوي»، ابتداء من أصابع خفية في أحداث البحرين، صعودا إلى صراعها «التاريخي» مع العراق - القوة المناوئة - وانتهاء باحتلالها لجزر الإمارات الثلاثة في الخليج.

● ثالثا: ملف الخلاف الإيراني العربي، على استراتيجية السلام وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو الخلاف الذي تفجر بداية مع مصر منذ قيام الثورة الخومينية، وتطور عبر السنوات نحو مزيد من التناقض، وإن كان من الملاحظ ان التشدد الإيراني في هذا الموضوع، قد بدا يخف خصوصا مع اندماج سوريا - حليف إيران الرئيسي - في عملية التفاوض مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

■ ■ ■

وبقدر ما يبدو أن إيران تبغي من وراء مغازلتها للعرب عموما، ومصر خصوصا، مع استمرار تحييد العراق، إعادة بناء تحالفاتها مع دول الجوار العربية، في وجه حصار العزل الذي يفرضه الغرب عليها، خصوصا عبر تركيا وإسرائيل، وعبر موجات الاتهام الدائم بمساندة الإرهاب والتطرف، بقدر ما تجري تركيا في اتجاه مناقض ايضا لبناء تحالفات وفق مصالحها المختلفة!

فرغم ان مجيء «اربكان» زعيم حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة وفق انتخابات ليبرالية، متحالفا مع حزب الطريق القويم العلماني برئاسة تانسو تشيلر، كان يؤشر إلى تغيير الاتجاه، إذ صرح اربكان في بداية عهده بانه يتجه لإعادة التحالف مع الدول العربية والإسلامية - تعبيرا عن الأصول التركية وجذور انتماءاتها - إلا انه في الواقع لا يملك وحده القرار الحاسم والفاصل، حتى في ظل نجاحه عبر انتخابات «ديموقراطية»!!

فطبقا للدستور يحق للمؤسسة العسكرية التدخل في الشئون السياسية إذا ما رأت خطرا - تقدره هي - يهدد الوطن، وعلى هذا، استطاعت هذه المؤسسة «قمع» توجهات اربكان وتهذيبها منذ البداية، فبدأ الرجل سلسلة التنازلات السياسية تمسكا بالحكم، على نحو خضوعه لمطالب مجلس الأمن القومي الأخيرة، التي تحد من توجهاته الإسلامية واتجاهاته نحو العرب!

وتحت الضغط السياسي والعسكري «الكمالي» المتجذر في تركيا الحديثة، مضى أصحاب القرار الحقيقيون في اتجاهين بارزين:

●● الاتجاه الأول: هو التناغم مع الغرب الأوروبي الأمريكي، في تصعيد الحملة ضد دول الجوار العربية والإسلامية، حيث اتهام إيران بمساندة التطرف الإسلامي الأصولي في تركيا، واتهام سوريا بمساندة التطرف الكردي عبر دعم حزب العمال الكردي التركي ذي الميول الانفصالية، ثم استباحة السيادة الوطنية العراقية وانتهاك استقلال العراق

بإقامة منطقة عسكرية فى شمال العراق، بحجة مطاردة مقاتلى حزب العمال الكردى، فضلا عن استغلال، أو سوء استغلال الورقة الكردية، التى من اجلها جاء طالبانى إلى القاهرة اخيرا!!

●● الاتجاه الثانى: هو التحالف مع إسرائيل - العدو الأول للعرب ولإيران خصوصا - عبر تعاون استراتيجى وعسكرى، تحت الرعاية الأمريكية الداعمة، والهدف هو تقليص النفوذ الإيرانى، ومحاصرة سوريا من جبهتين متحالفتين وعزل مصر فى القلب، مع شرذمة العراق ولا باس من اقتسامه بعد تقسيمه...

فإن كانت إسرائيل تعتبر سوريا وإيران - الحليفتين - مصدر خطر مباشرا على وجودها ومصالحها، فتركيا تعتبرهما ايضا كذلك، بزعم مساندتهما «للإرهاب» الكردى والتطرف الإسلامى.. الأمر الذى يدفع للتحالف التركى الإسرائيلى على حساب العرب وغيرهم.

فهل يمكن ان ينشا تحالف عربى - إيرانى مضاد.. وإلى اى مدى يثق العرب فى الترغيب الإيرانى، او يخافون من الترهيب التركى!!

إن هذا حديث اخر...

●●●

■■ خير الكلام : يقول عبد الرحمن الشرقاوى:

الكلمة نورٌ ....
وبعض الكلمات قبورٌ !!

بايكال في المانيا يحذر من تحول مأسوي في تركيا يبرر تدخل الجيش

□ بون - من اسكندر الديك:

■ قال رئيس حزب الشعب الجمهوري في تركيا دينز بايكال، وهو وزير خارجية سابق، ان حزبه «ليس مع التدخل العسكري في البلاد»، بل مع استمرار النظام المدني وعدم حصول تحول ماسوي في الحياة السياسية يبرر تدخل الجيش التركي.

واكد بايكال في مؤتمر صحافي عقده امس في مقر الحزب الاشتراكي الديموقراطي في بون رداً على سؤال لـ «الحياة» حول امكان اطاحة الحكومة الائتلافية الحالية: «اعتقد انه في اطار البرلمان والاطار الديموقراطي العام سنجد الطريق الذي يؤدي الى تغيير الحكومة الراهنة». وشدد المسؤول الحزبي التركي على ان حزبه مع دعم النظام المدني والعلماني في البلاد والمحافظة عليه.

وكان بايكال عقد اجتماعات مكثفة مع قيادة الحزب الاشتراكي الديموقراطي ورئيسه اوسكار لافونتين على مدى ثلاثة ايام جرى خلالها بحث العلاقات الثنائية والأوضاع السياسية في تركيا واوضاع مليوني تركي يعيشون في المانيا.

واعرب ممثل الحزب الاشتراكي الديموقراطي النائب الاتحادي غيرد اندرز عن قلق حزبه الكبير من التطورات السياسية الحالية في تركيا، مشيراً الى ان ما قد يحدث من تطورات سينعكس بالتأكيد على المانيا بسبب وجود الجالية التركية الكبيرة فيها. واكد اندرز على ان حزبه يدعم الابقاء على افق يسمح لتركيا بالانتساب لاحقاً الى الاتحاد الأوروبي بعد تعزيزها الديموقراطية في البلاد وتامين حقوق الانسان وحل قضية الأكراد. ودان تصريحات الأحزاب المحافظة الأوروبية الخمسة، ومن ضمنها الحزب الديموقراطي المسيحي الذي يراسه المستشار الالماني هلموت كول، التي دعت الى رفض انتساب تركيا الى الاتحاد الأوروبي بسبب دينها الاسلامي.

قادة الجيش التركى يطالبون الرئيس بإقالة حكومة أربكان وتشكيل وزارة أزمة

انقرة - وكالات الانباء - كشفت مصادر صحفية تركية النقاب عن أن قادة الجيش التركى قرروا مطالبة الرئيس سليمان ديميريل بضرورة العمل على إسقاط الحكومة الحالية برئاسة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة الإسلامى لعجزها عن اداء مسئولياتها.

وصرح مصدر عسكرى لصحيفة «ديلى نيوز» بأن الجنرال إسماعيل حقى رئيس الأركان كان قد ابلغ ديميريل من قبل بهذا المطلب عدة مرات. وقال ان القادة قرروا هذه المرة إبلاغ الرئيس برسالة جماعية تحمل هذا المعنى.

واشار المصدر إلى ان الرسالة تدعو ديميريل أيضا إلى مطالبة الاحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان بتشكيل حكومة ازمة لايشارك فيها حزب الرفة.

وقال المصدر ان الجيش يفضل الانقلاب المدنى على الانقلاب العسكرى.

وعلى صعيد اخر، عين أربكان عضوين من حزب الطريق القويم المشارك في الائتلاف الحاكم كوزيرين للتجارة والصحة، خلفا للوزيرين اللذين استقالا الشهر الماضى احتجاجا على التوجه الإسلامى للحكومة.

ومن المقرر أن يجتمع اربكان مع مسئولين عسكريين بارزين بالجيش التركي فى جلسة استثنائية للمجلس العسكرى الاعلى فى ٢٦ من الشهر الجارى لمناقشة تنامى الاتجاه الإسلامى للحكومة. وذكرت الصحف التركية أن قادة الجيش سيطالبون اربكان باستبعاد الضباط المتورطين فى انشطة إسلامية من الجيش وحثه على كبح مخاطر الأصولية الإسلامية.

الجيش يطالب باسقاط اربكان

□ انقرة - أ . ش . أ :

ذكرت صحيفة ديلي نيوز التركية امس ان قادة الجيش التركي قرروا ابلاغ الرئيس سليمان ديميريل بضرورة اسقاط الحكومة الحالية برئاسة نجم الدين اربكان بسبب عجزها عن تولى مسئوليتها.

ونسبت الصحيفة الى مصدر عسكرى قوله ان الجنرال اسماعيل حقى رئيس الاركان سبق ان ابلغ الرئيس ديميريل بهذا الطلب عدة مرات الا ان قادة الجيش قرروا هذه المرة ابلاغ ديميريل بهذه الرسالة الجماعية حتى يدعو قادة الاحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان لتشكيل حكومة ازمة لاتتضمن حزب الرفاه صاحب الاتجاهات الاسلامية.

واضاف المصدر العسكرى ان الرئيس ديميريل يدرك الخطر الذى يهدد النظام العلمانى فى تركيا بسبب تولى حزب الرفاه السلطة مما يحتم استقالة هذه الحكومة فورا. مشيرا الى ان الجيش يفضل الانقلاب المدنى على الانقلاب العسكرى.

ومن ناحية اخرى ذكرت صحيفة حريات ان القوات المسلحة التركية قررت عقد اجتماع طارئ للمجلس العسكرى الاعلى يوم 26 مايو الحالى.

واشارت الصحيفة الى ان المجلس العسكرى الاعلى يعتزم الاجتماع بنجم الدين اربكان لبحث الاوضاع الراهنة مثل فصل عدد من الضباط والجنود ذوى الاتجاهات الاسلامية من الخدمة العسكرية.

يأتى ذلك فى الوقت الذى تضاربت فيه الانباء بشأن موعد اجراء المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا واسرائيل والولايات المتحدة ففى الوقت الذى اعلن فيه اربكان ارجاء المناورات الى الاعوام القادمة اعلن كبار المسئولين العسكريين ان المناورات سوف تتم خلال الصيف الحالى.

وكانت الصحف العراقية قد ابرزت امس على صفحاتها الاولى اعلان اربكان ارجاء المناورات مشيرة الى ان تلك الخطوة جاءت عقب اجتماع اربكان مع سبيب لازم المالكى وزير العدل العراقى والذى يزور انقرة حاليا.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٧

الشعب التركى يقول: لا لإغلاق المدارس القرآنية

●● عشرات الآلاف من الاتراك احتشدوا فى مظاهرة فى ساحة السلطان احمد وامام المسجد الازرق فى اسطنبول احتجاجا على قرارات المؤسسة العسكرية باغلاق عدد من المدارس الدينية.

شاركت مجموعة من النساء فى المظاهرة التى رفعت لافتات تقول: «لسنا هنا من اجل السياسة ولكن من اجل حرية التعليم».

هتف المتظاهرون بشعارات مناهضة لاغلاق المدارس التى تقوم بتحفيظ القران، والتى ترعاها الدولة. وقد قام اكثر من ٦ آلاف شرطى بتفتيش المتظاهرين لدى وصولهم الى ساحة السلطان احمد المواجهة للمسجد الازرق وكنيسة القديسة صوفيا:

وكان منظمو المظاهرة قد طلبوا الى المتظاهرين عدم التلويح بلافتات غير تلك التى سمحت بها اللجنة المختصة، للحيلولة دون وقوع حوادث وذلك وفق ماأشارت اليه الصور التى نقلت مباشرة على شاشات محطات التليفزيون.

وشارك فى المظاهرة حوالى ٢٠ نائبا فى البرلمان أغلبهم من حزب الرفاه الذى يتزعمه رئيس الوزراء اربكان.



جانب من المظاهرة أمام المسجد الأزرق

حزب الرفاه حقق إنجازات مذهلة في الداخل والخارج ففزع الأعداء وتحركوا

- الدور الشيطاني للإعلام التركي الذي تسيطر عليه أمريكا وإسرائيل
- قصة أغرب برنامج تليفزيوني طعن في شرف نائبة رئيس الوزراء
- كيف واجه الرفاه تهديد القيادة العسكرية؟



بقلم:
عادل حسين

هلل حزب العمل وكبر حين نجح البروفيسور نجم الدين اربكان (القائد التاريخي لحزب الرفاه الإسلامي) في تشكيل حكومة برئاسته في يونيو ١٩٩٦.. والأمر لم يكن سهلا، فحزب الرفاه صاحب الكتلة البرلمانية الأكبر، ولكن عدد أعضائه في مجلس الشعب لا يمكنه من الانفراد بتشكيل الحكومة، وفي الوقت نفسه فإن القوى العلمانية كانت ترفض الائتلاف معه، ولكن كان لابد مما ليس منه بد، فبدات المباحثات مع حزب الوطن الأم الذي أسسه رئيس وزراء تركيا السابق المرحوم تورجوت أوزال، لأن هذا الحزب يضم تيارا إسلاميا ظاهرا، وكادت المباحثات ان تنجح بالفعل، ولكنها توقفت في اللحظة الأخيرة، وتشكلت وزارة أربكان بالائتلاف مع حزب الطريق المستقيم الذي تراسه البروفيسورة تانسو تشيللر، ويقال في تفسير هذا إن القيادة العسكرية هي التي ضغطت لإحداث هذه النتيجة حتى يكون الائتلاف الذي تقوم عليه وزارة أربكان قلقا تشله الخلافات والتناقضات الحادة.

وقد قبل حزب الرفاه هذا التحدي متوكلا على الله، ومقدرا ان حسن التخطيط مع التنفيذ المخلص النزيه ومع المرونة والصبر، سيؤدي إلى محاصرة الفتن وتغيير الصورة العامة.

لماذا قبل أربكان تشكيل الحكومة؟

□ والحقيقة ان مجرد تشكيل حكومة في تركيا يقودها حزب إسلامي كان يعني انهيار أسطورة شاعت واستقرت لدى غالبية الناس.. والأسطورة تقول إن الجيش وسائر المؤسسات الحاكمة في الدولة والاقتصاد لا يمكن أن تسمح بقيادة حزب إسلامي للحكومة، ومن هنا فإن فئات واسعة من الناخبين كانت تتجنب التصويت للرفاه (رغم التزامهم الإسلامي) على اساس أن هذا حزب بلا مستقبل.. وحتى إذا كان الوقوف معه لا يضر، فإنه بالقطع لا ينفع، وبالتالي فمن مصلحة الإسلاميين أن يرتبطوا بحزب شرعي بحق وحقيق لتحقيق مصالح العباد من خلاله.

الآن بمجرد تشكيل حكومة اربكان انهارت هذه الأسطورة، وثبت ان التوازنات داخل المجتمع التركي ودولته أصبحت تسمح بعودة الإسلام السياسي إلى قيادة الدولة، واصبح الطريق بالتالي مفتوحا لمرحلة جديدة في تاريخ تركيا، بل في تاريخ الأمة الإسلامية كلها، ولهذا هللناو كبرنا.

□ الا ان هدف الباشباكان اربكان (الباشباكان بالتركية يعني رئيس مجلس الوزراء) لم يكن يقف بالتاكيد عند هذا المعنى الرمزي او النفسي، فهو صاحب خبرة شخصية سابقة في اهمية المشاركة في الحكومة، فقد سبق لحزبه الإسلامي ان شارك في حكومة قادها الحزب الديمقراطي الاشتراكي (١٩٧٣) ، وحين سقطت هذه الحكومة بعد عام واحد، شارك الحزب الإسلامي (وكان اسمه ايامها حزب الإنقاذ الوطني) في وزارة ائتلافية اخرى بقيادة حزب العدالة (الذي كان اكثر الاحزاب تمثيلا لمنهج اتاتورك العدو الاول للإسلام والمسلمين في تركيا!). وعبر هذه التجربة وإنجازاتها، كان اربكان شخصيا صاحب الفضل الاول في إقامة الصناعة الثقيلة والصناعات العسكرية، وقد توطد التفاهم بين الإسلاميين وقيادة القوات المسلحة حين كان اربكان صاحب القرار في تحريك الجيش التركي نحو قبرص (١٩٧٤).. وكان اثر الإسلاميين بارزا كذلك في إعادة التقاليد الدينية، وفي توجيه السياسة الخارجية التركية (بقدر ما) نحو العالم العربي والإسلامي.. وعبر كل ذلك امتدت جذور الحزب الإسلامي في المجتمع والدولة وازدادت شعبيته.

□ إن الخبرات السابقة تؤكد إذن اهمية المشاركة في الحكومة حتى لو كانت البيئة العامة غير مواتية، إلا ان حزب الرفاه الحالي له تجربة جديدة متنامية وحية تمثلت في مجالس البلديات (وهي حكم عملي حقيقي)، فحزب الرفاه يسيطر الآن على ٤٠٠ مجلس (اي ثلث البلديات)، واغلب المجالس في المدن الكبرى اصبحت في يد الرفاه، ورغم محاربة الحكومة المركزية لهذه المجالس وخفض اعتماداتها فإنها حققت معجزات، إذ زادت إيراداتها الذاتية فسد العجز في موازناتها، ونشط استثمارها وإنفاقها في الخدمات، ولم يكن هذا ممكنا إلا من خلال عمل جماعي منظم قامت به كوادر مؤمنة لا تسرق ولا تبدد، بل ترك الكثيرون اعمالا تدر لهم دخولا عالية، ليتفرغوا لخدمة الجماهير.

xxxxxx

إذا كانت المشاركة في الحكم المحلي

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٧
المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموقف من كازينوهات القمار ومن نهب المال العام عجل بالتحرك المضاد

يمكن أن تحقق مثل هذه النتائج، فإن من حق الجماهير وأعضاء الحزب أن يتساءلوا: إذن ماذا يمكن أن يتحقق للأمة من خلال المشاركة في الحكومة المركزية؟!

معجزات تحققت في الإصلاح الداخلي والتحرك الخارجي

لقد توكل الباشباكان اربكان على الله وقبل تشكيل الوزارة الائتلافية مع تشيللر. وفي المؤتمر الصحفي لإعلان برنامج الوزارة، قيل بصراحة: «إن الحزبين يدركان تماما مدى الاختلاف في أهداف الحزبين».. ولكنهما توصلا رغم ذلك إلى برنامج إصلاحي شامل «من اجل أن تصبح تركيا -كما يقول اربكان- بلدا قويا له ميزانية متوازنة، ويقضي فيه على التضخم، ويحقق معدلا مرتفعا من الاستثمار والتنمية». لقد شمل برنامج الحكومة أهدافا وسياسات محددة في القطاعات المختلفة.

■ وفي الاقتصاد مثلا أشير إلى التوجهات في الخصخصة، فقد كانت الخصخصة قبل الرفاه تجرى (كما الحال عندنا) بدون ضوابط قانونية معلنة وتم فيها نهب كثير، ولذا جاء في برنامج الحكومة «إن الخصخصة ستتواصل بسرعة أعلى، من اجل توفير الموارد الضرورية لتطوير وظائف الدولة في العدالة والأمن والتعليم وفي إقامة مشروعات البنية الرئيسية، وبما أن هذه العملية ستتطلب زمنا ممتدا بالضرورة، فلابد من وضع الترتيبات اللازمة لزيادة الإنتاجية في مشروعات الدولة حتى تساهم في تعظيم التنمية إلى جانب النمو في القطاع الخاص (هل تسمعون يا أهل الحكم في مصر هذا الكلام؟!).. ويضيف البيان كذلك أن الخصخصة ستتحقق في شفافية كاملة بدون طلاسم ولا أسرار، وفي إطار قانوني واضح (هل سمعتم؟!).. وكذلك العمل في المصارف وسوق الأوراق المالية.. مع ضرورة التحسين المطرد في توزيع الدخول.. إلخ.

ولم يكن الأمر مجرد وعود وكلام.. وقد رأيت بنفسي كيف يجرى العمل بتفان وتجرد في مقار الحزب والإدارات الحكومية.

■ .. في ١٩ من سبتمبر ١٩٩٦، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر، كان الباشباكان مع نائبته تشيللر يعلنان في مؤتمر صحفي «أن التفاهم بين حزبي الائتلاف أسعد الشعب الذي بات مؤمنا بأن حكومتنا مستقرة لأمد طويل، وأنها ستحل مشاكل تركيا.. لقد حدث بعد وصولنا إلى السلطة مباشرة أننا رفعنا الرواتب بنسبة ٥٠٪ وأدخل هذا سعادة غامرة لدى ٣٠ مليونا من المواطنين (من الموظفين وأصحاب المعاشات).. وبعد ذلك كنا قادرين على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة تفوق كل التوقعات.. وفي الأسبوع الثالث وعدنا بأنه لن يبقى في تركيا بإذن الله فقير واحد، لقد أعلنا أننا سنتكفل بغذاء

الفقراء وندفئتهم، وبكل حاجاتهم الضرورية، ومن أجل ذلك قدمنا مقترحات محددة لزيادة إيرادات الخزانة».

وقد قدمت الحكومة تسهيلات كبيرة لمنتجى الزراعة.. واعتمدت مبالغ هائلة لتعمير جنوب شرق تركيا (حيث تسود القلاقل الكردية)، وتقررت أيضا زيادات كبيرة فى رواتب الفئات العليا من الأكاديميين ورجال الإدارات الحكومية والقضاة، والعسكريين، وقوات الأمن والفنيين.

■ ولم يكن هذا ممكنا دون مواجهة للنهب والإسراف من ناحية، ودون زيادة الإيرادات من ناحية أخرى، وقد قدمت الحكومة فعلا برنامجا مذهلا لزيادة الإيرادات يتألف من مجموعات من الإجراءات (لا تشمل زيادة فى الضرائب).. وفى المؤتمر الصحفى الذى أشرت إليه، كان أربكان يشرح النجاح المحقق فعلا فى تنفيذ المجموعة الأولى من هذه الإجراءات خلال شهر واحد.. وهى إجراءات تستهدف زيادة الإيرادات على مدى العام بمبلغ ٣,٣ بليون دولار.

xxxxxx

ولا يتسع المجال للشرح والتفصيل، ولكن دليل الصحة فيما نقول إن معدلات التضخم انخفضت فعلا حسبما كان مقدرا.. كان معدل التضخم (ارتفاع الأسعار) بمعدل يزيد على ١٠٠٪ وانخفض الآن إلى ٧٠٪، ولولا الأزمة السياسية الأخيرة منذ شهرين، لوصل معدل التضخم إلى أقل من ذلك.. وبكل المؤشرات التى اطلعت عليها فإن دوائر رجال الأعمال تنظر إلى المستقبل بتفاؤل شديد، وقد تسارعت الخصخصة فعلا حسب الخطة المعلنة، وما تمت خصخصته خلال أشهر فاق ما تم فى هذا الشأن خلال ١٥ سنة.

xxxxxx

■ وكان طبيعيا أن يساند التحرك الدولى هذاالتوجه للإصلاح الداخلى، والتحرك الدولى مثله تأكيد أربكان التقليدى للخطر الصهيونى، وقيل إن الاتفاقات التى جرى توقيعها مع إسرائيل قبل تشكيل حكومته ستعاد دراستها من منظور المصالح الوطنية.. ولكن أهم ما أنجز كان الرحلة الإسلامية الآسيوية التى بدأت من إيران وتلتها باكستان ثم سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا.. ثم أعقبتها رحلة أخرى أفريقية إسلامية شملت مصر وليبيا ونيجيريا، وهى الرحلة التى توجت بدعوة تركيا لتشكيل مجموعة الدول الإسلامية الثمانية الرئيسية (D-8): تركيا- إيران- باكستان- بنجلاديش- ماليزيا- اندونيسيا- مصر- نيجيريا.. هذا التحرك بلور الهوية الإسلامية لتركيا، وبلور توجها جديدا فى السياسة الخارجية، وهو اتجاه يقوم على استعادة الإرادة المستقلة، لأن مضمون هذا التوجه من أوله إلى آخره يعتبر تحديا للسياسة الأمريكية، وللحلف الأمريكى الصهيونى.

■ وقد توقفت الولايات المتحدة عند زيارة إيران بالذات، وعشية إصدار الإدارة الأمريكية قرارات بتغليظ العقوبات عليها، وحيث

حاولت القرارات أن تحد من توسع مشروعات البترول الإيرانية، وقع أربكان أثناء زيارته اتفاق مد تركيا بالغاز، وهو مشروع يتكلف ٢٠ بليون دولار، وقد صرح أربكان أثناء هذه الزيارة بأنه يتطلع إلى تعاون عسكرى يشمل تنسيقا فى الصناعات الحربية.. ويقول أربكان إنه فوجيء عند عودته بحجم الهجوم الذى تعرضت له رحلته التاريخية المرهقة (٢٥ ألف كيلو متر فى ١٠ أيام).. ولكن أيا كان حجم الهجوم، فإن رجال الأعمال الذين صاحبوه فى الرحلة تفتحت أعينهم على الفرص الهائلة التى تتيحها العلاقات مع الشرق الإسلامى، وكل الوطنيين أدركوا الفائدة الجلية من وصول الغاز الإيرانى إلى تركيا.. وقال أربكان إن توسيع العلاقات مع هذه الدول يمكن أن يزيد الصادرات التركية من مستواها الحالى (٢٢ بليون دولار) إلى ٤٠ بليون دولار خلال فترة وجيزة.

القوى المعادية تحركت.. والإعلام الإجرامى رأس الحربة

إذا كان كل هذا قد تحقق خلال أشهر محدودة، وفى حكومة لا يتحرك فيها حزب الرفاه بيد طليقة، فكيف يكون الحال بعد عامين أو ثلاثة؟ كان لابد إذن من إشهار المقاومة تمهيدا لهجوم مضاد يقتلع الرفاه من الحكم، ويعيد المارد الإسلامى إلى القمقم.. وهذا ما حاوله أعداء الإسلام بالفعل.

□ كانت حركة الإصلاح (التى تشمل ضبط الميزانية) تتضمن الصرامة فى حماية المال العام، وفى تحصيل الضرائب، وكل من يضار من تطبيق القوانين (وهم كثر) كان طبيعيا أن يقاوموا (كان هناك مثلا من يودع المتحصلات الحكومية لحسابه فى البنوك ويقبض عليها فوائد لفترة ما قبل تسليمها للحكومة!). قال لى المفكر الإسلامى الكبير د.عبد الرحمن ديلى باك: إن الاختلاسات كانت تقدر بـ١٠ تريليونات ليرة تركية يوميا (ميزانية وزارة الثقافة فى عام كامل ٩ تريليونات ليرة!)، ويمكن تصور ضراوة المقاومة لأية إجراءات تحد من هذا الاستنزاف الرهيب.

□ وقد وجهت الحكومة كذلك ضربة منظمة (ولكن موجعة) لكازينوهات القمار التى أصبحت وكرا للمعاصى، وهى فى الوقت نفسه مرتع خطير للجرائم الاقتصادية وغير الاقتصادية) ربحها السنوى أكثر من بليونى دولار)، كما أن هذه الكازينوهات من مواقع التعاون التركى الإسرائيلى، فالقوانين الإسرائيلية تحرم المقامرة، ولذا يفد الإسرائيليون إلى تركيا المسلمة للمقامرة عندها!!» (عدد الإسرائيليين المترددين سنويا على الكازينوهات التركية ٤٠٠ ألف).. وعمر طوبال (الزعيم الكبير لهذا النشاط) شركاؤه رجال أعمال إسرائيليون.

xxxxxx

و.. لكن لابد من وقفة خاصة عند الإعلام. فالإعلام فى تركيا لا أظن أن له شبيها فى أية دولة، فالجرائد اليومية (قومية ومحلية) لاتعد ولا تحصى، ومثلها المجلات الأسبوعية (ولم أر فى أى بلد هذا الكم من الصور العارية الفاضحة فى كل الصحف.. باستثناء الصحف والمجلات الإسلامية طبعا).. وهناك ١٦ قناة تليفزيونية تبث على المستوى القومى (منها ٥ فقط حكومية)، إضافة إلى ١٠٠ محطة

إقليمية، وإلى آلاف المحطات الإذاعية.. هذا الجهاز الإعلامى الجبار قادر على تضليل العقول وغسلها لحساب المسيطرين عليه، وهذا الجهاز بدا قصفه المكثف ضد حكومة الرفاه منذ اليوم الاول لتشكيلها. لم تكن هناك أخبار تبرر الهجوم، ولم يكن هناك انتظار لأخبار أو معلومات.. إنه مجرد هجوم وسيل من الافتراءات لا ينقطع يرددها الكل بصوت واحد، وإن كان بنغمات متفاوتة! والافتراءات تشمل النيل من الأعراض والذمم المالية بدون أى أساس فى أغلب الحالات.. والقانون هناك لم يكن يحمى أحدا من مثل هذا الهجوم الظالم المفترى!

وبعيدا عن الإفك والفبركة فإن النقد المفتعل والبذىء للمسئولين نراه متكررا بصورة وقحة لا تشهدها فى أى بلد، عبر المقال والصورة والكاريكاتير.

□ وأغرب ما شاهدت أثناء زيارتى إلى تركيا قصه قناة التليفزيون «فلاش».. فقد عرضت المحطة حوارا حيا مصورا مع علاء الدين شقجي، وهو واحد من قادة المافيا التركية الهاربين فى أوربا من الملاحقات القضائية داخل تركيا، وقد رأينا هذا الرجل يصف نائبة رئيس الوزراء تشيللر بأنها وصلت إلى مناصبها باعتبارها عاهرة (بصريح العبارة) ولديه -كما قال- ما يثبت ذلك، وقال علاء الدين هذا إن تشيللر أوقفت له صفقة لشراء بنك لأن زوجها أصر على أن يقبض ٢٠ مليون دولار عمولة، وختم الحديث بأنه سيقتلها هى

وزوجها أوزر وانه يعني حرفيا ما يقول!

هل سمعت عن «حرية» إعلام بهذا الشكل؟! المهم حدث بعد ذلك أن حوالى ٦٠ شخصا هاجموا مكان محطة «فلاش» التي اذاعت الحديث، وأطلقوا النار فحطموا تجهيزاتها، وقتلوا اثنين من العاملين! وفي اليوم التالى ظهر بعض رجال الشرطة لإغلاق المحطة بزعم أنها تعمل بطريقة غير قانونية.. وفي مساء اليوم نفسه أعاد أربكان المحطة للبث.. وحتى عدت إلى مصر كانت نهاية هذا المسلسل العجيب مازالت غامضة، خاصة أن بعض المسئولين قالوا لي إنهم يستبعدون أن تكون تشيللر مسئولة عن الاعتداء على هذه المحطة، على عكس ما قد يستنتج من سياق الأحداث.. وقد قيل أيضا إن رجال الشرطة لم يتحركوا لإغلاق المحطة وفق أوامر صدرت لهم.. وإن الحكاية كلها مجرد إشاعة للقلاقل، وتشهير بالسمعة!

□ ولكن لماذا هذا الموقف الإعلامي الإجرامي والهيستيرى؟ قيل لى إن مؤسسات الإعلام تحقق أرباحا خرافية، ولهذا تتوالد الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون على النحو الذى ذكرناه. وهذا التوالد والتكاثر لا يتحقق من الدخل المشروع لمؤسسات الإعلام، ولكن بسبب الأموال التي تحصل عليها بسخاء من البنوك الحكومية على هيئة قروض (دون فوائد) ولا يجرى تسديدها أبدا! وقد لجأت الحكومة (في إطار الضوابط التي وضعتها للبنوك) إلى طلب سداد هذه القروض، ومنعت تقديم أية تسهيلات ائتمانية جديدة حتى تتم تصفية الحسابات القديمة.

ومؤكد أن هذا السبب كان من دواعي تشديد الحملة الإعلامية على الحكومة، ولكن يلاحظ من ناحية أن هذه الحملة بدأت بمجرد تشكيل الحكومة وقبل اتخاذ الإجراءات المذكورة، ومن ناحية أخرى فإن هذه المؤسسات الإعلامية المعادية خاضعة (رغم تعددها وتنوعها) لتنظيم احتكارى (شركتين قابضتين) يرتبط عضويا بدوائر الأعمال الكبرى المحلية والأجنبية، وبأجهزة الاستخبارات، وبالتالى فهى ليست مجرد مؤسسات تجارية أو إعلامية ، ولكنها معقل سياسى أساسى للسيطرة على الرأى العام حربا على الإسلام وصحوته.

.. والجيش أيضاً تحرك وبلغ الذروة منذ شهرين

مع استقرار الائتلاف، ومع النجاح الذى حققته الحكومة، ووسط القصف الإعلامي المكثف، تقدمت القيادة العسكرية لتوقف المسيرة، وتسعى لإسقاط الحكومة.. والقيادة العسكرية في تركيا تتحرك تحت غطاء ما يسمى «مجلس الأمن القومي»، وهو يتألف من رئيس الأركان وقادة الأفرع المختلفة للقوات المسلحة إضافة إلى رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية.. ويرأس المجلس ديميريل رئيس الجمهورية. وهجوم هذا المجلس على الحكومة وسياستها كان له شعبتان: الأولى تستهدف الإسلام في المجتمع والدولة، والشعبة الثانية تستهدف توثيق العلاقات مع الحلف الأمريكى-الإسرائيلى.

وقد وصل الهجوم عبر الشعبتين إلى ذروة عالية منذ شهرين.. ومازالت المواجهة مستعرة منذرة بين مجلس الأمن القومي وحكومة الرفاه حتى هذه اللحظة.

■ لقد أوصلت القيادة العسكرية إلى الإعلام الموالى لها نبأ الصدامات المتصاعدة داخل مجلس الأمن القومى مع أربكان، فنشرت أنباء التسريح لـ ٦٠ ضابطاً لخروجهم على العرف (أى أنهم إسلاميون)، وقد ثبت بعد ذلك أن أربكان تمكن من خفض العدد إذ كان مطلوبا تسريح ٢٠٠، ثم تطايرت بعد هذا التصريحات السياسية لعدد من كبار الضباط، كانت تهاجم في البداية الحكومة وسياستها بشيء من التورية، ثم تحول الهجوم إلى الصراحة والتحديد، فنائب رئيس الأركان مثلا (شفيق بير الذى ذهب إلى إسرائيل مؤخراً على رأس ٢٧ من كبار الضباط) ألقى محاضرة في واشنطن أثناء زيارة أربكان لإيران، وقال إنه يعتبر إيران وسوريا أخطر معاقل الإرهاب. ومؤخرا استدعت رئاسة الأركان بعض الصحفيين ليقال لهم إن الجيش يعيد تقييم استراتيجيته كل خمس سنوات، وقد كان حزب العمال الكردى هو العدو الأول خلال السنوات الخمس الماضية، أما الآن فإن العدو الأول هو الأصولية الإسلامية والقضاء عليها مسألة حياة أو موت!

■ إلا أن الذروة -كما قلنا- كانت منذ شهرين حين أعلن مجلس الأمن القومى ثمانية عشر مطلبا، لتجفيف منابع الصحوة الإسلامية على يد أربكان! وقد شملت المطالب إغلاق مدارس تحفيظ القرآن التى لم تحصل على ترخيص -مطاردة تنظيمات سموها متطرفة -تطهير الجهاز الحكومى- منع الحجاب في المؤسسات الحكومية (الرفاه لايطلب فرض الحجاب، ولكن ترك الحرية للمرأة في أن تختار الزى الذى تراه)- تسليم جلود الأضحية إلى جهة حكومية وليس لأية هيئات أهلية (مع العودة الجماعية للإسلام أصبحت غالبية الناس تنحر في العيد، وثمن الجلود حوالى ٢٠٠ مليون دولار، وقد رفض الناس تنفيذ ما طلبه مجلس الأمن القومى) -مراقبة أية تبرعات خارجية للأنشطة الاجتماعية والخيرية- الحد من بناء المساجد- إدخال نظام جديد للتعليم الإلزامى (٨ سنوات) وهو مصمم بحيث يقضى على ما يسمى ثانويات إمام -خطيب، وبالتالى يقضى على المدارس المرخص لها رسميا بتحفيظ القرآن وتعليم الدين.. إلخ.

■ كانت هذه ملامح الهجوم في الجبهة الداخلية.. وعلى الجانب الآخر توالت الزيارات المتبادلة بين مسئولين إسرائيليين ومسئولين أتراك، وتتابعت تصريحات عدوانية في أنقرة وتل أبيب تهاجم وتنذر إيران وسوريا، وقيل إن الاتفاقيات التى تم توقيعها في الأسابيع الأخيرة كان عددها ٧ (منها ٤ اتفاقيات عسكرية)، بينما كان عدد الاتفاقيات خلال العامين السابقين على حكومة الرفاه ١٣ (منها ٦ اتفاقيات عسكرية).. ثم أعلن عن المناورات العسكرية المشتركة، ومع الأسطول السادس للولايات المتحدة.

ما حقيقة ما يجرى؟ وإلام ينتهى؟

■ بداية نقول إن الأزمة الحالية ليست أزمة عارضة ولامفتعلة، فهى مواجهة ضروس ممتدة، ستكون الفرقان بين الحق والباطل.. وهذه المواجهة ليست مجرد اعتراض على حكومة صالحة مصلحة، ولكنها قبل ذلك حرص مجنون على إبقاء الوزن التركى في كفة التحالف الأمريكى- الإسرائيلى.. لقد أدخل حزب الرفاه مفهوم الاستقلال شرطاً للنهضة، وهذا المفهوم الذى ترتبط جذوره بالتاريخ الإسلامى لتركيا من شأنه أن يعصف بكل التوازنات التى تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية.

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إقليمية، وإلى آلاف المحطات الإذاعية.. هذا الجهاز الإعلامي الجبار قادر على تضليل العقول وغسلها لحساب المسيطرين عليه، وهذا الجهاز بدأ قصفه المكثف ضد حكومة الرفاه منذ اليوم الأول لتشكيلها. لم تكن هناك أخبار تبرر الهجوم، ولم يكن هناك انتظار لأخبار أو معلومات.. إنه مجرد هجوم وسيل من الافتراءات لا ينقطع يرددها الكل بصوت واحد، وإن كان بنغمات متفاوتة! والافتراءات تشمل النيل من الأعراض والذمم المالية بدون أي أساس في أغلب الحالات.. والقانون هناك لم يكن يحمي أحدا من مثل هذا الهجوم الظالم المفترى!

وبعيدا عن الإفك والفبركة فإن النقد المفتعل والبذيء للمسئولين نراه متكررا بصورة وقحة لا تشهدها في أي بلد، عبر المقال والصورة والكاريكاتير.

□ وأغرب ما شاهدت أثناء زيارتي إلى تركيا قصه قناة التليفزيون «فلاش».. فقد عرضت المحطة حوارا حيا مصورا مع علاء الدين شقجي، وهو واحد من قادة المافيا التركية الهاربين في أوربا من الملاحقات القضائية داخل تركيا، وقد رأينا هذا الرجل يصف نائبة رئيس الوزراء تشيللر بأنها وصلت إلى مناصبها باعتبارها عاهرة (بصريح العبارة) ولديه -كما قال- ما يثبت ذلك، وقال علاء الدين هذا إن تشيللر أوقفت له صفقة لشراء بنك لأن زوجها أصر على أن يقبض ٢٠ مليون دولار عمولة، وختم الحديث بأنه سيقتلها هي

xxxxxx

في المقال الشهير الذي نشرته مجلة Foreign Affairs عن «الدول المحورية» (أي الدول التي ينبغي أن تعتمد عليها الولايات المتحدة في سيطرتها على النظام الدولي) كانت تركيا بطبيعة الحال إحدى هذه الدول، فهي بحكم موقعها -كما يقول المقال- عند تقاطع الطرق بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، وبين المسيحية والإسلام.. وتركيا لديها القدرة على التأثير في بلاد تبعد آلاف الأميال عن

البوسفور، وقد كانت حجر الأساس في الجنوب الشرقي لحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة.. ولكن إذا كانت تركيا تملك الآن كثيرا من عوامل القوة السياسية والاقتصادية ، فإنها تواجه كذلك كثيرا من نقاط الضعف يأتي في مقدمتها انبعاث الحركة الإسلامية. ويختم المقال تقييمه بأنه إذا سقطت تركيا في حروب أهلية (سيسعون لإشعالها) وفي التعصب الديني، وإذا أصبحت لها تطلعات خارج حدودها (أي انضمت إلى العالم الإسلامي) فإن هذا سيضر بالمصالح الامريكية بطرق عديدة، وهذا أمر يهم الجميع بدءامن الاستراتيجيين في حلف الأطلنطي وانتهاء بأصدقاء إسرائيل (عدد فبراير ١٩٩٦-قبل وصول الرفاه إلى الحكم).

xxxxxx

■ صدق هؤلاء السادة، والتحركات التي نتابعها الآن هي تعبير عن خطورة التحولات الجارية في تركيا، فما اعتبروه كابوسا فظيعا، أصبح واقعا على الأرض.. إن تحرك القيادة العسكرية الآن ليس مجرد حركة «علمانية داخلية»، فهو تدبير مشترك مع القوى الخارجية التي تخشى نتائج التحول الحالي.. وإذا عدنا إلى الوقائع التي أحاطت بانقلاب الجيش عام ١٩٨٠، بعد أن ذاعت وعرفت، سنجد أن أصداء الثورة الإسلامية في إيران هزت المجتمع التركي آنذاك، ومن ناحية أخرى كان المد اليساري منطلقا ويستخدم العنف، وبالتالي بدأت الولايات المتحدة تتصل مباشرة بقيادة الجيش عموماً -وخاصة أعضاء مجلس الأمن القومي- للتشاور وعقد الاتفاقات من خلف ظهر الحكومة ووزارة الخارجية.. لقد تضاعفت القيمة الاستراتيجية لتركيا بعد الثورة الإيرانية، ولذا لم يكن مقبولا من المنظور الأمريكي أن تتعرض لقلاقل غير مأمونة العواقب، وحين انعقد مؤتمر كبار الضباط في اسطنبول (١٣ من ديسمبر ١٩٧٩)، كان قائد الأركان كنعان إيفرين عائداً في اليوم نفسه من بروكسل بعد إجراء مشاورات مع حلفاء تركيا الغربيين حول ما يجب عمله.. وبالفعل بدأت في إثر ذلك ترتيبات الانقلاب.

ونفس هذا السيناريو نراه يتكرر الآن، فاللقاءات الجارية بين القادة العسكريين في تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة (ومن خلف ظهر الحكومة) ليست لمجرد عقد صفقات أو ترتيب تدريبات.. إلخ، فأهم من ذلك أنها تنسق مناهج العمل المشترك لإسقاط الحكومة.. والولايات المتحدة لاتتعفف عن البطش، ولاتتردد في العصف بالديمقراطية وبمؤسساتها وتقاليدها، إذا تعارضت مع مصالحها الاستراتيجية.

ولعل تقرير كارول ميجدالوفيتش (المتخصصة في شئون الشرق الأوسط والدفاع الوطني في الهيئة البحثية التابعة للكونجرس CRS) يشير إلى هذا الذي نقول، فالباحثة تتحدث عن احترام الأتراك

لقواتهم المسلحة، وتتحدث عن فشل الأحزاب العلمانية في هزيمة الرفاه في الانتخابات، ولهذا- كما تقول- اضطرت القوات المسلحة للتصرف، أى حاولت أن «تنقذ الديمقراطية بطرق غير ديمقراطية»! وأضافت ميجدالوفيتش «أن الديمقراطية لم تكن على أى حال أحد المبادىء التى التزم بها أتاتورك، وكثير من الأتراك يرحبون بالتضحية بها من أجل الاحتفاظ بالأتاتوركية.»!!.

حزب الرفاه يحمى الديمقراطية.. ولكن ماذا عن الغد؟

□ كيف تصدى حزب الرفاه لهذا الهجوم حتى الآن؟ فى الحقيقة كان منهج التصدى -بفضل الله- غاية فى الشجاعة والحكمة. لقد قدر الحزب أن أعداءه يستهدفون استفزازه أو إحراجه أمام جماهيره فيتعجل الصدام أو يؤثر الانسحاب من الوزارة، ورأى هو أن مكسب وصوله إلى رئاسة الحكومة لا ينبغى أن يبدد، ومادامت أغلبيته فى البرلمان متماسكة فإنه لا ينبغى أن يتراجع إلا بالقوة القاهرة، وفى هذا المجال فإنه نجح فى إفشال كل المؤامرات التى استهدفت فض التآلف مع حزب الطريق المستقيم، ورغم استقالة وزيرين من هذا الحزب و١٢ من أعضائه فى البرلمان، ظلت الأغلبية التى يملكها الائتلاف حاضرة.. وفى الوقت نفسه كان أربكان وحده فى مجلس الأمن القومى معارضا للمطالب المقدمة، وأبدى صبرا عجيبا فى المناقشات المطولة.. وغير صحيح أنه وقّع بالموافقة على هذه المطالب، ولكنه وقّع على أنها مطالب قدمت ليجرى بحثها فى الحكومة ومجلس الشعب، ورفض أن توصف بأنها توصيات.. وخلال الشهرين الماضيين لوحظ أنه خفف لهجة تصريحاته حتى لا يعطى أية ذريعة لأعداء الإسلام لكى يقوضوا المؤسسات الديمقراطية، وفى الوقت نفسه كان حزب الرفاه يتابع ويقيم ما يجرى داخل معسكر الأعداء، وتركهم فى سعارهم يصخبون حتى تبدد كل ما فى جعبتهم من سهام، فانكشفت أمام الجماهير حقيقة عدائهم للديمقراطية، وانكشف لأول مرة الدور الذى كان مجلس الأمن القومى يلعبه فى الخفاء طوال السنوات السابقة.. لقد خسر أعداء الرفاه فى هذه المواجهة الممتدة، وأثبتت كل استطلاعات الرأى أن شعبيته قد ارتفعت من ٢٠٪ إلى ٢٧٪.

□ وبعد أن استنفدت فترة التهدئة أهدافها، بدأ الرفاه فى حشد الجماهير لكى تعلن موقفها، وكان بارعا حين اختار قضية ثانويات إمام خطيب بالذات لكى تكون موضع التركيز فى تحركه.. إن الرفاه يعارض كل مطالب مجلس الأمن

أسرع وافى الخصخصة بإجراءات قانونية شفافة وبدون إهمال للقطاع العام

القومى، ولكنه جمع الكلمة حول قضية مدارس إمام خطيب، فنظمت ١١٠ جمعيات مؤتمر الأحد الماضى (الذى نشرت الشعب نباه فى عدد الثلاثاء).. وحضر المؤتمر -كما ذكرت الشعب- ٧٠٠ الف مواطن يقولون: لا لمجلس الأمن القومى!

□ ومع التحرك الجماهيرى، كان هناك حرص على وحدة الصف الوطنى الديمقراطى، وشمل هذا اهتماما خاصا بتثبيت موقف تشيللر، التى ردت على تجريحها وتهديدها بأن هاجمت الصحف التركية الكبرى، وأصبحت ضمن من يتهمونها علنا بنهب أموال طائلة (على نحو ما ذكرت)، وقدرت تشيللر هذه الأموال بـ٦٢٥ مليون دولار! وكذلك أوضحت تشيللر أن هذه الصحافة يحرضها الجيش من أجل الإطاحة بحكومة الائتلاف القائمة.. ومن ناحية أخرى، زارت تشيللر رئيس أركان الجيش التركى (جنرال إسماعيل حقى قارادای) وسرب الجيش نبأ ما جرى فى الحوار الاستفزازى، حيث قالت تشيللر إن الضباط الذين يتدخلون للتأثير فى السياسات قد يصدر قرار بإحالتهم إلى المعاش، ورد الجنرال حقى بأنه لم يعد هناك فى الداخل أو الخارج من يثق فى قدراتك..إلخ.

xxxxxx

بعد مؤتمر الأحد الماضى.. وبعد هذه المصارحات، يبدو أن القيادات العسكرية ستضطر إلى التراجع الجزئى عن بعض مطالبها، وبعد اجتماع مطول بين أربكان والأمين العام لمجلس الأمن القومى، ظهر تصريح لرئيس الوزراء يعلن أن المناورات المزمع إجراؤها مع أمريكا وإسرائيل قد تأجلت.. وقد ذهلت القيادة العسكرية التركية من هذا التصريح، وعلينا أن ننتظر التطورات التى ستعقب ذلك حتى انعقاد مجلس الأمن القومى فى آخر هذا الشهر.

إن الأزمة ممتدة، وإذا انتهت فيها جولة ستبدأ جولة جديدة، إلى أن يأذن الله بالفرج.

xxxxxx

ولكن.. ما حقيقة الاتفاقات التى وقعها الجيش التركى مع إسرائيل وما هى دلالاتها بالنسبة لتركيا وإسرائيل؟ وهل ميسور أن يقرر الجيش انقلابا يشبه انقلاباته الثلاثة السابقة؟ سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة فى المقال القادم بإذن الله.. ولكن أقول منذ الآن إن التوقعات هى فى اتجاه نصر عظيم.. فهللوا أيها المؤمنون وكبروا.

تركيا: شبح الأسلمة... والمنقذ أوروبا

ملحم كرم

الحالة تسوء كثيراً بين حكومة نجم الدين اربكان رئيس الحزب الاسلامي «الرفاه» والسلطة العسكرية التركية، علماً بأن هذه الصلات ما صُنِّفت يوماً في اطار الحب الكبير. الا انها اليوم تتجه نحو الحرب المفتوحة.

وكان العسكر قد وضعوا كل اثقالهم ليحولوا دون ان يتولى حزب الرفاه الذي جاء في الطليعة بعد انتخابات تشريعية جرت في ديسمبر ١٩٩٥ رئاسة الحكومة. وان الجنرالات المشرفين على «مجلس الامن الوطني» قبلوا مكرهين بائتلاف بين الاسلاميين وحزب «الطريق القويم» الذي ترئسه طانسو تشيلر المرأة الحديدية على الطريقة التركية التي يعرفونها جيداً لانهم كانوا قد دعموها ووفّروا لها تأييداً لتتولى الاحكام منذ سنوات.

والعقد الذي وُقّع في حزيران (يونيو) الماضي بين الرفاه والطريق القويم كان ينص على تناوب رئاسة الحكومة بين اربكان وتشيلر. وكان العسكر ينتظرون، بصبر يكاد ينفد، عودة طانسو تشيلر، الا ان هذه يبدو انها شربت حليب السباع وتمردت على العسكر لانها تخاف، اذا اغضبت اربكان، ان يتخلى عنها حزبه فتفقد اكثريتها، وبالتالي حصانتها وتواجه القضاء في دعاوى فساد قد تقضي على مستقبلها السياسي. وهكذا ساءت الامور بين الجيش واربكان وطانسو تشيلر.

وعندما تأكد للعسكر انهم يواجهون اسلمة سريعة لكل المجتمع التركي عبر المدرسة والوظيفة، كان على العسكر الذين يعتبرون انفسهم ضمانا للجمهورية العلمانية التي اسسها مصطفى اتاتورك عام ١٩٢٣، ان يضربوا ضربة كبيرة.

وكانوا في شباط (فبراير) الماضي قد وجّهوا الى الحكومة انذاراً ادى الى المحافظة على الطابع العلماني للمؤسسات وللمجتمع التركي والى استئناف ممارسات كان قد جرى وقفها ومنها منع البنات والنساء من ارتداء الحجاب الاسلامي في الادارات واقفال المعاهد الاسلامية الطابع التي تنامت بسرعة، ووضع حد لسيطرة الرفاه على المؤسسات والترويج على التلفزيون للاتجاهات الاسلامية. الا ان اربكان، وهو الماكر القديم، تظاهر بالطيبة ليخادع العسكريين ويداهنهم فترك لمحازبيه ان يستمروا في الاسلمة ويتوغلوا. لكنّ المؤسسة العسكرية التي آلمها هذا التصرف، بعدما كشفته، اقدمت على ضربة جديدة قوية يوم ٢٦ نيسان (ابريل) الماضي، فدعته الى مقر مجلس الامن الوطني حيث مكاتب القادة العسكريين للدفاع: الطيران، البحرية، والمشاة. وفي جلسة طالت أنذره العسكر ان يُنفذ، على الفور، التدابير التي تقررت منذ شهرين. وهنا أدرك اربكان، بحنكته، ان عدم الالتزام بتعليمات العسكر قد يقوده الى مهلكة. وفي اليوم التالي اقفلت ثماني مدارس دينية تقع على ساحل البحر الاحمر وستليها مدارس أخرى. وهو ما يقدم عليه مُكرهاً حزب الرفاه الذي كان يراهن على الاسلمة ليكسب الى عقائديته افكار الشباب ويؤلف كوادره المستقبلية. وكان هذا التدبير ثمناً لاستمرار الحكومة. وكان على طانسو تشيلر، التي وقعت تحت وطأة الانقسامات الداخلية في حزبها، ان ترتضي ذلك لتبقى في التحالف الحكومي.

وفي اليوم نفسه الذي انعقد فيه مجلس الامن التركي استقال وزيرا الصناعة والتجارة والصحة ياليم اريز ويلديريم اكتونا واتهما اربكان بانه يعرّض الديمقراطية للمخاطر، وكذلك الجمهورية العلمانية. وكانت هذه الاتهامات مادة تضخيم قام به. في اليوم التالي، عدد من كبار الضباط الذين ضاعفوا اتهاماتهم لحزب الرفاه واعتبروا ان الاصولية الاسلامية اصبحت خطراً كبيراً بل اكبر من حزب العمال الكردستاني الذي يقوم بثورة مسلحة ضد النظام التركي منذ عام ١٩٨٤. وهو ما تبناه الجنرال سيفيك بير رئيس الاركان. وهكذا اضطر اربكان، الذي وجد نفسه في معركة ليّ ذراع مع الجيش، وهي معركة لا يمكن ان يخرج منها الا مهزوماً، الى التهديد باللجوء الى الناخبين وبتعجيل الانتخابات المقررة في العام ٢٠٠٠. وقال اربكان: ان هذه الحكومة تتمتع بتأييد المجلس والشعب، والحلف كان يلقى ٤٠ بالمئة من الدعم يوم قيامه. امّا اليوم فانه قد تجاوز الـ ٨٠ بالمئة. قال هذا امام نواب حزب الرفاه.

الا ان ما يخافه البعض هو ان اربكان، اذا حلّ المجلس واجرى انتخابات مُسبقة فستعمد القوات المسلحة الى التصرف المألوف والذي صار جزءاً من التقاليد التركية وهو انقلاب عسكري محتوم يراه الجميع يلوح منذ الآن، في السماء التركية. وان ما يؤلم العسكر ان حزب الرفاه لم ينل الا ٢٠ بالمئة من اصوات الناخبين، وهو، بهذه الـ ٢٠ بالمئة، يريد تغيير الاوضاع. فكيف لو كانت له الاكثرية الساحقة اي الـ ٨٠ بالمئة التي لم تقترع لمصلحته، وهي تؤيد العلمنة التي تدّعيها كل الاحزاب التركية سواء كانت يمينية او يسارية، مما يظهر الرفاه وكأنه ضد العلمنة حتى ولو تظاهر قادته، لاعتماد التمويه، بمظهر المعتدلين حول هذا الشأن في الماضي ليتسللوا الى داخل النظام.

واما حزب طانسو تشيلر «الطريق القويم» فهو ينتمي لمصطفى كمال، وهو علماني. وطانسو تشيلر، عندما ترشحت للانتخابات الاوروبية، حملت شعار محاربة الاسلمة في تركيا، واعتبرت ان حصن هذه الدولة هو الكمالية. الا ان تشيلر متورطة، حتى اذنيها، في الفضائح والفساد حتى انها اصبحت رهينة لحزب الرفاه. ومن هنا يخشى الجميع ان تتطور الاوضاع الى الاسوأ. وليس ينقذ تركيا من الاسلمة الا اوروبا التي تحمل تبعة كبيرة اذا هي لم تقدم على هذه المساعدة. ولعل ما قاله المستشار كول، حول هذا الشأن، خطير جداً، فقد اعلن ان «انتساب تركيا الى اوروبا مرفوض، وسبب ذلك خلاف في الحضارة». وهذا كلام مهم التقطه وزير الخارجية اليونانية يانغالوس فرد على الفور بأنه شأن معيب ان ننحّي دولة عن مجتمع معين تستحق ان تكون فيه، لسبب وحيد هو انها مُسلمة. وغداً سيجيء دورنا لاننا ارثوذكس.

والمخاوف من ان تتحول تركيا الى جزائر اخرى غير مبررة لان قوة الاسلاميين في الجزائر كانت قائمة قبل تدخل الجيش، مما يُسقط المقارنة بين الوضعين. الا ان ذلك لا يعني ان الوضع في تركيا ليس قلقاً وخطراً وغير مستقر. ان تركيا تتطور نحو الاسوأ. وستظل كذلك اذا لم يجر تدارك هذا الامر بالحكمة والتحسب والاعتدال.

محاولة جديدة لإسقاط حكومة أربكان

أعلن مسعود يلماظ، زعيم حزب الوطن الأم التركي، ان نواب المعارضة يعتزمون تقديم طلب لوم ضد الحكومة بهدف ضمان مناقشة الطلب في البرلمان الأسبوع المقبل واسقاط الحكومة الائتلافية.

وتجري المعارضة ونواب منشقون عن الحكومة منذ فترة مفاوضات بشأن محاولة اسقاط الحكومة التي يتزعمها رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان. غير ان جهودهم تواجه نكسة محتملة بسبب قرار شريك الائتلاف الحاكم بمعاقبة النائب يليم اريز لدوره في التحرك المناهض للحكومة.

وقال حسين يوانيك النائب عن حزب الطريق القويم ان «مسؤولي الحزب التنفيذيين لهم فقط سلطة تشكيل حكومة او الخروج منها. وإننا نتابع مفاوضات النائب يليم اريز. وبدأ الاعداد لآلية العقاب».

وطلب اريز الاجتماع مع طانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم شريك الائتلاف لبحث الانسحاب من الحكومة غير انها لم توافق بعد على طلبه.

(رويتر)

المصدر : الحياة اللندنية

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٧

المعارضة التركية تهدد مجدداً بالدعوة للتصويت على الثقة بحكومة اربكان

☐ انقرة –
من رشيد غيورديلك:

■ اعلن زعيم حزب الوطن الام (يمين وسط) التركي الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق مسعود يلماز امس الخميس ان نوابه ينوون طرح مشروع على البرلمان للتصويت بالثقة على الحكومة الائتلافية التي يراسها زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان. ونقلت وكالة «الاناضول» للانباء عنه قوله: «نخطط لطرح مشروع قرار مساء غد (الجمعة). وهدفنا هو ضمان مناقشته في اجتماع البرلمان الاسبوع المقبل».

في غضون ذلك تعرضت جهود المعارضة لنكسة بعدما قررت قيادة حزب الطريق الصحيح (العلماني) ، الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية شريكة اربكان في الحكومة، معاقبة عضوها الوزير السابق يالم اريز الذي يقود حملة قوية من اجل اطاحة اربكان وتشكيل ائتلاف بديل يستثنى منه «الرفاه». واكدت القيادة ان المجلس التنفيذي للحزب وحده يحق له ان يجري مفاوضات مع الاحزاب الاخرى من اجل تشكيل حكومة ائتلافية. وليس مستبعداً ان يؤدي قرار قيادة «الطريق المستقيم» الى طرد اريز من الحزب.

وجاء هذا التطور غداة اعلان بان رئاسة الاركان للقوات المسلحة التركية قررت تقديم موعد اجتماع لمجلس الامن القومي اربعة ايام بدلا من موعده المقرر في اليوم الاخير من الشهر الجاري، واعتبر هذا الموقف ضغطا جديدا من المؤسسة العسكرية على اربكان.

المعارضة التركية تستأنف محاولات الإطاحة بحكومة أربكان

انقرة - وكالات الأنباء - فى الوقت الذى زادت فيه حدة التوتر بين المؤسسة العلمانية التركية ممثلة فى الجيش وبين الحكومة الاسلامية التى يقودها حزب الرفاه الاسلامى قدمت أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة مشروعا بتوجيه اللوم إلى الحكومة، مما يؤدى فى حالة الموافقة عليه إلى التصويت بحجب الثقة عن الحكومة فى غضون أسبوعين. وتضمن مشروع القرار الذى قدمته أحزاب الوطن الأم بزعامة مسعود يلمظ، واليسار الديمقراطى بقيادة بولنت اجاويد وحزب الشعب الجمهورى، «اليسارى» - اتهامات للحكومة ورئيسها نجم الدين اربكان بتقسيم تركيا إلى علمانيين وإسلاميين، وتقويض المبادىء والتقاليد العلمانية للدولة - والتراجع عن الاصلاحات غربية الطابع التى أدخلت على تركيا الحديثة.

للمرة الرابعة هذا العام

المعارضة التركية تطالب البرلمان بتوجيه اللوم للحكومة اربكان صامت .. وتشيلر تتوقع الفشل

اسطنبول - رويتر:

طلبت احزاب المعارضة التركية من البرلمان توجيه اللوم للحكومة التى يتزعمها نجم الدين اربكان.. تمهيدا لطلب الاقتراع بسحب الثقة على اساس ان الحكومة تتبع سياسات تخالف الاعراف العلمانية للبلاد.

ويلزم نجاح المعارضة فى خطوتها وهى الرابعة من نوعها خلال العام الحالى .. ان تحظى بتأييد عدد من نواب الحكومة الائتلافية.

رفض اربكان التعليق على الطلب واعلنت تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم شريكة الائتلاف الحاكم ان الخطوة محكوم عليها بالفشل .. واضافت ان المعارضة ستتعرض لهزيمة جديدة فى التصويت.

ذكرت وكالة رويتر ان من بين الانتقادات التى شملها الطلب ضد الحكومة.. سياسة التعليم وتعرض وسائل الاعلام لهجمات فى الاونة الاخيرة وايضا السياسة الخارجية للبلاد والتى يهدف اربكان من خلالها للتقارب مع دول العالم الاسلامى.

وقالت ان المعارضة اجرت مباحثات مع أعضاء منشقين عن حزب الطريق فى محاولة لاقناعهم بالانضمام اليهم فى التصويت.

من ناحية أخرى اتهمت جماعة اسلامية تتولى مراقبة حقوق الانسان الدولة التركية بانتهاك حقوق الانسان لالزامها الشعب بارتداء ازياء علمانية دون السماح لاى مواطن بحرية ارتداء الزى الاسلامى وخاصة النساء.

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢/ مايو ١٩٩٧

المعارضة التركية تهاجم «أربكان» وتسعى لإسقاط الائتلاف الحاكم



أربكان

انقرة ـ رويتر: انتقدت المعارضة التركية امس الحكومة برئاسة نجم الدين اربكان. اتهمت احزاب المعارضة حكومة اربكان بتقسيم البلاد بين الاتجاهين الاسلامي والعلماني. قدمت اربعة من خمسة احزاب معارضة مشروع قرار الي البرلمان التركى لتوجيه النقد الى الحكومة فى محاولة لاسقاط الائتلاف الحاكم الذى يقوده حزب الرفاه الاسلامي. اكد مشروع الادانة ان حكومة اربكان تسببت في تصعيد المشكلات في تركيا لدرجة غير مسبوقة. واوضحت مصادر برلمانية ان مشروع القرار يحتاج الي تأييد اعضاء اخرين فى البرلمان من احزاب الحكومة، حتي ينجح فى اسقاط الائتلاف الحاكم، وكان اربكان ونائبته تانسو تشيللر قد استبعدا فى وقت سابق نجاح محاولات المعارضة لإسقاط الحكومة.

المعارضة التركية تتوقع دعم غالبية برلمانية لاطاحة اربكان

□ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ صعدت المعارضة العلمانية التركية حملتها على رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان فقدم نوابها أمس مشروع قرار يدعو البرلمان الى طرح الثقة خلال عشرة ايام بحكومته الائتلافية.

وقدم المشروع في صورة مشتركة نواب ينتمون الى حزب المعارضة الرئيسي، الوطن الام (يمين الوسط) وحزبين يساريين متنافسين، اليسار الديموقراطي والشعب الجمهوري، وحزب محافظ صغير. واتهم المشروع الحكومة الائتلافية، التي تضم حزبي الرفاه (الاسلامي) والطريق الصحيح (العلماني بزعامة نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، بتعريض المبادئ الاساسية للجمهورية العلمانية وتقسيم الامة الى معسكرات وفقدان القدرة على التفاوض.

يذكر ان الحزبين المؤتلفين يتمتعان بدعم غالبية متذبذبة، ولكن مقدمي مشروع القرار أعربوا عن ثقتهم بانه سيحظى بدعم العدد المطلوب لاطاحة الحكومة وهو ٢٧٦ صوتا. ودعا زعماء الاحزاب الثلاثة المعارضة الكبرى، مسعود يلماز وبولند اجاويد ودنيز بايكال، الى استقالة حكومة اربكان او اقالتها.

ويبدو ان تفاؤلهم بامكان حجب الثقة عن الحكومة ينبع من ان مهندس الحملة البرلمانية على اربكان هو النائب بالم اريز، العضو البارز في حزب تشيلر والوزير السابق الذي استقال قبل نحو اسبوعين احتجاجا على استمرار حزبه في الحكومة.

وقام اريز، بعدما يئس من ان تتخلى تشيلر عن اربكان، بنشاط مكثف للحصول على دعم اكبر عدد من النواب للتصويت ضد الحكومة، املاً ان ينضم اليه سبعة نواب ينتمون الى حزب قومي متطرف صغير و١٦ نائباً اخر على الاقل ينتمون الى حزب تشيلر كانوا اعربوا عن استيائهم من سياسات اربكان الاسلامية.

واشنطن تأسف لمنع عقد ندوة فكرية عن الاكراد في انقرة

تركيا: التحقيق مع صحافيين ونقابيين بتهمة "تحريض" الجيش على انقلاب عسكري

■ انقرة، واشنطن - اف ب، رويتر - علم امس السبت ان وزير العدل التركي شوكت قازان، الذي ينتمي الى حزب الرفاه (الاسلامي)، امر بفتح تحقيق مع ثمانية صحافيين ونقابيين بتهمة «تحريض الجيش عبر الصحف على القيام بانقلاب».

ويعمل الصحافيون المتهمون في صحف واسعة الانتشار انتقدت في الايام الاخيرة بشدة الحكومة الائتلافية برئاسة زعيم حزب الرفاه نجم الدين اربكان.

اما النقابيان فهما الامين العام للاتحاد العمالي «ترك - ايش» ورئيس نقابة «ساغليك - ايش» التي تضم العاملين في قطاع الصحة.

واتهم وزير العدل هؤلاء العشرة بكتابة مقالات «تشجع» على انقلاب ضد الحكومة الائتلافية التي تضم حزب الرفاه والطريق الصحيح (بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر).

وفي ظل التوتر المستمر بين العسكريين والاسلاميين افادت وكالة «الاناضول» التركية للانباء ان الشرطة اعتقلت اول من امس ٢٤ شخصا اثناء مسيرة للاحتجاج على نية الحكومة اغلاق مدارس اسلامية. وتجمع المحتجون، الذين لم تذكر الوكالة عددهم، عقب صلاة الجمعة وساروا في شوارع مدينة بنغول (جنوب شرقي تركيا) ورددوا هتافات تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وتندد باغلاق المدارس الدينية.

ووقعت مصادمات عندما حاولت الشرطة تفريق المشاركين في المسيرة التي لم تصرح بها السلطات. وتابعت الوكالة ان متظاهرا اصيب اثناء محاولة الشرطة منع متظاهر آخر من طعن نفسه بسكين. يذكر ان اربكان اعلن الخميس الماضي تاييده للمدارس الدينية واعتبر ان حرمان الناس من تعليم ابنائهم في هذه المدارس يعتبر انتهاكا لحقوق الانسان.

على صعيد آخر اعربت الولايات المتحدة عن اسفها لمنع السلطات التركية ندوة دعت اليها جهات وشخصيات اوروبية وتركية وكان من المقرر عقدها في انقرة للبحث في سبل ايجاد حل سياسي للمسالة الكردية.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية نيكولاس بيرنز ان واشنطن دعمت بقوة عقد الندوة وكان ديبلوماسيون كبار في السفارة الاميركية في انقرة ينوون المشاركة فيها. واضاف: «نعتقد ان من مصلحة تركيا على المدى البعيد مناقشة هذه المسالة بحرية وانفتاح في تركيا». وزاد ان الحوار المفتوح يساعد في بناء التعاون «ومحاولة منعه لا معنى لها من وجهة نظرنا».

من قريب

ماذا تريد تركيا؟

تشير دلائل عديدة الي ان الصراعات الداخلية في تركيا بدات تنعكس بصورة مباشرة وخطيرة على مواقفها وسياساتها الخارجية .. إذ يبدو، ان المواجهات المستمرة بين المؤسسة العسكرية المهيمنة في تركيا والاسلاميين بزعامة اربكان رئيس الحكومة الحالي، تعبر عن أزمة داخلية نجمت عن التناقضات العميقة والكامنة في صلب النظام وربما تجاوزتها الي مخططات اعادة صياغة مستقبل المنطقة باسرها.

وما جرى خلال الايام القليلة الماضية يدل على ان ثمة انقساما في السلطة على أعلى مستوياتها.. بين الجيش باعتباره حامي حمى النظام العلماني الكمالي الذي يمثل غطاء زائفا للديمقراطية التركية، مازال يلتزم بنوع من الايديولوجية الشمولية التى تقوم على عبادة الفرد وتاليه الزعامة التاريخية لقائد الثورة التركية كمال اتاتورك ، فى ظل محاولات مستميتة لم تتوقف للاندماج في الغرب بمؤسساته العسكرية والاقتصادية والسياسية دون جدوى..

وبين نظام برلمانى ديمقراطى، يعتمد التعددية الحزبية اساسا للنظام ومصدرا لتداول السلطة .. نمت فى قلبه وحول أطرافه قوى اسلامية، تجمعت وتفاعلت فى ظل ضغوط العسكريين وانداخلاتهم طوال العقود الماضية،، وزادت حدتها بانفجار الصراع الدامي ضد الأكراد طوال أكثر من عشرسنوات، عجز العسكريون خلالها عن حسمه عسكريا وبالقوة المسلحة، وفشل السياسيون والأحزاب في تسويته بالطرق السلمية وبالوسائل الديمقراطية.. ومازالت هذه الحرب تستنزف تركيا سياسيا واقتصاديا، وتقدم للمؤسسة العسكرية التركية مبرر هيمنتها ووضعها المتميز فى النظام السياسى.

ولهذا لم يكن غريبا ان يعلن رئيس الوزراء اربكان تاجيل المناورات العسكرية المشتركة بين إسرائيل وتركيا، وهى المناورات التى اثارت قلق الدول العربية واحتجاجها . ثم لاتمضى ساعات حتى يعلن المتحدث بلسان وزارة الدفاع التركية ان المناورات لم تلغ ولم تؤجل، وسوف تتم فى موعدها ويحدث هذا التناقض في المواقف، وسط سلسلة من المواجهات بين الجيش وحكومة اربكان بسبب اصرار الجيش على تقليص النفوذ الاسلامى لحزب الرفاة في الشارع التركى.. الى درجة التلويح باحتمال القيام بانقلاب عسكرى، لن يكون الأول من نوعة في تاريخ تركيا الحديث لاعادة فرض مبادئ العلمانية الكمالية المتشددة.

ولم يكن غريبا ايضا ان يقوم الجيش التركى في نفس اللحظة بعملية عسكرية واسعة النطاق توغل فيها داخل الاراضى العراقية بحجة واهية هى مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستانى.

وفى كلا الحالين تقف امريكا مؤيدة وداعمة للجيش التركى، سواء في التحالف العسكرى مع إسرائيل أو فى غزو شمال العراق.. وهو مايحمل على الظن بان المسالة اكبر من مجرد خلافات سياسية داخل تركيا.

سلامة أحمد سلامة

«جنرالات» العلمانية التركية

■ ان يقول البعض ان الموقف العربي والاسلامي (الا يراني حصرا) تجاه تركيا هو المسؤول عن اندفاع هذه الاخيرة نحو التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل بمباركة ودعم الولايات المتحدة، هو قول ينقصه الاسناد ويقلب الوقائع رأسا على عقب. فتازم العلاقات العربية والعربية ـ الاسلامية مع تركيا ليس ناجما عن سوء فهم لتعقيدات الاوضاع الداخلية في تركيا واعتباراتها الدولية والاقليمية (الذوبان الاستراتيجي في منظمة حلف شمال الاطلسي والارتهان الاقتصادي مع الغرب والولايات المتحدة خاصة... الخ). انه غير ذلك تماما، ونزعم ان المسؤول المباشر عن هذا التأزم هو «عسكر» العلمانية التركية.

فالعرب تعايشوا صاغرين مع تركيا في شكلها الحديث، باعتبارها من موروثات الامبراطورية العثمانية. ولم تتغير نظرة الدول العربية بعد استقلالها نحو تركيا حيث لم تتح لها ـ ولتركيا ـ الفرصة الجادة لاعادة النظر في العلاقات الثنائية ومحاولة وضع اسس جديدة لعلاقات مستقبلية تحفظ مصالح الطرفين. فالمنطقة، ومعها العالم برمته، سرعان ما زُجّت في اتون الحرب الباردة التي فرضت على اغلبية دول العالم نمط العلاقات القطبية، لرعاية مصالح القطبين اولا، والغت كل ما عداه.

فآلية الصراع الدولي بين العملاقين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، كانت هي التي تؤثر اكثر من اي شيء آخر في صياغة العلاقات الثنائية بين بعض العرب (بالتحديد سورية ومصر والعراق) وايران (في عهدي الشاه والخميني) من جهة، وبين تركيا من جهة اخرى. ووفرت هذه الآلية توازنا غير مالوف على الرغم من تعقيدات الاوضاع الاقليمية (المشكلة الكردية) والدولية (التحالف مع امريكا وحلف الاطلسي) في تركيا، التي كانت طوال عقود «الحرب الباردة» رأس حربة الحلف الغربي امام «حلف وارسو» الشرقي عند البوابة العربية والاوروبية.

وما يحدث الآن، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، هو محاولات لاقامة «توازن» بآليات مختلفة تسعى قوى المنطقة من خلاله الى حماية مصالحها. وينطبق هذا الواقع على سورية وايران اكثر مما ينطبق على تركيا. فالحماية الدولية والغطاء الاطلسي والبعد الاقليمي الاوروبي بالنسبة الى تركيا هي عوامل لا تزال قائمة على الرغم من التغييرات الدولية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتي الذي لم تهدأ ارتعاشاته بعد.

واذا كانت هناك علاقات تتسم احيانا بالريبة بين كل من ايران وسورية من جهة، وبين الأكراد من جهة اخرى، فان هذا يعود بالدرجة الاولى الى ان الاكراد موجودون على الارض وهم حقيقة واقعة ومشكلتهم ستبقى مستمرة ما لم يتم التوصل الى حل عادل لها. فانحسار الدعم الاقليمي للحركة الوطنية الكردية المتناحرة الفصائل، لن يقتلع ازمة الاكراد من جذورها وينهي بؤسهم، لا سيما وان الجزء الاكبر من ارض كردستان التاريخية هو في تركيا وأغلبية الأكراد موجودون فوق اراضيها.

والمعروف ان حكومة نجم الدين اربكان زعيم حزب «الرفاه» الاسلامي الائتلافية هي اول حكومة تركية في هذا القرن تدعو وتسعى الى فتح حوار بناء مع الاكراد تمهيدا لايجاد حلول لأزمتهم الدامية، التي تستنزف قوى تركيا الاقتصادية وتنال من سمعتها السياسية ومصداقيتها الدولية. فنحن نسمع بين الحين والآخر تصريحات الرفض لطلب تركيا الانضمام الى عضوية «الاتحاد الاوروبي» بسبب خرق حقوق الانسان، مع العلم ان «الفيتو» اليوناني جاهز دائما للاستخدام ضد انتساب تركيا الى النادي الاوروبي، بسبب الاحتلال التركي لشمال جزيرة قبرص.

وتسعى حكومة اربكان منذ تشكيلها قبل عام تقريبا الى عقد حوار بناء مع كل من سورية وايران بهدف تصحيح الخلل الذي اعترى هيكل العلاقات مع بلاده في السابق، ولكن هناك من يقف له بالمرصاد من «عسكر» العلمانية التركية. فعندما يقوم كبار ضابط القوات المسلحة التركية بوضع اسس التعاون والتحالف مع اسرائيل، وربما بمشاركة امريكية مباشرة لاحقا، بحجة مواجهة «الارهاب الاصولي»، فهم يقضون بذلك على جميع فرص اقامة علاقات حسن جوار، ويغلقون الابواب امام محاولات الحوار.

ان سلوك «عسكر» العلمانية التركية يجعل تركيا تبدو وكانها خاضعة لادارة حكومة بسيادتين متعارضتين، ستنكعس نتائجها في النهاية سلبا على البلاد والعسكر والعلمانية في آن معا. وليس من المتوقع ان تتقدم الاحزاب العلمانية المتصارعة بسياسة بديلة تحظى باحترام ومصداقية الشارع التركي نظرا لخواء هذه الاحزاب وانتشار الفساد في جسدها وبالتالي، لا يمكن سلوك العسكر في هذه المرحلة الا اذا نظر اليه على انه من مقومات الاستراتيجية الامريكية التي تعيد النظر راهنا بسياسة «الاحتواء المزدوج» في المنطقة ■

مصطفى كركوتي

تركيا: استقالة وزيرة من حكومة أربكان وآلاف العلمانيين يتظاهرون ضده

□ انقرة - «الحياة»:

■ تلقت الحكومة الائتلافية برئاسة زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان ضربة جديدة امس السبت عندما قدمت وزيرة الاسرة وشؤون المراة ايشيبي سايغين، التي تنتمي الى حزب الطريق الصحيح (بزعامة نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية)، استقالتها احتجاجا على ما اعتبرته اخفاقا للحكومة في تنفيذ اصلاحات تتعلق بالزواج ووضع المراة.

واوضحت في مؤتمر صحافي عقدته في ميناء ازمير (غرب البلاد) ان وزارات يسيطر عليها «الرفاه» كوزارة العدل جعلت من المتعذر عليها البقاء في منصبها.

وهذه ثالث استقالة خلال ثلاثة اسابيع من الائتلاف الحاكم. وسبق سايغين وزيران علمانيان آخران، للصحة والتجارة والصناعة، الى الاستقالة احتجاجا على فشل الحكومة في اتخاذ اجراءات للحد من النشاطات الاسلامية. وقالت سايغين ان «وزارة العدل عطلت تعديلات اقترحت ادخالها على القانون المدني ثمانية اشهر. واذا لم استطع ان افعل اي شيء فلماذا يتعين علي ان ابقى (في الحكومة)؟ لقد قدمت استقالتي منها».

وتابعت سايغين ان «هذه الحكومة التي بدانا معها بنية حسنة اوصلتنا الى مرحلة من التشكيك في تركيا العلمانية والديموقراطية والعصرية». يذكر ان ثلاثة احزاب علمانية معارضة رئيسية قدمت اول من امس مشروع قرار للتصويت بالثقة على حكومة اربكان وسيناقش الاسبوع المقبل.

في غضون ذلك تظاهر اكثر من ٢٠ الفا من العلمانيين امس في انقرة للاحتجاج على حكومة اربكان ولكنها اعتبرت صغيرة مقارنة مع تظاهرة لانصار «الرفاه» جرت الاحد الماضي في اسطنبول وقدر عدد المشاركين فيها بـ ٣٠٠ الف شخص. وردد متظاهرون امس شعارات منها ان «تركيا ستبقى علمانية». وانفضوا بسلام بعدما تجمعوا امام ضريح مؤسس الجمهورية التركية العلمانية في ١٩٢٣ مصطفى كمال (اتاتورك).

وكتب الرئيس السابق لرئاسة اركان القوات المسلحة الجنرال دوغان غيوريش، وكان ابرز المشاركين في التظاهرة، في سجل زوار الضريح: «إننا، كما في السابق، حماة مبادئك وقوانينك العلمانية».

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٧

مضادة

تنهمر علينا طلقات المغرضين اصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلا نملك ان نرد عليهم متعللين بان حرية الراى والديمقراطية تبيح للمراسل الاجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية ان ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش ازهى عصورها . ننقل الاراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه ان يفهم الديمقراطية اولا

يا جنرالات تركيا ..
لاتتعلقوا بوعود كاذبة

بدأت السلطات التركية حملات اعتقال ضد كل من يرتدى ملابس « اسلامية » سواء من الرجال أو من النساء .

المساء :

الى هذا الحد .. أصبح مجرد ارتداء زى لايتفق مع « علمانية » مصطفى كمال اتاتورك جريمة تؤدى لاعتقال اصحابها ووصل الامر ايضا الى مداهمة المساجد واعتقال المترددين عليها .. عموما نطمئن العسكريين والعلمانيين فى تركيا بأنه مهما اخلصتم لسادتكم فى الغرب وعاديتم الاسلام وبطشتم بالمتدينين وكرمتم كل من يتطاول على الاسلام .. فلن تنضموا الى الاتحاد الاوروبى .. ولاداعى للتعلق بحبال الامل الواهية وبمخدرات تأتى فى صورة وعود زائفة .

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... مايو ١٩٩٧

الحكومة الخفية فى تركيا !

فهمـى هويـدى

من صاحب القرار فى تركيا ؟

هذا السؤال كان عنوانا رئيسيا لصحيفة «يني شفق» ـ الفجر الجديد ـ الصادرة في استنبول يوم ١١ مايو الحالى. وقد نشرت تحته تعليقا اعتراضيا على اتفاق قادة الجيش التركى مع إسرائيل والولايات المتحدة على إجراء مناورات بحرية مشتركة. وقالت ان الجيش لم يستشر الحكومة فى هذه الخطوة، وانه بذلك يكون قد اكد هيمنته على السياسة الخارجية التركية.

لم يختلف احد من المحللين على ان قرار جنرالات الجيش التركى يعد ضربة لشخص وسياسة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الإسلامى. وفيما اعلن لاحقا، فان رئيس الوزراء (الباشبكان) رد الصفعة بالاعلان عن تاجيل تلك المناورات لعدة سنوات قادمة. وهو مانفاه العسكر، الذين قالوا إن القرار قرارهم، وان الإعداد للمناورات مستمر. ولم تكن هذه سوى صفعة جديدة فى المباراة الجارية بين الجانبين.

هذه الموقعة استدعت إلى العلن الخلاف بين الباشبكان وجنرالات الاركان. والقت ضوءا إضافيا على حالة الاشتباك القائمة بين الطرفين، التى تصاعدت خلال الأشهر الأخيرة. وفيها برز الجيش كلاعب اساسى فى الساحة السياسية التركية. وهذا ليس جديدا تماما فى واقع الأمر، خصوصا ان الجيش قام فى الماضى غير البعيد بانقلابات ثلاثة مازالت ماثلة فى الذاكرة، وإنما الجديد يتمثل فى الحجم المتزايد لدور الجيش، ثم فى انه اصبح يلعب على المكشوف وليس من وراء ستار، كما كان العهد به فى الماضى.

ان الجيش يطالب الآن بتغيير نظام التعليم ويتدخل فى توجيه لحوم الاضاحى ويعارض دعوة اربكان لحرية الزى، بحيث تتساوى المحجبة مع السافرة، ويصبح من حق اى فتاة ان ترتدى ماتشاء فى أماكن العمل او الجامعة (ماشأن الجيش بهذا كله؟!) ثم ان قادته الذين كانت بياناتهم تصدر فى الماضى منسوبة الى «مصدر عسكرى»، اصبحوا الان يتحدثون باسمائهم وصفاتهم، ويشتبكون مع أهل السياسة، بل ان منهم من قام بتجريح احد القادة العرب وسبه علنا على شاشة التليفزيون، دون اعتبار لأى شىء !

أكثر من ذلك، فان التقليد الذى كان متبعا طيلة العقود الثلاثة الماضية ان مجلس الأمن القومى، الذى يعد اداة العسكر فى التعبير عن رغباتهم، كان يقدم إلى الحكومة مجرد «توصيات»، وهذه لا تكتسب شرعية الا إذا اقرتها الحكومة او أجازها البرلمان اذا كانت هناك حاجة لذلك. لكن هذه اللغة تغيرت، واصبح المجلس يقدم الى الحكومة «طلبات» لا توصيات، وكل لبيب ـ فى العالم الثالث ـ خاصة ـ يعلم ان طلبات العسكر أوامر ، قد يكون عصيانها باهظ التكلفة !

الناس فوجئوا بدور العسكر

لذلك فان سؤال صحيفة «يني شفق» ذات الاتجاه الاسلامى المستقل كان استنكاريا ولم يكن استفهاميا. اعنى انهم حين تساءلوا عن الجهة صاحبة القرار فى تركيا، لم يكونوا يجهلون ان دور العسكر تنامى على نحو مثير فى البلاد، ولكنهم كانوا يعون تماما هذه الحقيقة، ويريدون لفت النظر الى ان الوضع الديمقراطى فى تركيا يشهد تراجعا مهما، بعدما اصبح العسكر هم اصحاب القرار فى القضايا الكبرى- الداخلية فضلا عن الخارجية وليست الحكومة الشرعية المنتخبة، ولا المجلس النيابى الذى اختاره الشعب التركى.

حاولت فى استنبول أن ابحث عن إجابة للسؤال من صاحب القرار فى تركيا؟ ـ وكان اول مالاحظته ان أغلب الذين تحدثت إليهم اعربوا عن دهشتهم لحجم الدور الذى أصبح يضطلع به العسكر فى الحياة السياسية. وقال لى اكثر من واحد انهم فوجئوا بتلك الحقيقة، بعدما ظنوا انه حين توقف الجيش عن القيام باى انقلاب منذ سنة ١٩٨٠ م، فان دوره السياسى قد تراجع. وسمعت من أحد الباحثين فى مركز للدراسات الاستراتيجية أن الشعب التركى اكتشف خلال الاشهر العشرة الأخيرة ان العسكر يشكلون حكومة اخرى خفية، وان كل المؤسسات الموجودة فى الدولة ماهى إلا واجهات تنفذ إرادة تلك الحكومة الخفية.

لقد ادرك الناس ان مجلس الامن القومى الذى يضم ٥ من قادة الجيش وخمسة من المسئولين فى الحكومة ويرجح الاصوات فيه رئيس الجمهورية، هذا المجلس يعقد اجتماعا مرة كل شهر منذ ثلاثين سنة، يناقش مختلف القضايا التى تهم امن الدولة. وبمضى الوقت صار للمجلس سكرتارية او امانة عامة، ومستشارون اكثرهم من اساتذة الجامعات، وهؤلاء يقومون بدراسة الأمور التى تعد للعرض فى كل اجتماع، واذا كانت اجتماعات المجلس الدورية تتم كل شهر، إلا انه يعد كل خمس سنوات الاطار العام لاستراتيجية الدولة، هذا كله ظل يتم فى هدوء ودون أن يشعر به احد، اغلب الظن لان الانسجام كان قائما بين العسكر وبين الحكومة. وهو المتغير الاساسى الذى حدث مع تولى حزب الرفاه رئاسة الحكومة منذ احد عشر شهرا. اذ كانت هذه هى المرة الأولى منذ سبعة عقود الذى يراس فيها الحكومة زعيم لحزب غير علمانى له موقف ايديولوجى على النقيض فى الموقف التقليدى لجنرالات الجيش.

هذا التطور دفع بدور العسكر إلى الواجهة، وماكان يتم فى الماضى بعيدا عن الأعين وتشير إليه الصحف باقتضاب، اصبح حدثا تسلط عليه الاضواء ويحتل عناوين الصحف، بل وحين امتد اجتماع مجلس الامن القومى لمدة تسع ساعات إبان الأزمة بين الجانبين (فى ٢٨ فبراير الماضى) فان قلقا كبيرا ساد تركيا، وتاثرت حركة التداول فى البورصة. وحين خرجت الصحف فى اليوم التالى بمطالب العسكر العشرين، التى انصبت على حصار التوجه الاسلامى وقطع الطريق على تقدمه حتى بالوسائل الديمقراطية، صدم الراى العام، واستعاد كثيرون صفحات المواجهة القديمة بين العسكر والاسلام، التى سجلت الكمالية فى العشرينات والثلاثينات سطورها الدامية والمحزنة.

قال لى اكثر من باحث من الاصدقاء الاتراك : لا تجهد نفسك كثيرا فى محاولة التعرف على حقيقة الخريطة السياسية فى تركيا.

فهى اعمق من ان تبلغ مداها، واعقد من ان يمسك الانسان بخيوطها واطرافها. من ثم فهى لا تستعصى على المراقب القادم من الخارج فحسب، وإنما تستعصي على الاتراك انفسهم. غير ان مايمكن قوله فى هذه الخريطة ان الخفي فيها اكثر من الظاهر، والمجهول اكثر من المعلوم!

عندى كلام فى هذه النقطة الاخيرة ساعرضه فى وقت لاحق، لكن السؤال الذى يتبادر الى الذهن الآن هو : لماذا تعاظم دور العسكر فى تركيا إلى الحد الذى بدا مؤخرا؟

حين فشل المشروع الكمالى

اجابنى ان العسكر هم مؤسسو تركيا الحديثة، وهم حراس نظامها العلمانى منذ المرحلة الكمالية في العشرينات فى القرن الحالي. ورغم ان اتاتورك حاول ان يباعد بين العسكر وبين السياسة، إلا انهم فى الواقع العملي ظلوا فى قلب اللعبة السياسية بدرجات متفاوتة، وما الانقلابات الثلاثة التى قاموا بها فيما بين عامى ٦٠ و٨٠ إلا تعبير عن ذلك الانخراط وما الوجود الدستورى لمجلس الامن القومى نفسه إلا تعبير عن ذات الحقيقة. وفى الدستور والبروتوكول فان رئيس اركان الجيش ياتي بعد رئيس الوزراء، وقبل الوزراء جميعا، بما فيهم وزير الدفاع. والمؤسسة العسكرية لها كيانها شبه المستقل ونفوذها القوى، حتى ان جهاز الاستخبارات في الدولة يعد احد افرعها الامر الذي يعزز مركز رئيس الاركان فى مواجهة اية حكومة. وفى الصراع الحالى بين العسكر وقيادة حزب الرفاه، فان تقارير جهاز الاستخبارات تلعب دورها فى التحذير من تحركات وتطلعات «الرفاه»، وفى تخويف مؤسسات الدولة والراى العام من الانشطة الاسلامية في البلاد.

لقد نشرت صحيفة «صباح» فى عدد ٦ مايو الحالى صورة لرئيس الاركان الجنرال اسماعيل حقى، وإلى جواره عبد الله جول وزير الدولة للشئون الخارجية (من حزب الرفاه)، اثناء استقبال الرئيس الاذربيجانى حسين عالييف. وكان تعليق الصحيفة منصبا على استنكار وقوف الوزير فى صف واحد وجنبا الى جنب مع رئيس الاركان، وذكرت ان الجنرال حقى بدوره استنكر المساوة بينه وبين الوزير، الذى رد بانه يمثل رئيس الوزراء، ومن ثم يحق له «الارتقاء» والوقوف الى جانب رئيس الاركان !. وكانت هذه القصة الرمزية البسيطة «خبرا» عنيت جريدة كبيرة مثل «الصباح» بنشره، واين ؟ - على صدر صفحتها الاولى!

الى جانب ذلك الموقع المتميز للعسكر، فان عوامل عدة تجمعت وجعلت لهم قوة متعاظمة فى الآونة الاخيرة، اعنى بعد قيادة حزب الرفاه للائتلاف الحاكم وتشكيله للوزارة مع حزب الطريق القويم، منذ احد عشر شهرا. من هذه العوامل مايلى : -

● ان المشروع الكمالى العلمانى فشل فى تركيا، ولم يحقق شيئا من اهدافه النهائية رغم مضى اكثر من سبعين سنة على تطبيقه. فلا انتزع الاسلام من تركيا، ولا هى نجحت في الالتحاق بالغرب. وانما حدث العكس، حيث تنامت قوة التوجه الاسلامى فى البلاد، حتى اصبح حزب الرفاه، وهو ابرز تعبير سياسى عن ذلك التوجه اهم قوة سياسية فى تركيا. وفى الوقت ذاته فان اوروبا مازالت ترفض قبول تركيا ضمن مجموعتها، مفضلة أن يكون «الزواج» التركى الغربى عرفيا وليس شرعيا !

● إن الاحزاب السياسية العلمانية في تركيا عجزت عن التصدى لحزب الرفاه او هزيمته سياسيا وديمقراطيا. وكانت قد قدمت خلال الاشهر الماضية ستة اقتراحات بسحب الثقة من الحكومة، لكن التصويت كان لصالح الحكومة فى كل مرة، واذ لم تنجح المواجهة على ذلك الصعيد، فان تلك الاحزاب لم تجد مفرا من تحريض الجيش وتشجيعه على التصدى لحزب الرفاه وتوجيه الضربات المتتالية او القاضية له.

● ان صعود حزب الرفاه الى سدة الحكم كان مناسبة نادرة لقى فيها تدخل الجيش فى الحياة السياسية ترحيبا من قيادات الاحزاب العلمانية، التى عارضت ذلك التدخل ووقفت ضده فى الماضى، ولكنها الآن اصبحت تحتفى به، وتنتظر نتيجته بفارغ الصبر، الامر الذى يكرر المشهد الجزائرى الذى لم تتردد فيه الدوائر العلمانية فى الترحيب بتدخل الجيش واجهاض التجربة الديمقراطية، فى سبيل الخلاص من جبهة الانقاذ.

● الامر ليس مقصورا على الاحزاب، ولكن جهاز الدولة بدوره اتخذ موقفا معاديا لحزب الرفاه، بما فى ذلك رئيس الدولة ذاته، وهو موقف جعل من دخول الجيش الى الحلبة مطلبا للمؤسسة الرسمية ايضا. فرئيس الدولة الذى ايد مطالب الجيش برفض توقيع القوانين والقرارات التى يحيلها إليه البرلمان، لان الرفاه يتمتع بالاغلبية فيه. وفى حين يعين رئيس الوزراء بعد توليه منصبه مستشارا له، فان اربكان لم يستطع ان يستصدر قرار تعيين مستشاره رغم مضى احد عشر شهرا على رئاسته للحكومة. ولان الخبير الذى رشح لرئاسة البنك الزراعى - ثاني اكبر بنك فى البلاد ويعمل فيه ٣٦ الف موظف - قريب من حزب الرفاه، فان قرار تعيينه موقوف منذ ستة اشهر.. وهكذا.

● في الوقت ذاته فان اوروبا ليست سعيدة برئاسة اربكان للحكومة التركية، وهى التى ايدت انقلاب الجيش على جبهة الانقاذ فى الجزائر. واهم من ذلك فان الولايات المتحدة اعتبرت ان اربكان قد تمرد عليها وتحداها فى سياسته ومواقفه، خصوصا فى صفقة الغاز التي عقدها مع إيران، وفى محاولته انتهاج سياسة تحاول كسر قيود التبعية للغرب. ولهذا فان المتحدث باسم الخارجية الامريكية الذى قال بعد تشكيل اربكان للوزارة ان الاهم بالنسبة لواشنطن هو الديمقراطية فى تركيا - الامر الذى فهم منه ان الادارة الامريكية لا تمانع فى تولى زعيم الرفاه للسلطة - هذا المتحدث عاد واعلن منذ اسبوعين ان الولايات المتحدة لا تثق إلا في ديميريل (رئيس الجمهورية). وهو مافهم منه ان الرضا قد رفع عن اربكان، وان الطريق مفتوح للانقضاض عليه.

● إسرائيل واقفة فى ذات المربع الامريكى، خصوصا انها تدرك أن اربكان له موقفه السلبى منها، وانه لم يوافق على الاتفاقات المعقودة معها إلا فى ظل ضغط شديد من الجيش. ثم انها تعرف جيدا ان اتجاه اربكان لتصنيع السلاح محليا، من شانه ان يقلل من اعتماد تركيا على التصنيع العسكرى الإسرائيلى. وهو ماحدث مؤخرا حين عارض عقد صفقة لاستيراد ٥ الاف دبابة حتى سنة ٢٠١٠، مقابل ١٤ مليار دولار. وقال ان تصنيع تلك الدبابة محليا سيتكلف ٧ مليارات دولار فقط.

هذه الاجواء كانت بمثابة استدعاء للعسكر للتدخل، والقيام بمهمة التصفية السياسية للباشبكان وحزبه الاسلامى. وهو مارحبوا به، خصوصا ان قادتهم يعدون جزءا من المؤسسة العلمانية المتطرفة يسمونها هناك العلمانية الفاشية، وهو وصف لا يخلو من دقة). وكانت ضغوطهم وطلباتهم العشرون والتى قدموها للحكومة تعبيرا عن ذلك الاندفاع. تجلى ذلك ايضا فى موقف آخر. اذ انهم فى تقييمهم للاستراتيجية العامة للبلاد اعتبروا الصعود الاسلامى (اطلقوا عليه وصف الرجعية) الخطر الاول الذى يهدد البلاد، وكانت انشطة حزب العمال الكردستانى تحتل تلك المرتبة طيلة الخمسة عشر عاما الماضية.

غير ان العسكر ارتكبوا خطاين جسيمين وهم يضغطون محاولين فرض إرادتهم على قيادة حزب الرفاه، وعلى الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

الخطا الأول انهم اندفعوا أكثر مما ينبغى فى اتجـاه التـعـاون مـع اسرائيل، وتوالت زيارات جنرالات الجيش بصورة مكثفة وغير مـالوفـة، اثارت انزعـاج الراى العـام التركى، الذى اعـتبر ان هذا التوجه يضع بلادهم فى المربع المعـادى لجيرانهم العرب والمسلمين، ولم يكن خـافيا على احد ان تلك الجسور المتسارعة التى تمد مع إسرائيل إنما تتم استجابة لضغوط امريكية قوية، الأمر الذى نال من سمعة الجيش حيث بدا وكانه اداة تعمل لصالح قوى اجنبيـة. فضـلا عن ان المقصود بها تاسيس وضع واقامة امر واقع يتعذر على حزب الرفاه تغييره، بعدما أصبح قوة سياسية اساسية فى البلاد.

الخطا الثـانى ان العسكر ذهبوا بعيدا فى استفزازهم للمسلمين بصورة تجاوزت حدود حزب الرفاه،خصوصا حين تمسكوا بتغيير نظام التعليم لالغاء التعليم الدينى فى البلاد، وتصفية مدارس الائمة والخطابة (التى تعادل الثـانوية الازهرية فى بلادنا) . وهذه عـددها ٥٠٠ مدرسة منها ٣٠ فقط اقامتها الحكومة والعدد البـاقى انشاها الناس لانهم يريدون هذا النوع من التعليم. وهذه الدعوة اعتبرت حلقة فى مسلسل لاستئصـال الاسلام من تركيا، الأمر الذى يشكل خطا احمر لا يحتمل المجتمع تجاوزه. وحين اقترب منه العسكر فزع الناس، وانفجر غضبهم الذى عبر عن نفسه بالتظاهرة المضادة الحاشدة التى خرجت في استنبول يوم الاحد قبل الماضى، واشترك فيها حوالى نصف مليون شخص، رفعوا لافتات عدة ذات مغزى، منها لافتة تقول : هذه تركيا وليست إسرائيل !

حين ارتكب العسكر هذين الخطاين، فانهم كشفوا للناس عن وجه قبيح، سرعان مادفعهم الى التعاطف مع حزب الرفاه والالتفاف حوله.

غير ان الامر اعقد واكثر إثارة مما نظن، لذلك اسمحوا لنا ان نواصل الحديث فى الاسبوع القادم.

لطمة جديدة لحكومة أربكان

استقالة نائب إسلامى من الائتلاف الحاكم فى تركيا

اسطنبول - ر- فى لطمة جديدة للائتلاف الحاكم فى تركيا بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى استقال أحد نواب حزب الرفاه الاسلامى الذى يتزعمه أربكان فى البرلمان مخفضاً الأغلبية التى يتمتع بها تحالف الرفاه والطريق القويم الحاكم إلى أربعة أصوات فقط.

وتأتى استقالة محمود سونميز من عضوية حزب الرفاه فى الوقت الذى يستعد فيه البرلمان التركى للتصويت على قرار بتوجيه اللوم للحكومة يمهد الطريق لحجب الثقة عنها فى غضون أسبوعين إذا وافق عليه ٢٧٦ نائباً من إجمالى ٥٥٠ عضواً يشغلون مقاعد البرلمان.

وباستقالة سونميز الذى يمثل دائرة مدينة بنجول فى الشرق يقل عدد المقاعد التى يشغلها حزبا الائتلاف الحاكم إلى ٢٨٠ مقعداً وذلك بعد استقالة ثلاثة وزراء من حزب الطريق القويم من حكومة اربكان على مدى ثلاثة اسابيع وكانت ايسيالى سايجين وزيرة المرأة والأسرة آخرهم.

ولم يوضح محمود سونميز سبب استقالته إلا أن أحزاب المعارضة تحاول فى الوقت الراهن جذب اكبر عدد ممكن من النواب المعتدلين من حزبى الرفاه والطريق القويم لتأييد إقتراع توجيه اللوم للحكومة الذى يمكن أن يرقى إلى سحب الثقة منها.

تركيا: انشقاق نائب من «الرفاه»

انشق احد نواب حزب الرفاه الاسلامي التركي عن الحزب امس وقرر الانضمام الى حزب الوطن الأم.

وقال محمد سوغيز النائب عن بلدية بنغول الجنوبية الشرقية «بعد دراسة الوضع المتوتر للغاية في البلاد، قررت التصويت لصالح مشروع القرار» الذي تقدمت به احزاب المعارضة لتوجيه اللوم الى الحكومة.

وبذلك ينخفض عدد المقاعد التي يشغلها حزب الرفاه في البرلمان الى ١٥٩ مقعداً.

(أ ف ب)

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢ / ٥ / ١٩٩٧

البرلمان التركى يسقط اقتراحا بسحب الثقة من أربكان

النواب يشتبكون بالأيدى والأرجل احتجاجا على المعارضة

أنقرة ـ ر: اسقط البرلمان التركى امس اقتراحا بسحب الثقة من حكومة نجم الدين اربكان. وكان رئيس البرلمان قد قرر إرجاء الجلسة عشر دقائق بعد ان تحولت إلى حلبة للملاكمة بين النواب الذين تعاركوا مستخدمين الايدى والارجل لتستأنف مرة اخرى ويتقرر اسقاط الاقتراح.

وقد نقلت شاشات التليفزيون التركية مشاهد من المعركة التى اشتعلت بين النواب بسبب استشهاد زعيم المعارضة مسعود يلمظ رئيس حزب «الوطن الام» بالبيان الذى اصدره الجيش متهما فيه الحكومة بزعامة اربكان بمعاداة مبادىء مؤسس العلمانية التركية كمال أتاتورك واضاف البيان الصادر عن قيادات الجيش التركى أن الجيش لن يتعايش مع اعداء اتاتورك.

وكانت تانسو تشيللر زعيمة حزب «الطريق القويم» الشريك الاصغر في الائتلاف الحاكم قد اجتمعت بنواب الحزب وراء ابواب مغلقة أمس لضمان تصويتهم لصالح الحكومة ورفض اقتراح سحب الثقة، وأكدت التقارير الصحفية أن الاحزاب التركية رصدت جائزة قدرها مليون دولار لأى نائب ينشق على حزبه وينضم للحزب المعارض.

وكان احد نواب حزب «الرفاه» بزعامة اربكان قد انشق على الحزب في أول سابقة من نوعها وانضم إلى المعارضة المطالبة بسحب الثقة من الحكومة.

ومن ناحة اخرى، ذكرت صحيفة مليت الليبرالية التركية امس ان الجيش يستعد لتسريح أكثر من ١٠٠ ضابط اسلامي فى غضون الاسبوع المقبل ويأتى، هذا الاجراء فى اطار محاولات الجيش للتصدى للجهود التى تبذلها بعض المنظمات الاسلامية للتسلل الى الجيش التركى.

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٧

البرلمان التركي يجدد ثقته في حكومة اربكان

انقرة – رويتر:

رفض البرلمان التركي امس اقتراحا تقدمت به المعارضة لتوجيه اللوم لرئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان. وذلك في رابع محاولة فاشلة لاسقاط الحكومة التي يتزعمها الاسلاميون في تركيا خلال العام الحالي برغم خروجها على الطريق العلماني للبلاد.

جاء رفض الاقتراح باغلبية ٢٧١ صوتا مقابل اعتراض ٢٦٥ وقال اربكان عقب تجديد البرلمان ثقته فيه ستستمر الحكومة في انجاز مهامها حتى عام ٢٠٠٠.. وستعمل على جعل تركيا تتبوأ مكانا جديرا بالاحترام.

وكانت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء قد اكدت قبل اجراء التصويت ثقتها الكاملة في فشل محاولة المعارضة إسقاط الحكومة الإئتلافية مثلما حدث في المداولات الثلاث السابقة

ورغم نجاح اربكان في اجتياز التصويت فانه سيواجه اختبارا اخر يتمثل في اجتماع مجلس الامن القومي التركي الذي ينعقد شهريا.

وهناك مواجهة ساخنة بين اربكان والجيش الذي يهيمن على مجلس الامن القومي التركي بسبب ضغوط الجنرالات على الحكومة لقمع الانشطة الاسلامية في البلاد وهو مايتحفظ عليه اربكان الذي وصل إلى سدة الحكم ببرنامج انتخابي ذو توجه إسلامي

المدينة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المساء
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٧

خنـــاقة.. فى البرلمـــان التـــركى

أنصـــار اربكـــان ويلمـــاظ.. «ضـــربوا بعـــض»!!

تشبت مشاجرة ساخنة بين نواب حزب الوطن الام والرفاة فى البرلمان التركى بسبب اتهام مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام للحكومة وخاصة حزب الرفاة الشريك الرئيسى في الحكومة بعدم معرفته بالاوضاع فى البلاد وتجاهل مؤسسات الدولة للحزب وعدم أبلاغه بالقرارات الهامة والتى كان اخرها دخول القوات التركية شمال العراق واتهام اربكان بمعاداة الزعيم التركى مصطفى اتاتورك قال يلماظ : اننا لانستطيع أن نكون على وفاق مع اعداء اتاتورك .

اندفع بعض نواب حزب الرفاة تجاه المنصة لمهاجمة مسعود يلماظ الا أن نواب حزب الوطن الام تصدوا لهم ودارت مشاجرات ساخنة بالايدى والارجل مما دفع رئيس البرلمان مصطفى قلملى الى رفع الجلسة فى محاولة لتهدئة الاعصاب .

رفـــض طـــلب أحـــزاب المعارضـــة.. بإجراء اقتراع بسحب الثقة من الحكـومة

المشاجرة سبقت اقتراع البرلمان حول طلب رئيس البرلمان بتحديد يوم السبت القادم موعدا لاجراء اقتراع بالثقة على الحكومة حيث كانت الاعصاب متوترة داخل الجلسة .

استأنف المجلس اعماله لاجراء عملية تصويت حول طلب المعارضة اجراء اقتراع بسحب الثقة من الحكومة .

ورفض البرلمان بأغلبية ٣٧١ صوتا واعتراض ٢٦٥ صوتا طلب احزاب المعارضة التركية .

كانت اللجنة العامة للبرلمان برئاسة مصطفى قلملى رئيس البرلمان قد وافقت فى الجلسة التى سبقت عملية الاقتراع على احالة طلب احزاب المعارضة للتصويت فى جلسة موسعة يشارك فيها اعضاء البرلمان وأن قلملى حدد أن تكون فى حالة موافقة الجلسة الموسعة اجراء مناقشة بشأن الطلب يوم الخميس القادم على أن تتم عملية الاقتراع يوم السبت .

كانت احزاب الوطن الام واليسار الديمقراطى والشعب الجمهورى قد تقدمت بطلب الى رئيس البرلمان لاجراء اقتراع بالثقة على الحكومة لعدم التزام الحكومة بقرارات مجلس الامن القومى وتقسيم المواطنين الى مؤمنين وغير مؤمنين .

اعرب رئيس الوزراء نجم الدين اربكان عن سعادته بنتيجة التصويت وأكد أن حكومته ستواصل عملها حتى نهاية مدتها المقررة فى عام ٢٠٠٠ .

ويحذر المراقبون من أن فوز الحكومة هذه المرة لن يوقف محاولات المعارضة للاطاحة بها وتشكيل حكومة لايشارك فيها حزب الرفاة ذو الاتجاه الاسلامى بزعامة اربكان كما أنه لن يقلل من حدة المواجهة بين أربكان والجيش .

ويشير البعض الى أن التحدى الحقيقى الذى سوف يتعين على أربكان أن

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

يواجهه سوف يكون فى نهاية الشهر
الحالى خلال الاجتمــاع الشهــرى
لمجلس الامن القومى الذى يسيطر
عليه العسكريون .

الجيش يستعد لطرد ١٠٠ ضابط اسلامي
إئتلاف أربكان - تشيللر هزم المعارضة



عراك بين نواب من «الرفاه» والمعارضة وبدا أربكان جالساً الى اليمين وقربه تشيللر (رويتر)

أسقط البرلمان التركي أمس اقتراحاً بتوجيه اللوم الى الإئتلاف الحكومي برئاسة نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» الاسلامي، في حين يواصل الجيش جهوده لتهميش الحكومة عبر شنه العملية العسكرية في شمال العراق من دون ان يطلع أربكان عليها. وقال رئيس البرلمان مصطفى قلملي ان النواب صوتوا لصالح إسقاط اقتراح بتوجيه اللوم الى حكومة أربكان تقدمت به المعارضة العلمانية. وأضاف انه رفض مناقشة الاقتراح بعدما قرر النواب بغالبية ٢٧١ ضد ٢٦٥ صوتاً إسقاطه. وفي موازاة الضغط السياسي، نشرت صحيفة «ملليت» التركية امس ان القيادة العسكرية العليا تستعد لتسريح أكثر من ١٠٠ ضابط إسلامي من الجيش الاثنين المقبل لمواجهة الجهود التي تبذلها بعض المنظمات الاسلامية في محاولتها التسلل الى الجيش. وتوقعت ان ينصاع أربكان لقرار المجلس العسكري ويصدق على تسريح الضباط لإظهار حسن نيته تجاه الجيش.

«المعركة القائمة بين المؤسسة العسكرية في تركيا والمؤسسة الدينية المتمثلة في حزب الرفاة الاسلامي تحدث بصورة فظة في الجزائر وبشكل مختلف في باكستان وفي أغلب بلدان العالم الثالث.. هل ينتهي هذا الصراع كما انتهى في أوروبا منذ عدة قرون!»

رجال الدين والعسكر

لمن الكلمة اليوم بين المؤسستين العسكرية والدينية

اشتعلت مرة أخرى المعركة فى تركيا بين المؤسسة العسكرية المتمثلة فى قيادة الجيش التركى والمؤسسة الدينية المتمثلة فى حزب الرفاة الاسلامى الذى يتولى زعيمه نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة الائتلافية.

فبينما قدم وزيران استقالتهما تحت دعوى أن حكومة أربكان تخرج على دستور الدولة العلمانية التى أسسها كمال أتاتورك وجه مجلس الامن القومى ما يشبه الانذار إلى الحكومة محددا عدة مطالب للالتزام بها لمكافحة الاتجاهات الاصولية وللحفاظ على الجوهر العلمانى للدولة.

والواقع أن الصراع الذى تشهده تركيا حاليا هو نموذج للصراع الدائر فى غالبية دول العالم الثالث والعالم الاسلامى بشكل خاص.

فكلتا المؤسستين ـ العسكرية والدينية ـ لهما ثقلهما ونفوذهما القوى تقليديا، ليس فقط فى مجتمعات العالم الثالث بل وإيضا فى دول العالم المتقدم.

فالمؤسسة الدينية كانت فى فترات تاريخية طويلة صاحبة الكلمة الأولى فى تقرير أمور المجتمعات بما فى ذلك أوروبا فهى التى تتكلم باسم الرب وهى التى كانت تعين وتبارك الحاكم خليفة الله فى الأرض وبالتالى فقد كان من الصعب وربما من المستحيل معارضتها فى مرحلة من المراحل، وكان من السهل اتهام كل من يخالفها أو يحاول الحد من نفوذها بالخروج من ملكوت السرب. والمؤسسة العسكرية هى الأخرى كان لها باعها الطويل فى تقرير الأمور حيث إنها المنوط بها الدفاع عن الوطن والأرض وهى التى تملك السيف والمدفع.

وقد اكتشفت أوروبا منذ بداية عصر النهضة أهمية وخطورة المؤسسين ومع الاعتراف بالدور الحيوى المهم الذى يلعبانه فى حياة المجتمع إلا أن أوروبا لم تستطع أن تبنى تطور مجتمعاتها المدنية إلا بعد تحديد دورهما ومهامهما الجوهرية فى الدفاع عن الوطن واغناء الحياة الروحية مع ابعادهما عن التدخل فى تقرير أمور المجتمع المدنى.

ومن الواضح أن ما استطاعت أوروبا أن تحدده منذ قرون لم يحسم حتى الآن فى غالبية دول العالم الثالث ففى تركيا نجد الجيش ينصب نفسه حارسا وأمينا على الدستور وعلى قيم الثورة الكمالية بشعاراتها العلمانية وهو تقليد يدخل فى صلب الدستور التركى.

وفى ظروف معينة يتدخل الجيش ليمسك بمقاليد الأمور عندما تكون هناك من وجهة نظره مخاطر تهدد المسيرة وهو الأمر الذى أدى إلى أن يقوم الجيش بما يشبه الانقلاب فى تركيا ثلاث مرات منذ الحرب العالمية الثالثة.

ولا يمكن أن نعرف حتى الآن فيما إذا كانت لعبة شد الحبل من الجيش التركى وأربكان ستنتهى إلى شكل من أشكال التفاهم بعد أن يجرى الشيخ حساباته ويأخذ بالحلول والتوصيات التى تقدمها المؤسسة العسكرية أم أن الأمر قد يصل إلى مداه ويقوم الجيش بانقلاب جديد لاسقاط الرجل.

وما يجرى فى تركيا يجرى إلى حد ما وإن كان باشكال مختلفة فى بلد مثل باكستان حيث تعطى المؤسسة العسكرية لنفسها بين الحين والآخر الحق فى اعادة تعديل المسار المنحرف من وجهة نظرها كما نجده فى شكل أكثر سفورا فى الصراع الذى يجرى فى الجزائر حاليا، والمذابح التى ينصبها كل يوم تقريبا هذه الجماعات المسلحة التى تتدعى لنفسها الشرعية باسم الدين. وهذه الحلقة المفرغة والشريرة التى ينحصر فيها الصراع بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية لابد وأن يجد له فى النهاية مخرجا بعد أن تكون الشعوب قد دفعت ثمنا غاليا وباهظا.

ويبدو أن المخرج النهائى الذى اكتشفته وطبقته أوروبا منذ أكثر من قرن فى تأكيد أسس المجتمع المدنى بحيث ينحصر دور الجيش فى حراسة حدود الوطن وتعمل المؤسسة الدينية على اغناء الحياة الروحية والقيم، لم يجد بعد الأرضية والمناخ والظروف لكى يطبق فى بلد مثل تركيا فالوضع الجيوبوليتيكى لتركيا كدولة مفصلية تربط بين الشرق والغرب وتتداخل فيها عوامل كثيرة ومتناقضة تجعل من الصعب التسليم بوجود المجتمع المدنى



البحث البعيد عن نفوذ من يملكون السيف والمدفع وبين من يعطون لانفسهم حق التحدث باسم الرب.ش
وأغلب الظن أن المعركة بين الجيش واربكان ممتدة لحين اشعار آخر.



د. فتحي عبد الفتاح

بعد سلسلة من التنازلات

أزمة جديدة بين اربكان والجيش بسبب اسرائيل

فجر نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى أزمة جديدة مع الجيش، مؤخراً، عندما أعلن تأجيل إجراء المناورات البحرية المشتركة مع أمريكا وإسرائيل إلى أجل غير مسمى، جاء ذلك، فى تصريحات صحفية أدلى بها أربكان بعد لقاء عقده فى أنقرة مع شبيب المالكى وزير العدل العراقى، مؤكداً على أن تركيا لا تريد أبداً إغضاب العرب.

وفور هذه التصريحات نأت وزارة الخارجية التركية بنفسها عن تصريحات أربكان فى الوقت الذى أكد فيه مسئولون عسكريون فى تركيا أن المناورات ستجرى فى موعدها فى يونيو المقبل، وهو ما يعنى عمليا القفز على تصريحات رئيس الوزراء.

وفى الوقت الذى بدأ فيه حزب الرفاه الإسلامى بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان يصعد فيه من مواقفه السياسية ويوتر علاقاته مع القيادات العسكرية عادت الأوساط السياسية والإعلامية فى تركيا إلى أحاديثها الخاصة من احتمالات سقوط الائتلاف الحاكم فى انقرة خلال الأيام القليلة القادمة.

فبعد لقائه مع مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم وبولينت أجويد زعيم حزب اليسار الديمقراطى قال وزير الصناعة السابق ياليم أران أن البديل للائتلاف الحاكم الذى يضم حزبى الرفاة والطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية بات حقيقة.

وأضاف أران الذى ينتمى لحزب الطريق القويم واستقال الأسبوع الماضى من منصبه الوزارى أنه سيلتقى قريبا مع زعيمة الحزب تانسو تشيللر ودانيال بايكال زعيم حزب الشعب الجمهورى وقيادات وزعماء آخرين ليطلعهم على اقتراحه الخاص بأن يتولى أحد أعضاء حزب الطريق القويم الائتلاف الحكومي الجديد.. موضحا انه حصل على موافقة مسبقة من مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم.

وتقول مصادر تركية سياسية انه فى حالة موافقة تشيللر على هذا الاقتراح فسيكون من السهل تشكيل الائتلاف الجديد من أحزاب الطريق القويم والوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطى بزعامة أجويد.

وقد اكتسب الحديث عن هذه الاحتمالات المزيد من الجدية فى الأوساط التركية ومن المحتمل أن تتحول إلى خطوات عملية خلال الأيام القادمة لتحسم مصير الائتلاف الحاكم الآن وكذلك مصير ومستقبل الوضع السياسى عموماً.

فإن فشلت المساعى الحالية لإسقاط الحكومة فلن يحالف الحظ بسهولة أى محاولة أخرى لتغير الوضع القائم قريبا مما يعنى استمرار حكومة أربكان لفترة أطول إذا لم يفكر الجيش فى التدخل المباشر أو غير المباشر لوضع حد نهائى للوضع الحالى.

وفى خضم المواجهة بين الجيش وحكومة أربكان يسعى حزب الرفاه إلى استعادة شعبيته التى خسرها خلال الأشهر الماضية جزاء ما قدمه من تنازلات على الأصعدة السياسية والداخلية والخارجية حيث بدأ باستنفار قواعده وتنظيماته للتحرك على الصعيد الشعبى وللتصدى لمحاولات الجيش الرامية إلى فرض التعليم الالزامى على الحكومة.

وفى الوقت الذى يؤيد فيه حزب الطريق القويم الشريك فى الائتلاف الحاكم مطالب الجيش بهذا الصدد يعارض حزب الرفاه الإسلامى جعل التعليم الالزامى ثمانى سنوات حسبما يطالب الجيش وذلك بحجة أن ذلك يعنى اغلاق التعليم الإعدادى فى مدارس الأئمة والخطابة التى ينظر إليها بمثابة القوة المستقبلية للقوى الإسلامية فى تركيا التى تخرج منها معظم قياداتها من هذه المدارس.

وتستعد هذه المدارس بالفعل لتسيير مظاهرة كبرى ضد أية محاولة حكومية ترمى إلى تنفيذ مطالب الجيش تجاه أوضاعها الحالية. وكانت حكومة أربكان التى تتعرض لضغوط مكثفة من الجيش وكوادر وتنظيمات حزبية أخرى قدمت على أثرها تنازلات واضحة.. قدمت تنازلاً جديداً الأسبوع الماضى بتوقيعها على قانون يسمح باستيراد لحوم الخنزير من الخارج فى خطوة جديدة منها. وقد فسرت الحكومة ذلك على أنه رضوخ لمطالب الشركات التجارية التى أجبرت الحكومة على الموافقة لها على استيراد كافة أنواع اللحوم فى إطار النظام الليبرالى الحد الذى تفرضه بنود واتفاقيات الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبى.ومن المنتظر أن تشهد الساحة السياسية التركية خلال الأيام القادمة المزيد من التفاعلات والتصعيد لتحدد تطوراتها المثيرة مصير ومستقبل الحكومة الائتلافية.

وتقول المصادر التركية انه فى حالة تقيد أربكان وتمسكه بأصوات تنظيماته وكوادره الحزبية فإن الحكومة ستسقط بلا محالة.

أما إذا فكر وهو ماتعهد عليه الرأى العام حتى الآن بالاستمرار فى تقديم تنازلات ولضمان استمراره فى السلطة فحينما ستستمر الحكومة غير أنه يتعين على رئيسها اسكات اتباعه وهو الأمر الذى لن يكون سهلا عندئذ ولكنه لن يكون مستحيلا فى جميع الحالات.

النيابة العامة فى تركيا تطالب المحكمة الدستورية بحظر حزب الرفاه الإسلامى

انقرة .. وكالات الانباء: وسط تصاعد حدة الازمة السياسية فى تركيا طالبت النيابة العامة امس المحكمة الدستورية بحظر انشطة حزب الرفاه الاسلامى الذى يتزعمه نجم الدين اربكان رئيس الوزراءوقال المدعى فورال سواس رئيس مكتب الادعاء فى محكمة الاستئناف انه طالب بحظر حزب الرفاه لانه دفع بالبلاد الى مناخ الحرب الاهلية ، كما انه يشكل خطرا على الدولة العلمانية التركية واصبح بؤرة للأفعال التى تتناقض مع مبدأ العلمانية فى الدستور التركى.

ومن جانبه نفى احمد جميل تونل وزير الدولة من حزب الرفاه هذه الاتهامات وقال ان الرفاه لم يخرج عن نطاق الممارسة الديمقراطية التركية

واعرب عن ثقته فى ان حزبه سيتجاوز هذه العاصفة لانه عمل دوما من اجل الحرية والديمقراطية فى تركيا. كانت الحكومة الائتلافية قد افلتت من محاولة فاشلة للمعارضة لتوجيه اللوم اليها فى البرلمان أمس الأول .

المصدر :

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٧

دعوى امام المحكمة الدستورية التركية لحل حزب «الرفاه» بزعامة أربكان

انقرة- وكالات الانباء:
ذكرت وكالة انباء الاناضول امس ان النيابة العامة فى تركيا
بدات اجراءات قانونية لدى المحكمة الدستورية من أجل حظر
نشاط حزب «الرفاه» الاسلامى الذى يتزعمه رئيس الوزراء نجم
الدين اربكان. واتهمت النيابة حزب «الرفاه» بانه أصبح «بؤرة
لنشاطات لا تتلاءم مع البند المتعلق بعلمانية الدولة فى
الدستور».. وقالت عريضة النيابة ان حزب الرفاه «انتهك عددا
من مواد القانون المتعلق بالاحزاب السياسية».. وبدات النيابة
هذه الاجراءات بناء على طلب من النائب العام فورال سافاس.
وتطالب النيابة بحل حزب «الرفاه» بموجب المادتين ٦٨ و٦٩ من
الدستور اللتين تنصان على ان «برامج ونشاطات الأحزاب
السياسية يجب ان تتلائم مع الطابع الديمقراطى والعلمانى
للدولة». يذكر ان الجيش التركى الذى يتمتع بنفوذ كبير يخوض
منذ اشهر معركة سياسية ضد حزب «الرفاه» بغرض ابعاده
عن السلطة. لكن احمد جميل وزير الدولة التركى وعضو حزب
«الرفاه» قال انه واثق من ان الحزب سيجتاز هذه العاصفة
وقال ان الحزب ملتزم بالاطار الديمقراطى واكد ان حزب
«الرفاه» لن يحل لانه عمل دائما من أجل الحرية والديمقراطية.
وقد نجا الائتلاف الذى يتزعمه حزب «الرفاه» بصعوبة فى
اقتراع برلمانى على توجيه اللوم الى الحكومة امس الاول.

القضاء ينحاز للعسكر ويتحرك لحل حزب «الرفاه»

تركيا على أبواب الحرب الأهلية

كتب «المحرر السياسي»:

دخلت تركيا «المنطقة الحمراء» الفاصلة عن مرحلة مفتوحة على احتمالات كثيرة ابرزها الحرب الاهلية، او التحول الى جزائر ثانية.

فغداة فشل المحاولة الرابعة لاسقاط الحكومة الائتلافية التي يقودها حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين اربكان، وبمشاركة حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر، دخل القضاء التركي على الخط في انحياز علني للجيش الذي يخوض ضد اربكان تحديداً معركة «عض أصابع» شرسة.

وفي خطوة لا سابقة لها اعلنت النيابة العامة التمييزية انها بدأت امس اجراءات قانونية لحظر «الرفاه» باعتباره «اصبح بؤرة لنشاطات لا تتلاءم مع الفقرة المتعلقة بعلمانية الدولة في الدستور».

وقالت النيابة في وثيقة من ١٨ صفحة ان الرفاه «انتهك عدداً من مواد القانون المتعلق بالاحزاب السياسية»، وطالبت بحله بموجب المادتين ٦٨ و٦٩ من الدستور اللتين تنصان على ان «برامج ونشاطات الاحزاب يجب ان تتلاءم مع الطابع الديموقراطي العلماني للدولة».

وذهب المدعي العام التمييزي فورال سافاس الى انه «لدينا رئيس جمهورية ورجال قانون وعسكريون ورجال شرطة ورأي عام، ونحن عازمون على حماية دولتنا ونظامنا. فالجمهورية التركية التي اسسها اتاتورك ستبقى للأبد، حتى وإن كان بعض رجال السياسة يتصرفون عن خطأ او ضلال او خيانة».

والكلمة الاخيرة (خيانة) قد تشكل مؤشراً الى ان النيابة العامة ربما ذهبت في مرافعتها امام المحكمة الدستورية الى حد اتهام الرفاه بالخيانة، ما قد يترتب عليه محاكمة اربكان وغيره من قادة الرفاه والمطالبة باصدار احكام الاعدام بحقهم.

تجدر الاشارة الى ان القضاة في تركيا هم في اكثريتهم الساحقة من العلمانيين. وهذا الامر يزيد من احتمالات ان تأخذ المحكمة الدستورية بالدعوى وأن تصدر حكمها بالفعل بحظر الرفاه.

لكن المراقبين يرون في هذه الخطوة المحتملة التي يدفع العسكر باتجاهها، دفعة قوية لتركيا في اتجاه قد لا يتفق والمخططات الجاهزة لدى الجنرالات.

فالرفاه ليس حزباً عادياً. وإذا كان يحتفظ بأكبر عدد من النواب داخل المجلس، فإن ذلك لم يأت من فراغ. فهو يتمتع ببنية تنظيمية لا يتمتع بها اي حزب آخر في البلاد. وأنصاره من النوع الذي ينطلق من معتقدات دينية في الغالب، وبالتالي فإنهم مستعدون للذهاب الى آخر الشوط في الدفاع عنها.

الى ذلك، فإن ثمة معلومات عن نفوذ للرفاه داخل المؤسسة العسكرية نفسها، ما يعني احتمال حصول انشقاقات في الجيش نفسه اذا شهر سلاحه ضد الرفاه. وإذا صحت المعلومات التي تتناقلها الكواليس التركية همساً عن وجود «ميليشيا» مسلحة تابعة لهذا الحزب، فإن ذلك ايضاً يعطي اي مواجهة بعداً آخر. وعليه، ففي حال حصول المحظور، اي قرار حل الحزب، يتوقع المراقبون تظاهرات عنيفة في كافة انحاء تركيا، يضطر الجيش لمواجهتها بعنف اكبر.

ويعتقد الكثيرون في انقرة ان لدى الجيش مخططات جاهزة للانقضاض على قيادة الرفاه واعتقال اكبر عدد من رموزه، في مقدمتهم نجم الدين اربكان.

غير ان الكثيرين في المقابل يعتقدون بأن لدى الرفاه مخططات مضادة، قد لا تجعل مسألة الاعتقال ممكنة بالسهولة التي يتوقعها الجنرالات.

دعوى لحظر نشاط حزب اربكان

المدعي العام يتهم "الرفاه" بجر تركيا الى حرب أهلية!

□ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ اقدمت المؤسسة العلمانية التركية أمس على خطوة حازمة ضد رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بعد يوم من فشل محاولة في البرلمان لادراج مشروع قرار بالتصويت على الثقة بحكومته الائتلافية التي تضم حزبه، الرفاه (الاسلامي)، وحزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر. (هزم المشروع بفارق ستة اصوات)

فقد رفع رئيس الادعاء العام فورال سافاش دعوى امام المحكمة الدستورية طالب فيها بحظر نشاطات حزب الرفاه بتهمة ادخال البلاد في دوامة نشاطات تنتهك المبادىء العلمانية المثبتة في القانون الاساسي لتركيا. واتهم سافاش في مؤتمر صحافي امس «الرفاه» بجر تركيا الى حرب اهلية كما اتهم ضمناً سياسيين ينتمون الى هذا الحزب بالخيانة.

وقال مخاطبا الحاضرين المذهولين في المؤتمر الصحافي: «ضعوا ثقتكم في القضاء». وتابع: «طالما كان لدينا، مثلما هو حاصل حاليا، رئيسنا وقضاؤنا وجنودنا وشرطتنا وفوق كل شيء مواطنونا، فان الجمهورية التركية التي اسسها كمال اتاتورك العظيم ستبقى حية الى الابد... حتى اذا كان بعض سياسيينا مصاباً بالجهل والجنون وحتى الخيانة». والعبارة الاخيرة هي قول مشهور لاتاتورك جاء في سياق نداء الى الشبان لحماية الجمهورية العلمانية حتى في ظل اصعب الظروف. وختم ان «تركيا لن تكون بلدا يخوض حرباً على الدين، بل ستبقى البلد الوحيد بين البلدان الاسلامية الذي يمارس فيه الاسلام على افضل وجه».

ويتألف ملف الاتهام من ١٨ صفحة ضمنها رئيس الادعاء العام قائمة ب «انتهاكات» حزب الرفاه تراوح بين تبني ارتداء ازياء اسلامية في الجامعات على رغم كونها محظورة ودفاعه العنيد عن المدارس الدينية التي يفوق عددها كثيرا ما هو مقبول لاعداد ائمة المساجد، اضافة الى عدد من تصريحات اربكان وزعماء آخرين لحزب الرفاه.

وبين «الادلة» التي ضمنها سافاش ملف الدعوى خطاب القاه اربكان في البرلمان في ١٩٩٤ تعهد فيه ان «الرفاه» سيصل الى السلطة لاقامة «نظام عادل» مضيفا ان المسألة هي فقط فيما اذا كانت عملية الانتقال هذه ستتم بهدوء أم بطريقة دموية. كذلك تتضمن قائمة الاتهامات مقتطفات من خطب انتخابية وتصريحات لزعماء آخرين في حزب الرفاه، بينها كلام لنواب اسلاميين مفوهين مثل حسن حسين جيلان وشوقي يلماز الذي

قال مرة في تجمع انتخابي لمؤيديه ان «الرفاه» هو «المقر العام» للجهاد المقدس وكل من لا يؤيده، عبر التصويت له او دعمه بالمال، ليس مسلماً. واورد الادعاء العام مقتطفات من خطاب القاه حديثا النائب الاسلامي ابراهيم خليل تشيليك تحدث فيه عن اراقة الدماء في تركيا على غرار ما يحدث في الجزائر.

ولم يصدر رد فعل فوري من حزب الرفاه على قرار رئيس الادعاء العام. وهذه اول مرة ترفع فيها دعوى تطالب بفرض حظر على نشاطات حزب في السلطة. وكانت المحكمة الدستورية قررت في السنوات الاخيرة حظر نشاطات عدد من احزاب صغيرة موالية للاكراد بتهمة ترويج مبادىء انفصالية.

وصرح رئيس المحكمة الدستورية يكتا غيونغور اوزدن للصحافيين ان محكمته ستنظر في الدعوى من منطلق حياد تام. ويعرف اوزدن بانه احد اشد مؤيدي العلمانية في تركيا وسبق له ان وجه تحذيرات حادة عدة لاربكان وسياسيين محافظين بسبب اقوال او افعال اعتبرها متعارضة مع النظام العلماني. ويلزم القانون اوزدن ان ينهي اجراءات النظر في الدعوى في مدة اقصاها ستة اشهر.

وفي حال قررت المحكمة الدستورية حظر نشاط حزب الرفاه سيفقد جميع نوابه عضويتهم في البرلمان بموجب القانون الذي ينص ايضا على حرمان مؤسسيه واعضاء هيئته القيادية من تاسيس حزب اخر لمدة عشر سنوات. وكانت المحكمة الدستورية حظرت حتى الآن حزبين يعتبران سلفين لـ «الرفاه». ففي ١٩٧٠ امرت بحظر «حزب النظام الوطني» الذي كان يتزعمه اربكان، بينما حظرت اثر الانقلاب العسكري في ١٩٨٠ «حزب الانقاذ الوطني» الذي كان يتزعمه اربكان ايضا.

وكان حزب الرفاه خرج سالما من اخر مواجهة مع العلمانيين عندما صوتت غالبية النواب اول من امس ضد طرح مشروع قرار للاحزاب العلمانية المعارضة على التصويت نص على حجب الثقة عن الحكومة. وصوت مع المشروع ٢٦٥ نائبا وعارضه ٢٧١ نائبا، بينما العدد المطلوب للحصول على غالبية بسيطة هو ٢٧٦ صوتا.

هموم مصرية

كان تركيا تسير فى اتجاهين مختلفين. أو كأن في تركيا حكومتين لا حكومة واحدة، حكومة تريد الاتجاه شرقا أى إلى العالم الإسلامي وإلى الدول العربية. وحكومة أخرى تمد يدها مرات إلى أمريكا.. ومرات أكثر إلى إسرائيل!!

فالحكومة المعلنة برئاسة نجم الدين أربكان تمد يدها وعقلها إلى الدول العربية. ويبدو الأمر وكأنها تحاول إحياء الاتجاه الإسلامي.. ولكن الحكومة الخفية التي تقودها المؤسسة العسكرية تتجه إلى إسرائيل، تمد يدها. وتفتح مطاراتها وموانيها وأرضها للتعاون العسكرى بلا حدود مع إسرائيل، ويصل الأمر إلى حد تنظيم المناورات المشتركة البحرية والجوية.. وهذا يحمل مخاطر تهدد الأمن القومي العربى لأن تركيا تملك طائرات روسية متقدمة تملكها أيضا دول أخرى فى مقدمتها سوريا، وكشف امكانيات هذه الطائرات أمام إسرائيل يجعلها فى ميزة تمكنها من التعامل مع سلاح الجو السورى بكفاءة أكبر.. فهل ياترى يمكن لحكومة أربكان ذات التوجه الإسلامي أن تتصدى للمؤسسة العسكرية التى تدير الأمور كما تشاء وبعيدا عن سلطة الحكومة المدنية؟

●● إن تركيا عانت خلال سنوات طويلة من سيطرة العسكر على مقاليد الأمور في أنقرة ومن توالى الانقلابات والحكومات العسكرية.. ولم تتقدم تركيا اقتصاديا إلا بعد أن سادت الديمقراطية وتم إبعاد المؤسسة العسكرية عن مراكز اتخاذ القرار.. ووقف الاقتصاد التركي على قدمين راسختين وانتعش وزادت الصادرات حتى نجحت تركيا فى عبور عنق الزجاجة التى كانت تعيش فيها تحت حكم الجنرالات.. فهل ياترى تريد المؤسسة العسكرية ان تستعيد نفوذها مستغلة فى ذلك توجهات حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية وتحت دعوى المحافظة على علمانية الدولة يحاول الجنرالات العودة إلى مسرح العمل السياسى فى تركيا؟!

●● ثم ما هي حكاية جنرالات تركيا مع الأراضى العربية العراقية، وهل كانت المؤسسة العسكرية التركية تجرؤ على امتهان هذه الأرض وغزوها واكتساحها بهذا الشكل الذى يحمل اعتداء صارخا على أرض عربية بالمخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية؟!

●● إن تركيا ـ أو المؤسسة العسكرية بمعنى أدق ـ تستعرض عضلاتها فى هذه الحملة التى استهدفت كما قالت تأديب جانب من الأكراد الذين هم أصلا يحملون الجنسية العراقية، فماذا يكون الوضع لو تحركت أي دولة اخرى فيها أقليات كردية أخرى مثل إيران وروسيا وردت بعمل عسكرى مضاد.. وأيضا ضد الطرف الكردى الآخر.. داخل الأراضى العراقية..

وهل من الصواب ـ فى مبادىء القانون الدولي ـ أن تجتاح جيوش دولة أراضى دولة أخرى بحجة تأديب سكانها لأن لهم مواقف سياسية تختلف مع مواقفها..

●● إن هذا ماكان ليحدث لو كانت العراق مازالت فى نفس قوتها قبل جريمة غزو الكويت. وما كان ليحدث لو كان يحكم بغداد اليوم نظام غير نظام صدام حسين. ولكن انقلبت الآية وها هى قوات أجنبية تجتاح الأرض العراقية وتدوس سيادة الأرض العربية.

ترى ماذا تفعل تركيا لو كانت القوات العراقية هى التى اجتاحت أراضي تركيا؟!

عباس الطرابيلى

٠٠١٣٩٥

اجتماع عاجل للحكومة التركية لمواجهة الدعوي القضائية بحل «حزب الرفاه»



نجم الدين اربيكان

أنقرة ـ وكالات الانباء: عقد امس نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى ورئيس حزب الرفاه اجتماعا عاجلا مع قيادات الحزب لبحث الدعوى المرفوعة من المدعي العام امام المحكمة الدستورية للمطالبة بحظر انشطة الحزب بزعم انه يشكل خطورة على المبادىء العلمانية فى البلاد.

ورفض اربكان الادلاء باى تصريحات عقب الاجتماع اشار التليفزيون التركي إلى ان الاجتماع تناول سبل مواجهة الدعوى القضائية التى تهدد حكومة اربكان واعداد الصياغة القانونية للرد عليها امام المحكمة الدستورية.

وكان المدعي العام التركى قد اتهم حزب الرفاه بانتهاك مبادىء العلمانية فى الدستور التركى، وطالب بحل الحزب الاسلامى. وينص الدستور التركى على انه لا يحق لرئيس الحزب واعضاء المكتب التنفيذى ونوابه بالبرلمان تشكيل حزب سياسى جديد فى حالة صدور حكم من المحكمة الدستورية بحظر الحزب. وتعهد زعماء حزب الرفاه الاسلامى باتخاذ اجراء قانونى ضد المدعي العام فورال سواس بتهمة التقدم بوثائق غير قانونية لحل الحزب ووقف انشطته. وتعتبر الدعوى القضائية بداية لمعركة جديدة ضد حكومة اربكان كما انها اقوى خطوة للجهاز الامنى فى حرب الاستنزاف المحتدمة ضد الاسلاميين.

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٧

في تركيا

حزب الرفاه يواجه حكما بتجميد نشاطه

انقرة- ا.ش.ا:

اختتمت قيادات حزب الرفاة التركي بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء ورئيس الحزب في ساعة مبكرة من صباح امس اعمال الاجتماع العاجل الذي دعا الحزب الي عقده لبحث الدعوي المرفوعة من المدعي العام امام المحكمة الدستورية للمطالبة بحظر الحزب بسبب الممارسة المعادية للعلمانية



اربكان

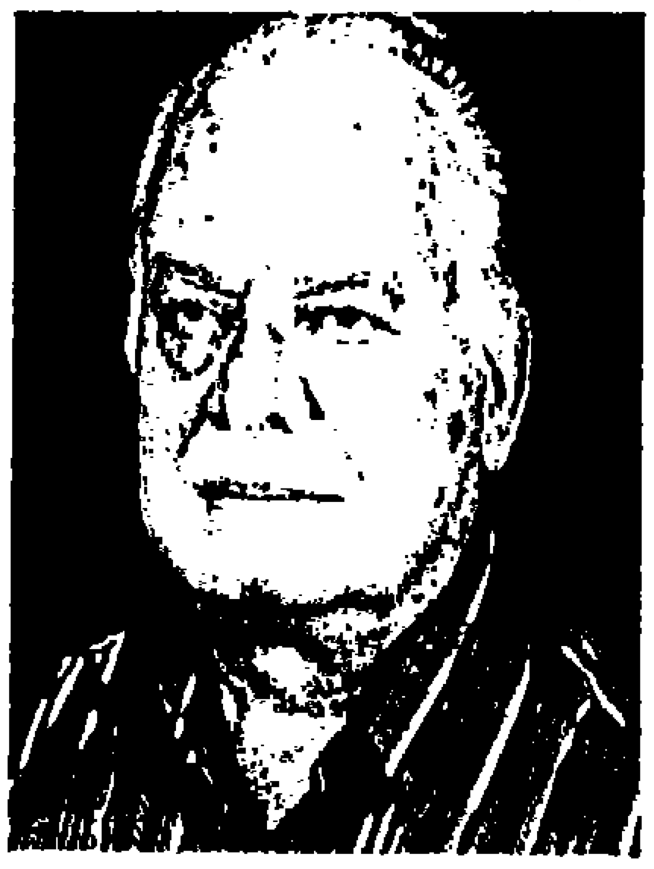
وقد رفض اربكان الادلاء باية تصريحات للصحفيين عقب الاجتماع وذكر التليفزيون التركي ان الاجتماع تناول دراسة مواجهة هذه الدعوي واعداد الصياغة القانونية للرد عليها امام المحكمة الدستورية

وفي حالة صدور حكم من المحكمة الدستورية بحظر الحزب واغلاق مقاره فان الدستور التركي ينص علي انه لايحق لرئيس الحزب واعضاء المكتب التنفيذي ونواب الحزب في البرلمان تشكيل حزب سياسي جديد



شيللر

وينص الدستور علي انه لايجوز للاشخاص الذين تسببوا في اغلاق الحزب بسبب ممارساتهم الانضمام الي حزب سياسي اخر خلال عشر سنوات كما لا يحق لهم الترشيح لعضوية البرلمان ينص الدستور ايضا علي انه اذا اراد اعضاء حزب الرفاه مواصلة العمل السياسي فانه يتعين علي المسئولين في الحزب تشكيل حزب جديد يحمل اسما جديدا وذلك قبل صدور حكم المحكمة بالاغلاق علي ان يعلن الحزب حله رسميا واتخاذ القرار بالاندماج مع حزب جديد .



تركيا إلى أين؟ ولماذا؟

بقلم : شفيق الحوت

منذ أكثر من سنة والمراقب العربي يرصد بالدهشة والاستغراب هذا المسلسل المتواصل من المواقف والتحركات التركية المستفزة والمعادية للعرب. ومع تنامي هذا المسلسل وسقوط أقنعة التمويه من حوله، بالوصول إلى عقد اتفاقات عسكرية مع إسرائيل تجعل من الأجواء التركية امتداداً لسلاح الجو الإسرائيلي مع ما يتطلبه ذلك من إقامة قواعد مشتركة ومراكز لتخزين الأسلحة، فإنه بات من المستحيل عدم إدراج هذا المسلسل في سياق تخطيط إستراتيجي يتجاوز في أهدافه كل ما قيل عن أن الأمر لا يعدو عن كونه مناورات تكتيكية مؤقتة كما ورد على ألسنة بعض المسؤولين الأتراك في محاولاتهم لطمأنة مصر، وعبرها كل العرب.

ولقد جاءت زيارة وزير الدفاع التركي للكيان الصهيوني في توقيت لا يمكن إغفال أهميته ومعناه، وهو ذكرى قيام دولة العدو، وما تبع ذلك من تصريحات وتلميحات وصلت حدود التهديد لكل من سورية وإيران، ثم دخول الولايات المتحدة على الخط والإعراب عن عزمها على الاشتراك في المناورات التركية ـ الإسرائيلية المزمع إقامتها، لتؤكد أكثر وأكثر مدى خطورة الوضع، ولاعتبار ما يجري جزءاً من إستراتيجية أكبر، هي الإستراتيجية الأميركية لإعادة رسم الخرائط في منطقة الشرق الأوسط.

كان من المنطقي أن نتوقع ـ نحن العرب ـ تغييراً في الإستراتيجية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي سقوط الدور الذي كانت تقوم به تركيا كرأس حربة «للعالم الحر» ضد المعسكر الشيوعي وحلفائه، وبروز معطيات جديدة يفترض فيها أن تزيل ما كان بينها وبين العرب من رواسب سلبية، وفي مقدمتها علاقاتها مع إسرائيل، وخاصة مع بروز عملية التسوية ومحاولات وضع حد لحالة الحرب في عملية

المصدر : الوطن العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٥/١٩٩٧

الصراع العربي ـ الإسرائيلي.
غير أن ما حدث ويحدث هو العكس تماما.
صحيح أنه بين العرب وتركيا حساب تاريخي موروث منذ أيام الدولة العثمانية، ولم يحسم بعد، وهو موضوع خلاف في التقييم لا بين العرب والأتراك وحسب، وإنما حتى بين الأتراك أنفسهم والعرب أنفسهم.
وصحيح أيضا أن العلاقات التركية ـ العربية، بعد ذلك، مرت بأزمات حادة كادت تقصمها نهائياً، مثلما حدث عندما شاركت في حلف استعماري

«مشروع أيزنهاور» فقامت بحشد قواتها على الحدود السورية بهدف ضرب المشروع العربي الوحدوي بين مصر وسورية، ثم قبولها بعقد «حلف بغداد» الذي ضم معها كلاً من إيران وباكستان لتطويق الوطن العربي وإقامة سد بينه وبين الاتحاد السوفياتي، وهو الحلف الذي قاومه العرب حتى أسقطوه نهائياً بعد قيام ثورة تموز «يوليو» العراقية سنة ١٩٥٨.
وصحيح أيضا أن هذه العلاقات تأزمت كذلك في بداية الستينات على إثر المسألة القبرصية، ووقوف العرب إلى جانب الأسقف مكاريوس وضد الغزو التركي للجزيرة.
هذا كله صحيح، غير أنه أخذ بالتبدل في أواسط الستينات، وبالضبط بعد ضرب المشروع العربي الوحدوي بانفصال الإقليم الشمالي «سورية» عن الجمهورية العربية المتحدة.
ولرئيس تركيا الحالي سليمان ديميريل، كلمة مأثورة له يوم كان رئيساً للوزراء أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي في تشرين الثاني «يناير» ١٩٦٥، جاء فيها:
«إن من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع البلدان العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي، وعلينا تطوير التعاون المثمر في المجالات كافة».
وعلى إثر ذلك شهدت العلاقات العربية ـ التركية مجموعة من المؤشرات الإيجابية، منها عودة العلاقات الدبلوماسية إلى طبيعتها، وإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية، ورفض تركيا التعاون مع واشنطن في عهد الرئيس نيكسون

سنة ١٩٧٣ التي أقامت جسراً جوياً لنقل الأسلحة والذخيرة لإسرائيل أثناء حرب تشرين الأول «أكتوبر»، كما رفضت استخدام قواعدها ومطاراتها العسكرية في جنوب تركيا في أي صراع إقليمي، باستثناء حرب الخليج التي كان العرب منقسمين حولها على أي حال.

ومن المؤشرات الإيجابية كذلك قبول أنقرة بافتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فيها، كما صوتت حكومتها سنة ١٩٧٤ إلى جانب الحقوق الفلسطينية، كما صوتت في السنة التي تلت ذلك إلى جانب القرار الشهير الذي اعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية. كما رفضت تركيا قرار إسرائيل المتعلق بضم القدس «عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل» في تموز «يوليو» ١٩٨٠، وأقفلت قنصليتها في القدس في الشهر التالي.

ومن المؤشرات كذلك ما لوحظ بين سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٨ حيث انتهجت تركيا سياسة تقارب جديدة نحو الدول العربية عموما ودول الخليج بخاصة مما ساهم في تخفيف أزمتها الاقتصادية وحاجتها إلى الاستثمارات الأجنبية. وقد ظهر نتيجة لذلك ارتفاع في الميزان التجاري، إذ ارتفعت الصادرات التركية في العام ١٩٨٠ إلى ما قيمته ٥٩٢ مليون دولار مقابل ١٩٧ مليون دولار العام ١٩٧٤. ثم تضاعف الرقم سنة ١٩٨١ فوصل إلى ١٦٨٠ مليون دولار أي بزيادة سنوية تبلغ ٣٠٠٪، وكما بالنسبة للصادرات التركية كذلك بالنسبة إلى وارداتها من الدول العربية التي بلغت سنة ١٩٧٤ نسبة ١٦,٨٪ من حجم الواردات التركية العام، ثم تراجعت فترة لترتفع سنة ١٩٨١ إلى نسبة ٣٤٪.

كان هذا، بموضوعية وإيجاز، هو حال العلاقات العربية - التركية طيلة العقود الخمسة الماضية، فماذا طرأ من المستجدات لتحرف تركيا مسارها التقليدي الذي كان يحرص على شيء من التوازن بين العرب وإسرائيل، ويعكس بشكل من الأشكال توازنا داخليا بين تركيا - الكمالية ذات النزوع الغربي وتركيا التاريخية التي كان شعبها واحداً من ثلاثة شعوب حكمت الخلافة الإسلامية هي العرب والفرس والأتراك؟

رداً على هذا السؤال، يمكننا رصد الأسباب التالية:

أولاً، وقبل كل شيء، هو الزلزال الذي أصاب الكرة الأرضية بانهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط عالم القطبين وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة. والكل يعلم ما كان دور تركيا الإستراتيجي طيلة عقود الحرب الباردة. هذا الزلزال أسقط دور تركيا الدولي ليستولد لها دوراً إقليمياً لا يقل أهمية أو خطورة، لأسباب جيوبوليتيكية وديموغرافية دفعت كلا من تركيا وإيران للتحرك صوب الجمهوريات الإسلامية «السوفياتية سابقا» للحلول أو لمشاركة روسيا الاتحادية في مجالها التقليدي في هذه البلاد. ومن المفارقات أن تستلهم تركيا «إسلامها» من جديد تسهيلاً لهذا الدور مقابل «الإسلام» الإيراني و«الإسلام» العربي، وما بين هذه «الإسلامات» من فوارق معروفة، ولكل منها من يناصره ومن يعاديه على المستوى الدولي.

وعلى الرغم من حرص تركيا على عدم إغضاب إيران لما يجمع بينهما من هم مشترك في المسألة الكردية، فإنها في ذات الوقت ترصد علاقات طهران العربية، وبخاصة مع سورية، وتحاول فصمها أو تقليصها ما أمكن.

ثانياً: هناك مسألة المياه وطموحات تركيا المستقبلية بالنسبة لثروتها المائية التي تعتبرها السلعة الإستراتيجية البديلة أو المساوية لسلعة النفط في القرن القادم. ويعتبر سد أتاتورك رابع سد في العالم كله. ولتركيا مشاريع ضخمة في هذا المجال لاستثمار مياهها، طرحها تورغوت أوزال في شباط «فبراير» ١٩٨٧ ولخصها بقوله:

«إن المياه تشكل عنصراً للتعاون الإقليمي باعتبارها مصدراً طبيعياً مثل اليورانيوم والبترول والحديد.. إلخ، وإنه إذا كان مقبولاً، طبقاً للقوانين والأعراف الدولية، التسليم بسيطرة أية دولة على ثرواتها الطبيعية، فإن الأمر ذاته قائم بالنسبة لاستخدام المياه، بشرط عدم إلحاق الضرر بالدول المجاورة وهي مسألة يرجع تقديرها أيضاً لتركيا».

ومع أن موقف تركيا من مسألة المياه هذه لا يُزال موقع جدل دولي حيث تتعدد النظريات حول علاقة المياه بمنابعها ومصابها والدول التي تمر بها، فإن الأمر يبقى لديها مسألة إستراتيجية قد تدفع بها - وربما دفعت - إلى الانحراف الذي نشهده حالياً حيث ثمة توافق في المواقف مع إسرائيل كما ثمة مشاريع مائية زراعية مشتركة تنتظر التنفيذ.

ثالثاً: هناك العقدة التاريخية في العلاقات العربية - التركية الموروثة، كما سبقت الإشارة، وهي عقدة لا يمكن فصلها عن عقدة أخرى تحكمت بتركيا منذ ثورتها الكمالية وهي الانشداد بين غرب وشرق، بين تراث إسلامي عريق وحداثة عصرية تتجه نحو أوروبا والغرب بشكل عام.

ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران والبروز المتواصل للحركات الإسلامية في معظم الدول الإسلامية، عربية وغير عربية، بما في ذلك تركيا نفسها، كبدائل لما كان سائداً في الماضي من حركات قومية ويسارية، فإن العقدة التركية ازدادت حدة في هذه المرحلة وانعكس ذلك جلياً بانتصار حزب «الرفاه» الإسلامي الذي لا يختلف عن غيره من الأحزاب حول دور تركيا الإقليمي الجديد أو حول أهمية المياه كسلعة إستراتيجية، ولكنه قد يختلف معها بنظرته الأيديولوجية والأسلوب الممكن اعتماده في تأمين المصلحة التركية وتطوير العلاقات مع الدول الإسلامية. كما أطلق عليها بعض المؤرخين المعاصرين!

وبقي السؤال المركزي: هل ستستمر تركيا بمنحاها الإستراتيجي الجديد، فيما يتعلق بعلاقاتها العربية والإيرانية؟

إن ما يحسم الإجابة عن هذا السؤال هو معرفة ما إذا كان الوضع الداخلي في تركيا يسمح بذلك، حيث أن هذا الوضع لا يزال - كما نلاحظ - هشا، ولولا المؤسسة العسكرية وقبضتها لربما شهدت تركيا انهياراً داخلياً في منتهى الخطورة. ومع أن هذه المؤسسة معروفة بميلها «العلماني» أي بارتباطها الغربي، إلا أنها لم تعد مضمونة كما في الماضي مع هذا الصعود الإسلامي الذي أكدته الانتخابات الديمقراطية، إضافة إلى الالتباس المشبوه في موقف واشنطن من هذه الحركات حيث تبدو معها في أقطار معينة، وضدها في أقطار أخرى، كما في الجزائر على سبيل المثال!

كذلك لا يمكن تجاهل ردود الفعل العربية على هذا التحرك، وهي ردود لم تكتمل بعد، ومازالت تؤثر التريث والروية في تحركاتها، وبخاصة بالنسبة لمصر التي تراوح تصريحات المسؤولين فيها بين التهويل والتهوين فيما وصلت إليه الأمور.

ويبقى بعد ذلك كله، مصير المسألة الكردية والحركات النضالية الكردية، وما يجمع وما يفرق، بين دول المنطقة بالنسبة لهذه المسألة،

وهذا يشمل بالطبع العرب «سورية والعراق بشكل خاص» وإيران وتأكيداً تركيا.
بعد هذا، ماذا يتمنى العربي المخلص، بالنسبة لهذا التحدي التركي الجديد؟
يتمنى أن لا يصل إلى مستوى التصنيفات الإستراتيجية النهائية بإحلال منطق العداوة بيننا وبين الأتراك، دون أن «نستغل» ـ كما قال مؤخراً الرئيس الأسد ـ فنباغت من الشمال بينما كنا ننتظر العدوان من الجنوب.
كما يتمنى أن يتم التفاهم حول مسألة المياه في إطار الحركة العالمية المعنية بهذه الثروة الجديدة بشكل يرضي الجميع ويؤمن مصالحهم وحقوقهم من خلال مفاوضات هادئة وتطلعات مستقبلية مشتركة.
كما يتمنى أخيراً، أن يبقى منطق التاريخ في رسمه العلاقات سائداً، لأن ما يربط بين العرب والأتراك والإيرانيين، رغم كل السلبيات التي أشرنا إليها، يبقى أهم وأرسخ مما يربط الأتراك بإسرائيل والغرب. وبالتالي فمن واجبنا أن نتحرك بشكل هادىء وعاقل يحول دون دفع تركيا إلى المزيد من الارتماء في أحضان إسرائيل، الممثل «الشرعي والوحيد» لكل ما هو غربي استعماري في الشرق الأوسط الجديد.
أما الباقي فهو مسؤولية تركية.. وما ستنتهي إليه عملية الصراع الداخلي في تركيا!

المصدر : الـ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٧

خطة الجنرالات للتخلص من أربكان !!

كتبت : عزة صبحي

●● تدافعت الاحداث فى تركيا فى الايام القليلة الماضية بصورة سريعة مما ينذر بقرب موعد الجولة الاخيرة فى الصراع بين الجناح العلمانى بقيادة العسكريين والجناح الاسلامى بقيادة حزب «الرفاة الاسلامى» الذى يشكل الحكومة الحالية بالائتلاف مع حزب الطريق القويم برئاسة شيللر. ومما يؤكد ذلك هو تطور المواجهة من الاجتماعات السياسية والتصريحات العلنية الى تحريك الجماهير والمواجهة فى الشوارع ●●

يبدو حتى الآن ان العسكريين فى تركيا مازالوا مصرين على اسقاط حكومة اربكان فى انقلاب مدنى وليس انقلابا عسكريا عن طريق تكثيف الضغوط الداخلية والخارجية عليه. وذلك بعد ان تأكدوا من اصرار اربكان على عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن القومى الخاصة بوقف مد النفوذ الاسلامى فى تركيا، واستخدم العسكريون الصلاحيات التى يتمتعون بها ولا يملك اربكان سبل الاعتراض عليها. ولعل ابرز مثال على ذلك المناورات العسكرية بين تركيا واسرائيل والعملية العسكرية الموجهة ضد الاكراد فى شمال العراق.

فالتعاون العسكرى التركى الاسرائيلى امر يرفضه اربكان ومع ذلك لم يستطع منعه بل انه عندما اصدر تصريحات بالغاء المناورات المشتركة ، كذبته وزارة الخارجية التابعة له وكذبه العسكريون، والحقيقة ان الغموض وتضارب التصريحات الصادرة من تركيا واسرائيل والولايات المتحدة حول هذا التعاون تؤكد ان هناك كثيرا من البنود السرية غير المعلنة وان هناك خطة يتم تدبيرها فى منطقة الشرق الاوسط . ففى الوقت الذى اعلنت فيه تركيا واسرائيل ان المناورات ليس لها أى هدف استراتيجى ، اكدت واشنطن ان البعد الاستراتيجى هو اهم اهداف هذه المناورات. وفى الوقت الذى اكد فيه المسئولون فى البلدين ان التعاون لن يخرج عن حدود الت... وتطوير الاسلحة اعلن اخيرا عن بيع صفقه الصواريخ الاسرائيلية المتطورة الى تركيا.

اما على نطاق العملية العسكرية التركية فى شمال العراق فالمؤكد انها تزيد من احراج اربكان الرافض تماما للحل العسكرى للمشكلة الكردية، فالواضح من حجم القوات ونوع العتاد العسكرى المستخدم فى الحملة التركية الاخيرة ان تركيا تنوى البقاء هناك لفترة طويلة.

بررت تركيا العملية العسكرية التركية الاخيرة بأنها تمت بناء على طلب من الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود برزانى لطرد مسلحى حزب العمال الكردى التركى من مناطق نفوذ البرزانيين بمحافظتى دهوك واربيل بشمال العراق.

وعلى الصعيد الداخلى فقد تطورت المواجهة بين العلمانيين والاسلاميين بصورة خطيرة . ففى الوقت الذى خرجت فيه مظاهرة من ثلثمائة الف من الاسلاميين لتأييد اربكان والاحتجاج على اغلاق المدارس الدينية، خرجت فيه مظاهرة مماثلة من العلمانيين لتندد بحكومة اربكان وتدعو الى الحفاظ على الدولة العلمانية. اما اكثر التطورات خطورة فهو قيام بعض المواطنين بالهجوم المسلح على الصحف التى تطالب بالانقلاب العسكرى لاسقاط

١٠١٤٠٢

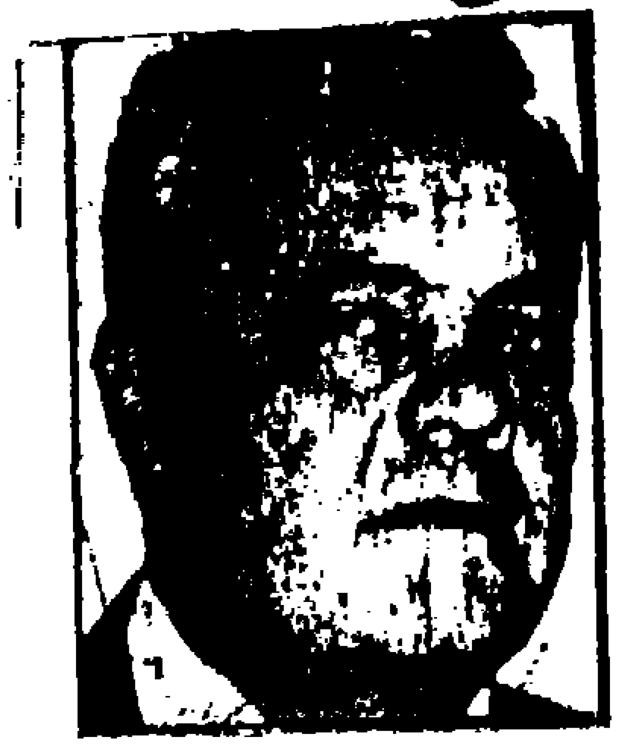
الحكومة الاسلامية وفى هذا الوقت نفسه صعدت قوات الشرطة المواجهة مع الاسلاميين بالقاء القبض على المواطنين الذين يرتدون الزى الاسلامى فى الاماكن العامة.

شيللر تطالب برئاسة الحكومة

حتى الآن لا يبدو ان تانسو شيللر راغبة فى الانسحاب من الائتلاف الحكومى رغم انسحاب ثالث وزير من حزبها من الحكومة واكدت شيللر ايضا انها تفضل الدعوة لكنها أعلنت فى تصريح مفاجىء أنها سوف تطالب من أربكان ان يتولى رئاسة الحكومة بدلا منه اعتبارا من أول يوليو لتهدأ الأوضاع فى البلاد وداخل حزبها الذى يهدد بعض اعضائه بالاستقالة اذا استمر أربكان فى رئاسة الحكومة.

سكة السلامة

فى الشأن التركى (٣)



بقلم : **د. يونان لبيب رزق**

☐ الآلام الشديدة التى تصحب عملية الولادة عرفتها تركيا خلال الفترة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وقيام الجمهورية (١٩٢٣) ، فمن الهزائم العسكرية التى نالتها نتيجة لانضمامها لدول الوسط فى تلك الحرب ، الى الاذلال السياسى الذى أعلن عن نفسه فى معاهدة سيفر (١٩٢٠) ، الى محاولة اقتطاع أجزاء من الوطن والتى قام بها اليونانيون بمعونة بريطانية حتى كاد الوجود التركى ينحسر تماما عن القارة الأوربية ، مما كان بمثابة اعلان عن الافلاس التام للنمط الأسيوى الذى ساد فى دولة آل عثمان بامتداد القرون السابقة .

وفى تلك الظروف ظهر مصطفى كمال الذى لقب فيما بعد بأتاتورك (أبى الأتراك) ، وكان من مواليد الجناح الأوربى من تركيا (سالونيك فى مقدونية التركية) ، وكان من أبناء المؤسسة العسكرية الجديدة التى اعتمدت على أبناء الطبقة الوسطى ، ثم أنه أخيرا قرر أن يكون تركيا قبل أن يكون عثمانيا .

لم يكن غريبا بعد ذلك أن ينضم لرجال الاتحاد والترقى فى عمليتهم التى قاموا بها لضرب بيت آل عثمان وإن استبقوه تحت سيطرتهم لأنه ظل يضمن لهم الهيمنة على الجناح الأسيوى الذى تبقى من الامبراطورية.. الجناح الذى يشكل أغلب المشرق العربى ، ولم يكن غريبا أيضا أن ينفصل عن هؤلاء بعد أن تيقن أن هذه المحاولة التوفيقية بين الاتحادين كانت أقرب الى محاولة تلفيقية .

خلال الحرب صنع الرجل اسمه بعد أن نجح فى غاليبولى من صد قوات الحلفاء وكان من الانتصارات القليلة جدا التى أحرزها الأتراك إبان تلك الحرب وحصل على لقب الجنرالية ولم يكن قد تجاوز الرابعة والثلاثين.. فى أعقابها سادت حالة من الانهيار العام بدا معها سقوط المنظومتين القديمتين .. المنظومة الأسيوية التى ظل يمثلها سلطان من آل عثمان يقى على عرشه دون حول أو قوة والمنظومة التوفيقية ، بعد أن هرب رجال الاتحاد والترقى من البلاد ، وبعد أن انكسر الجناح الأسيوى تماما فى أعقاب سقوط أغلب المشرق العربى فى أيدى الحلفاء .

الانتصارات التى أحرزها مصطفى كمال من خلال التأكيد على فكرة القومية التركية ، ومن خلال النجاح فى صد القوات اليونانية المدعومة بتأييد بريطانى عام ١٩٢٢ ، مهدت للرجل أن يقدم منظومته ، وكانت بتغليب النمط الأوربى على النمط الأسيوى فى هذه الدولة المفصلية ، وجاءت البداية ممثلة فى إعلان الجمهورية ، وكانت أول جمهورية تنشأ على النمط الأوربى فى دولة إسلامية .. حكومة تقوم على الانتخاب ، إدارة مدنية ، قانون مستمدة أغلب مواده من القانون السويسرى ، تغليب الوطنية التركية عما عداها من الانتماءات ، اقتصاد مختلط مع مشاركة من الدولة فى القطاعات الحيوية ، أعقبها بإلغاء الخلافة ، بكل ما ترتب على ذلك من ردود فعل فى البلاد الاسلامية لم يأبه لها أتاتورك ، فقد خلق الرجل نموذجا جديدا أسماه البعض بالكمالية وأسماه آخرون بالأتاتوركية !

جانب من هذا النموذج تمثل فى إقامة الدولة العلمانية ، فهو لم يكتف بإلغاء الخلافة بل

توجه الى إلغاء التعليم الدينى وأعقبه بإنهاء وجود الطرق الصوفية ، سار بعدها قدما فى تغليب النمط الأوربى .. فى الزى قرر استبدال الطربوش بالقبعة ، فى اللغة بدأ فى استخدام الحروف اللاتينية محل الحروف العربية ، وتخلص بعدئذ من المفردات العديدة ذات الأصول العربية والفارسية مما جعل التوجه الفكرى نحو أوربا أيسر كثيرا مما كان عن ذى قبل ، فى الحياة الاجتماعية قام بخطوات كبيرة نحو فرنجة المرأة التركية وانتهى نظام الحريم الى غير رجعة .

غير أنه يبقى بعد ذلك أنه فى تغليبه للنمط الأوربى قد نسى الطبيعة المفصلية لتركيا ، وأنه وخلفاءه قد غالوا فى هذا الاتجاه ، حتى أن الأمر وصل بهم الى تغليبه على علاقاتهم بدول الجوار العربية مما بدا فى سياسات الجنرالات لاعطاء الأولوية لانضمام تركيا الى المجموعة الأوربية ، ومما بدا فى سياسات حكومة أنقرة نحو اسرائيل والتى اتسمت دائما بشكل من التعاطف تحول أخيرا الى لون من التحالف !

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٧

العلمانية تحوّلت الى أصولية صرفة!

تركيا: العسكر والإسلاميون والغرب

تقدم تركيا الحديثة نموذجاً مجسداً وحياً للتعارض الممكن بين العلمانية والديموقراطية. كما تقدم صورة مقنعة لقدرة علمانية جهيضة وناقصة على انجاب المشكلات نفسها التي يمكن ان تنجبها الأصوليات الايديولوجية والدينية، التي كثيراً ما قيل بوجود حصانة للعلمانية حيالها، بما أنها موقف يفصل الحيزين السياسي والديني عن بعضهما. غير ان تجربة تركيا الاتاتوركية تؤكد امكانية تحول العلمانية الى أصولية ذات طابع عقيدي صرف، شأنها في ذلك شأن الأصوليات الدينية او الايديولوجية، وتثبت ان في اسطنبول نمطاً من أصولية حداثية، ترى في علمانيتها ديناً للدولة يحق لها ان تفرض عبادته على مجتمعها بوسائل اكراهية، مثلما تفعل الأصوليات ذات المرتكز الديني او الأيديولوجي.

هذا الطابع الأصولي للعلمانية التركية يضفي عليها سمات تجعلها متعارضة مع جوهرها الديموقراطي ونافية له، فهي تضطهد من ليسوا من اتباعها، وتمنعهم من عيش وممارسة قناعاتهم وعقائدهم بصورة علنية وحرة، وتعرضهم لتقييدات مخالفة للديموقراطية: انجاز العلمانية الأول، حيث فصل الدولة عن الدين يعطي المتدينين حق ممارسة إيمانهم علنياً وشرعياً، وينصب على الاعتراف باستقلالية مجالي الدولة والدين عن بعضهما، وعلى حظر امتصاص أي منهما للآخر او تذويبه في كيانيته الخاصة، ومنع الدولة من المساس بالطابع الغائي والشخصي للدين، والدين من اخضاع شؤون الدولة لغايات ما ورائية. فالسياسة موضوعها مصالحي دنيوي، بينما موضوع الدين غائي - اخلاقي، يتركز على علاقة المؤمن بخالقه أساساً.

في تركيا الراهنة، تفصل العلمانية الدين عن الدولة كي تخضعه لـ«مجلس الدفاع القومي»، الذي نصب نفسه حارساً لما يسميه قيم الديموقراطية التي يعلن تصميمه على إلزام المجتمع بها، مع أنه ينتهكها ويضع حداً للنظام السياسي يحظر على الأحزاب والقوى السياسية تخطيها او تغييرها، حتى ان فوضها الشعب بذلك من خلال انتخابات حرة وسرية وشرعية. هكذا جعلت قيادة الجيش التركي من نفسها دولة حقيقية وخفية تدير دولة وهمية وعلنية، وصارت روح البلد الجهة التي تقرر نظامه، رغم تعارض ذلك مع نظام الديموقراطية، الذي يحوله قادة الجيش الى ديكور خارجي لحكم عسكري مستتر، بزعم حمايته والدفاع عنه.

•••

عقب نجاح حزب الرفاه الإسلامي وتزعمه حكومة ائتلافية، قرر مجلس الدفاع القومي الحد من صلاحيات هذه الحكومة، المنتخبة سلمياً وشرعياً من قبل برلمان منتخب سلمياً وشرعياً بدوره، فمنع رئيسها وأعضاءها من التعاطي مع نوع من الشؤون العامة ترتبط به مصالح البلاد الأمنية العليا، ومنها علاقاته الأطلسية وحلفه العسكري مع اسرائيل. وقد أيد ساسة الدول الغربية سلوك الجيش المنافي للديموقراطية، فكانت النتيجة ان تشجع وانتقل الى محاولة إلزام الحكومة بمواقفه من هذه الجهة الداخلية او تلك، متذرعاً هذه المرة بالدفاع عن العلمانية، التي جعل منها ما أسماه احد الضباط «مسألة حياة او موت بالنسبة لتركيا».

في نظام ديموقراطي، الحكومة هي المسؤول الوحيد عن ادارة شؤون بلادها العامة، ما دامت تحظى بتأييد أغلبية نيابية. وبما ان العلمانية ليست نظاماً سياسياً، بل اطار تنظيمي وحاضن للديموقراطية، فيفرض عليه مساراً مسبقاً، ويضع سقفاً منخفضاً لتطوره يحرفه عن وظيفته في التعبير عن ارادة الشعب، ويجعل دوره الحيلولة دون وصول قوى سياسية معينة الى السلطة، يرى جنرالات تركيا فيها خطراً يتهدد ما يسمونه «النظام العلماني». وقد تكاثرت، في الأشهر الأخيرة، قيود الجيش على الحياة الديموقراطية، وتزايدت الخطوط الحمر من حولها مع بروز مركز عسكري مقرر، ليس هناك من مسوغ لوجوده في نظام البلاد التمثيلي، ولا مجال لفرض رقابة برلمانية او مسلكية عليه، جعل من ارادته مرجعاً اعلى في تطور البلاد، وانخرط في حرب ضد القوى الإسلامية، طالباً الى الحكومة وضعها خارج الشرعية - كأنه هو في موقع شرعي - رغم انها لم تتجاوز الحقوق التي تكفلها لها العلمانية، وأهمها حقها في ممارسة شعائرها الدينية بما هي طقوس عبادية تقع ضمن المجال الفردي للمؤمن، فلا تتعداه الى تقرير طابع المجال السياسي للدولة او الى تعيين حدوده وأساليب عمله ومسائله. اخيراً، استمرأت قيادة الجيش اللعبة، فأكثرت من مذكراتها التوبيخية والانذارية الى حكومة بلادها الشرعية، التي يفترض أنها خاضعة لإمرة احد اعضائها، واصدرت لها توجيهات علنية وأوامر توضيحية يطلب منها الالتزام بها في ادارة شؤون البلاد اليومية، وإلا فإنها ستتحمل مسؤولية ما قد تتعرض له الحياة العامة من هزات

وأزمات. بالمقابل، لم يحد حزب الرفاه عن تمسكه بالديموقراطية، وكرر قبوله بالنتائج التي يمكن ان تترتب على سياساته في أية انتخابات تشريعية مقبلة.

ماذا يفعل الغرب حيال ما يجري؟ إنه يؤيد انتهاك الجيش للديموقراطية والعلمانية، مفوتاً الفرصة لتطوير تجربة في التفاعل الخلاق بين اسلامية منضبطة ونظام برلماني في اطار من الشرعية الدستورية، ومؤيداً أصولية العسكر العلمانية ونزعتهم الانقلابية، الخطر الذي تهدد طوال نيف ونصف قرن أمن تركيا الداخلي وسلامها الوطني، ويهدد اليوم بردف حرب الاضطهاد القومي ضد الأكراد بحرب اضطهاد سياسي ضد قطاعات شعبية تركية واسعة، لمجرد أنها ترى في الإسلام هويتها الدينية وعقيدتها الشخصية، وترفض ان ترى في علمانية الجيش نظاماً سياسياً، هذا الرفض هو حق تكفله لها العلمانية والنظام الديموقراطي اللصيق بها.

هل تتفق علمانية الجيش، التي تجبر الناس على معاملتها كدين من طقوسه وشعائره طاعة وعبادة العسكر والعداء للأديان السماوية، مع علمانية اوروبا، التي ترى كثرة المفكرين السياسيين فيها ضرورة لخروج البلدان المتأخرة من مأزقها؟ وهل تتفق مع الديموقراطية، وهي التي استخدمت طوال نيف وسبعين عاماً كأداة بيد الجنرالات للضبط والتحكم الداخلي، وتحجيم حريات المواطنين الشخصية والديموقراطية؟ إن علمانية عسكر الترك هي حالة ايديولوجية خاصة، تحجر على الحرية والديموقراطية وتتكفل ببقاء بلدها تحت رقابة مؤسسة غير ديموقراطية بطبيعتها، تربطها بمسارات ومصالح أمنية واستراتيجية يرفضها قسم كبير من شعبها، مثلما يرفض «نظامها العلماني»، أداة غربنة وطنه وادخاله في سياق اطلسي-اسرائيلي.

في ظروف انتهاك الديموقراطية باسم العلمانية، والعلمانية باسم الغربنة، مسألة حتمية. ويصبح مفهوماً أن لا يؤيد الغرب انتهاك الشرعية البرلمانية والدستورية، رغم تعارضها الظاهر مع تصريحات اميركية تزعم ان كلينتون يراعي الجوانب الأخلاقية في العلاقات الدولية وأهمها الدفاع عن حقوق الانسان. ان عداء الغرب للإسلام جعله يصمت على انتهاك منظمات عنفية لحقوق وحياة الناس، مثلما يحدث في الجزائر منذ أعوام، وفي تركيا منذ أشهر.

•••

ليس مسلمو تركيا ممن يلاحقون وتغلق مدارسهم ومكاتب منظماتهم، ارهابيين. ولم يسبق لهم ان ارتكبوا أعمالاً ارهابية او عنفية، بل اعلنوا ومارسوا دوماً التزامهم بالديموقراطية. بالمقابل، هناك منظمات ارهابية تركية كثيرة فبركها الجيش وأجهزته الزمنية، ووضعها خارج أية رقابة شرعية او دستورية. يضاف الى هذا ان الجيش منهمك منذ حوالى عقد في حرب حقيقية ضارية ضد قسم كبير من مواطنيه هم الأكراد، كثيراً ما عاقبهم «النظام العلماني» بالموت لأنه ضبطهم يستخدمون لغتهم الأم في... منازلهم، ونسف قراهم بالآلاف وطردهم منها في حملات إبادة جماعية استهدفت ايضاً نساءهم وأطفالهم وشيوخهم، ولا زالت ملاحقة الى اللحظة. فهل عمي الغرب حيال ما يرتكبه جيش تركيا من قمع منظم، انتهى دوماً الى حملات عسكرية كبرى ضد مدنيين عزل؟ ام ان قمعاً كهذا لا يستحق الشجب او يثير الاهتمام، لأنه موجه ضد من يعتقد الغربيون انهم خصومهم، ولأن من يقوم به هو مؤسسة عسكرية حليفة لهم؟

تقترب تركيا من حافة انفجار سياسي واجتماعي يدفعها الجيش اليه دفعاً؟ تدل القرائن على أن الديموقراطية التمثيلية ستكون ضحيته الأولى. فبأي حق سيتباكى الغرب غداً على حريات الترك وحياتهم، وبأية ذرائع سيحول مقاومة اسلامييها لدكتوتاتورية عساكرها الى ارهاب؟

ميشيل كيلو

٠٠١٤٠٨

المصدر : [illegible] العربي

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٧

بدء الإجراءات القضائية لحل «الرفاه»

أربكان يقاضي المدعي العام

وافقت المحكمة الدستورية العليا في تركيا امس على البدء بإجراءات حل حزب «الرفاه» بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بطلب من مدعي المحكمة التمييزية فورال سافاس الذي سيتقدم حزب الرفاه بدعوى قضائية ضده بسبب تقديمه وثائق غير قانونية.

واعلن رئيس المحكمة العليا يكتا غونغور اوزدن ان اعضاء المحكمة وافقوا على طلب المدعي والاجراءات بدأت. وكان مدعي عام المحكمة التمييزية فورال سافاس قد طلب امس الاول من المحكمة التمييزية حل حزب الرفاه بعد ان اتهم هذا الحزب «بقيادة البلاد الى حرب اهلية وبمحاولة نسف النظام العلماني في تركيا». ويذكر ان المحكمة الدستورية هي اعلى هيئة قضائية في تركيا وهي مخولة ايضاً حل الاحزاب السياسية. وهي المرة الاولى التي تتخذ فيها اجراءات لحل حزب حاكم في تركيا. من جهته اعلن حزب الرفاه انه سيلاحق سافاس قضائياً بحجة انه اهان علناً الحزب ولأن المعلومات التي قدمها حول جر الحزب تركيا لحرب اهلية لا اساس لها من الصحة.

(ا.ف.ب-رويتر)

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محافظ أنقرة يدعو السكان إلى الوشاية بمن يرتدي زياً إسلامياً

تركيا: "الرفاه" يصعد مع المؤسسة العلمانية

□ انقرة - «الحياة»:

■ صعد حزب الرفاه (الاسلامي) امس المواجهة مع المؤسسة العلمانية في تركيا وهدد باتخاذ اجراء قانوني ضد رئيس الادعاء العام فورال سافاش الذي اعلن أول من امس انه اقام دعوى امام المحكمة الدستورية مطالباً بحظر نشاط الحزب الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بتهمة تشكيل خطر على النظام وجره البلاد الى حرب اهلية. واعلن نائب رئيس «الرفاه» وزير الدولة عبدالله غيول: «سنجعله (رئيس الادعاء العام) يمثل امام القضاء. لقد قدم وثائق غير قانونية ولا اساس لها ضدنا».

وجاء اعلان سافاش غداة فشل محاولة في البرلمان للتصويت على الثقة بالحكومة الائتلافية، التي تضم حزب الرفاه والطريق الصحيح (بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر). وينص القانون على ان امام المحكمة الدستورية ستة اشهر لاتخاذ قرار في شان الدعوى التي رفعها المدعي العام. وفي حال جاء القرار لمصلحته فان جميع نواب حزب الرفاه سيفقدون عضويتهم في البرلمان، بينما يحل حزب الرفاه ويحظر على جميع اعضاء هيئتيه التاسيسية والقيادية تاسيس حزب اخر لمدة عشر سنوات.

وفي تحد اخر من العلمانيين

دعا محافظ انقرة (تعينه الحكومة) إردوغان شاهين اوغلو امس سكان العاصمة الى ابلاغ السلطات عن كل من يرتدي زياً اسلامياً على اساس القانون الذي يحظر على الاتراك ارتداء هذه الازياء. ونقلت وكالة «الاناضول» الرسمية للأنباء عن شاهين اوغلو قوله: «ابلغوا مكتب المحافظ اذا شاهدتم اشخاصاً لا يلتزمون قانون تحديد الزي وارتدوا الجبة والعمامة في شوارع انقرة».

يذكر ان مجلس الامن القومي (اعلى هيئة تبت شؤون الامن الاستراتيجي) ألزم في شباط (فبراير) الماضي الحكومة، الى جانب مطالب اخرى هدفها الحد من النشاطات الاسلامية، حظر ارتداء الزي الديني في الاماكن العامة. كذلك نقلت «الاناضول» عن شاهين اوغلو تأكيده ان سلطات انقرة اغلقت حتى الآن ٧٢ صفاً لتعليم القرآن ومنعت فتح ٢٠ صفاً كان من المقرر افتتاحها. وهذا الاجراء هو أحد المطالب التي قدمها مجلس الامن القومي.

تشيلر تؤيد الانتخابات للخروج من الأزمة السياسية

تقلص أغلبية الائتلاف الحاكم بعد استقالة نائبين

انقرة - ر - لأول مرة منذ تشكيل الائتلاف الحكومي في تركيا قبل عشرة أشهر لوحت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية باحتمال اللجوء إلى صناديق الاقتراع لحل الأزمة السياسية الناجمة عن معارضة المؤسسة العسكرية للتوجهات الإسلامية للحكومة. واتهمت تشيلر شريكها في الائتلاف الحكومي الحالي حزب «الرفاه» بالإضرار بالمجتمع من خلال تقسيمه للأتراك بين مسلمين وغير مسلمين، واقترح نائب رئيس حزب «الطريق القويم» محمد جولهان تشكيل حكومة جديدة بين «الطريق القويم» و«الرفاه» بقيادة تشيلر لاجراء انتخابات مبكرة بينما اكد مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» المعارض أن حكومة جديدة ستشكل قريبا لتحل محل الائتلاف الحالي.

وتأتي تصريحات تشيللر في الوقت الذي يتعرض فيه حزب «الطريق القويم» لمزيد من الانقسامات إذ قدم نجم الدين جوهري أحد نواب رئيس الحزب استقالته من منصبه مع بقائه داخل الحزب بينما قرر النائبان شامل ابريم وحكمت ايدين الانشقاق على الحزب وأعلن ايدين انضمامه الى حزب «الوطن الأم» بسبب التوجهات الاسلامية للحكومة. وقد تقلصت بذلك الاغلبية التي يتمتع بها الائتلاف الحاكم في البرلمان الى ٢٧٨ مقعدا أي بفارق صوتين فقط عن الحد الأدنى المطلوب في مواجهة ٢٦٩ مقعدا للمعارضة.

استقالة نائب رئيس «الطريق القويم»

تشيللر: الانتخابات قد تكون الحل للأزمة الحكومية

اعتبرت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر ان الانتخابات قد تحل الازمة الحكومية في تركيا والتي زادتها امس استقالة نجم الدين جوهري نائب رئيس حزب «الطريق القويم» الذي تتزعمه تشيللر نفسها. وقالت تشيللر خلال اجتماع لرجال الاعمال «نتوقع طريقاً يؤدي الى الانتخابات. الحل هو الشعب. سنفتح الطريق الى صندوق الاقتراع». وفي وقت سابق، قدم نائب رئيس حزب «الطريق القويم» استقالته من منصبه، بسبب مشادة بينه وبين تشيللر مساء الخميس الماضي في اجتماع للحزب عقد للبحث في مصير الحكومة الائتلافية.

وقال جوهري «ابلغت تشيللر استقالتي من منصبي كنائب لرئيس حزب «الطريق القويم».

وسبق استقالة جوهري استقالة نائب آخر من «الطريق القويم» هو ساميل ايريم الذي نقلت عنه صحيفة «حرييت» قوله «انني ادركت كم كنت مخطئاً» عند تصويته ضد توجيه اللوم لحكومة نجم الدين اربكان.

(اف.ب- رويتر)

تركيا: تمرد في حزب تشيلر يهدد بانهيار حكومة اربكان

□ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ تعرض حزب الطريق الصحيح، الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر، الى هزات قوية امس هددت بانهيار الحكومة الائتلافية التركية التي تضم حزبها وحزب الرفاه (الاسلامي) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. واعلنت تشيلر اثر اجتماع لقيادة حزبها، ان اجراء انتخابات مبكرة اصبح حتمياً.

وكان امس يوما اسود بالنسبة الى تشيلر اذ استقال من حزبها النائبان شامل ايريم وحكمت ايدين وأعلنا ان هناك آخرين سيلحقون بهما في اطار الدعوة الى انهاء التحالف بين حزبهم العلماني والحزب الاسلامي، لكن الضربة الاقوى لتشيلر جاءت من اقرب مستشاريها ونائبها في الحزب نجم الدين جوهري، عرابها الذي هندس صعودها الى زعامة الحزب في حزيران (يونيو) ١٩٩٣، عندما اعلن استقالته من منصبه الحزبي.

واعلن جوهري استقالته غداة تلاسن مع تشيلر ذكرها خلاله بمعارضته الطويلة لاستمرار الائتلاف بين حزبه وحزب اربكان. وبدأ التلاسن بعدما اعلنت تشيلر في اجتماع للهيئة التنفيذية للحزب ان اربكان لم يتحمس لطلبها تسلم رئاسة الوزراء منه الشهر المقبل، قبل الموعد المتفق عليه بموجب بروتوكول الائتلاف بين حزبيهما مبررة طلبها بأنه لنزع فتيل النزاع بين الحكومة والمؤسسة العلمانية بجناحيها المدني والعسكري. وتفاقم النزاع نتيجة مماطلة اربكان في تنفيذ مطالب قدمها مجلس الامن القومي (اعلى هيئة تبت شؤون الامن الاستراتيجي للبلاد ويسيطر عليه العسكريون) في نهاية شباط (فبراير) الماضي للحد من نشاطات الاسلاميين. ونجحت المؤسسة العلمانية في اثارة تمرد داخل حزب تشيلر بسبب رفضها الانضمام الى جهود هذه المؤسسة في الضغط على اربكان لتنفيذ مطالب مجلس الامن او انسحابها من الائتلاف. ولعب وزير التجارة والصناعة السابق يالم ايرز، احد ابرز القياديين في حزب الطريق الصحيح، دوراً رئيسياً في تنظيم التمرد بعدما استقال الشهر الماضي من الحكومة وبدأ حملة مكشوفة ضد تشيلر.

وسجل الائتلاف الحاكم انتصارا عندما فشلت المعارضة البرلمانية الاربعاء الماضي في الحصول على تاييد غالبية النواب لمشروع قرار بالتصويت على الثقة بالحكومة. ولكن الانتصار لم يدم طويلا اذ اعلن رئيس الادعاء العام اول من امس انه رفع دعوى امام المحكمة الدستورية لفرض حظر على نشاط حزب الرفاه بتهمة جر البلاد الى حرب اهلية. وفي اليوم نفسه قرر رئيس المحكمة يكتا غيونغور اوزدن قبول الدعوى والبدء بالاجراءات القانونية للنظر فيها. وحذر امس النائب محمد غيولهان، الذي كان يعتبر من المناصرين الأقوياء لزعامة تشيلر واستقال اول من امس من منصبه كنائب لرئيسة الحزب، قيادته من انه «ليس مرجحا ان يستمر الائتلاف الحاكم مدة اطول بعد كل الذي حصل». في السياق ذاته أكد زعيم الحزب الرئيسي في المعارضة «الوطن الأم» (العلماني اليميني)، رئيس الوزراء السابق مسعود يلماظ أن «حكومة جديدة ستتشكل قريبا لتحل مكان الائتلاف الحالي الذي يشكل الاسلاميون الاكثرية فيه».

استقالة نائب رئيس حزب تشيلر

□ انقرة – ا ف ب:

اعلن نجم الدين جوهرى نائب رئيس حزب «الطريق القويم» الذى تتزعمه وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر استقالته من هذا المنصب.

وقال جوهرى فى تصريح مكتوب «ابلغت تانسو تشيلر باننى مستقل من منصبى كنائب لرئيس حزب الطريق القويم».

وذكرت شبكة التليفزيون الخاصة «ان . تى .فى» ان استقالة جوهرى نائب اقليم سانليورفا (جنوب شرق) سببها مشادة جرت بينه وبين تانسو تشيلر خلال اجتماع للحزب عقد اول امس الخميس على مصير الحكومة الائتلافية المكونة من حزب الرفاة الذى يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان وحزب الطريق القويم.

وقد سبق استقالة جوهرى المقرب من تانسو تشيلر استقالة نائب اخر لحزب الطريق القويم وهو ساميل ايريم صباح امس فى اطار احتجاجات عدد من نواب الحزب على استمرار التحالف مع الرفاة.

وتاتى هاتان الاستقالتان بعد ثلاثة ايام من رفض مذكرة لحجب الثقة عن الحكومة بفضل حزب يمينى متطرف صغير يحظى بقوة ترجيحية فى البرلمان.

تفاقم الأزمة التركية بعد استقالة نائب ثالث من «الطريق القويم»

انقرة ـ وكالات الانباء: اعلن ايلهان اكوزوم النائب من حزب «الطريق القويم» الشريك فى الائتلاف الحكومى مع حزب الرفاه الاسلامى استقالته من الحزب امس ليكون بذلك ثالث عضو فى الحزب يستقيل منذ امس الاول الجمعة بعد ان قدم النائبان شاميل ايريم «وحكمت ايدين» استقالتهما احتجاجا على الاتجاه الاسلامى المتطرف الغالب على الائتلاف الحاكم.

وذكرت شبكات التليفزيون الخاصة «ان. تى. فى» ان نوابا اخرين من حزب تشيلر قد يقدمون استقالتهم خلال ساعات او ايام مما سيضعف موقف الائتلاف الحاكم الذى تقلصت عدد مقاعده فى البرلمان الى ٢٧٧ مقعدا ويزيد من تفاقم الازمة السياسية التركية وكانت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم قد ذكرت امس الاول ان الانتخابات المبكرة قد تكون الحل الاخير للخروج من الازمة بعد ان فشلت فى اقناع نجم الدين اربكان رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة ترأسها تشيلر.

المصدر : الجمهوريــــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ / ٥ / ١٩٩٧

ضعف الائتلاف الحاكم فى تركيا



اربكان

انقرة ـ وكالات الانباء:

قدم نائب ينتمى لحزب الطريق القويم - الشريك الاصغر مع الائتلاف الحاكم فى تركيا - استقالته امس ليترك بذلك الائتلاف الذى يضم الاسلاميين والمحافظين مستمتعا باغلبية مقعدين فقط.

وذكرت وكالة انباء الاناضول نقلا عن النائب المستقبل وليلهان اكوزوم قوله انه لايمكن بعد الان ان يكون جزءا من الائتلاف او ان يؤيده طالما ان ذلك يعارض ضميره ومنطقه.

وستخفض استقالة اكوزوم عدد نواب حزب الطريق القويم فى البرلمان الذى تبلغ مقاعده ٥٥٠ مقعدا الى ١١٨ نائبا بينما يشغل حزب الرفاه بزعامة اربكان ١٥٩ مقعدا وباجمالى مقاعد ٢٧٧ مقعدا واذا ماأصبح عدد مقاعد الائتلاف اقل من ٢٧٦ مقعدا فعندئذ ستعتبر الحكومة حكومة اقلية.

أنقرة معزولة أقليميا وإسلاميا

الائتلاف الحاكم فى تركيا .. على وشك الانهيار

انهيار الائتلاف الحكومى فى تركيا اصبح وشيكا هذا مايؤكده المراقبون السياسيون .. فرغم الاقتراح الذى تقدمت به احزاب المعارضة التركية تطالب فيه بتوجيه اللوم الى حكومة حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان تمهيدا لاجراء اقتراح بالثقة عليها وفشل هذا الاقتراح ، الا ان ذلك لايمنع ان الائتلاف التركى هش للغاية وان معاول هدم كثيرة تحاول تحطيمه وانها باتت قاب قوسين او ادنى من تحقيق ذلك .

فحكومة اربكان تواجه سلسلة من الازمات سببها المباشر الاستقالات بالجملة التى يعلن عنها اصحابها بين الحين والاخر تاركين الائتلاف يهوى الى مصيره المحتوم . ليس ذلك فقط بل ان الشريك الاساسى فى الائتلاف تانسو تشيللر زعيمة الفريق القديم يبدو انها قد انضمت هى الاخرى الى هذه المؤامرة بتصريحاتها المسمومة وكان اخرها ماقالته .. «اننا نستطيع ان نرى المخرج الوحيد للازمة هو انتهاج الطريق المؤدى الى اجراء انتخابات جديدة»

ناهيك عن اسس الخلاف فى الازمة الحالية التى تواجهها الحكومة وهم جنرالات الجيش ومعهم العلمانيون الرافضون لاى مد اسلامى فى تركيا ويعدونه خطرا مستقبلا على تركيا سواء فى الداخل او الخارج .

تأثر غربى

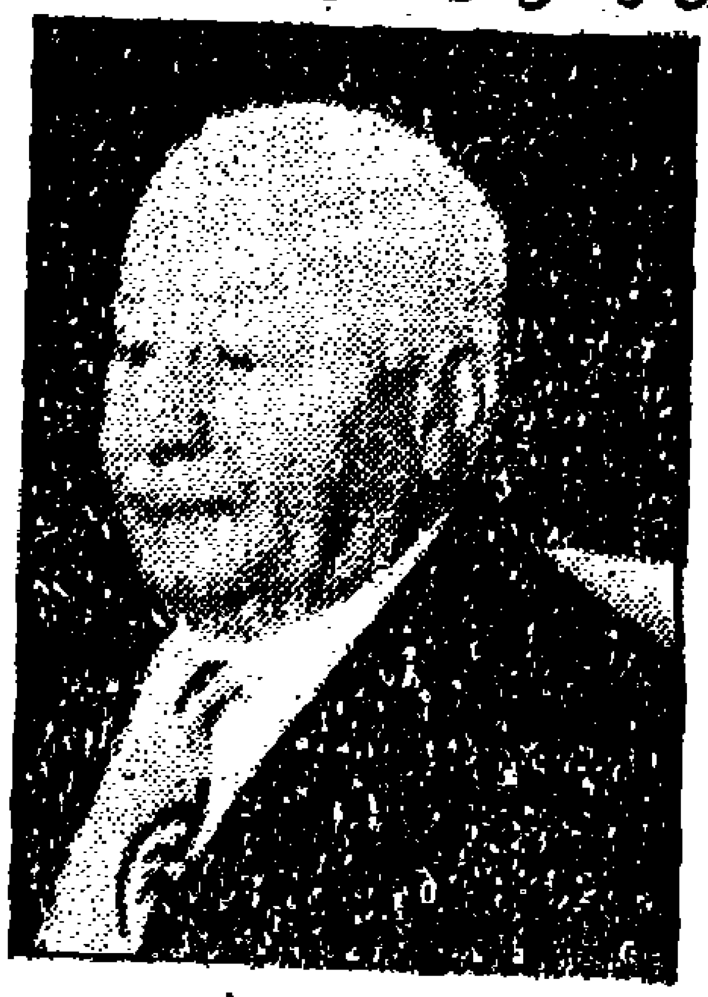
والحقيقة ان المؤسسة السياسية والادارية فى تركيا متأثرة تماما بالغرب من ناحية السلوك والاسلوب . كما ان المثقفين الاتراك لديهم نفس التأثر بالغرب .

وتنشأ المشاكل التركية الراهنة والخطيرة من التوتر المستمر بين الحداثة والعقيدة .. ومع ان المجتمع السياسى لتركيا كان حادا ومنتشرا الا ان تأثره بالغرب كان ناقصا وغير تام .. فالنظام الحزبى الحديث ليست لديه جذور ويميل لانشاء حكومات تقوم احيانا على الفساد حيث ترتبط هذه الحكومات بعلاقات مع جماعات تجارية وبنكية داخل تركيا .

اما حكومة تركيا اليوم فتجد نفسها مرتبكة امام القومية الكردية وتقف عاجزة امام الحركة الانفصالية الكردية وعملياتها ضد انقرة .

لكن اكثر المشاكل اهمية فى تركيا اليوم تتمثل فى القوة الانتخابية للاصوليين الاسلاميين ، فحزب الرفاه الاسلامى هو المؤسسة السياسية الحديثة والوحيدة فى تركيا الذى له جذور عميقة فى القرى والريف التركى .

والاسلاميون كانوا اقوياء بما يكفى لتولى رئاسة الحكومة فى تركيا منذ عام ، وبدعم من جانب الحزب العلمانى «الطريق القويم» بزعامة تانسو شيللر المعروفة للغرب جيدا .. الا ان الائتلاف الحكومى يتصرف تحت رقابة صارمة من الجيش التركى الذى يعتبر نفسه دائما الوصى على تركيا العلمانية او على رؤية اتاتورك العلمانية والمنفتحة على الغرب .



نجم الدين اربكان
رئيس وزراء تركيا

صلاح البرديسى

نواب حزب الطريق القويم التركي يوا صلون تقديم استقالاتهم إلي البرلمان

أنقرة ـ أ. ف. ب: واصل امس نواب حزب «الطريق القويم» الذى تتزعمه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر ـ تقديم استقالاتهم إلى البرلمان التركى. قدم النائب ايلهان اكوزوم استقالته من الحزب إلى البرلمان.

ارجع اكزوم استقالته إلى عدم مقدرته على الاستمرار فى دعم الائتلاف الحكومى الذى يسيطر عليه الاسلاميون. اكدت مصادر برلمانية تراجع عدد نواب حزب «الطريق القويم» فى البرلمان إلى ١١٨ عضوا من اصل ٥٥٠ عضوا عقب الانتخابات الاخيرة. وكان النائبان ساميل ايريم وحكمت ايدين قد قدما استقالتيهما من الحزب أول امس. كما قدم نجم الدين الجوهرى ـ نائب رئيس الحزب ـ استقالته من منصبه دون مغادرة الحزب. وتوقعت مصادر تركية ان نوابا آخرين من حزب تشيلر قد يقدمون استقالاتهم خلال الايام القادمة.

تركيا والبحث عن... توازن صعب

محمد نورالدين.
قبعة وعمامة (مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا).
دار النهار، بيروت.
١٩٩٧.
١٥٢ صفحة.

تجتاز تركيا حالياً مرحلة دقيقة تُنعت في لغة العلوم الاجتماعية، بمرحلة اللانظامية الشاملة. فقيم الماضي لم تعد تفلح في معالجة مستجدات الحاضر، كما ان الوضع الراهن غير قادر على الانسلاخ عن جذوره العميقة، الممتدة الى ماضٍ مجيد.

في التجارب العالمية ليست هذه اول مرة تحصل مسالة مشابهة، فالمانيا مرّت بتجربة مماثلة، حيث تعاقب الماضي العسكري والثقافي المجيد مع الانكسار السياسي والعسكري في وعي الالماني المعاصر. وكذلك هو الحال بالنسبة إلى اليابان التي شهدت طورين مشابهين، احدهما في اعلى السلّم، والثاني في اسفله.

وبما ان «الجمر لا يحرق الا المكان الذي يقع عليه»، على حد تعبير المثل الشعبي، فما من شك ان ما عاشه الالماني والياباني ماضياً وما يعيشه اليوم التركي، يشبه الدراما وهو صعب للغاية. فالتمزق السياسي اشد انواع التمزقات، خاصة عندما يقترن بالتمزق الحضاري. فتركيا المعاصرة تقف على خط تماس جغرافي وحضاري بالغ الدقة، اذ تنتمي سياسياً الى الصيغة العلمانية والديموقراطية، المنقولة عن التجربة الغربية، وتنتمي ثقافياً الى الثقافية الإسلامية التي طبعت اوجه حياتها كافة إبّان الحقبة العثمانية.

فانفتاحها على الغرب اصيل، اذ بدا منذ القرن الثامن عشر ولم ينقطع حتى اليوم، وانفتاحها على الاسلام ايضاً اصيل، لارتباط جذورها بهذا المجال الديني الفسيح. يحاول محمد نور الدين مقاربة هذه الظاهرة المتعددة الاوجه من خلال متابعته لسيرورة الحركات السياسية الإسلامية في تركيا المعاصرة، متوقفاً عند ابرز مفاصل الحياة السياسية التركية الراهنة.

يقسم نور الدين الحركات الاسلامية في تركيا الى «اسلام اصولي» والى «حركات اسلامية راديكالية». وهنا تستوقفنا الحيرة النسبيّة لدى المؤلف في اختياره النعوت للظاهرات السياسية التي يعمل على دراستها برصانة.

وهذه الحيرة ليست خاصة به فقط فقد نجدها ايضاً في الصحف والمجلات العربية التي تلجأ تارةً الى مصطلح «المتطرف» وتارة الى مصطلح «الاصولي» وتارة اخرى الى مصطلح «الحركي» وطوراً الى مصطلح «الراديكالي». وذلك، إن دلّ على شيء، فعلى الارتباك المنهجي العام امام ظاهرة جديدة على التفكير العربي.

اما التفكير الغربي فقد ضبط الامر، لغوياً،

في مصطلحين. فالحركات الدينية التي تقوم على العودة بالعقيدة وممارستها الى زمن الاصول تسمى fondamentalisme، اي الاصولية. اما الحركات الدينية التي تسعى الى نقل هذا النموذج الارشادي الاصولي، بقوة السلاح، الى السلطة، بغية فرضه فرضاً على جميع ابناء البلاد كدستور جديد مبني على اساس سلفي فتسمى intégrisme، اي التمامية.

وهذا التحديد الابستمولوجي ياتي منسجماً مع التقليد الفلسفي الغربي الذي يعتبر ان للمصطلحات قيمة ينبغي احترامها، سعياً للبقاء في اطر النزاهة العلمية. فالخلط بالتالي غير مسموح به. وكان كارل مانهايم، في كتابه «الايديولوجيا والطوبى»، قد اشار الى هذا الخيط الرفيع - ولكن الدال - الذي يفصل بين منظومة فكرية خارج السلطة (الطوبى) ومثيلتها عندما تصبح في السلطة (الايديولوجيا).

ويبدو اننا ما زلنا في طور البحث عن انفسنا في مصطلحاتنا السياسية، حيث اما نلجا الى تفليف الماهيات واما نلجا الى استيراد تقريبي لمصطلحات غربية نقوم بتعريبها استسهالاً. علماً ان هذه الظاهرة عامة ولا تعني فقط الكتاب الذي نحن بصدده. اما ما عدا ذلك فإن كتاب «مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا» مفيد جداً، وهو يضعنا بوضوح في صورة وضع الغليان الداخلي الذي تعيشه بلاد اتاتورك حالياً. صحيح ان مؤلفه يسلط النور على الحركات الاسلامية المتصاعدة الحضور ولكن لكي يصل من ذلك الى ادراك شامل لبنية الحياة السياسية التركية ككل. فالثنائية (كمالية/ اسلامية) تخترق الكتاب من اوله الى اخره، وتشير الى وضوح في الرؤيا عند المؤلف نابع من معرفة موضوعية وشاملة لموضوعه.

ذاك ان لا تفسير للحركات الاسلامية في تركيا سوى على ضوء الإرث الاتاتوركي الذي لا يشبه الارث الشاهي في ايران على سبيل المثال. لذلك يستحيل على الحركات الاسلامية في تركيا (وخاصة حزب الرفاه) التعامل مع امور البلاد والعباد الا على اساس ايجابي. فالكمالية تتميز ببعد وطني اساسي، يستحيل على احد انكاره (فلولا مصطفى كمال لاكلت اليونان وبريطانيا وفرنسا اجزاء كبيرة من البلاد، في الاناضول كما في الشمال والغرب). كما ان الكمالية محصلة احتكاك طويل بالغرب افضى إلى اقتباس للديموقراطية والعلمانية.

فالحركات الاسلامية في تركيا تدرك تمام الادراك انها لا تتعامل مع نظام للدولة هش بل مع معطيات اصيلة في تكوين البلاد. وهي لذلك تحترم حدودها ولا تسعى الى تخطيها. ففي البلاد كتلة علوية ضخمة تشكل ثلث سكان البلاد (١٨ مليون نسمة)، وهذا الثلث متمسك بحزم بالنظام الديموقراطي الذي ينصفه ولو بالحد الادنى من حقوقه. كما ان في البلاد مؤسسة ضخمة هي الجيش يشرح لنا المؤلف بدقة حضورها السياسي والشرعي في حياة البلاد، من خلال مجلس الأمن القومي. ودور الجيش في تركيا، على غرار دور الجيش في اسبانيا سابقاً، دور محوري واساسي. فلا سلطة سياسية من دونه، اذ يلعب دور الحكم والحاكم في الوقت نفسه، مانعاً التطرف والانزلاق من جهة وساهراً على ربط البلاد بدورة الحياة السياسية والاقتصادية الدولية من جهة ثانية.

اما الحركات السياسية الاسلامية في البلاد فلا تزال تراوح مكانها بمعنى انها لا تسعى الى اكثر من المعقول. فهي لا تريد تقليد النماذج الاسلامية الاخرى (في الجزائر

والافغانستان مثلاً)، متمسكةً بالخصوصيات المحلية ومحترمة للزمن الذي تعيش فيه. ففكرة «حرق المراحل» (التي كان يدعو اليها الشيوعيون في السابق عبر العالم والتي ادت بهم وبمشاريعهم الى الهاوية) غير واردة عند هذه الحركات، ما عدا عند حفنة عجولة منها لا تؤثر على التيارات الشعبية الواسعة داخل البلاد.

لذلك فالحركات الاسلامية في تركيا والتي سمح مجلس الأمن القومي بتسلم احدى احزابها الاساسية (الرفاه) مقاليد السلطة؛ تتجه نحو توفيق مع ما هو قائم في الدستور والقوانين، لا الى نسف هذا الإرث واستبداله باخر اصيل. فالحركات الاسلامية في تركيا، عن سابق وعي وتصميم، تتحرك تحت سقف الاصولية وليس تحت سقف اللامية. وهي في ذلك تظهر تعقلاً وحكمة تبعدها عن سياسة شمشوم القائمة على مبدا «عليّ وعلى اعدائي، يا رب».

فالسياسة فن الممكن، كما هو معروف، وليست فن المستحيل. وهي تتطلب رؤية واقعية وموضوعية للامور وليس تصوراً مثالياً وخيالياً. فالمسافة الفاصلة بين الكمالية والحالة الاسلامية، من منظور داخلي وتركي، قابلة للتوفيق. وهذا ما دعا محمد نورالدين الى اعتقاد مفاده ان كلاً من الطرفين يخطو خطوة نحو الآخر. «فعلى الحركة الاسلامية ان تقر بصورة نهائية بالجوانب الايجابية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، وفي مقدمها الديموقراطية... وعلى قوى النظام العلماني الإقرار بكون الحركة الاسلامية جزءاً لا يتجزا من قوى المجتمع الحيّة».

توحي الاحداث بان الامور سارية في هذا الاتجاه لكنها تشير ايضاً من ناحية اخرى الى ان مرتكزات الحرب الاهلية موجودة، بالقوة والاستعداد، في الجسم التركي. ولذلك، ما ان تحصل تبدلات جيو-استراتيجية دولية عامة حتى تتدهور الأمور. فتحصين الوحدة الداخلية هو، لذلك، اهم بكثير من الاختلاف على السلطة، فمخططات تجزئة تركيا والتي كانت قائمة بعد الحرب العالمية الاولى، تدق ابواب تركيا من جديد اليوم... وابواب الشرق الاوسط ايضاً. ذلك ان ما حصل في البوسنة لا يبشر بالخير.

تجدر اخيراً الاشارة الى ان كتاب «قبعة وعمامة» كان يحتاج الى تحليل معمق للظاهرة الاسلامية في تركيا على ضوء المعطيات الاقتصادية. ذلك ان الدور الذي يلعبه تفاقم الوضع الاقتصادي (واسطع مظاهره التضخم المالي في البلاد) لا يستهان به في تفسير ظاهرة نمو حركات المعارضة السياسية. فالامر مشابه في ايران سابقاً وحالياً في الجزائر ومصر، ولا مجال لفهم تنامي التيارات الدينية في هذه البلدان بمنأى عن مؤشر البطالة ونسبة النمو السنوية والدخل القومي للفرد وميزان المدفوعات. فالاقتصادي يفسّر الاجتماعي. غير ان ما ينطوي عليه هذا الكتاب، في هذا المجال، لا يشبع غليل القارىء، بل يبقيه بحاجة الى مفتاح لتفسير الظاهرة غير المفتاح الثقافي والتاريخي. ومشكلة هذا المفتاح انه غير قابل للاستنباط من قبل القارىء، بل هو مطلوب من الكاتب، خاصّة عندما يتعلق الامر ببلد لم تعد تربطنا به علاقة منذ زمن بعيد، بحيث ان صورته تبدو لنا، على وجه العموم، ضبابيّة وباهتة.

هذا لا يعني ان تحليل الكاتب مبتور. انه يعني فقط اننا بحاجة الى قراءة المزيد في هذا الموضوع.

فريدريك معتوق

المصدر : الحــيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧

ديمريل: لا وجود للأصولية الاسلامية في تركيا

استقالة نائب ثالث من حزب تشيلر

■ انقــرة - ا ف ب - اعلن ايلهان اكوزوم النائب من حزب «الطريق القويم» اليميني الذي تتزعمه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر امس السبت استقالته من الحزب. فيما اعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل ان لا مكان للأصولية الاسلامية في تركيا العلمانية، وان الجيش لا يتدخل في الشؤون السياسية.

وقال في رسالة الى رئاسة البرلمان اعلن فيها استقالته انه «لم يعد في امكانه دعم» الائتلاف الحكومي الذي يهيمن عليه الاسلاميون وشكل في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ بين «الطريق القويم» وحزب «الرفاه» الاسلامي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. وهذه الاستقالة الثالثة من حزب «الطريق القويم» منذ الجمعة. وكان نائبان من الحزب نفسه هسا ساميل إبريم وحكمت ايدين اعلنا استقالتهما من الحزب اول من امس.

من جهة اخرى قدم نجم الدين جوهري نائب رئيس حزب «الطريق القويم» استقالته من هذا المنصب من دون ان يغادر الحزب. وبذلك تراجع عدد نواب حزب «الطريق القويم» في البرلمان الى ١١٨ نائباً.

ويحتفظ الائتلاف حسابياً بصوتين للاكثرية. ولكن هذه الائتلاف في الواقع لا يتمتع الا باقلية لان عدداً من نواب «الطريق القومي» الذين لم يتركوا الحزب اعلنوا معارضتهم لاستمرار الائتلاف. وقد صوتوا الثلثاء الماضي على مذكرة بحجب الثقة قدمتها المعارضة ضد الحكومة.

وردت هذه المذكرة بفضل دعم حزب يميني صغير للائتلاف الحكومي، لديه سبعة مقاعد ويملك موقعاً اساسياً في البرلمان.

وذكرت شبكة التلفزيون التركية الخاصة «ان. تي. في» ان نواباً آخرين من حزب تشيلر قد يقدمون استقالاتهم.

من جهته نفى ديميريل في حديث الى تلفزيون «اثينا» الخاص ان يكون الجيش متورطاً في السياسة ضد الجناح الاسلامي في الائتلاف الحاكم وقال «لا علاقة للجيش بالسياسة، والحقيقة ان كل الدول التي تخطط للسياسة الخارجية تستشير الجيش في المخاطر التي قد تنجم عن ذلك، وراي الجيش لا يعني انه يمارس السياسة الخارجية». وتابع ديميريل «لا وجود للأصولية الاسلامية في تركيا. انها دولة علمانية ديموقراطية، وكل ما يحصل فيها يحصل طبقاً للدستور...».

استقالة جديدة لنائب من حزب تشيلر

□ انقرة ـ ا.ف.ب:

اعلن ايلهان اكوزوم النائب من حزب «الطريق القويم» اليميني التي تتزعمه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر امس استقالته من الحزب.

وقال في رسالة إلى رئاسة البرلمان اعلن فيها استقالته انه لم يعد في امكانه دعم «الائتلاف الحكومي الذي يهيمن عليه الاسلاميون والذى شكل في يونيو 1996 بين «الطريق القويم» وحزب «الرفاه» الاسلامي.

وتعد هذه الاستقالة الثالثة من حزب «الطريق القويم» خلال يومين وكان نائبان من الحزب نفسه هما ساميل ايريم وحكمت ايدين اعلنا استقالتهما من الحزب امس الاول.

من جهة اخرى قدم نجم الدين جوهرى نائب رئيس حزب «الطريق القويم» استقالته من هذا المنصب من دون ان يغادر الحزب. وبذلك تراجع عدد نواب حزب «الطريق القويم» في البرلمان إلى 118 من اصل 550، وذكرت شبكة تليفزيون خاصة ان نوابا آخرين من الحزب قد يقدمون استقالاتهم اعتراضا علي استمرار الائتلاف.

المجلس العسكرى التركى يطالب بتسريح الضباط الاصوليين من الخدمة

انقرة - وكالات الانباء - يعقد المجلس العسكرى التركى اجتماعاً طارئاً اليوم لمطالبة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء ورئيس المجلس بالموافقة على فصل عدد من الجنود والضباط من الخدمة العسكرية بسبب انتماءاتهم الإسلامية. تجدر الإشارة إلى ان هذا الإجتماع كان من المقرر ان يعقد فى شهر أغسطس القادم. إلا ان المؤسسة العسكرية طلبت عقد الاجتماع اليوم.

فى الوقت نفسه اكد الرئيس التركى سليمان ديميريل فى حديث للتليفزيون التركى ان بلاده ستبقى دولة علمانية وان القوات المسلحة التركية ليست طرفاً فى الأزمة الحكومية مؤكداً ان الجيش لا علاقة له بالسياسة.

واضاف ان كل شىء فى تركيا يسير وفقاً للدستور والقوانين.

المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٥/١٩٩٧

فى اجتماع طارئ أمس

المجلس العسكرى التركى يقرر تسريح الضباط الإسلاميين

انقرة - وكالات الانباء - أعلن الجيش التركي أمس انه اتخذ «القرارات الضرورية» للتعامل مع الضباط ذوى النزعة الاسلامية الذين يخدمون فى صفوفه.

فبعد اجتماع استمر زهاء الست ساعات للمجلس العسكرى الأعلى نقلت شبكة التليفزيون التركية «إن تى فى» عن بيان للجيش انه قرر تسريح عدد من الضباط وضباط الصف المشتبه فى تعاطفهم مع الإسلاميين غير أنه لم يوضح عددهم بالضبط.

وقدرت مصادر تركية عدد العسكريين الذين تقرر تسريحهم بين ٥٠ و ١٠٠ ضابط.

ويأتى اجتماع الأمس قبل أيام من موعده الأصلى الذى يوافق اخر كل شهر نظرا لقلق المؤسسة العسكرية التى تعتبر نفسها الحارس الأول للعلمانية فى تركيا من الأنشطة الاسلامية المتزايدة للحكومة التى يقودها أربكان.

وحضر أربكان اجتماع الأمس وهو أضعف من ذى قبل وأقل استعدادا لتحدى أوامر الجيش مثلما فعل فى المرات السابقة نظرا لتآكل الأغلبية التى تتمتع بها حكومته الائتلافية إلى ٢٧٥ صوتا فى البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا بما يعنى أنها معرضة للسقوط فى أية لحظة وبالتحديد عندما يستقيل من حزبى الائتلاف الرفاه أو الطريق القويم أى نائب سادس بعد استقالة أربعة من الطريق القويم ونائب رفاهى خلال الأيام القليلة الماضية.

تصاعد ضغوط الجيش التركي علي «أربكان»

الجنرالات يطالبون بتسريح الضباط الإسلاميين

أنقرة ـ وكالات الأنباء: صعد امس قادة الجيش التركى ضغوطهم على نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا لمحاربة الاتجاهات الاسلامية اجتمع اربكان مع اعضاء المجلس العسكرى الاعلى الذى طالب بفصل حوالى ١٠٠ ضابط وجندى تركى من الخدمة لتوجهاتهم الإسلامية، كما طالب جنرالات الجيش رئيس الوزراء بتفسير واضح لاسباب اشتراك اعضاء حزب الرفاه الإسلامى فى مظاهرات الإسلاميين باسطنبول ضد اغلاق مدارس تحفيظ القرآن الكريم. حذر قادة الجيش من المخاطر التى تهدد تركيا فى حالة تزايد نفوذ الإسلاميين والتراجع عن الاتجاه العلمانى المتشدد.

المصدر : ....
الإسـراء
التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس العسكري يمارس ضغوطا جديدة علي أربكان

عقد كبار قادة الجيش التركي الذي تهيمن عليه العلمانيون اجتماعا امس لممارسة مزيد من الضغوط علي نجم الدين اربكان رئيس الوزراء الاسلامي في اطار نزاع حول انشطة الاسلاميين

والتقطت كاميرات التليفزيون صورا لبدء اجتماع المجلس العسكري الاعلي وقد جلس اربكان علي المائدة ومن حوله نحو ١٥ جنرالا من الجيش التركي

وقال الجيش التركي في بيان ان الاجتماع سيقيم المخاطر المحلية والخارجية التي تهدد تركيا بالاضافة الي الانضباط والموقف الاخلاقي لبعض افراد القوات المسلحة التركية

وقالت الصحف التركية ان نحو مائة ضابط وصف ضابط سيسرحون من الجيش التركي بعد الاجتماع الذي عقد امس وتسببت الضغوط التي يمارسها الجيش علي اربكان للحد من نشاط الاسلاميين في حدوث تشققات خطيرة في الائتلاف الحاكم في تركيا

تطورات الأحداث

عسكر الجزائر.. في تركيـــــا!

يبدو أن مأساة الجزائر ستتكرر في تركيا بنفس السيناريو ونفس الممثلين! ففي الجزائر سمحوا بالديمقراطية والانتخابات الحرة، فجاءت بحزب إسلامي قلب التوقعات وهدد نفوذ جنرالات الجيش فانقض هؤلاء على الديمقراطية وألغوا نتائج الانتخابات وحلوا حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية -اكبر القوى السياسية في البلاد- فتحولت البلاد لفوضى وخراب شامل. واليوم في تركيا يتكرر نفس السيناريو دون أن يتعلم جنرالات الجيش هناك أي سطر من سطور رواية الجزائر الأليمة!

فبعد محاولات مستميتة لحرق أوراق حزب الرفاه الإسلامي، تارة بتورط أربكان بتوقيع قرارات طرد إسلاميين من الجيش أو الموافقة على اتفاقات عسكرية مع إسرائيل وتارة بتجاهل رأى رئيس الوزراء من الأصل في قرارات خطيرة، مثل المناورات مع إسرائيل وأمريكا أو عملية الغزو الواسع لأراضي شمال العراق بزعم أن أربكان غير أمين وقد يسرب أنباء الغزو لأصدقائه الأكراد!.. وقرر العلمانيون والعسكريون الأتراك الصدام مع أربكان وتصفية حزبه نهائيا في خطوة قد تحول تركيا إلى جزائر أخرى! فقد رفع المدعي العام التركي دعوى أمام المحكمة الدستورية، يطالب فيها بحل حزب الرفاه بزعم أنه يقوم بنشاطات معادية لمبادىء الجمهورية العلمانية التركية، وانهم يجرون البلاد لحرب أهلية. وقدم المدعي العام ملفا يضم (١٨) ورقة، يتضمن اتهامات مضحكة للرفاه ولكنها -حسب القانون العلماني التركي- خطيرة مثل ترويج الرفاه للمدارس الإسلامية ودفاعه عن الحجاب! ووضح أن هذا الطلب جاء بعد محاولات متعددة لإسقاط حكومة الرفاه في البرلمان دون جدوى (١٢ مرة). وبعد الاستعراض الذى قام به أنصار الرفاه أمام المسجد الأزرق في اسطنبول قبل أسبوعين وتظاهر خلاله ما لا يقل عن ٣٥٠ ألف تركي، والذى ظهر من خلاله عزم الرفاه على تحدى جنرالات الجيش والاستمرار في سياسة أسلمة البلاد بهدوء.

وخطورة هذه الدعوى التى رفعها المدعي العام أمام المحكمة الدستورية أنها قد تنتهي بالفعل لحظر نشاط الرفاه وإخراج نوابه البرلمانيين من البرلمان، خصوصا أن ذلك سبق أن تكرر مرتين عام ١٩٧٠ عندما حكمت نفس المحكمة الدستورية بحل حزب اربكان المسمي (حزب النظام الوطني) في ذلك الوقت، وعام ١٩٨٠ عندما قام الجيش بانقلاب عسكرى حل بموجبه الأحزاب الموجودة ومنها حزب أربكان الذى كان يسمى (حزب الخلاص الوطنى). لقد عبر انصار الرفاه خلال فترات الأزمة الأخيرة عن غضبهم من تدخلات الجيش في الحياة السياسية ولو تم حظر الرفاه فستتحول حالة (الاحتقان) إلى حالة (انفجار). وتصبح تركيا جزائر أخرى!

محمد جمال عرفه

المصدر : الميدان

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصير الرفاه فى يد القضاء

أربكان يحارب على ثلاث جبهات

تمثل الخطوة التى اتخذها النائب العام فى تركيا خلال الاسبوع الماضى بمطالبة المحكمة الدستورية بحظر حزب الرفاه الاسلامى الحاكم أحدث مراحل حرب الاستنزاف الدائرة بين العلمانيين الذين يتمتعون بتاييد الجيش ونجم الدين أربكان رئيس الحكومة ورئيس حزب الشريك الاكبر فى الائتلاف الحاكم وياتى هذا التطور بعد ايام قليلة من اتفاق جنرالات الجيش التركى مع نظرائهم فى اسرائيل على اجراءمناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة وهو أمر يعنى فى محصلته النهائية دفنا لاحلام أربكان باقامة علاقات وثيقة مع دول العالم الاسلامى ولا يعلم احد الان على وجه الدقة مصير حزب الرفاه او اربكان والذى اجبره الجيش حتي الان على التراجع عن كل محاولاته لاحياء التراث الاسلامى فى البلاد وكان المدعى العام التركى قد طالب بحظر أنشطة حزب الرفاه الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا وقالت عريضة الادعاء ان حزب الرفاه يشكل خطراً علي الدولة العلمانية التركية ويدفع بالبلاد الي اجواء الحرب الاهلية.

وطالب المدعى العام السلطات المصرية بموافاة القضاء التركى بالتصريحات المعادية للعلمانية التى ادلى بها اربكان اثناء زيارته للقاهرة عندما كان زعيما للمعا رضة وأكد النائب العام التركى ضرورة حصول المحكمة الدستورية على اى معلومات تصل من مصر بشأن هذه التصريحات .

وبرغم ان معركة اربكان لازالت صعبة وطويلة وقد تمضى بضعة اشهر قبل ان تفصل المحكمة فى هذا الموضوع الا ان بعض المراقبين يرون ان خبرة اربكان السياسية الطويلة وتمكنه من الوقوف فى وجه خصومه حتى الآن والتى كان اخرها فوزه فى اقتراع الثقة الاخير سوف يجعله قادرا على الصمود فى وجه التحدى القادم .

ويبدو ان أربكان نفسه مصمم على المقاومة حتى النهاية فقد أعلن

رفضه التام لتهديدات تانسو تشيلر نائبته ووزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم بالانسحاب من الحكومة مالم تتول رئاستها خلال اسبوعين وأكد اربكان عزمه عدم ترك منصبه الا فى شهر يوليو من العام القادم حسبما يقضى برتوكول تشكيل الائتلاف الحاكم .

ورغم ان تشيلر ستحاول استغلال الأزمة الاخيرة بقوة للتحرك باتجاه تولى منصب رئيس الحكومية مبكرا الا انها ستبقى حذرة عن كل خطوة وكل اجراء خشية ان ينهار المعبد فوق رؤوس الجميع فبقاء هذ التحالف فى السلطة اكبر فترة ممكنة هو صمام الامان بالنسبة لها وانهياره يفتح الباب امام بحث ملفات الفساد الخاصة بها.

هذا من ناحية وفيما يتعلق بالجيش والذى بدأ حربه ضد الحكومة منذ توليها إدارة شئون البلاد فى يونيو الماضى فليس من المتوقع ان يعدل اسلوب مواجهته للحكومة الاسلامية الى ما هو اكثر مما هو كائن حاليا وهو رفض برامجها الخاصة بتنفيذ الاصلاحات الاسلامية دون اراقة دماء وجنرالات الجيش التركى الذى سبق ان قام بثلاثة انقلابات عسكرية يدركون جيدا ان العصر الحالى ليس مناسبا لتكرار ذلك مرة اخرى .

ويدرك العسكريون الاتراك ان مثل هذا الاجراء سيلقى بهم بعيدا مرة اخرى عن تحقيق آمالهم بالانضمام للوحدة الاوروبية كما سيؤدى الى وضع الجيش التركى والذى تعرض لانتقادات اوروبية شديدة بسبب سجله فى التعامل مع الاكراد على رأس القائمة السوداء.

وليس من المتوقع اطلاقا ان تمر مسالة حظر الرفاه بهذه السهولة.

فجميع المؤسسات التركية تدرك حجم التاييد الكبير الذى يتمتع به الحزب فى تركيا التى تدين غالبية سكانها بالاسلام وقد كان اخر دليل على ذلك هو المظاهرة التى نظمها انصار الحزب والتى اشترك فيها مئات الالوف من الاشخاص رفضوا فيها مطالب الجيش باغلاق المدراس الاسلامية .

ومع ان بعض هذه المؤشرات تدل على احتمال استمرار اربكان فى السلطة الا ان مستقبله السياسى فى خطر شديد نتيجة اصرار الجيش على دفن كل طموحاته السياسية خاصة على صعيد العالم الاسلامى .ومن المتوقع ان يظل الاستقطاب والتوتر الحاد فى السلطة على حاله بل وربما يزداد عمقا وذلك بسبب استراتيجية الجيش التركى . التى تتناقض تماما مع طموحات اربكان والخاصة باقامة تحالف وثيق مع اسرائيل والذى بدأ بتوقيع عدة اتفاقيات عسكرية يعد اخطر بنودها هو ذلك الخاص باستخدام المجال الجوى التركى فى عمليات تدريب الطيارين الاسرائيليين .

ومهما يكن من امر فان قضية حل حزب الرفاه تمثل جبهة جديدة فتحت فى الحرب ضد الشيخ اربكان خاصة وانه كان يحارب بالفعل على جبهتين هما الجيش ، والاحزاب العلمانية .

وتبقى كلمة النهاية معلقة .. فهل يحسمها القضاء ؟!

عبد الهادى ابو طالب

الجيش التركي "يورط" اربكان في طرد ضباط اسلاميين

□ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ ورطت المؤسسة العسكرية العلمانية التركية رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بانتزاع موافقته على التضحية بضباط اسلاميين طلبت رئاسة اركان القوات المسلحة طردهم من الجيش من دون ان يساعده ذلك في تقليل احتمال انهيار حكومته الائتلافية قبل انتهاء سنة على تشكيلها. فمن جهة استمر انسحاب قياديين ونواب من احد طرفي الائتلاف الحاكم، حزب الطريق الصحيح (بزعامة نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، ومن جهة اخرى يظل سيف الحظر مسلطاً على طرفه الآخر، حزب الرفاه (الاسلامي).

وبدا اربكان ما يبدو انه اصعب اسبوع خلال ١١ شهرا من حياة حكومته بحضوره امس اجتماعا للمجلس العسكري الاعلى الذي يضم ١٤ من قادة القوات المسلحة لاتخاذ اجراءات ضد ضباط اسلاميين. واثر الاجتماع الذي استغرق ست ساعات اصدر العسكريون بياناً جاء فيه ان «مشاكل معينة تتعلق بالانضباط والسلوك لبعض منتسبي الجيش» تمت معالجتها واتخذت «الاجراءات المطلوبة في شأنها». وذكر البيان ان الاجتماع تطرق ايضاً الى امور اخرى تتعلق بالتهديدات الداخلية والخارجية للبلاد.

واشار البيان الى طرد ضباط لم يحدد عددهم ولكن يعتقد ان العدد يصل الى المئة. ويذكر ان مصادقة رئيس الوزراء مطلوبة على قرارات المجلس العسكري. وفسر مراقبون صياغة البيان باسلوب معتدل انه تم بطلب من اربكان لتجنيبه مزيداً من الاحراج. وعلى رغم ان اربكان يتعرض لضغوط من اوساط متشددة في حزبه لعدم مهادنة العسكريين لكن يبدو انه آثر عدم تصعيد المواجهة في وقت تنظر المحكمة الدستورية في دعوى رفعها رئيس الادعاء العام لحظر نشاط حزب الرفاه بتهمة انه يسعى الى جر البلاد الى حرب اهلية.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٧

في غضون ذلك بدا ان حل الائتلاف الحاكم بات حتمياً بعدما اوضحت قيادة حزب الرفاه ان أربكان يرفض طلب تشيلر تسليمها رئاسة الوزراء في حزيران (يونيو) المقبل قبل سنة من الموعد الذي نص عليه بروتوكول التحالف بين حزبيهما. وبررت تشيلر طلبها بانه ضروري لتجنب مواجهة بين الحكومة والمؤسسة العسكرية. في المقابل بررت قيادة «الرفاه» رفضها الطلب بان تسلم تشيلر رئاسة الحكومة سيزيد فرص التصويت بحجب الثقة عنها في البرلمان، اضافة الى ان من شأن هذا الترتيب ان يحمل الرئيس سليمان ديميريل على تجاوز تشيلر بتكليف شخصية برلمانية غيرها لتشكيل الوزارة وهو حق دستوري يتمتع به رئيس الدولة. الى ذلك افيد ان اربكان تجنب لقاء تشيلر امس، بينما ظل الغموض محيطاً بما اذا كان مجلس الوزراء سيعقد اجتماعا للبحث في الازمة. ومعروف ان المجلس لم يجتمع منذ شهرين تقريباً خشية ان تنفجر فيه الخلافات الى درجة يصعب معها منع تفككه.

من جهة اخرى نقل عن تشيلر انها ابلغت الى مساعديها القريبين بانها مستعدة للانضمام الى المعارضة فقط في حال موافقة زعمائها على اجراء انتخابات مبكرة في كانون الاول (ديسمبر) المقبل. لكن زعيم حزب المعارضة الرئيسي، الوطن الام، مسعود يلماز قال امس انه لا يفكر في خوض انتخابات مبكرة «قبل اتخاذ خطوات تضمن الاستقرار في المستقبل». ومن الواضح ان ترجمة هذا الكلام هي اجراء تعديلات على قانون الانتخابات لتقليل نسبة العشرة في المئة المطلوب من كل حزب ان يحصل عليها في الانتخابات ليدخل البرلمان. ومن الواضح ايضاً ان هذا الاجراء هدفه تقليل فرص حزب الرفاه في الحصول على غالبية في البرلمان.

وتستعد احزاب المعارضة العلمانية لطرح مشروع قرار جديد للتصويت على الثقة بالحكومة الائتلافية. وفي هذا الخصوص صرح يلماز الى الصحافيين امس بان طرح المشروع يعتمد على التطورات المتوقعة خلال الاسبوع الجاري. واوضح ان المعارضة ستعلن الاسبوع المقبل موقفها في ضوء هذه التطورات.

في تطور آخر (رويتر) اعتقلت الشرطة التركية امس ١٧ اسلامياً في مدينة انطاليا الساحلية الجنوبية بتهمة الانتماء الى جماعة اسلامية غير شرعية أفادت وكالة «الاناضول» الرسمية للانباء انها تسعى الى قلب نظام الحكم في تركيا. واضافت ان المعتقلين ينتمون الى منظمة محظورة تطلق على نفسها اسم «الدولة الاناضولية الفيديرالية الاسلامية» التي تسعى الى اقامة نظام يقوم على مبادئ دينية. ولم تعط «الاناضول» تفاصيل اخرى.

نساء تركيا الحائرات

وسط الصراع العلماني والديني تقف المرأة التركية حائرة فبعد أن منحت حق الانتخاب للبرلمان في 1934 اصبحت المرأة العلمانية تنافس الرجال في جميع المجالات حتى ان تانسو تشيللر وزيرة الخارجية الحالية كانت في حكومة العلمانيين السابقة رئيسة وزراء.

وبينما المرأة العلمانية في تركيا تزاحم على كل مقعد من مقاعد الحكومة ورئاسة المؤسسات المهمة بالبلاد تجد أن المرأة المتدينة تفضل البقاء لتربية الاطفال ورعاية المنزل والزوج وهذا ما تسبب في حدوث شرخ في المجتمع الذي يخرج منه الآن ابناء تربوا على أنهم منتمون لأوروبا في كل شيء حتى في الجنس وحرية ممارسته وبين ابناء المرأة المتدينة الذين تربوا على الصلاة وحفظ القرآن وهؤلاء وأولئك بينهم صراع يؤمنه الجيش للعلمانيين ويتخبط في ادارته رئيس وزراء كاربكان قرر أن يتشبه بالعلمانية فما كان منه إلا أن عادى كل الدول العربية لحد تهديدها بالحرب وفي النهاية ارتمى في أحضان تل أبيب.

المصدر : العالم اليوم

٢٦ مايو ١٩٩٧

التاريخ :

الجنرالات يضغطون على اربكان لتسريح ضباط اسلاميين

□ انقرة – وكالات الانباء :

عقد كبار قادة الجيش التركي الذى يهيمن عليه العلمانيون اجتماعا مهما امس مع نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى يعتقد انه تعرض خلاله لضغوط مكثفة فى اطار نزاع حول انشطة الاسلاميين.

وذكرت مصادر ان الجنرالات ربما يضغطون على اربكان من اجل تسريح ضباط يشتبه ان لهم توجهات اسلامية من الجيش.

ويأتى الاجتماع قبل خمسة ايام فقط من اجتماع مجلس الامن القومى الرئيس التركى سليمان ديميريل حيث سيتعرض اربكان لانتقادات شديدة من جانب ضباط المؤسسة العسكرية لعدم تنفيذه قرارا للمجلس بجعل التعليم الالزامى ثمانى سنوات متصلة.

من جهة اخرى احتجت ايران لدى تركيا على العمليات العسكرية التى يقوم بها جيش انقرة ضد الاكراد فى شمال العراق وطالبت بانسحاب فورى غير مشروط للقوات التركية من اراضى شمال العراق.

المحروسة

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ٥/ ١٩٩٧

أربكان يوقع قرارا للجيش بعزل ١٦١ ضابطا إسلاميا

انقرة - وكالات الانباء - رضوخا لطالب الجيش التى عرضها فى اجتماع المجلس العسكرى الأعلى أمس الأول، وقع رئيس الوزراء التركى وزعيم حزب الرفاه الإسلامى قرارا بإقالة ١٦١ ضابطا وضابط صف من صفوف القوات المسلحة ٩٠٪ منهم لهم اتجاهات إسلامية بينما طرد عشرون ضابطا لانتماءاتهم اليسارية المتطرفة.

وقالت صحيفة «ديلي نيوز» التركية انه فى مقابل ذلك وافق كبار قادة الجيش برئاسة الجنرال إسماعيل حقى قره داى رئيس الأركان من حيث المبدأ على إعادة بحث وضع أحد كبار المسئولين العسكريين الذى هاجم أربكان علنا واتهمه بأنه «قواد» لقبوله ضيافة السعودية له خلال موسم الحج فى أبريل الماضى. ويأتى ذلك قبل أن يعقد مجلس الوزراء التركى الاجتماع الأول له أمس منذ ثمانية أسابيع وسط توقعات بأن تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء التركى ووزيرة الخارجية الشريكة فى الائتلاف الحاكم، قد تطلب من أربكان تسليمها السلطة منعا لانهيار الحكومة، التى تآكلت أغلبيتها فى البرلمان.

الرئيس التركي يؤيد الانتخابات المبكرة .. ولايتوقع حدوث إنقلاب عسكرى

انقرة ـ عمان ـ وكالات الانباء:

اعرب الرئيس التركى سليمان ديميريل عن تاييده لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة لتسوية الازمة السياسية التى تهدد بحدوث انقلاب عسكرى.

اكد ديميريل فى حديث لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية فى عددها الصادر امس انه كان بامكانه حل البرلمان الان لو اعطاه الدستور هذه الصلاحية لانه يعتبر ان التصرف الحالى السياسيين يشوه الديمقراطية.

اوضح ديميريل انه ليس هناك اى سبب للتخوف من حدوث انقلاب عسكرى بالرغم من تفتت الائتلاف الحكومى واختبار القوة منذ ثلاثة اشهر بين الجيش والائتلاف برئاسة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء الذى يتهمه العسكريون بتهديد العلمانية فى البلاد.

واعرب الرئيس التركى عن قناعته بان الصعوبات التى تواجهها بلاده حاليا يمكن تسويتها ديمقراطيا.. وفى تحذير الى العسكريين ذكر ان القوات المسلحة تدخلت ثلاث مرات فى ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ فى الشئون السياسية للبلاد وجاءت النتائج سلبية.

وذكرت الصحف التركية امس ان اربكان ايد خطة الجيش لتسريح عشرات من الجنود ذوى الاتجاهات الاسلامية.. وذلك بعد اشهر من الضغوط التى مارسها الجيش على الحكومة.

تصاعد الأزمة السياسية في تركيا

«ديميريل» يدعو الى انتخابات مبكرة لمنع وقــوع انقلاب عسكرى

انقرة – وكالات الأنباء: دعا أمس الرئيس التركى سليمان ديميريل الى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة وعاجلة لانهاء الازمة السياسية في بلاده . حذر «ديميريل» من وقوع انقلاب عسكرى في حالة استمرار الازمة بين الجيش والحكومة . واعرب عن اسفه لعدم امكانية حل البرلماني. وطالب «ديميريل» الحكومة بالاستقالة في حالة عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومي، وانتقد نجم الدين اربكان رئيس الوزراء لتوقيعه على قرارات المجلس التى لم يستطع تنفيذها. وكشفت مصادر تركية عن موافقة «اربكان» على طرد الضباط الاسلاميين من الجيش واشارت المصادر الى ضغوط قادة الجيش على اربكان للتوقيع على قرار بتسريح «١٦١» ضابطا بزعم توجهاتهم الاسلامية. واكدت فشل رئيس الوزراء التركى في اقناع قادة الجيش بتأجيل قرار التسريح الى اغسطس القادم. كما اشارت المصادر الى اصرار كبار جنرالات الجيش على فرض رقابة مشددة على الصحف الاسلامية..

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٥/١٩٩٧

قضية للمناقشة

مأزق العلمانية التركية

تحت راية الإسلام تكونت الامبراطورية العثمانية التى استمدت من الدين شرعيتها. وحين انهارت فى المنافسة الشرسة مع أوروبا التى كانت فى زمن سابق قد وضعت لمشروعاتها الاستعمارية اقتصادية الطابع رداء دينيا خلعته بعد ذلك، قر فى نفوس زعماء النهضة التركية وعلى راسهم "مصطفى كمال أتاتورك" أن تغيير الاردية الخارجية ربما كان هو السبب الرئيسى فى نهضة أوروبا وتفوقها على العالمين وكان النهج العلمانى الأتاتوركى الذى تمثل الخطى الأوربية يستهدف اللحاق بها - أى بأوروبا - التى انفصل فيها الدين عن السياسة، وتطورت فيها العلمانية لترسى لنفسها قواعد راسخة وأسسا متينة تحميها من التراجعات حيث يبتعد جدا خطر إنقلاب الأحزاب المسيحية الديمقراطية التى أظلتها مظلة النظام العلمانى على هذا النظام نفسه كما هو الحال الآن فى تركيا التى يهدد حزب الرفاه الإسلامى بالانقلاب على بنائها العلماني، ويجد الأخير نفسه محميا فقط بسلطة الجيش، عاجزا عن التماس دعم قوى من المجتمع المدنى والقوى الديمقراطية التى ترفض الدولة الدينية من حيث المبدأ وإن فشلت فى حماية مشروعها العلماني ديمقراطيا.

وما يحدث فى تركيا الآن من صراع ضار بين العلمانية وخصومها الأشداء، يطرح على المجتمعات الإسلامية التى تدور فيها معارك مشابهة مع اختلاف فى التفاصيل هنا أو هناك، قضية ارتباط النزوع الدينى العارم لدى جماهير واسعة بالأزمات العميقة التى تواجهها مجتمعات عجزت عن تطوير أساليب الإنتاج الحديثة وتملك أسسها المعرفية بمنهاجها ومفرداتها معاً والتى تشكل الأساس لنمو العقلانية وإزدهار العلمانية وحمايتها.

ويؤدى العجز عن التطور إلى بقاء البنى الذهنية التقليدية راسخة عميقة الجذور ، لأن الجديد يظل قائماً على السطح مادام المجتمع عاجزا هو نفسه عن إنتاجه فى الغالب الأعم، ومادامت هناك تفاوتات عميقة بين القرية والمدينة ، وبين أشكال الإنتاج حيث تحيا القديمة جنبا إلى جنب مع الإنتاج الجديد، فتظل الأولى تعرقل الروح العقلانية النقدية الباحثة التى ينتجها الجديد فتتعطل مسيرته.

ودون إغفال للدور الفاعل الذى تلعبه الأموال النفطية فى تقديم المساندة العلنية والضمنية لمشروعات الدولة الدينية فى العالم الإسلامى من الجزائر إلى تركيا ومن إيران إلى جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية سابقا. والتى أخذت تفقد بالتدريج طابعها العلمانى دون إغفال لهذه الحقيقة الظاهرة للعيان فإن للمأزق العلمانى فى تركيا بعداً آخر تنسحب دلالاته على كل القوى العلمانية فى المنطقة، والتى بنت مشروعها للدولة الحديثة أى المدنية التى تأسس على المبدأ العلمانى وهو فصل الدين عن السياسة ، على أساس أنه يمكن أن يكتمل ويزدهر فى سياق التبعية والانقسام الطبقى الحاد فى المجتمعات الخاضعة بصورة أو أخرى للهيمنة الأمبريالية، أو لمشروعات الدولة القومية السوفيتية التى تقهر القوميات الأخرى كما هو الحال مع الأكراد فى تركيا.

إن مآل مثل هذه المشروعات العلمانية هو التماس المشروعية من القوى العسكرية كما هو الحال فى الجزائر وتركيا مع العجز عن التجذر فى الأوساط الشعبية التى يسهل جدا تعبئتها باسم الدين فى حالة الأزمات المجتمعية الكبرى لتكون وقودا لدعاة الدولة الدينية وحروبها.

ولكي يحمى المشروع العلمانى نفسه فى مثل بلادنا لابد له من أن يتأسس اجتماعياً وأن يربط نفسه موضوعياً بمشروع كامل لتجاوز الرأسمالية، مشروع له أفق قومى تقدمى ينفتح على الإنسانى الأشمل فلا ينفى الآخرين أو يتعالى عليهم باسم الاجماع أو التفوق القومي. وإذا تبلور مشروع على هذا النحو سيكون قادراً بأصالته وجذريته على كشف حقيقة الدولة الدينية والمصالح المحلية والعالمية التى تسندها.

لابد أيضاً من الإقرار بأن نموذج انتصار العلمانية فى الغرب غير قابل للتكرار كما أنه ليس نهاية المطاف.

فريدة النقاش

نتائج سلبية لتدخل العسكريين في السياسة

ديميريل يؤيد إجراء انتخابات مبكرة

أعرب الرئيس التركي سليمان ديميريل عن تأييده لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة لتسوية الازمة السياسية في بلاده. وحذر العسكريين من التدخل، لأن التجارب السابقة لتدخل الجيش في الشؤون السياسية أدت الى نتائج سلبية وساهمت في زيادة الصعوبات.

وأكد في حديث مع صحيفة «فاينانشال تايمز» نشرته أمس انه لكان حل البرلمان «الان» لو اعطاه الدستور هذه الصلاحية لانه يعتبر ان تصرف السياسيين في البرلمان الحالي «يشوه الديموقراطية».

وأوضح ديميريل أنه ليس هناك اي سبب للتخوف من حصول انقلاب عسكري بالرغم من تفتت الائتلاف الحكومي واختبار القوة منذ ثلاثة اشهر بين الجيش والائتلاف برئاسة رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان الذي يتهمه العسكريون بتهديد العلمانية في البلاد.

وأضاف ديميريل «في حال لم تكن الحكومة قادرة على تنفيذ التوصيات ما كان عليها توقيعها أو عليها الاستقالة».

وأعرب الرئيس التركي عن قناعته بأن الصعوبات التي تواجهها بلاده حالياً يمكن تسويتها ديموقراطياً. وفي تحذير الى العسكريين ذكر بأن القوات المسلحة «تدخلت ثلاث مرات (في ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠) في الشؤون السياسية للبلاد وجاءت النتائج سلبية. فقد ساهمت على العكس في زيادة الصعوبات».

على صعيد أخر، دعا بطريرك القسطنطينية المسكوني بارثولوميوس الثاني في كلمة القاها أمام رجال اعمال اتراك ويونانيين في اسطنبول الى الصداقة بين اليونان وتركيا.

وانتقد السباق الى التسلح بين اليونان وتركيا وأضاف «هناك مجالات كبيرة في دول البلقان اذا مارسنا الصداقة وعززنا العلاقات التجارية».

(أ.ف.ب)

اربكان وتشيلر بحثا شروط "الطلاق"

□ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ في ظل توقعات قوية بانهيار الائتلاف الحاكم في تركيا، بدا ان مجلس الوزراء كرس اجتماعه امس لمناقشة شروط الطلاق بين طرفيه، وهما حزب الرفاه (الاسلامي) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان والطريق الصحيح (بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، وهل ان انهاء الائتلاف يجب ان يعلن فوراً أم ان يكون ببطء.

وفي اشارة اخرى الى قرب النهاية، شوهد اثنان من كبار مساعدي اربكان في الحزب، وزير العدل شوكت كازان ووزير الدولة فهيم اداك، وهما يغادران الاجتماع قبل انتهائه، بينما قاطعه اصلا عدد من الوزراء المنتمين الى حزب تشيلر.

وقبل بدء الاجتماع تشاورت تشيلر مع اربكان على انفراد ويعتقد انها طلبت رسميا، ربما للمرة الاخيرة، من اربكان التخلي لها عن رئاسة الوزراء اعتبارا من الشهر المقبل، قبل الموعد المحدد بسبعة اشهر، في مسعى لانهاء النزاع المتفاقم بين الحكومة والمؤسسة العسكرية التي تصر على تنفيذ كل مطالبها للحد من نشاطات الاسلاميين. ومن شأن تلبية طلبها ان يساعدها ايضا في احتواء تمرد تواجهه من قياديين في حزبها ونواب يمثلونه في البرلمان احتجاجا على استمرار التحالف مع حزب الرفاه ومماطلة اربكان في تنفيذ مطالب الجيش. لكن كبار مستشاري اربكان اوضحوا في وقت سابق ان تسليم تشيلر رئاسة الوزراء قبل الموعد المحدد غير وارد اطلاقا.

كذلك التقت تشيلر، قبل اجتماع الحكومة، الوزراء والنواب الذين يمثلون حزبها وعلم انهم اكدوا لها معارضتهم استمرار الشراكة مع حزب الرفاه. وافاد نواب ان تشيلر طلبت من وزرائها تجنب اثارة شجار مع وزراء «الرفاه» وربما كان ذلك السبب الذي حمل عدداً منهم الى التخلف عن الاجتماع. وكان اربكان ذكر، اثر لقائه المنفرد مع تشيلر، انهما بحثا في مطالب مجلس الامن القومي الذي من المقرر ان يعقد اجتماعاً مهماً السبت المقبل لمتابعة تنفيذ هذه المطالب. يذكر ان اربكان شارك اول من امس في اجتماع للمجلس العسكري الاعلى وذكرت الصحف التركية امس انه صادق على قرار لقيادة الجيش بطرد ١٤١ ضابطا اسلاميا و٢٠ ضابطاً يسارياً. وابلغ ١٤ قائدا في الجيش شاركوا في الاجتماع اربكان ان المؤسسة العسكرية باتت تعتبر الاصولية «العدو الرقم واحد» لتركيا.

حزب «الطريق القويم» يبحث الانسحاب من حكومة تركيا

تشيلر: الانتخابات المبكرة تتصدر جدول الأعمال

أنقرة - وكالات الأنباء - صرح مسئولون بحزب الطريق القويم المشارك فى الائتلاف الحاكم بتركيا بأن الحزب سيبحث الانسحاب من الائتلاف الذى يتزعمه حزب الرفاه الإسلامى بسبب الخلافات بين الطرفين.

وقال المسئولون ان سلسلة اجتماعات ستعقد لهذا الغرض، وان زعيم الحزب ووزيرة الخارجية تانسو تشيللر سوف تستمع إلى اراء أعضاء الحزب فى البرلمان حول مستقبل الحكومة فى جلسة مغلقة بالبرلمان خلال ساعات. واضافوا ان المجلس الادارى العام سيجتمع اليوم على الأرجح لتقويم هذا الاتجاه.

فى الوقت نفسه أعلنت تشيللر أن اجراء انتخابات مبكرة على رأس جدول أعمال الحكومة التركية التى يراسها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى بسبب الخلافات بين الحزبين حول النشاطات الإسلامية واكدت ان حل المشكلة فى أيدى الشعب. وكانت الحكومة قد بدأت تتصدع ببطء منذ بدأ الجيش يضغط عليها لفرض قيود صارمة على النشاط الإسلامى الذى يهدد فى رأيهم بتقويض الأسس العلمانية التى تقوم عليها تركيا منذ أكثر من سبعين عاما.

مواجهة جديدة بين أربكان والجيش التركى

تشيللر: الحكومة تلتزم بالحفاظ على الطابع العلمانى للدولة

انقرة ـ وكالات الأنباء:

يعقد مجلس الامن القومى التركى اجتماعه الدورى غدا وذكرت مصادر سياسية ان هناك احتمالات متصاعدة لحدوث مواجهة ساخنة بين الجيش وحزب الرفاه الاسلامى بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء.

ووصف أوغوز خان أصيل تورك سكرتير عام حزب الرفاه توصيات المجلس بانها غير ملزمة لحزبه واشار إلى ان اربكان لم يوقع عليها.

وصرحت تانسو تشيللر وزيرة الخارجية ان الائتلاف الحكومى سيتقيد بدقة بالتعليمات الخاصة بالحفاظ على الطابع العلمانى لتركيا والتى كانت قيادة الجيش التركى قد اصرت عليها مؤخرا.

وذكرت اوساط من حزب الرفاه ان اربكان سيطرح موضوع القرارات والتوصيات الأخيرة مجددا على المجلس فى محاولة لتعزيز شعبيته التى تاثرت بعد قرارات مجلس الامن القومى التركى.

ويبدو ان احتمالات المواجهة حتمية بعد ان عقدت قيادات المجلس اجتماعا تمهيديا لم يحضره اربكان لوضع خطة المواجهة.

أربكان يحرق كل أوراقه ويخسر قاعدته الانتخابية بإصراره علي البقاء في الحكم

الحكومة التركية علي حافة الهاوية:

زعيم حزب الرفاه ينفذ كل سياسات خصومه ويلقى برنامج حزبه فى سلة المهملات !

حزب الرفاه... أقوى من المعارضة
..ويفقد كل أنصاره
إذا استمر
فى الحكم

الائتلاف الحكومي أداة للتغطية على فضائح الفساد

المصدر : الـ... ـة
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٧

كل السياسات والخطوات المعادية للعرب والأكراد تمت في ظل حكم أربكان!

ذكرت الانباء ان المجلس العسكرى الاعلى فى تركيا عقد اجتماعا بحضور رئيس الوزراء نجم الدين اربكان ووزير الدفاع تورهان طايان تم خلاله مطالبة اربكان باجراء تغييرات اساسية في الاولويات السياسية بحيث يتقرر اعتبار «الأصولية الاسلامية» اكبر تهديد للجمهورية التركية . وقيل ان الاجتماع بحث مسألة تسريح خمسين ضابطاً من اصحاب الرتب الصغيرة لتورطهم فى «انشطة اصولية» وانتمائهم إلى «جماعات متطرفة».

وهكذا فان الجيش التركى يريد استئصال جذور «الاصولية الاسلامية» كما يريد استئصال جذور الحركة الكردية.

وفى الوقت الذى تخوض فيه القوات المسلحة التركية حربا حقيقية على اراضى شمال العراق.. فانها تعلن الحرب على «عدو داخلى» يشكل الخطر الاكبر على البلاد والمطلوب من اربكان الآن ان يوقع على قرارات تسريح ضباط في الجيش، وهو ما فعله من قبل «وكانوا ضباطا من اصحاب الرتب الكبيرة».

وسبق ان وقع اربكان ايضا على قرارات عديدة تتعارض مع سياسته المعلنة قبل توليه رئاسة الحكومة وتتناقض مع برامج حزبه قبل الانتخابات واثناء الانتخابات. كما تراجع اربكان عن كل ما سبق ان اعلنه بشأن ما ينبغى ان تكون عليه السياسة الرسمية التركية تجاه اسرائيل وتجاه العراق والعالم العربى.

وبعد ان كانت السياسة التركية غير معنية كثيرا بشئون العالم العربى او ازمة الشرق الاوسط، قبل تولى اربكان للحكم، اصبحت منحازة مع

اسرائيل وترتبط باتفاقيات عسكرية وتحالفات حربية معها.. بعد ان اصبح اربكان رئيسا للوزراء!

وشعر العالم بالذهول وهو يستمع الى وزير الدفاع التركي تورهان طايان الذي قال خلال زيارته لاسرائيل، في شهر ابريل الماضي، انه يعتبر سوريا «قاعدة للارهاب وان سوريا تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة لاسرائيل وتركيا على السواء.. وان ايران - الى جانب سوريا - تساند الارهاب وتؤيد حزب العمال الكردستاني التركي المحظور وغيره من المنظمات الارهابية التي تهدد اسرائيل» !!

الخطر الأول !

وقبل ان يجتمع المجلس العسكري الاعلى لتركيا هذا الاسبوع ... كانت مصادر تركية تؤكد ان اربكان وافق على وجهة نظر قادة الجيش التركي بان «الاصوليه الدينيه» هي الخطر الاول الذي يهدد تركيا! كذلك تلقى مؤيدو اربكان صدمة نتيجة توقيعه على قرارات مجلس الأمن القومي التركي ضد العناصر النشطة ضد نظام الحكم من المتطرفين الدينيين. وربما كانت الصدمة الاكبر هي تمريره إجراءات اغلاق المدارس الاسلامية. ومع اقتراب مناسبة مرور عام على تولي اربكان الحكم .. نجد ان الحصيلة سلبية، وكشف الحساب اكثر سلبية عند تقييم «انجازات» زعيم حزب الرفاه الاسلامي.

فمن ناحية .. لم تكن اسرائيل تحلم يوما بان تحصل على كل هذا الدعم التركي على كل المستويات والذي يصل الى مستوى التحالف العسكري الكامل.. وهذا ما حدث في عهد اربكان، ورغم ما يقال عن معارضته لهذه الخطوات «!» ولم يحدث كل هذا الانتهاك الصارخ للحدود العراقية والعدوان على وحدة اراضي العراق .. كما حدث في عهد اربكان الى جانب المجازر المروعة ضد الاكراد الاتراك.

مطلوب سياسي شجاع

وكان اول تصريح ادلى به النائب مراد بوزلاك، رئيس حزب «الديموقراطية الشعبية» التركي المناصر للاكراد، بعد خروجه من السجن الذي امضى فيه تسعة اسابيع مع كبار معاونيه بتهمة انزال العلم التركي خلال جلسات المؤتمر العام الثاني للحزب في ٢٣ يونيو ١٩٩٦، .. هو التنديد باربكان. قال مراد بوزلاك ان رئيس الوزراء لم ينفذ وعده بالتوصل الى حل سلمي للمشكلة الكردية.. وقال ان من يسعى الى مثل هذه التسوية يجب ان يكون سياسيا شجاعا..

اما اربكان فقد اوفد النائب «فتح الله ارباس»، عضو حزب الرفاه برسالة منه الى سجن «المادج» يعرب فيها عن رغبته في حل المشكلة الكردية في تركيا.. ثم انكر بعد ذلك انه يعرف شيئا عن هذه الزيارة او تلك الرسالة!!

تحت المراقبة

وهكذا، فانه بعد مرور حوالي سنة على قيام ائتلاف حكومي يضم حزب الرفاه بزعامة اربكان وحزب «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيللر.. نجد ان الائتلاف يتعثر بشدة اثناء عمله تحت مراقبة الجيش التركي الذي يعتبر نفسه دوما راعيا لرؤية تركيا في العلمانية والحداثة على الطريقة الغربية. كما نلاحظ ان كل السياسات غير الشعبية والمرفوضة من جانب اغلبية الشعب التركي هي التي يجري تنفيذها بهمة ونشاط تحت غطاء حزب الرفاه «الاسلامي» (!) حتى ان بعض الاتراك المؤيدين لهذا الحزب يعتبرون وصوله الى الحكم قبل سنة وبالا على البلاد.

شهوة السلطة

وفي نهاية شهر ابريل الماضي، ألح اربكان لاول مرة، متحديا، الى انه على استعداد للموافقة على اجراء انتخابات جديدة، ثم هدأت الامور. وظهر ان هناك توافقا بين اربكان وشريكته في الائتلاف تانسو تشيللر على عدم التسرع باجراء انتخابات. وتأكد لدى الجميع ان كل ما تريده السيدة تشيللر، وزيرة الخارجية ونائبة رئيس الوزراء ، هو تسلم رئاسة الحكومة قبل الموعد المقرر لذلك «فهي تريد ان تتولى هذه الرئاسة في شهر يوليو القادم».

وينص اتفاق الائتلاف الحكومي على ان تكون رئاسة الحكومة دورية بحيث يسلم اربكان رئاسة الحكومة بعد مرور عامين على رئاسته لها «لكي تصبح تشيللر رئيسة للحكومة لمدة عامين اخرين». وتعرض الائتلاف الحكومي لضغوط شديدة متصاعدة لفض الائتلاف وانهاء وجود الحكومة. غير ان كلا من اربكان وتشيللر ظل متمسكا باستمرار هذا الائتلاف «رغم العداء الذي يفرق بين الطرفين»! وقبل ايام معدودة فقط... أرادت تشيللر ان تستخدم كل اوراقها .. فصرحت بان الانتخابات يمكن ان تحل الازمة الحكومية المتفاقمة.. وفي نفس الوقت، تريد ان تشيللر تلح على تولي رئاسة الحكومة!

وكان من الطبيعي ان يتم الزج بالقوات المسلحة التركية في الجدل السياسي المحتدم في الساحة التركية او لارضاء شهوة السلطة .

وهكذا صرحت تانسو تشيللر لنواب حزبها قائلة «لا تخافوا لن يقع انقلاب عسكري.. فالعسكريون يحبونني اكثر من اي شخص آخر!!» واصدرت قيادة الجيش التركي بيانا تعرب فيه عن أسفها ازاء محاولات استخدامها في الصراع السياسي . وسبق لتانسو تشيللر ان صرحت لاتباعها قائلة «انظروا ايها الاصدقاء ان كل هذا الحديث عن احتمالات وقوع انقلاب لا معنى له. فقد ابلغني اسماعيل حقي رئيس الاركان بانه قال لمسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم - المعارضة التركية الرئيسية - بان عليه ان يترك الحكم حيث ان تشيللر اكثر قدرة على توحيد صفوف اليمين»!

وصدر نفي فوري من سكرتارية رئيس الاركان.

حتى السلطان..!

الموقف الفريد من نوعه والذي يثير التساؤل هو: رغم ان اربكان يواجه الكثير من المتاعب، ورغم انه يتعرض كل يوم لتشويه سمعته واسمه في انظار كوادره واعضاء حزبه وناخبيه.. ورغم ان الطريق مسدود أمام الحكومة التي يرأسها .. إلا أن نجم الدين اربكان يصر على البقاء في السلطة.

وعندما صرح اربكان في نهاية شهر ابريل الماضي بان الحل هو

٠٠١٤٤٥

اجراء انتخابات مبكرة.. ظن الكثيرون انه لم يعد مصرا على البقاء، غير انه اتضح ان تلك التصريحات كانت لاعتبارات تكتيكية. ومن الطبيعي ان تكون لشريكته في الائتلاف - تانسو تشيللر - مصلحة في البقاء في الحكم لاسباب «حتي السلطان الاصم سمع بها ويعرفها» وفقا للقول التركي المأثور غير ان حالة اربكان مختلفة ومن الواضح انه كلما طال بقاؤه في الحكم .. تشجع «العسكر الآخر» على طرح المزيد من المطالب وتشديد محاولاته لإرغامه على الخضوع لسياسات ليست لها علاقة بسياساته الاصلية.

وخلال زيارة سريعة لاسطنبول، لاحظ كاتب هذه السطور ان هناك اعدادا متزايدة من اعضاء حزب «الرفاه» يعتبرون ان اصرار اربكان على البقاء في الحكم حتى عام ٢٠٠٠ لن يعني سوى شئ واحد هو ان «الجانب الآخر» سوف يملك الوقت لفرض كل مطالبه على اربكان مطلبا بعد الآخر.. وان اربكان سينفذ كل هذه المطالب.

ويعتقد الكثيرون من مؤيدى اربكان انه اذا انسحب زعيم حزب «الرفاه» اليوم من الحكومة فانه يستطيع ان يشن حملة معارضة قوية ضد «الجانب الآخر» ، والارجح انه سيكسب المزيد من التأييد على المدى الطويل بينما مجرد البقاء في الحكم وتنفيذ كل ما يطلب منه وابتلاع كل ما يلقى اليه ويفرض عليه.. لا يعزز مكانته لدى اخلص مؤيديه.

ماذا يفعل «الخوجة»؟

هؤلاء المؤيدون لحزب الرفاه يتساءلون الآن!

ترى ما الذى يحاول «الخوجة» ان يفعله؟

و «الخوجة» هو الاسم الذى يطلقه العديد من الاتراك على اربكان. وفي وقت من الاوقات، كشفت استطلاعات للرأى «في نطاق محدود» ان شعبية حزب الرفاه زادت وانه يستطيع الحصول على ٢٥٪ من اصوات الناخبين بينما حزب المعارضة الرئيسي («الوطن الأم» بزعامة مسعود يلماظ) لن يحصل إلا على حوالى ١٧٪ غير ان الاتجاه القوى السائد لدى قطاع كبير من مؤيدى اربكان يرى اليوم ان استمرار الحزب في الائتلاف الحاكم يؤدى الى انخفاض مستمر في عدد مؤيديه .. حيث ان الحزب، بدلاً من ان يستثمر فضائح خصومه.. انتهى به الامر لان يصبح طرفا متورطا في محاولة التغطية على هذه الفضائح، كما ان المكاسب التي احرزها الحزب خلال الحقبة الماضية تتعرض الآن للضياع.

إحياء قضايا «نائمة»!

ويقول المحلل السياسي التركي سميح انديز ان حزب الرفاه لن يحقق تقدما اثناء وجوده في الحكم، خاصة ان برنامجه يتعرض لضربات قوية وساحقة في الوقت الحالي. ويضيف انه على سبيل المثال.. فحتى مجئ حزب الرفاه الى الحكم لم يطرح احد في تركيا بجدية مشكلة التعليم الابتدائي سواء من حيث فترته الزمنية او مضمونه، وفي نفس الوقت، كانت هناك ثغرات في القانون تتيح الفرصة لنشر الكتاتيب الاسلامية - او ما يسمى بـ «امام كاتيب» - عبر السنين . اما الآن - وحزب الرفاه في الحكم - فقد تم اهدار المكاسب التي حققتها هذه «الكتاتيب» على نحو يدفع بها الي النشاط السرى وبعيدا عن حماية القانون فالامور التي كانت «ساكنة» او «نائمة» لسنوات بالنسبة لانشطة اسلامية تركية.. تطرح الآن على مائدة البحث لغير صالح هؤلاء الاسلاميين.

مظهر خارجي

وليس صحيحا ما يردده بعض قادة حزب الرفاه من ان «العسكر العلماني» صغير ولكنه يتمتع بمساندة مؤسسة قوية وتأييد العسكريين، وانه يحاول فرض نفسه على اغلبية الشعب.

فالحقيقة انه في الوقت الذى تساند فيه قطاعات من السكان حزب الرفاه ورؤيته للعالم.. إلا انه من الواضح ان قطاعات واسعة من المجتمع لا تسانده وانها ستلقى بكل ثقلها ضد اى محاولة لإعاقة العلمانية.. وهناك عناصر معتدلة كثيرة داخل حزب الرفاه تتساءل عن السبب في ان قيادة هذا الحزب تصرفت في وقت من الاوقات كما لو كانت ممثلة «للعنصر المتشدد والمتصلب» داخل الحزب بينما لا تتجاوز قوة هذا العنصر ثلاثة٪ من مجموع مؤيدى الحزب وهناك - في داخل حزب الرفاه - من يخشى من ان يؤدى هذا المظهر «الخارجي» الذى يوحي بمساندة الحزب للتشدد، الى تخويف المعتدلين الذين استطاع الحزب ان يحصل على تأييدهم بعد جهد جهيد والذين كانوا وراء ذلك النجاح النسبي الذي احرزه الحزب في الانتخابات العامة الاخيرة.

التفسير الوحيد

وهؤلاء المعتدلون الذين صوتوا لصالح حزب الرفاه لاول مرة في الانتخابات الماضية.. لم يفعلوا ذلك الا لانهم ارادوا مجتمعا مستقرا نظيفا ..كريما متحررا من الروائح الكريهة التي فاحت من الاحزاب الاخرى في السنوات الاخيرة، واذا شعر الناخبون بان الحزب يمكن ان يكون سببا في نشوء حالة من عدم الاستقرار . . او القلاقل «خاصة ان عناصر من العسكريين المتضامين مستعدة لنقل الصراع الى الشارع» فانهم سيبتعدون عن حزب الرفاه في الانتخابات القادمة.. ويقول عضو هام في حزب الرفاه: الانطباع الآن بانه مجرد اداة طيعة للتغطية على ابشع انواع الفساد .. وبعد ان ثبت لهؤلاء الناخبين ان وجود حزب الرفاه في الحكم لا يساوى شيئا.. لانه ينفذ سياسة غير سياسته وفي ضوء ذلك كله، يصعب فهم السبب في تشبث اربكان ورجاله، بعناد، بالبقاء في الحكم. ولا يوجد لهذا التشبث سوى تفسير واحد هو ان الرجل يشعر بان النجاح الذى حققه في الانتخابات العامة الاخيرة.. لن يتكرر، وان انعزاله حتى عن مؤيديه سيجعل من السهل على خصومه بعد سقوط حكومته - الشروع في حملة مطاردة وقمع لانصاره. فهو لم يفعل شيئا يحافظ به على تأييد هؤلاء الانصار، وكل ما فعله انه ساعد خصومه على تمرير سياساتهم التي تحمل توقيعه الرسمي. فهو - وفقا لقول تركي مأثور - «لم يكن نافعا سواء للمسيح او لموسى» .

والحقيقة انه لم يكن نافعا لنفسه ايضا فقد الحق افدح الاضرار بقضية «الأصوليين» في بلاده.

« معلق »

بعدما دعت الى انتخابات مبكرة

يلماظ يتهم تشيللر بتلويث الوضع السياسي

اعتبرت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر التي دعاها زعيم حزب «الوطن الام» مسعود يلماظ الى التوقف عن العمل السياسي ان للانتخابات التشريعية المبكرة الاولوية نتيجة للانقسام الحاصل في الائتلاف الحكومي الذي يضم حزبها «الطريق القويم» وحزب «الرفاه» بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بسبب الصراع بين الاسلاميين والمؤسسة العسكرية.

وقالت تشيللر خلال اجتماع لحزبها ان «الانتخابات تتصدر جدول الاعمال الذي افرزه الموقف. الحل الآن في يد الشعب» واشارت الى ان «لجان الحزب ستجتمع خلال الايام المقبلة وسيتضح كل شيء... ومهما كان الاجراء الذي ستتخذه دعونا نتخذه معاً».

وفي هذا السياق، ذكرت الصحف التركية امس ان تشيللر ستطلب من الحزب تفويضها سلطة الطلب من اربكان تسليمها السلطة لقيادة البلاد الى انتخابات مبكرة.

وفي هجوم عنيف على وزيرة الخارجية، شبه زعيم حزب «الوطن الام» مسعود يلماظ تشيللر بعائلة ماركوس في الفليبين في اشارة الى اتهامات الفساد والمخالفات الموجهة لها ولزوجها ازير تشيللر ودعاها الى التوقف عن العمل السياسي.

وقال يلماظ ان «العائلات المشابهة لعائلة ماركوس ليس لها مكان في تركيا ولا داخل حزب «الطريق القويم»، واتهم تشيللر بأنها «واحد من الذين لوثوا الوضع السياسي في تركيا». واوضح انه اذا كان الوضع السياسي قائماً الآن في البلاد، فهو كذلك بسب الشركة القذرة بين تشيللر واربكان» وقال ان التحالف «اصبح المشكلة الرئيسية في البلاد».

في غضون ذلك، انضم ثلاثة نواب من اربعة استقالوا من «الطريق القويم» الى «الوطن الام» لترتفع حصته في البرلمان الى ١٣١ نائباً.

وفي هذا السياق، بثت شبكة «ان.تي.في» التركية للتلفزيون ان اربكان التقى زعيم حزب «الوحدة الكبرى» محسن يازجي اوغلو بحضور تشيللر وتناول اللقاء انضمام الحزب اليميني المتطرف الى صفوف الحكومة لتأمين مزيد من الدعم لها.

وقال احد المحللين السياسيين ان هدف اربكان هو «ادخال حزب «الوحدة الكبيرة» الى الحكومة والاستفادة من دعم نوابه السبعة»

(ا.ف.ب-رويتر)

مخاوف عراقية من «الأهداف المبيّنة»

أنقرة: قواتنا ستنسحب عند تحقيق مهمتها طهران تدين بشدة وتطلب توضيحات

جددت انقرة امس التأكيد على ان توغل قواتها في شمال العراق الذي دانته طهران وطلبت توضيحات تركية بشأنه سينتهي فور «تحقيق هدفه الوحيد تنظيف المنطقة من الانشطة الارهابية»، في حين اعتبرت بغداد ان للعملية اهدافاً غير معلنة ودعت المجتمع الدولي الى الضغط على تركيا لسحب قواتها من المنطقة. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر اقبال في بيان له رداً على الدعوات الدولية لأنقرة لسحب قواتها سريعاً من شمال العراق «مثل العمليات السابقة ستنسحب القوات التركية من شمال العراق عند تحقيق العملية اهدافها» وهي «تنظيف المنطقة من الانشطة الارهابية» في إشارة الى مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي.

وأوضح اقبال ان «العملية الجارية محصورة من حيث المدة الزمنية والنطاق. وقد سبق وأشرنا الى ذلك». وقال «تولي تركيا اهمية قصوى لوحدة اراضي العراق».

ورغم التوضيح التركي دان وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي بشدة تدخل القوات التركية، ودعا أنقرة الى تقديم توضيحات في هذا الشأن.

وقال ولايتي في مؤتمر صحافي «نحن نعارض اي انتهاك لحدود أي دولة في المنطقة من قبل دولة اخرى»، وأضاف «لا نعرف لماذا تأخذ تركيا على عاتقها مسؤولية ارسال قوات الى شمال العراق»، ورأى ان «الاحتجاج الايراني مشروع ومبرر تماماً».

وقال ولايتي انه يتعين على تركيا ان «تحدد من الذي منحها تصريحاً بانتهاك حدود دولة اخرى»، واعتبر ان هذا «مخالف للقانون الدولي».

وفي بغداد، أفاد رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني العراقي سعد حمودي ان رئيس المجلس سعدون حمادي وجه رسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ورؤساء حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية طالب فيها بممارسة «اقصى الضغوط على تركيا لسحب قواتها من الشمال واحترام سيادة واستقلال العراق ووحدة اراضيه».

كما طالب حمادي بـ«اعتبار الغزو التركي انتهاكاً لسيادة العراق وفعلاً مناهضاً لميثاق الأمم المتحدة».

في غضون ذلك، شككت صحيفة «الثورة» العراقية بذرائع انقرة لتبرير عمليتها العسكرية وأوضحت «أنه ليس بعيداً أن تكون هذه الذريعة مجرد غطاء لأهداف عدوانية مبيتة أوسع من الهدف المعلن».

وشككت الصحيفة ايضاً بقرب انسحاب القوات التركية، وقالت «لقد صاروا (الاتراك) يطلقون تصريحات يلمحون فيها بأنهم سيمكثون عدة أشهر ولكن الخبر الأكيد، كم سيمكثون؟ وماذا يبيّتون؟ عندهم وعند أصدقائهم الاميركيين».

من جانبها قالت صحيفة «الجمهورية» ان الهجوم التركي لو وقع على دولة اخرى «لكان محفزاً لاجتماع مجلس الأمن وصدور قرارات بإدانة الدولة المتجاوزة وتهديدها بالويل والثبور إذا لم تنسحب فوراً ودون قيد او شرط».

وتابعت «الجمهورية» ان «من المفارقات المدهشة ان الانقلاب الذي وقع في سيراليون قبل يومين قد وجد اهتماماً من قبل الأمم المتحدة أكبر بكثير مما ابدته تجاه الغزو التركي لشمال العراق».

وعزت الصحيفة موقف المنظمة الدولية الى «خضوع الأمم المتحدة لهيمنة الولايات المتحدة الاميركية» مشددة على ان «لا مبالاة الأمم المتحدة تلقي مزيداً من ظلال الشك حول موضوعيتها واستقلالها وتعزز الرأي الذي يقول بأنها ما زالت تقع تحت التأثير الاميركي المباشر».

المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٩ مايو ١٩٩٧

بعد اتفاق على اجراء انتخابات مبكرة

تركيا: تشيلر تطالب أربكان بمنصبه

□ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ في ضوء الانهيار المتوقع للائتلاف الحاكم، الذي يتزعمه اول رئيس اسلامي للوزراء في تاريخ الجمهورية التركية، قبل مرور سنة على تشكيله، اتفق طرفاه امس على انتخابات مبكرة مع سعي الى تحديد شروطها وموعد اجرائها. واكدت مصادر الحزبين، الرفاه (الاسلامي بزعامة نجم الدين اربكان) والطريق الصحيح (العلماني بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، انهما توصلا الى اتفاق على اجراء انتخابات مبكرة في نهاية الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء اول من امس. لكن المعلومات تضاربت في شأن الترتيبات المتعلقة بالفترة الفاصلة عن موعد الانتخابات. ففيما اكدت مصادر حزب الطريق الصحيح ان اربكان وافق على التخلي لتشيلر عن رئاسة الوزراء، شددت مصادر اخرى على انه تحفظ عن هذا الاجراء.

في غضون ذلك التقى اربكان وتشيلر مجدداً امس لإجراء مزيد من المحادثات في شأن شروط «الطلاق». وافيد ان اربكان طالب باجراء الانتخابات خلال ثلاثة اشهر، بينما اصرت تشيلر على اجرائها اما في كانون الاول (ديسمبر) او في آذار (مارس) المقبلين.

واشارت مصادر الحزبين ايضا الى ان تشيلر سعت، خلال اجتماع مجلس الوزراء اول من امس، الى اقناع اربكان بتسليمها رئاسة الوزراء واجراء انتخابات مبكرة ضاربة على وتر حساس بتخويفه من امكان حظر نشاط حزب الرفاه في ضوء الدعوى التي رفعها رئيس الادعاء العام الى المحكمة الدستورية وطالب فيها بالحظر بتهمة جر البلاد الى حرب اهلية. وعلى رغم ان زعماء حزب الرفاه هاجموا بقوة الادعاء العام، إلا انهم تحمسوا لفكرة الانتخابات المبكرة وشددوا على اجرائها بسرعة لاستباق قرار محتمل ضدهم يمكن ان تتخذه المحكمة الدستورية التي يلزمها القانون بت الدعوى خلال ستة اشهر.

وفي مسعى آخر لاحباط محاولة جديدة تنوي المعارضة القيام بها عبر تقديم مشروع قرار في البرلمان للتصويت بالثقة على الحكومة، قرر اربكان وتشيلر اشراك طرف ثالث في محادثاتهما امس هو زعيم حزب الوحدة الكبرى (يميني متطرف ذو ميول اسلامية) محسن يازجي اوغلو. ونجحت تشيلر في الحصول على موافقة يازجي اوغلو بالمشاركة في الائتلاف عبر منصب نائب رئيس الوزراء مع حقيبة وزارية واعلنت ذلك قبل اجتماعها مع اربكان.

ومن شأن هذه الخطوة ان توفر للائتلاف غالبية من ثمانية اصوات في البرلمان. وذكر ان تشيلر اقترحت ايضاً ان لا يشارك اربكان شخصيا، في حال موافقته على التخلي لها عن رئاسة الحكومة، في الوزارة الانتقالية (إلى حين اجراء الانتخابات) لتجنيبه احراج العمل تحت رئاستها.

وفي لقاءات مع اركان حزبها امس اعلنت تشيلر ان اجراء انتخابات مبكرة اصبح حتمياً.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ٥ / ١٩٩٧

تزايد احتمالات إجراء انتخابات مبكرة في تركيا

□ انقرة - وكالات الانباء:

تزايدت احتمالات أجراء انتخابات مبكرة في تركيا بسبب الازمة التى تواجهها الحكومة بعد فضيحة الانشطة الاسلامية التى قلصت من قبضتها على السلطة.

اعلن وزير الدولة التركى ان الائتلاف الحاكم بزعامة الاسلاميين يبحث هذا الخيار وادرجه على جدول اعماله فى اول اجتماع لمجلس الوزراء جرى امس لاول مرة منذ ثمانية اسابيع. ولم يحدد بعد موعد اجراء هذه الانتخابات وفقاً لما اعلنه وزير الدولة التركى.

ركز اجتماع مجلس الوزراء التركى على مطالب الجيش بشن حملة على الانشطة الاسلامية وهى المطالب التى سببت خلافاً بين الاسلاميين بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان وحزب الطريق القويم الموالى للغرب وادت إلى الغاء اجتماعات الوزارة التركية على مدى اسابيع.

وارتفعت حدة الصدام بين العلمانيين بتاييد الجيش والتيار الاسلامى بعد ان رفع شخص «بارز» قضية امام المحكمة الدستورية بهدف اغلاق حزب الرفاه الذى يقوم على اساس دينى وهو يتعارض مع الدستور ورد اربكان برفع دعوى يطالب فيها المدعى بتعويض قدره 140 الف دولار.

فى الوقت نفسه اشارت الصحف التركية الصادرة اليوم الى ان اربكان صدق على وثائق لتسريح 161 ضابطاً وصف ضابط خلال اجتماع للمجلس العسكرى الاعلى امس الاول فيما وصفته صحيفة ميليت التركية بانه تاييد لخطة الجيش بتسريح العناصر الاسلامية النشطة بعد اشهر من الضغوط.

من جانب آخر اعلن مسئولون فى حزب الطريق القويم والذى تتزعمه تانسو تشيلر انها ستجرى عدة مناقشات على مدى الايام القليلة القادمة لمناقشة احتمال الانسحاب في الائتلاف الحاكم بزعامة الاسلاميين.

كما استمعت تشيلر امس خلال جلسة مغلقة بالبرلمان إلى اراء نواب حزبها فى البرلمان فى هذا الشأن.

ورجحت الصحف التركية الصادرة امس امكانية انسحاب تشيلر من الائتلاف. كما ستطالب حزبها باعطائها تفويضاً للمطالبة اربكان بتسليم السلطة اليها لحين اجراء انتخابات مبكرة.

تشيلر تطالب حزبها بتوجيه تهديد بالانسحاب من الائتلاف الحاكم

انقرة - وكالات الأنباء - يعقد حزب« الطريق القويم »الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم في تركيا اجتماعا هاما خلال ساعات ،ومن المتوقع ان تطلب خلاله زعيمة الحزب تانسو تشيلر تفويضها بتهديد نجم الدين اربكان رئيس الوزراء« وزعيم حزب الرفاه الإسلامي بالانسحاب من الحكومة ، إذا استمر في رفضه تسليمها رئاسة الوزراء الآن بدلا من بداية العام المقبل حسب اتفاق تشكيل الائتلاف بين الحزبين.

ويأتي اجتماع قيادات حزب الطريق القويم بعد يوم واحد من اجتماع عقدته تشيلر بأربكان، وطالبته خلاله بتسليمها رئاسة الوزراء الآن، والاستعداد لاجراء انتخابات برلمانية مبكرة في الربيع القادم، ولكن زعيم حزب الرفاه اصر على احترام الاتفاق الأصلي مؤكدا لها ان فرص الحكومة كبيرة للبقاء حتى عام ٢٠٠٠ ،وهو موعد انتهاء الفترة البرلمانية الحالية. وذكر «محسن يازجي اوغلو» زعيم حزب الوحدة الكبرى، الذي شارك في اجتماع تشيلر واربكان وكانا الاثنان يحاولان اقناعه بالانضمام للائتلاف الحاكم لدعم اغلبيته البرلمانية ، أنه رفض الرد على طلبهما إلى حين أن يتفقا اولا بشان منصب رئيس الوزراء.

وصرح «اوغلوا» والذي يحتل حزبه اليميني القومي ٧ مقاعد في البرلمان التركي ، أنه إذا لم يحل حزبا الرفاة والطريق القويم مشكلة رئاسة الوزراء، فإن حزبه لن ينضم إلى حكومة مصيرها غير واضح. وتعتقد تشيلر أن توليها رئاسة الوزراء الآن، علاوة على ضم حزب الوحدة الكبرى للائتلاف الحاكم يمكن أن يهدىء العلمانيين والعسكريين الذين يخشون من تزايد نفوذ الاسلاميين في أوجه الحياة بتركيا في ظل رئاسة أربكان للحكومة حاليا.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٣٠/ ٥/ ١٩٩٧

انباء عن موافقة أربكان لمطالب تشيلر واجراء انتخابات في تركيا أكتوبر القادم

انقرة - وكالات الانباء :
وافقت اللجنة التنفيذية لحزب الطريق القويم خلال اجتماعها امس على منح تشيلر كافة الصلاحيات لاتخاذ قرار بشأن الدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة. وصرحت تشيلر عقب الاجتماع بأن حل الازمة السياسية الراهنة في تركيا في ايدي البرلمان. في الوقت نفسه ذكرت بعض الانباء ان اربكان نقل إلى تشيلر موافقته على تسليم السلطة اليها واجراء انتخابات مبكرة في شهر اكتوبر القادم.

كان اربكان وتشيلر قد اجتمعا اول امس مع محسن يازيجوجلو رئيس حزب الوحدة ذي السبعة مقاعد في البرلمان لاقناعه بالانضمام الى الائتلاف الحاكم لمواجهة تآكل اغلبيته في البرلمان نتيجة استقالة النواب العلمانيين من حزب الطريق القويم احتجاجا على سياسات اربكان الإسلامية لكن يازيجوجلو امتنع عن الموافقة حتى تتوصل تشيلر واربكان الى اتفاق على من يشغل منصب رئيس الوزراء.

ولاتستبعد مصادر اخرى ان يكلف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل رئيس البرلمان برئاسة حكومة انتقالية، حتى موعد الانتخابات الجديدة.

وكان اسبوع الفتح، احتفالا بفتح استانبول على يد محمد الفاتح قد بلغ ذروته امس في استعراض للقوة من جانب الاسلاميين وحذر من جانب الاطراف العلمانية. وكان اربكان قد اثار ثائرة العلمانيين حين قال إن الاسلاميين سيعيدون فتح استانبول ببناء مسجد ضخم في ميدان التقسيم في قلب المدينة التي تعد رمزاً لتركيا الحديثة الاوربية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٣٠/ ٥/ ١٩٩٧

«اربكان» يقرر اجراء انتخابات عامة مبكرة فى تركيا
فشل المحاولة الأخيرة لانقاذ الائتلاف الحاكم من الانهيار

انقرة ـ وكالات الانباء: قررت الحكومة التركية أمس اجراء انتخابات عامة مبكرة في اعقاب فشل المحاولة الاخيرة لانقاذ الائتلاف الحاكم من الانهيار. اتخذ القرار رئيس الوزراء نجم الدين اربكان ـ زعيم حزب الرفاه الاسلامي ـ وشريكته فى الائتلاف تانسو تشيلر ـ زعيمة حزب الطريق القويم خلال الاجتماع الذى عقد بحضور محسن يازغلو زعيم حزب الوحدة الكبير. ارجعت مصادر تركية القرار الى رغبة كل من زعيمى الائتلاف الحاكم فى الحصول عل تأييد شعبى للحزبين بعد ان احتدمت الخلافات بينهما ووصلت الى طريق مسدود. وكشف «يازغلو» رئيس حزب الوحدة عن رفضه


اربكان


تانسو شيلر

لزعيمى الائتلاف «اربكان» و«تشيلر» بالاشتراك رسميا فى الحكومة الائتلافية لتعويض النقص الذى تعانيه الحكومة فى البرلمان بعد انسحاب عدد من نواب «الطريق القويم» من الائتلاف. واضاف «يازغلو» ان «اربكان» رفض ـ خلال المحادثات طلب «تشيلر» تسلم رئاسة الحكومة منه لحين اجراء الانتخابات العامة فى موعدها عام ١٩٩٨ بهدف تفادى ضغوط الجيش العلمانى على حكومة «اربكان». واشار رئيس حزب الوحدة الى ان تشيلر سلمت أخيرا بضرورة اجراء انتخابات مبكرة فى تركيا للخروج من الازمة السياسية الحالية التى اضرت بحزبها الذى تتزعمه (الطريق القويم). كانت انباء قد ترددت عن موافقة «اربكان» على تسليم منصب رئيس الوزراء الى تشيلر ـ كما يقضى بذلك اتفاق التعاون بينهما ـ لتتولى هى اعداد الدولة للانتخابات البرلمانية المبكرة فى مارس القادم بشرط ان تتخلى تشيلر عن شرط جعل التعليم الالزامى ثمانى سنوات متصلة كما يطالب بذلك مجلس الأمن الدولى.

على صعيد آخر اقام نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى دعوى قضائية ضد «مورال سافاس» المدعى العام بمحكمة النقض العليا التركية بدعوى اهانة حقوقه الشخصية وحزب الرفاه الذى يتزعمه. كان المدعى العام قد طلب من المحكمة الدستورية اغلاق حزب الرفاه بتهمة انتهاكه للدستور الذى يعتبر تركيا دولة علمانية. وفى لاهاى اجتمع انيبام نائب مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية الهولندية مع اونراويمين وكيل وزارة الخارجية التركية الذى يزور هولندا حاليا تناول الاجتماع الاستعدادات الخاصة بتشكيل ما يسمى «بمجموعة الرجاء الحكماء» المكلفة بحل الصراعات التركية اليونانية.

إشارات مضيئة

.. تنهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلانملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لأنفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية أولا .

.. وهل من مصلحة تركيا اجراء انتخابات مبكرة ؟!

تانسو تشيللر نائبة رئيس وزراء تركيا و وزيرة الخارجية فى الائتلاف الحاكم حصلت على تفويض من حزبها للدعوة لاجراء انتخابات عامة مبكرة فى محاولة لاسقاط حكومة حزب الرفاه الاسلامى بزعامة نجم الدين اربكان..!

المساء

الحقيقة كان الله فى عون اربكان وحزبه الاسلامى ، فهو الان يتلقى الطعنات من الحلفاء قبل الاعداء والكل يزايد على اسقاطه فى نطاق سباق محموم داخل مؤامرة تستهدف الابتعاد بتركيا الاسلامية عن جاراتها العربيات والتقارب مع اسرائيل و الدول الغربية .

والامر المثير للدهشة ان هذه التحركات لاتستهدف صالح تركيا بقدر ماتستهدف السعى الى ارضاء جنرالات تركيا طمعا فى الوصول الى السلطة وكل هذا يتم على حساب حكومة حزب الرفاه الاسلامى مادام الجنرالات قد ناصبوه العداء!

مايبعث اكثر على الدهشة ان الجميع لايظهر اى احترام لرغبة الناخب التركى الذى اختار طواعية حزب الرفاه فى الانتخابات الماضية ليدير دفة الحكم وقد بدأ الحديث يتردد عن اجراء انتخابات مبكرة تحدد لها مبدئيا شهر مارس القادم لشل حركة الحكومة التى سوف تنتظر الانتخابات بالتأكيد حيث لن تتمكن من متابعة اعمالها بأى حال.. فهل هذا من مصلحة تركيا فى شىء؟ وهل يجرؤ احد على الرد على هذا السؤال؟

سكة السلامة

فى الشأن التركى (٤ والاخيرة)



بقلم : د.يونان لبيب رزق

□ (يبدو واضحا الآن أن أربكان لايزال يحلم بعودة تركيا إلى تاريخها العثمانى)، كان هذا ما انتهى اليه كاتب مقال طويل فى مجلة «المشاهد السياسى» اللندنية فى العدد الصادر فى ٢٥ أغسطس فى العام الماضى، والذى جاء تحت عنوان «واقعية العثمانى الجديد» !

اقتطفنا هذه العبارة للتدليل على ماذهبنا اليه فى الحلقات الثلاث الأولى من هذا الموضوع فى التأكيد على البعدين الجيوبولتيكى والتاريخى فى الصراع القائم الآن فى تركيا، بين رئيس وزراء يدعو للعودة الى الأصل الاسلامى للدولة العثمانية وبين قادة الجيش الذين يعتبرون أنفسهم القيمين على الحفاظ على الدولة العلمانية التى أقامها أتاتورك.

وثمة مجموعة من الملاحظات حول هذا الصراع نختم بها حديثنا عن الشأن التركى :

١) فيما وصفه أحد المراقبين أن حزب الرفاة الذى يتزعمه نجم الدين أربكان ليس حركة أصولية بقدر ما هو حركة سياسية اجتماعية تعتمد على أصول تاريخية، وأهمية هذا الوصف أنه يفسر كثيرا من الأمور التى قد تستعصى على التفسير على الذين ينظرون الى الحزب على ضوء وضعه فى صف الحركات الأصولية التى انتشرت خلال السنوات الأخيرة فى العالم الاسلامى.

فبينما يقبل الرفاه وأربكان بالمناورة السياسية التى دعت الكثيرين الى الاندهاش من تحالفاته أحيانا، ومن تخليه عن بعض مبادئه التى كان يرفعها قبل الوصول الى السلطة أحيانا أخرى، الى الحد الذى ارتأوه معه سياسيا برجماتيا، لا يقبل الأصوليون الحقيقيون هذا المنهج.. بمعنى آخر فإن كل التشدد الذى يبديه الأخيرون يتحول الى مرونة عند الرفاه.

أكثر من ذلك فبينما يقبل هذا الحزب التركى التحالف مع القوى الدينية التقليدية التى ظلت دعامة للدولة العثمانية، خاصة الطرق الصوفية، فان الحركات الأصولية لا تقبل التعامل مع هذه الطرق، اعتقادا منها بأنها خارجة عن أصول صحيح الدين، مما خلق عداوة تاريخية بين الطرفين نشأت منذ قيام الحركة الوهابية.

٢) فى ذلك الاطار يصعب تصوير الجيش التركى وكأنه أحد جيوش دول العالم الثالث التى نشأت فى أحضان الاستعمار، فتركيا كانت من الدول الاسلامية القليلة التى لم تقع تحت الهيمنة الامبريالية، ثم ان هذا الجيش كان أول من تصدى لأوتوقراطية آل عثمان وفرض عليهم الأخذ بالنهج الدستورى، فى الانقلاب الشهير الذى قامت به جمعية الاتحاد والترقى عام ١٩٠٨، وأخيرا فإن هذا الجيش بقيادة كمال أتاتورك هو الذى حفظ الدولة التركية من الانهيار التام فى مطلع العشرينيات من خلال حروبه الناجحة ضد اليونان المدعومة بالتأييد البريطانى.

٣) تتفق جميع الأطراف ، الأحزاب العلمانية، قيادة الجيش، حزب الرفاه، على حيوية بقاء الجمهورية التركية على صلاتها الحميمة بالمجموعة الأوربية، ويبذلون كل مافى جعبتهم للاستمرار على هذه الصلات .. ولهذا السبب لايذهب اربكان فى سياسته بعيدا الى حد العداء السافر مع الغرب، أو يفعل مافعله الايرانيون من قبل بوصف الولايات المتحدة

الأمريكية بأنها الشيطان الأكبر، فوضع تركيا المفصلى لا يسمح لها بذلك.

ويؤكد المراقبون أن الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بالتعاون مع الرفاة، كما يؤكدون ان ما يمنع العسكريين الأتراك من القيام بانقلاب عسكرى ضد حكم الرفاه انما هو عدم رضا حكومة واشنطن عن مثل هذا الانقلاب، ومثل هذا الموقف الأمريكى يصنعه يقينا الفهم بأن الوضع فى تركيا مختلف.

٤) يبقى بعد كل ذلك على الجانب العربى عدم الذهاب بعيدا فى التفاؤل بأن وجود اربكان على رأس الحكومة التركية قد يغير من موقف حكومة أنقره التقليدى بالانحياز الى اسرائيل ضد المصالح العربية، فهو موقف صنعه الخيار التركى منذ نشأة الدولة الصهيونية.. الوقوف فى صف الغرب فى دعم هذه الدولة، مهما ترك هذا الوقوف الذى تزداد حدته أحيانا، فيما حدث خلال الشهور الأخيرة.. مهما ترك من ندوب فى العلاقات مع الجيران العرب أو مع العالم الاسلامى !.

أربكان يقترح على تشيللر انتخابات مبكرة في تشرين الأول

رجحت شبكة التلفزيون التركية «ان. تي. في» أمس تقديم اقتراح من رئيس الوزراء نجم الدين أربكان على حليفته في الائتلاف الحكومي، وزيرة الخارجية طانسو تشيللر لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل.

وقالت الشبكة ان «حزب الرفاه» الذي يرأسه أربكان اقترح اجراء انتخابات مبكرة في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل بينما تعقد اللجان التنفيذية في حزبي «الرفاه» و«الطريق القويم» الذي ترأسه تشيللر اجتماعات منفصلة لبحث الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها الحكومة التي ضعفت خلال الأيام الماضية.

وانتقل رضا اكالي النائب عن حزب الطريق القويم والقريب من تشيللر داخل الحزب، مرات عدة بين مقري الحزبين خلال انعقاد هذه اللجان.

وأضافت شبكة «ان. تي. في» أن تشيللر التي تتحدث منذ أسبوع عن امكانية اجراء انتخابات مبكرة، تفضل اجراء الاقتراع في ربيع ١٩٩٨ وليس وفق اقتراح اربكان.

ولم توضح الشبكة لماذا اقترح أربكان فجأة اجراء انتخابات مبكرة في حين أن أحد مساعديه، صالح كابوسوز، كان قد أعلن أمس الأول أن حزبه لا يؤيد مثل هذا الأمر.

ولم تؤكد تشيللر كما لم تنف معلومات الشبكة التلفزيونية بعد انتهاء اجتماع حزبها. وفي تصريح مقتضب للصحافيين، اكتفت بالتأكيد مجدداً انها تؤيد اجراء اقتراع مبكر، مضيفة أن «تركيا دخلت في جو انتخابات». وقالت ان حزبها خولها اجراء أي محادثات سياسية ترغب في اجرائها بما في ذلك مفاوضات مع حزب «الرفاه» حول اجراء انتخابات مبكرة.

وكان أربكان وتشيللر اقترحا على حزب الوحدة الكبيرة (يمين متطرف) الذي يرأسه محسن يازجي أوغلو الانضمام إلى الحكومة كي تحصل على دعم دائم لنوابه السبعة في البرلمان. يشار إلى أن هذا الحزب هو الذي أمن الأكثرية للحكومة عندما طرحت مسألة الثقة بها الأسبوع الماضي.

ولم يعد الائتلاف الحكومي يتمتع إلا بأكثرية صوت واحد داخل البرلمان لأن معظم نواب حزب «الطريق القويم» المعارضين لاستمرار الائتلاف الحكومي، استقالوا من الحزب اخيراً.

وتنعكس الشكوك حول مستقبل حكومة أربكان توتراً كبيراً بين الاسلاميين والجيش الذي يأخذ على حزب «الرفاه» تشجيع الأصولية في البلاد.

ومن المقرر أن ينعقد غداً السبت مجلس الأمن القومي الذي يهيمن عليه العسكريون والذي أملى على الحكومة في شباط (فبراير) الماضي اجراءات ضد الموجة الأصولية. وقد أدى تردد أربكان في تنفيذ هذه الاجراءات إلى تصاعد التوتر بين الطرفين منذ ذلك الوقت.

(ا.ف.ب).

تعقيبا على ياسر الزعاترة:

نجم الدين أربكان لم يخطئ، لكن الواقع صلد بذاته!

خالد الحروب *

■ الصديق ياسر الزعاترة استعرض في صفحة «افكار» - «الحياة» ٩٧/٥/١٩، الراي الذي يذهب الى تخطئة اربكان في «مغامرته» التحالفية الحكومية الدقيقة. وهو ما يتبناه بقوة ويدافع عنه اسلاميون كثيرون معتمدين على جردة حساب خسائر وارباح انية. وهذا الرأي يستوجب التوقف عنده وقراءته، واستعراض بعض جوانب وجهة النظر المعاكسة التي تؤكد على الكسب الكبير بعيد المدى الذي يحققه اسلاميو تركيا من وراء تجربة المشاركة بحد ذاتها وبعيداً عن اية نكسات وقتية. والكسب الكبير لهذه التجربة يأتي من كونها تحدث في بلد يشكل الشرفة الاستراتيجية الشرقية للحلف الاطلسي، بلد حكمته تقاليد علمانية في غاية التطرف و«الاصولية»، بحيث يخجل منها كل علماني يحترم نفسه، وليس اقل تعبيراتها تفاهة حظر حرية اللباس!

خصوصية التجربة الاسلامية هنا محكومة بوضع معقد لا يحتاج الى شرح، دفعت بأغلبية برلمانية الى الواجهة فلم يكن امامها سوى واحد من حلين: إما التسمر في مقاعد المعارضة واعتماد سياسة اسقاط الحكومات عبر حجب الثقة المستمر، وإما التقدم للمغامرة السياسية والمشاركة في الحكم بكل مصاعبه... وقرفه. فرأت ما يراه المصيب وتقدمت الى الامام وتحالفت مع خصوم الامس كما هي املاءات السياسة.

صحيح ان تحالف اربكان - تشيلر قد أثار سخط دوائر «العلمانية الاصولية» سيما في القيادات العليا للجيش ومجلس الامن القومي، وصحيح انه ادى الى توحيد جبهة موسعة ضد حزب الرفاه استطاعت ان تضعه في مواقف صعبة ومناقضة لشعاراته الاصلية بما يفقده مصداقيته، وصحيح ان ذلك كله ضاعف اهتمام الولايات المتحدة واسرائيل بتركيا وضمان ربطها بشكل محكم في منظومة التحالف الغربي.

لكن الصحيح ايضاً ان هذه التعقيدات لن تحل ابداً بالبقاء في المعارضة والتنعم باطلاق الشعارات والتصريحات.

والصحيح الاكبر ان حزب الرفاه سيضيف الى مسيرته الطويلة اغنى حلقة من حلقات تجاربه: حلقة مجابهة الواقع التركي المحلي والدولي وإدراك مدى تعقيدات تشعباته. ولو بقي الرفاه في المعارضة لخمس سنوات او عشر سنوات قادمة، وضاعف شعبيته وحقق اغلبية برلمانية تؤهله من تشكيل حكومة منفرداً، وبقيت امور السياسة الدولية كما هي الآن، فإن ذلك لن يقلل كثيراً من صعوبة المواجهة، ولن يفك الاطار الدولي المحيط بتركيا والمحدد لخياراتها بشكل كبير، بل ربما تقود الثقة التي سيشعر بها الحزب حينذاك الى تهور وتهوين غير واقعيين إزاء تحديات تحتاج الى ترياق الحكمة احتياجها لاصوات الناخبين. لا بأس ان يخسر الحزب، وأي حركة سياسية معارضة، بعض الشعبية لقاء تلقي الدرس الكبير في الواقعية السياسية.

فأن تحترق الاصابع اليوم في نار سياسة ذلك الدرس القاسي خير من ان يحترق الجسد كله غداً بسبب الجهل، ثم صدمة الحكم. فملايين البشر من المؤيدين لن تفيد اي حزب عندما يصل الى الحكم او قبيل وصوله للحكم، عندما تكون علاقته بالواقع هشة وشعاراته (الجزائر مثلاً...)، اذ ستطالبه تلك الجماهير بتحقيق شعاراته الفوق - واقعية، فإما ان يلقي بنفسه في مهاوي تحقيقها دفعة واحدة فينتهي للحظته، وإما ان يصدم مؤيديه بالتأجيل فيحبطهم كلياً. على ذلك فمن الاحوط ان تدرك جماهير المؤيدين والقواعد الحزبية محدودية الخيارات وعدم اطلاقيتها من الاصل. وان تقترب رويداً رويداً من وحل السياسة لتكتشفها على... وحلها.

وهنا ربما امكن القول بان مفتاح التقدم لأي حركة معارضة، وعلى وجه التحديد ان كانت اسلامية، هو المشاركة وليس الاستئثار. المشاركة في الانتخابات، المشاركة في الحكم، المشاركة مع الشركاء الآخرين في ذات الوطن وفي ذات الهم العام لاكتشاف مسارات التغيير ومعالم مستقبل افضل.

المشاركة تعني تلمس مواضع الاقدام في خيارات الأوطان ومستقبلات شعوبها.

فهذه الاوطان ومستقبلها ملك عام للجميع، وليس فقط للناشطين انتخابياً بكلمة واحدة، المشاركة وحدها هي التي دفعت الحركة الاسلامية في الأردن واليمن والكويت وماليزيا وغيرها الى مربعات وعي جديد وإدراك ما لم يدرك من قبل، وبما لم تفعله عشرات السنين من البقاء في دفء الشعارات وجمالياتها... حيث استرخاء عدم المشاركة.

انتظار اليوم الذي ياتي معه الاستئثار بالسلطة دفعة واحدة وهم كبير. ولن يتمكن من لم يشارك في السلطة بالاصل من النجاح في الحكم لوحده في عالم اقتحم على الدول خصوصياتها وصار يشاركها صناعة قرارها.

---

* كاتب فلسطيني مقيم في بريطانيا.

اربكان يتخلى عن منصبه لتشيلر والخلاف على موعد الانتخابات

☐ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ رضخ رئيس الوزراء التركي الاسلامي نجم الدين اربكان امس لشريكته العلمانية تانسو تشيلر وقرر التخلي لها عن منصبه الى حين إجراء انتخابات مبكرة، لكنهما لم يتفقا بعد على تحديد موعد للانتخابات.

وكان اربكان، زعيم حزب الرفاه، رفض اول من امس طلب تشيلر، زعيمة حزب الطريق الصحيح، التخلي لها عن منصبه، ولكن يبدو ان تراجعه امس جاء بعدما ادرك ان قيادة حزب تشيلر تنوي إنهاء الائتلاف معه إذا أصر على الرفض. واعربت تشيلر لاربكان عن ثقتها بأن تسلمها رئاسة الحكومة

سيحبط حملة المعارضة، بمساعدة بارزة من شخصيات انشقت عن حزبيهما ورجال أعمال ونقابيين والصحافة العلمانية، من اجل إطاحة الحكومة، بينما رأى أربكان ان قبول طلبها سيضعف فرصة المعارضة البرلمانية في تمرير قرار في البرلمان يحجب الثقة عن الحكومة.

وجاء الموقف الجديد لاربكان بعد ساعتين من بدء اجتماع لاعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الطريق الصحيح حين طلب اربكان ارسال مندوب عنهم لمقابلته فتوجه اليه نائب رئيسة الحزب رضا اكجلي وسرعان ما عاد برسالة من الزعيم الاسلامي يوافق فيها على تسليم تشيلر رئاسة الوزراء اعتبارا من الاول من تموز (يوليو) المقبل في مقابل موافقتها على ان يكون تشرين الاول (اكتوبر) المقبل موعدا لانتخابات مبكرة. وبعد الاجتماع اعلنت تشيلر ان قيادة حزبها وافقت على حتمية اجراء انتخابات مبكرة لكنها لم توضح هل حددت موعدا لها. واضافت ان القيادة اعطتها صلاحية كاملة لاجراء مفاوضات في هذا الشأن مع اربكان. ومع انها لم تشر الى موعدها المفضل للانتخابات لكنها لمحت الى احتمال قبول شرط اربكان، خصوصا انها تحدثت عن امور اعتبرت ايذانا ببدء حملة انتخابية فأعطت وعدا بزيادة اسعار شراء المنتجات الزراعية من المزارعين ووعدا آخر بالعمل بسرعة على رفع أجور نحو ٧٠٠ الف عامل في القطاع الحكومي.

يذكر ان تشيلر تفضل اجراء انتخابات في اذار (مارس) المقبل لاعتقادها بأن اجراءها مبكرا يخدم حزب الرفاه. وبدوره يفضل اربكان اجراءها في اسرع وقت لاستباق قرار محتمل تتخذه المحكمة الدستورية يقضي بحظر نشاط حزب الرفاه بناء على دعوى رفعها رئيس الادعاء العام.

من جهة اخرى جدد حزب الوطن الام (يمين الوسط) الذي يتزعمه مسعود يلماز وحزب اليسار الديموقراطي (بزعامة بولند اجاويد) موقفهما المعارض لاجراء انتخابات مبكرة قبل تعديل قانون الانتخابات واتخاذ اجراءات دستورية اعتبرا انها ضرورية لتعزيز الديموقراطية.

الائتلاف الحاكم بتركيا يفقد أغلبيته المطلقة

أنقرة ـ وكالات الأنباء ـ فقد الائتلاف الحاكم في تركيا أغلبيته المطلقة في البرلمان باستقالة نائب من حزب الطريق القويم الشريك الأصغر في الحكومة أمس، لينخفض بذلك عدد المقاعد التي تشغلها الحكومة إلى ٢٧٥ مقعدا أي أقل بصوت واحد من الأغلبية المطلقة.

وأوضح النائب المستقيل أن هناك عدداً من نواب الطريق القويم الآخرين يعتزمون تقديم استقالاتهم قريبا. وبرغم فقد الحكومة التي يقودها حزب الرفاه الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان للأغلبية المطلقة إلا أنها لا تزال تتمتع بأغلبية نسبية في مواجهة المعارضة نظرا لوجود مقعدين شاغرين في البرلمان كما أن عدداً من النواب المستقلين يمتنعون عن التصويت في حالة الاقتراع على حجب الثقة من الحكومة. وقد تحالف أربكان مؤخرا مع حزب الوحدة الكبرى اليميني المتطرف الذي يشغل سبعة مقاعد في البرلمان.

وتأتي الاستقالة قبل ساعات من اجتماع أربكان مع تانسو تشيلر زعيمة الطريق القويم وشريكته في الائتلاف الحاكم لبحث امكان الدعوة إلى اجراء انتخابات مبكرة كمخرج للأزمة السياسية الراهنة بين الحكومة والجيش الرافض للنشاطات الإسلامية المتزايدة لأربكان ويذكر أن الموعد الأصلي للانتخابات هو عام ٢٠٠٠.

في الوقت نفسه، وافق وزير العدل شوكت كازان على بدء التحقيق مع شوقي يلماظ النائب في البرلمان عن حزب الرفاة بسبب حديث تليفزيوني أدلى به منذ ٧ سنوات وانتقد فيه النظام العلماني التركي وأجهزة الإعلام والبرلمان.

أخيرا.. الائتلاف الحاكم فى تركيا يفقد أغلبيته

انقرة - رويتر:

قدم أحد أعضاء البرلمان التركى من حزب الطريق القويم الذى تتزعمه تانسو تشيللر وزيرة الخارجية استقالته من منصبه أمس.. وبذلك يفقد الائتلاف الحاكم بزعامة نجم الدين اربكان والمكون من حزبى «الرفاه» و«الطريق القويم» أغلبيته داخل البرلمان حيث يشكل الحزبان معا ٢٧٥ مقعدا من بين مقاعد البرلمان البالغ عددها ٥٥٠ مقعدا.

وبرر يلنيريد اكتونا وزير الصحة السابق استقالته بأن رئيس الوزراء نجم الدين آربكان يستغل الدين كاداة للسياسة ويشجع الحركات الرجعية.

وقال اكتونا ان حزب الطريق القويم سيشهد مزيدا من الاستقالات خلال الاسبوع الحالى وهو الامر الذى سيؤدى إلى إنسحاب الحزب من الائتلاف أو اسقاط الائتلاف الحاكم فى أول اقتراع بالثقة عليها.

من جهة أخرى فشل نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة الاسلامى ووزيرة الخارجية تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم فى التوصل إلى اتفاق بشأن موعدا اجراء انتخابات مبكرة.. اصر آربكان على اجراء الانتخابات فى اكتوبر المقبل مما يضمن له الفوز بعدد كبير من مقاعد البرلمان فيما طلبت تشيللر اجراء الانتخابات فى مارس القادم بعد اعداد قوائم حديثةللناخبين واجراء حصر رسمى للسكان وتعديل قانون الانتخابات بتركيا.

العلمانيون القدامى والمحدثون صدعوا رؤوسنا بالحديث المتواصل عن الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان ، وادعوا انهم رافعوا راياتها وحماتها وسدنتها والمتربصون باعدائها الظاهرين والمتخفين .وقالوا إن العلمانية هى التى تتيح للمواطن حريته الكاملة عقيدة وفكرا ورايا وممارسة ..وتحافظ على حقوق الانسان وكرامته ولا تصادر حقه فى الاختيار والاختلاف . إليهم جميعا نتوجه بهذا السؤال البرئ.



بقلم : محمود بسيونى

العلمانية تكشف عوراتها فى تركيا!!

● مارايكم دام فضلكم ..فى الموقف الغريب القائم الآن فى تركيا؟..

ماراى سدنة العلمانية – قدامى ومحدثين – فى النظام العلمانى التركى الذى استبدل ماهو ادنى بالذى هو خير ، وارتفع بتعاليم اتاتورك إلى مرتبة القداسة ، وجعل من المؤسسة العسكرية أعلى سلطة فى البلاد ، اكثر قوة ونفوذا وسيطرة من اية حكومة منتخبة ديمقراطيا.

هذا النظام العلمانى يتعاملون معه وفى ظله على انه اكثر من الدين ، ويطالبون افراد الشعب رغم انوفهم ان يخضعوا له ويحرموا قطاعات كبيرة من الشعب التركى من حقها الفطرى فى الإلتزام بتعاليم دينها وممارسة شعائره ، ويحاربون كل الاتجاهات الاسلامية رغم ان ٢٩٪ من الشعب التركى قد اعطى اصواته لحزب الرفاه الاسلامى بزعامة اربكان ليصبح الحائز على اكبر نسبة من ثقة الناخبين بين الاحزاب التركية جميعا . ولكن الحرس القديم « الرجعى» للنظام الاتاتوركى العلمانى المتغرب يهددون الشعب التركى المسلم ويستعدون المؤسسة العسكرية بل ويحرضونها على القيام بانقلاب عسكرى رابع ليجهضوا لمرة رابعة إدارة الشعب التركى فى اختيار حكومته التى حصلت على ثقة الشعب وثقة البرلمان المنتخب ديمقراطيا ويريدون إجبار الحكومة ورئيسها على قمع التوجهات الإسلامية، بدعوى انها تتنافى مع النظام العلمانى المقدس.

لقد شارك حزب الرفاه فى العمل السياسى من خلال الديمقراطية والتعدد الحزبى ووصل إلى الحكم بالديمقراطية ولم يتنكر لها .. والسؤال البسيط البرئ هو : من الذى يتربص بالديمقراطية الآن ومن قبل ، فى تركيا؟

ومن الذى يهدر حقوق الانسان ويقمع الحريات ؟ .. من الذى يهدر حق مواطن مسلم فى تعلم دينه ويغلق مدارس القرآن ، ويطارد من يتمسك بشعائر عقيدته ؟!

لقد راينا جميعا على شاشات التليفزيون وفى الصحف صورة ذلك الشاب التركى الملتحى الذى يلبس الجلباب والصديرى وحوله زبانية العلمانية يدفعونه ويقودونه إلى سجنهم العلمانى ، وكانما شكل الملابس او اطلاق اللحية جريمة يجب ان يدفع ثمنها صاحبها من حريته وكرامته .

انها صورة حية للممارسة العلمانية ، التى لاتعترف بالآخر كمواطن ولا كراى ولا كدين .. اين هى حرية المواطن وحقوقه ؟ واين «تقع» الديمقراطية على خريطة العلمانية التركية التى تصنع الى جانب هذه التحكمية الاستبدادية نموذجا فريدا فى ازدواجية السلطة .. والاصرار على اغتصاب السلطة التنفيذية بالقوة من الحكومة الشرعية الديمقراطية ولا يقتصر النظام العلمانى التركى بقيادة المؤسسة العسكرية على تجريم المظاهر والسلوكيات والشعائر الإسلامية . بل ايضا بشن حرب ضروس ضد حزب الرفاه وحكومة اربكان الائتلافية ليجهض اى تقارب بين تركيا والدول العربية والاسلامية ، ويعمل على إسقاط اربكان وشل حركته بعد محاولاته المخلصة للتفاهم والتعاون معها ، رغم ما حققه من إنجاز كبير فى جولته العربية والاسلامية ، وفى تحديه للغطرسة الامريكية المتمثلة فى قانون داماتو بعقد صفقة الغاز الكبرى مع إيران وزياراته لمصر والعراق وليبيا ، ووضع اساس مجموعة الثمانية الاسلامية الكبرى.

اما السلطة التحتية التى تتولاها بالغصب المؤسسة العسكرية ومجلسها الاعلى إياه، فهى لاترضى باى من ذلك.. بل العكس .. تفضل الاستمرار فى التبعية الكاملة للولايات المتحدة وحلف الاطلنطى ، تستجدى الدخول فى المجموعة الاوروبية ، وتحرص على إقامة تحالف استراتيجى مع إسرائيل ، وحتى فى ظل المواقف المتفجرة العدوانية للحكومة الاسرائيلية الحالية تصر على إجراء مناورات عسكرية معها ، متحدية إعلان رئيس الحكومة الشرعية بتاجيلها إلى اجل غير مسمى ، ومراعاه لشعور العرب والمسلمين وخاصة مع اشتعال ازمة تهويد القدس ، ولكن المؤسسة العسكرية التركية لاتقيم وزنا ولا اعتبارا للعرب .. ولا باس

ايضا من ان تتوغل بقواتها ٢٠٠ او ٣٠٠ كيلو متر فى الارض العراقية لتعبث فيها مثلما تفعل اسرائيل فى الاراضى الفلسطينية ..هذه بعض صور ممارسات النظام العلمانى الجاثم فوق صدر الشعب التركى منذ اكثر من سبعين عاما .. فما هو راى إخواننا العلمانيين القدامى والمحدثين .. ايهما الافضل والاحرص على الديمقراطية وحقوق الانسان : المؤسسة العسكرية الحارسة على التراث - الرجعى- الاتاتوركى العلمانى الحريص على الذيلية والتبعية للغرب؟ .ام حزب الرفاه الاسلامى الحائز ديمقراطيا على اعلى نسبة ، والمتوجه شرقا وجنوبا ، والمتحالف مع حزب علمانى فى حكومة شرعية فى تجربة متفردة ؟؟ . اجيبونا يرحمنا ويرحمكم الله : ايهما اهدى سبيلا واكثر ديمقراطية .ومن منهما الذى تنكر للديمقراطية وانقلب عليها ؟؟

ثم .. ومن منهما اقرب الينا واكثر حرصا على التعاون والتعامل معنا والارتباط بنا نحن العرب ؟؟ .. ومع من منهما تكون مصالحنا السياسية والاقتصادية ؟؟

ايها العلمانيون .. هل يمكنكم تحديد موقفكم من هذا الصراع الدائر على الارض التركية .. هل مازلتم ترفضون الرفاه واربكان لمجرد توجهه الاسلامى رغم مواقفه التى هى فى صالحنا وتفضلون الجبهة العلمانية العسكرية المضادة مع توجهها الدؤوب بهرولة شديدة نحو إسرائيل وإحتلالها للاراضى العراقية « العربية» ؟؟

ياهؤلاء.. قولوا كلمة حق ولومرة واحدة .. وإلا فليرحمنا منكم الله .

المصدر : الحياة العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٧

تركيا: الائتلاف الحكومي بات أقلية

استقالة نائب خامس من حزب تشيللر

أعلن النائب عن حزب «الطريق القويم» بزعامة وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر، يلدريم اكتونا أمس استقالته من الحزب مما يجعل الائتلاف الحكومي بزعامة نجم الدين اربكان ينتقل الى وضع الاقلية.

وبذلك اصبح عدد مقاعد الحزب في البرلمان ١٦٦ مقعداً من أصل ٥٥٠ وأصبح الائتلاف الحكومي الذي يسيطر عليه الاسلاميون يحظى بتأييد ٢٧٥ نائباً أي أقل من الغالبية المطلقة.

الا ان الحكومة تتمتع بدعم النواب السبعة لحزب الوحدة الكبيرة الصغير الذي يرئسه محسن يازجي اوغلو (يميني متطرف).

والنائب اكتونا هو الخامس من حزب الطريق القويم الذي يقدم استقالته من الحزب خلال اسبوع. وكان قد استقال في ٢٦ نيسان (ابريل) من منصب وزير الصحة.

واعلن اكتونا استقالته من الحزب خلال مؤتمر صحافي عقده في اسطنبول اتهم خلاله حزب الرفاه الاسلامي الذي يرئسه رئيس الحكومة نجم الدين اربكان بـ«تسييس الدين» وبـ«محاولة تعديل المبادىء الاساسية التي تقوم عليها الجمهورية التركية».

وأكد ان استقالات جديدة من حزب الطريق القويم قد تحصل الاثنين او الثلاثاء المقبلين من قبل بعض النواب الذين صوتوا الاسبوع الماضي مع مذكرة حجب الثقة عن الحكومة التي تقدمت بها المعارضة.

وقد نجحت الحكومة في التصويت على الثقة بفضل دعم نواب حزب الوحدة الكبيرة.

وأمس الاول بدأت تشيللر مفاوضات مع اربكان كي تخلفه في منصب رئيس الحكومة في مطلع تموز (يوليو) المقبل أي قبل عام من الموعد المحدد في بروتوكول التحالف مقابل وعد بتقديم موعد الانتخابات التشريعية المقررة اصلاً في كانون الاول (ديسمبر) عام ٢٠٠٠.

ولكن اربكان وتشيللر لم يتوصلا الى اتفاق بخصوص موعد هذه الانتخابات المبكرة.

ويأمل اربكان في اجرائها في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل في حين تفضل تشيللر اجراءها في آذار (مارس) ١٩٩٨. وسوف تتواصل المفاوضات بينهما خلال الايام المقبلة.

(أ.ف.ب)

المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٣١ / ٥ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هتفوا لأربكان "القائد" في ذكرى فتح القسطنطينية

٤٠ ألفاً يتظاهرون في اسطنبول في تحد للجيش والعلمانيين

□ اسطنبول - «الحياة»:

■ تظاهر حوالى ٤٠ الف شخص من انصار حزب الرفاه الاسلامي امس، في تحد واضح للجيش وللعلمانيين في اسطنبول في مناسبة الذكرى ٥٤٤ لاستيلاء العثمانيين على القسطنطينية، فيما كان الائتلاف الحاكم يحاول حل الخلافات السياسية بين الرفاه وحزب الطريق الصحيح، ويصارع من اجل المحافظة على الغالبية النيابية في البرلمان بعد استقالة نائب آخر من حزب تشيلر.

ووصل اربكان استناداً الى وكالة «فرانس برس» بطائرة هليكوبتر الى حيث تجمع انصاره في استاد اينونو قرب اسطنبول وقال مخاطباً الحشد: «إن استيلاء السلطان محمد الفاتح على القسطنطينية في ٢٩ ايار (مايو) ١٤٥٣ يشكل يوماً مشرقاً بالنسبة الى العالم الاسلامي الذي يضم ١,٥ بليون نسمة».

وتابع: «إننا وحدنا قادرون على ملء هذا الاستاد في تركيا». ويعتبر الرفاه فوزه في الانتخابات البلدية في اسطنبول في آذار (مارس) ١٩٩٤ «فتحاً جديداً لاسطنبول». ومنذ ذلك التاريخ تنظم البلدية «اعياد الفتح» سنوياً في هذه المدينة.

وتابع اربكان مخاطباً انصاره: «ان الفتوحات التكنولوجية ممكنة بقيادة قائد مؤمن مثل الفاتح وبجنود مؤمنين مثل جنوده». ورد انصاره هاتفين: «هذا هو القائد (مشيرين اليه). وهذا هو الجيش».

وتجنب اربكان الادلاء بتصريحات ضد العلمانيين لكنه طالب بتحويل كنيسة ايا صوفيا الى مسجد، كما فعل السلطان

محمد الفاتح بعد هزيمة البيزنطيين، وبقيت مسجداً الى ان حولها اتاتورك الى متحف في العام ١٩٣٥.

ويخشى ان تتحول هذه التظاهرات الى مواجهات دامية بين انصار الرفاه وأنصار العلمانية، خصوصاً ان أوساط المعارضة البرلمانية ومعظم النقابات أعلنت عن تنظيم اضرابات وتظاهرات مستمرة الى ان ترحل الحكومة.

وفقدت حكومة أربكان امس غالبيتها المطلقة في البرلمان بعدما استقال النائب يلدريم اقطونا (من حزب الطريق الصحيح) ليصبح عدد النواب المؤيدين للحكومة ٢٧٥ نائباً اي بفارق صوت واحد عن الغالبية المطلوبة للفوز في اي اقتراح على الثقة في البرلمان المكون من ٥٥٠ عضواً. ولكن حكومة اربكان ما زالت تتمتع بغالبية بسيطة بفارق صوتين عن المعارضة.

وكان مقرراً ان يجتمع اربكان في وقت لاحق امس مع تشيلر لحل الخلافات بينهما في شان اجراء انتخابات مبكرة، ومن المتوقع ان تستمر هذه الاجتماعات اياماً عدة، قبل التوصل الى نتيجة حاسمة. وصرح مسؤول في حزب الطريق الصحيح أول من أمس ان اربكان وتشيلر لم يتوصلا الى اتفاق في شان موعد الانتخابات وقال سيهان باكاتي «لم نتوصل الى اي اتفاق مع شركائنا حول موعد الانتخابات، لكننا سنواصل المحادثات».

وفيما تصر تشيلر على تسلم رئاسة الوزراء من الآن الى حين اجراء الانتخابات في ربيع العام ١٩٩٨، يصر اربكان على اجرائها هذا الخريف.

وقال الزعيم اليميني محسن يازجي أوغلو (حزب الوحدة) ان أربكان «يرفض طلب تشيلر تسليمها رئاسة الحكومة حتى اجراء الانتخابات ربيع ١٩٩٨».

يذكر ان لحزب اوغلو سبعة نواب في البرلمان وكان دعمه الحكومة الاسبوع الماضي حاسماً في انقاذها من توجيه اللوم اليها.

الائتلاف التركى الحاكم يفقد أغلبيته المطلقة فى البرلمان

□ اسطنبول ـ رويتر:

اعلن عضو فى البرلمان التركى استقالته من ائتلاف حزب الطريق الصحيح اليوم الجمعة مما كلف الحكومة التى يتزعمها الاسلاميون اغلبيتها المطلقة فى البرلمان.

ووزع النائب يلدريم اقطونا وهو وزير صحة سابق في الحكومة نسخا من خطاب استقالته خلال مؤتمر صحفى وقال انه سيسلمه لتانسو تشيلر زعيمة الطريق الصحيح فى وقت لاحق اليوم.

وادت هذه الاستقالة إلى جعل عدد اعضاء برلمانى حكومة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء 275 عضواً بفارق صوت واحد عن الاغلبية المطلقة المطلوبة للفوز فى اى اقتراع على الثقة فى البرلمان المؤلف من 550 عضواً.

ولكن اربكان مازال يتمتع باغلبية بسيطة بفارق عضوين عن المعارضة العلمانية.

المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

علي الهوا

لاتقولوا تركيا.. بل عسكر تركيا!



السيد الغضبان

يسقط الاعلام العربى فى الشرك الذى تعده بمهارة وكالات الانباء العالمية التى تمثل المصالح الامريكية فى اغلب الاحيان .. وتبث وكالات الانباء هذه وشبكات التلفزيون العالمية الجبارة مثل السى ان .ان الانباء بعبارات تتم صياغتها بدقة لتحقيق اهداف معينة.. وتبتلع اجهزة الاعلام العربية هذا الطعم وتردد الانباء بنفس الصياغات والعبارات التى اختارتها بعناية هذه الاجهزة.

يدفعنى لهذا الحديث اليوم الطريقة التى تناولت بها العديد من قنوات التلفزيون العربية اخبار تحالف جنرالات تركيا مع اسرائيل واخبار الصراع الدائر الآن على الساحة السياسية التركية حيث كشف جنرالات تركيا عن الوجه الفاشى البشع للمؤسسة العسكرية التركية التى ترفض ان تمارس الحكومة التى اختارها ممثلو الشعب المنتخبون سلطاتها الطبيعية وتهدد هذه المؤسسة العسكرية الحكومة الشرعية بابعادها بالقوة العسكرية السافرة او المستترة وراء واجهة مدنية

جنرالات تركيا هؤلاء هم الذين اختاروا التحالف الاستراتيجى مع نتنياهو وإعلان التحدى السافر لكل العرب والمسلمين وعلى غير رغبة اغلبية الشعب التركى المسلم وعندما حاول هذا الشعب ان يختار طريقه الطبيعى وان يتجه الى اشقائه المسلمين والعرب من خلال الممثلين الشرعيين لهذا الشعب كشر عسكر تركيا عن انيابهم ومارسوا كل صنوف الارهاب ضد الممثلين الشرعيين للشعب التركى واداروا محركات الدبابات فى اشارة تهديد واضحة للشعب بالقيام بانقلاب عسكرى كما فعلوا من قبل اكثر من مرة.

وبدلا من ان تفضح اجهزة الاعلام الغربية التى تدعى الحرص على الديمقراطية هذا الأسلوب الفاشى لجنرالات تركيا بدأت تبث الانباء عن «تصاعد الاصولية الاسلامية فى تركيا.. وتصدى الجيش لهذا التيار.

وحاولت هذه الاجهزة ان تربط بشكل مباشر او غير مباشر بين ما تسميه بالاصولية الإسلامية فى تركيا وبين ما يحدث فى الجزائر او ما يذاع عن بعض الاعمال التى يقوم بها متطرفون يرفعون لافتات اسلامية.

وبدلا من كشف القناع عن الوجه الفاشى البشع لجنرالات تركيا يتم تصويرهم فى صورة القوة التى تريد ان تحمى تركيا من احداث مماثلة لما يحدث فى الجزائر ورغم ان ما يحدث فى الجزائر - مع إستنكارى التام لمذابح المدنيين - سببه تحرك جنرالات الجزائر لضرب التجربة الديمقراطية فى الجزائر فقد نسى الناس سبب الكارثة ولم يبق منها إلا صور القتل البشعة التى يفزع منها ضمير العالم كل يوم.

هذا ما يفعله الاعلام الغربى ، وهو امر طبيعى يتناسب وتوجهات هذا الاعلام الذى يسعى -غالبا- لتحقيق المصالح الامريكية والاسرائيلية التى ترتبط برباط وثيق بجنرالات تركيا. ولكن المؤسف ان اعلامنا العربى يسقط فى الشرك ويذيع انباء تركيا كما تصوغها اجهزة الاعلام الغربية .. بعض هذه الاجهزة العربية تفعل ذلك عن جهل وبعضها ترحب بهذه الصياغة لانها تتضمن هجوما على ما تسميه هذه الاجهزة بالاصولية الاسلامية.

فهل يتنبه القائمون على امر الاعلام العربى وينظرون الى احداث تركيا نظرة موضوعية ويذيعون انباء الصراع الباسل الذى تخوضه جماهير تركيا ضد ارهاب جنرالات الجيش التركى لحماية الديمقراطية ؟. خاصة ان هذه النظرة الموضوعية تتفق مع المصالح القومية العربية العليا التى تتعرض الآن لهجمة شرسة تشنها قوى جنرالات تركيا وجنرالات اسرائيل بعد ان عقدوا تحالفا استراتيجيا هدفه الرئيسى العدوان على العرب والمسلمين.

فهل يعالج الاعلام العربى اخبار تركيا والصراع على السلطة بين القوى الشرعية وعسكر تركيا على النحو الحقيقى الذى يكشف عن الوجه الفاشى البشع لجنرالات تركيا؟!

لوبان دعاه الى الاستقالة

سقوط حزب شيراك وفرنسا إلى اليسار

وجه الفرنسيون امس ضربة مؤلمة للرئيس جاك شيراك برفضهم نداء اطلقه الاسبوع الماضي واختيارهم اتجاهاً معاكساً عبر منحهم أصواتهم لليسار الأمر الذي سيرغمه على التعايش مع حكومة اشتراكية بقيادة ليونيل جوسبان.

واعترف رئيس الوزراء آلان جوبيه بالهزيمة وأعرب عن تمنياته لمن سيحكمون فرنسا بالنجاح.

وأظهرت التقديرات ان الحزب الاشتراكي والخضر ويساريين آخرين عدا الشيوعيين حصلوا على ما بين ٢٩٦ و٣٠٣ مقاعد بينما تبلغ الغالبية المطلقة ٢٨٩ مقعداً.

وتراوحت النسب المختلفة بين استطلاع وآخر إلا أنها اكدت حصول اليساريين (اشتراكيين وآخرين) على عدد يتراوح بين ٢٧٥ و٣٢٤ مقعداً والشيوعيين على ٣٥ او ٣٦ مقعداً. اما احزاب اليمين فأعطتها التقديرات ما بين ٢٤٢ و٢٤٤ مقعداً.

وقال رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) الديغولي فيليب سيغان ان النظام السياسي للبلاد يمر بأزمة.

وأضاف ان ملابسات هذه الانتخابات لا تخفي الحقيقة الجوهرية وهي ان نظامنا كله في أزمة.

من جهته، دعا رئيس «الجبهة الوطنية» اليميني المتطرف جان ماري لوبان الرئيس شيراك الى الاستقالة لأن ما حصل يشكل هزيمة لخياراته وكارثة شخصية له.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

انتخابات مبكرة في تركيا واربكان واثق من "نصر أكبر"

تشيلر رئيسة للوزراء آخر الشهر

□ انقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ أعلنت زعيمة حزب الطريق الصحيح (يمين الوسط) تانسو تشيلر امس انها اتفقت وزعيم حزب الرفاه (الاسلامي) رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان على انتخابات مبكرة على ان تتسلم حتى موعد اجرائها رئاسة الوزراء في اطار استمرار الائتلاف الحاكم بينهما. وأعلن اربكان، في مؤتمر صحافي مشترك مع تشيلر، انه سيتخلى عن رئاسة الوزراء في النصف الثاني من الشهر الجاري. وأشار الى اجراء الانتخابات خلال «فترة مقبولة».

ويعتقد ان هذا الترتيب أقر لكي يحضر اربكان اجتماع قمة لمجموعة الدول الثماني الاسلامية



اربكان وتشيلر خلال مؤتمرهما الصحافي امس. (أ ب)

(أسست بمبادرة منه) بصفته رئيسا للوزراء، ثم تخلفه تشيلر.

وقال اربكان مبررا اتفاقهما: «نريد انتخابات مبكرة لنقدم خدمات افضل للشعب في تحقيق الاستقرار». واضاف انه واثق من ان «حزبينا سيخرجان اقوى من الانتخابات» المبكرة. وزادت تشيلر ان المعارضة سعت الى «ادخال البلاد في حال استقطاب بين العلمانيين والمناهضين لها (...) والطريقة الاصح في ظل هذه الظروف هي التوجه الى الشعب».

ويفترض ان تصادق قيادتا الحزبين على الاتفاق بين اربكان وتشيلر قبل ان يعرض على البرلمان للتصويت عليه. لكن تشكيل تشيلر حكومة جديدة يظل رهناً بتكليفها ذلك من قبل الرئيس سليمان ديميريل. ويذكر ان بروتوكول الائتلاف بين الحزبين ينص على ان تتسلم تشيلر رئاسة الوزراء في حزيران ١٩٩٨ وقبل هذا الموعد في اي وقت يقرران فيه اجراء انتخابات مبكرة. وتنتهي ولاية البرلمان الحالي في السنة ٢٠٠٠.

وجاء الاعلان عن الاتفاق بين اربكان وتشيلر بعد مفاوضات مكثفة طوال عطلة نهاية الاسبوع وغداة اجتماع عقده مجلس الامن القومي (اعلى هيئة تبت قضايا الامن الاستراتيجي ويسيطر عليها العسكريون). ونقلت صحيفة «حريت» امس عن مصادر في قيادة الجيش ان الجنرالات ابلغوا اربكان خلال الاجتماع المكرس للبحث في تنفيذ مطالبهم بالحد من النشاطات الاسلامية: «اننا نكرر الكلام ذاته منذ اشهر، لكننا لا نرى اي نتيجة». واضافوا: «نشعر بخيبة واحباط شديدين».

ولم يورد زعيما الائتلاف الحاكم موعدا محددا لاجراء الانتخابات المبكرة، لكن وسائل الاعلام التركية تحدثت عن تشرين الثاني (نوفمبر) او كانون الاول (ديسمبر) المقبلين. واعلن اربكان ايضا ان قوانين اساسية حتمتها تعديلات دستورية اقرت السنة الماضية يجب ان يقرها البرلمان، كما يجب تعديل قانون الانتخابات لكي تصبح التحالفات

الانتخابية بين الاحزاب مشروعة، وهو امر يحظره القانون في شكله الحالي. لكنه استبعد اجراء احصاء سكاني كما تطالب المعارضة لأن ذلك يستغرق وقتا طويلا، واعتبر ان تدقيق قوائم الناخبين سيكون كافيا.

وتابع ان طرفي الائتلاف الحاكم سيجريان مزيدا من المحادثات في شأن خفض نسبة العشرة في المئة المطلوب من كل حزب الحصول عليها من اصوات الناخبين لكي يدخل البرلمان. ويتعين على الائتلاف الحاكم ان يحصل على ثقة البرلمان الذي يجب ان يصادق ايضا على اجراء انتخابات مبكرة. وقال اربكان انه لا يتوقع اي مشكلة في كلا الحالين. لكن تمردا متناميا في حزب تشيلر يمكن ان يشكل، في حال استمراره، عائقا جديا امام استمرار الائتلاف بينها واربكان.

وذكر اربكان ان تسليم تشيلر رئاسة الوزراء سيتم في اطار القوانين السائدة، ملمحا بذلك الى ان عملية التناوب لن تكون بمثابة تحصيل حاصل، بل لا بد من ان يصادق عليها الرئيس ديميريل. لكن الزعيم الاسلامي قال انه يتوقع ان يأخذ الرئيس في الاعتبار ان الائتلاف الحالي فقط يحظى بتأييد غالبية اعضاء البرلمان. وكانت استقالات من حزب الطريق الصحيح في الاسابيع القليلة الماضية ادت الى تقليص كبير لغالبية الحزبين في البرلمان الذي يتألف من ٥٥٠ نائبا، الامر الذي سيفرض على الائتلاف الاعتماد على اصوات سبعة نواب ينتمون الى حزب «الوحدة الكبرى» اليميني المتطرف. وسعى زعيم هذا الحزب محسن يازجي اوغلو امس الى فرض شروط في مقابل تأييده للائتلاف، منها جعل النسبة المطلوبة لدخول البرلمان خمسة بدل عشرة في المئة وحصول حزبه على حقيبتين وزاريتين. وسيتعين على طرفي الائتلاف الحاكم اجراء مفاوضات صعبة مع يازجي اوغلو.

وتجنب اربكان، في المؤتمر الصحافي، التطرق الى علاقاته المتوترة مع المؤسسة العسكرية ولكنه شن هجوماً على ما وصفه بـ «التوجهات غير الديموقراطية» لاحزاب المعارضة، وقال ان الانتخابات المقبلة ستكون بمثابة استفتاء على طرفي الائتلاف.

انتخابات تركية مبكرة قبل نهاية العام الحالي

ديميريل يبحث مع تشيلر تكليفها برئاسة الحكومة

انقرة ـ وكالات الانباء : بعد يوم واحد من الاعلان عن موافقة «نجم الدين اربكان» زعيم حزب الرفاة الاسلامي التركي ورئيس الوزراء عن التخلي عن رئاسة الحكومة لنائبته «تانسو تشيلر» والتي تتزعم حزب الطريق القويم كشف «حسن ايكنجي» نائبها في رئاسة الحزب ان الحزبين اتفقا ايضا على اجراء انتخابات برلمانية مبكرة بنهاية العام الحالي. واوضح نائب رئيس حزب الطريق القويم في مؤتمر صحفي عقده أمس في انقرة ان اربكان وتشيلر لم يتفقا على تاريخ يوم محدد لاجراء الانتخابات المبكرة والتي يحل موعدها الاصلي في عام ٢٠٠٠. وتزامن اعلان ايكنجي» عن آن زعيمي الرفاة والطريق القويم اتفقا بالفعل على اجراء الانتخابات بنهاية العام الحالي مع ورود تقارير صحفية حول وجود اختلافات بينهما بهذا الشأن حيث اشارت تلك التقارير الى أن اربكان يريد اجراء الانتخابات بسرعة بينما ترغب تشيلر في اجرائها في الربيع المقبل.

وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل أنه سيلتزم ببنود الدستور فيما يتعلق بتكليف رئيس الوزراء الجديد في حالة تقديم أربكان استقالة حكومته بهدف اتاحة الفرصة لـ «تانسوتشيلر» لتولي المنصب. وذكر بيان لرئاسة الجمهورية التركية خلال مغادرة ديميريل البلاد للقيام بجولة في جمهوريات البلطيق (ليتوانيا استونيا ـ لاتفيا) تستمر ٤ ايام ان الرئيس التركي استقبل مساء امس الاول تشيلر حيث عرضت عليه الاتفاق الذي توصلت اليه مع أربكان بشأن توليها رئاسة الوزراء بدلا منه خلال النصف الثاني من يونيو الحالي والاستعداد لاجراء انتخابات برلمانية مبكرة

«لن يقبل العالم بتركيا غير ديموقراطية»

تشيللر تحذر من إنقلاب عسكري وأربكان مصمم على تسليمها منصبه

حذرت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر الجيش من القيام بانقلاب عسكري، اذ ان العالم لن يقبل تركيا بدون ديموقراطية ويصبح عندها الانضمام الى الاتحاد الاوروبي مستبعداً. وأكدت انها لن تسلم «تركيا لقوة غير ارادة الشعب»، في حين أوضحت مصادر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان ان الأخير سيتخلى عن منصبه لتشيللر حتى لو لم يكن واثقاً من حصول الحكومة على ثقة البرلمان.

وقالت تشيللر في مؤتمر صحافي عقدته أمس الأول على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني انها «لن تسلم تركيا لقوة غير قوة ارادة الشعب... سأكافح في سبيل ذلك حتى النهاية»، ورأت ان الخروج من الأزمة السياسية والحكومية يكمن في «إجراء انتخابات مبكرة».

واعتبرت تشيللر أن «من المستحيل ان يقبل المجتمع الدولي بتركيا لا تكون الديموقراطية موجودة فيها»، محذرة بذلك من احتمال حصول انقلاب عسكري، ولفتت الى ان انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبى سيصبح مستبعداً «اذا علقت الديمقراطية».

وأبدت تشيللر من جديد عزمها على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة مع حزب «الرفاه» برئاستها، بدلاً من الائتلاف الحالي الذي يقوده أربكان.

في غضون ذلك، صرح سليمان عارف ايمري، وهو أحد أقرب مساعدي أربكان، ان الأخير سيتخلى عن منصبه على رأس الحكومة التركية لتشيللر حتى لو لم يكن واثقاً من حصول الحكومة على ثقة البرلمان.

وقال ايمري في مؤتمر صحافي عقده في انقرة أن «القرار اتخذ، وأربكان سيستقيل حتى لو لم يقدم حزب الوحدة الكبرى دعمه». ولكن ايمري المسؤول الكبير في حزب «الرفاه» الاسلامي الذي يتزعمه أربكان لم يذكر موعداً محدداً لاستقالة رئيس الحكومة.

وأضاف ايمري ان «الرفاه قرر التضحية من أجل توجيه البلاد مجدداً الى الديموقراطية وقطع الطريق امام الحلول غير الديموقراطية»، ملمحاً بذلك الى ما يشاع عن احتمال قيام الجيش التركي بانقلاب على الاسلاميين.

(ا ف ب)

اربكان يدعو لانتخابات مبكرة

بعد موافقته على تسليم رئاسة الحكومة الى شريكته في الائتلاف، وزيرة الخارجية تانسو تشيلر، دعا رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان الى إجراء انتخابات مبكرة لحسم النزاع بين العسكريين والحكومة،في حين رأى حزب «الطريق القويم» بزعامة تشيلر ان الانتخابات ستجرى في نهاية العام الحالي طبقاً لاتفاق مع حزب «الرفاه» الاسلامي. وأوضح أربكان أن «الانتخابات يمكن ان تجري في وقت قصير من خلال تحديث الكشوف الانتخابية» وقال «لا أعتقد ان هناك حاجة لعملية طويلة». من جهته، أكد نائب رئيس حزب «الطريق القويم» حسن أكينجي في خلال مؤتمر صحافي ان الانتخابات المبكرة ستجرى في «نهاية عام ١٩٩٧» وذلك طبقاً لاتفاق بين أربكان وتشيلر.

(رويتر)

المصدر : الحيـــــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٦ / ١٩٩٧

تركيا تصارع نفسها

خورشيد دلي *

■ سبق للجيش التركي ان وافق على وجود نجم الدين اربكان في رئاسة الحكومة، سواء للخروج من الأزمة السياسية التي مرّت بها البلاد في أعقاب فشل الاحزاب العلمانية في تشكيل الحكومة، او لايجاد حل للمشاكل الداخلية خاصة المشكلة الكردية وتفاقمها سياسياً واقتصادياً ونفسياً وكذلك المشكلة العلوية.

الا ان الجيش وجد نفسه في ازمة اوسع واعمق مع اربكان حينما نجح الأخير وبالتدريج البطيء في تسريب الاسلمة الى السياسة والسلطة، حتى وجد الجيش نفسه وجهاً لوجه امام خطر التحول الاسلامي الكبير، حتى صرح العديد من الجنرالات بأن «خطر التيار الاسلامي بات اكبر من خطر حزب العمال الكردستاني» و«ان علمانية البلاد اضحت في خطر اكبر».

وهكذا بدا ان الموقف التوفيقي للجيش لم يعد ممكناً. فإما شن الحرب ضد اربكان تحت اسم «اجراءات امنية» وممارسة العنف المباشر بما في ذلك احتمال وقوع انقلاب عسكري، وإما ان يترك الحبل لنهج «الاسلمة» وهذا غير ممكن في عرف الجيش التركي.

مثل هذا الوضع يحتمل الصفقات بقدر ما يحتمل المواجهة الا ان الاستقرار يبقى هو الغائب.

فحتى لو انهار الائتلاف الحاكم او وقع انقلاب عسكري، فان اربكان سيعود من جديد الى السلطة، ما دام الجيش لا يستطيع البقاء في قمتها طويلاً، ولا بد من العودة الى تشكيل حكومة مدنية، ولو برعاية الجيش. انها مسالة في غاية الصعوبة والتعقيد فهي تتعلق بالهوية التي بدات تطرح نفسها على تركيا من اوسع الابواب واعقدها واعمقها، حتى يبدو وكأن البلاد في مواجهة مع نفسها وفي صراع الذات مع الذات.

* كاتب سوري.

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٤/٦/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة خارجية

الديمقراطية.. ورهان اربكان

بالكاد سيكون نجم الدين اربكان قد امضى عاما واحدا في الحكم عندما يسلم رئاسة الوزارة لنائبته ومنافسته تانسو تشيلر في نهاية يونيو الحالي بعد ان خضع للضغوط الشرسة التي وجهت اليه لإجراء انتخابات عامة مبكرة عن موعدها بثلاث سنوات.

ورغم ان الهدف الاساسي لكل من المؤسسة العسكرية وقادة الاحزاب العلمانية هو الإطاحة بحزب الرفاه وإبعاده نهائيا عن السلطة، إلا ان اربكان ربما يكون في حالة رهان الان على مفاجاة كبرى قد تسفر عنها الانتخابات خاصة على ضوء استطلاعات الراى - التي لم تنشر نتائجها الا على اضيق الحدود - والتي تشير إلى تزايد شعبية حزب الرفاه خلال الثمانية عشر شهرا الاخيرة مما قد يؤدى إلى تحقيق اربكان للوعد الذي قطعه على نفسه في اعقاب الانتخابات الماضية التي حصل فيها حزبه على ٢١ ٪ من مجموع اصوات الناخبين، فانه قد يحصل في المرة القادمة على الأغلبية المطلقة بما يمكنه من تشكيل حكومة دون حاجة لائتلاف مع اى حزب اخر.

ولعل من ابرز العلامات الدالة على الثقة الكبيرة التي يتعامل بها اربكان مع الانتخابات القادمة رغم كل عوامل الإحباط التي تعرض لها في فترة حكمه القصيرة، إصراره على إجراء الانتخابات في اكتوبر المقبل بدلا من ربيع العام القادم، وهو الموعد الذى تريده تشيلر، بحيث يستفيد إلى اقصى قدر ممكن من حالة التعاطف الشعبى التي تجتاح الشارع التركى مع برنامجه، ومن العلامات المهمة ايضا ذلك الاحتفال الضخم الذى نظمه اربكان واحتشد من خلاله اكثر من ٣٠ الف مواطن تركي من انصار الرفاه في إستاد اينونو باسطنبول في مناسبة الذكرى ٥٤٤ للفتح العثمانى للقسطنطينية، وفي كلمته إلى انصاره وجه اربكان رسالة ذات مغزى لكل من يهمه الأمر، قائلا إن الرؤية القومية الإسلامية فقط هى القادرة على حشد هذا العدد الكبير من الناس، ومؤكدا ان الاخرين لا يمكنهم القيام بذلك.!

إلا أن اهم المشكلات التى يمكن ان تواجه اربكان فى الفترة القليلة القادمة هى كيفية إقناع البرلمان بالموافقة على إجراء الانتخابات المبكرة خاصة وان الأمر قد لا يعدو إلا ان يكون مناورة من حزب الطريق القويم وقادة الجيش يتم من خلالها استيلاء تشيلر على السلطة، ثم توضع العقبات امام اجراء الانتخابات، ويساعد في ذلك ان نسبة كبيرة من اعضاء البرلمان ومنهم عدد من الاسلاميين لا يحبذون إعادة الانتخابات خوفا من فقدان مقاعدهم ومعها المزايا التى يحصلون عليها !

ويبدو انه سيتعين على اربكان خوض معارك ساخنة لضمان إجراء الانتخابات في الموعد الذى يريده تنفيذا لاتفاق تقاسم السلطة.

ولكن يبقى سؤال مهم يفرض نفسه بالحاح.. ماذا لو نجح الجيش وانصار العلمانية فى عدم اجراء الانتخابات المبكرة استنادا إلى اية مزاعم وحجج.. أو ماذا لو اصدرت المحكمة الدستورية قرارها باغلاق حزب الرفاه نفسه استجابة للدعوى المرفوعة امامها بزعم انه يهدد النظام العلماني..؟ لابد ان تركيا كلها سوف تنفجر من الداخل.. ومن الخارج ايضا.!

محمد السعدنى

المصدر : الوفد
التاريخ : ٤/٦/١٩٩٧

في الممنوع

تحت ضغط من المؤسسة العسكرية تنازل نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي ورئيس حزب الرفاة الاسلامي عن رئاسة الحكومة، لشريكته تانسوتشيلر وزيرة الخارجية في الائتلاف الحكومي. تتولي تشيلر رئاسة الحكومة خلال الفترة الانتقالية التي يعقبها انتخابات مبكرة في نوفمبر القادم.

تكشف صفقة أربكان - شيلر عن انتهازية حزب الرفاة الاسلامي. بعد تسليمه السلطة الي تشيلر المتهمة بالفساد وباستغلال النفوذ وبقضايا تهريب المخدرات وتهريب الأموال الي الخارج.

وحينما يتنازل اربكان عن السلطة في صفقة مشبوهة، فعينه عليها في نوفمبر القادم. ويستعد للعودة مرة اخري الي كرسي الحكم بعد أن تهدأ العاصفة وتخفف المؤسسة العسكرية، السلطة الحاكمة الفعلية في تركيا، من حملتها علي مايسمي بنشاط حكومة أربكان المعادي للعلمانية. ويعتبر الجيش نفسه هو حامي حمي العلمانية في اسطنبول. ولا يرضي عنها بديلا. ويرفض الخروج عليها كأسلوب ومنهج للحكم.

ومنطق حزب الرفاة الاسلامي في صفقته الأخيرة هو أخف الضرر. فالصدام مع المؤسسة العسكرية قد يدفع بالأحداث الي قيام الجيش بانقلاب علي مؤسسات المجتمع المدني ويعجل بتوليه السلطة. ولذا فهو قد فضل أن يترك السلطة لحكومة تشيلر الفاسدة، علي أن يسلم رقبته لجنرالات الجيش.

مجدي مهنا

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٧

«الرفاه» يتحدى ضغوط العسكريين

لا نية لتنفيذ بعض التدابير ضد الأصولية

في تحد واضح للجيش، أفادت مصادر مقربة من رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان الذي قدمت امرأة تركية أمس التماساً ضده بحجة استخدامه اموالاً عامة لتمويل رحلة الحج أن حزب الرفاه لا يعتزم تنفيذ بعض التدابير التي املاها العسكريون من اجل وقف المد الاصولي في البلاد.

وقال نائب رئيس حزب «الرفاه» رضا اولوجاك في تصريح صحافي «ان الاجراءات المعقولة التي اتخذها مجلس الامن القومي هي في طريقها الى التطبيق اما الاجراءات غير المعقولة فستناقش امام الرأي العام».

وكان مجلس الامن القومي الذي يضم كبار القادة السياسيين والعسكريين في تركيا حذر مراراً الحكومة الائتلافية بقيادة اربكان من مغبة عدم تطبيق هذه الاجراءات التي تقررت في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) الماضي.

لكن الضغوط على أربكان لم تتوقف، حيث افادت وكالة انباء الاناضول ان امرأة تركية تدعى جولاي بانياس اتهمت رئيس الوزراء باستخدام مصادر حكومية لتمويل رحلته الخامسة والعشرين الى الحج في نيسان (ابريل) الماضي. وفي إطار هذه الضغوط، هدد حزب الوحدة الكبرى باسقاط الحكومة في حال عدم اجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وقال رئيس الحزب اورهان كافونجو انه «في حال لم تخفض نسبة الاصوات الضرورية لدخول حزب الى البرلمان ١٠٪ الى ٥ ٪ فاننا سنصوت لصالح تبني مذكرة لحجب الثقة عن الحكومة.

ومن ناحية اخرى، قضت محكمة امن الدولة في انقرة أمس بالسجن على ٣١ عضواً بارزاً في حزب كردي تركي لمدد وصلت الى ست سنوات كما حكمت بالسجن ٢٢ عاماً ونصف عام على شاب مزق العلم التركي.

وذكر مسؤولون ان المحكمة ادانتهم على اساس انهم يعملون كمجموعة متقدمة لحزب العمال الكردستاني الذي يقوم الجيش التركي حالياً بمطاردة ساخنة لثواره في شمال العراق. وبرأت المحكمة أمس ١٤ متهماً اخرين.

(أ.ف.ب-رويتر)

أربكان: الانتخابات المبكرة اختبار للديمقراطية واحترام الشعب

اعتبر رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أمس بأن الانتخابات المبكرة المقترحة في البلاد ستكون اختباراً للديموقراطية، وقال في اجتماع لحزب الرفاه الاسلامي «ستكون استفتاء على مدى الاحترام للشعب او ما اذا كان ثمة نزاع معه».

وأوضح أربكان ان خطة مقترحة لاقتسام السلطة وتناوبها مع شريكته في الائتلاف الحكومي، وزيرة الخارجية تانسو تشيلر في حزيران (يونيو) الجاري لن تكون يسيرة.

وقال أربكان انه يتعين على حزبي «الرفاه» و«الطريق الصحيح» الذي تتزعمه تشيلر تحديد موعد الانتخابات والعمل سويا من اجل التوصل لتشريع انتخابي يقبله البرلمان قبل اجراء الانتخابات المبكرة، وأضاف عند الوفاء بهذه الشروط فلن نتردد في تسليم رئاسة الوزراء الى شركائنا في الائتلاف».

واجتمعت لجنة مشتركة من الحزبين لأول مرة أمس الاول لمناقشة اجراءات برلمانية استعداداً للانتخابات المبكرة.

وينص القانون التركي على أن يحدد البرلمان موعد الانتخابات وان يوافق على قرار التحالف الحاكم بجعل تشيلر نائبة اربكان رئيسة للحكومة المؤقتة.

(رويترا)

المصدر : الحيـــاة
التاريخ : ٥/ ٦/ ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حزب أربكان يتحدى الجيش مجدداً ويلمح إلى تراجع عن اتفاق مع تشيلر

□ انقرة -
من روشيد غيورديلك:

■ صعّد حزب الرفاه الحاكم امس لهجة التحدي للجيش فاعلن نائب رئيسه رضا اولوجاك ان الحزب لا ينوي على الاطلاق تنفيذ بعض المطالب التي قدمتها المؤسسة العسكرية للحد من نشاطات اسلامية تعتبرها مناهضة للنظام العلماني، ووصف بعض المطالب بانها «غير معقولة». الى ذلك قال قيادي بارز اخر في حزب الرفاه هو صالح كابوسز، ان منصب رئيس الوزراء «اعلى من منصب رئيس هيئة الاركان» واضاف ان مجلس الامن القومي (اعلى هيئة تبت شؤون الامن الاستراتيجي للبلاد) لا يحق له فرض ارادته على الحكومة وان الحكومة حرة في تنفيذ توصياته او رفضها. وفي تحد اخر صرح الامين العام للحزب اوغوزهان

اصيلترك، بان الانتخابات المقبلة ستكون بمثابة استفتاء على الحرية او القمع.

في غضون ذلك، اعلن زعيم حزب الرفاه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان شروطا لتسليم منصبه الى شريكته زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر من شانها ان تخلق عراقيل جدية امام عملية تبادل السلطة. وكانت قيادتا الحزبين اتفقتا الاحد الماضي على اجراء انتخابات مبكرة في نهاية العام الجاري وحتى ذلك الحين تتسلم تشيلر منصب رئاسة الوزراء من اربكان.

واوضح اربكان ان من الضروري تعديل قانون الانتخابات كي يمنع اتخاذ اي اجراءات قانونية لحظر اي حزب بعد اعلان اجراء انتخابات مبكرة. يذكر ان رئيس الادعاء العام رفع اخيرا دعوى امام المحكمة الدستورية طالب فيها بحظر حزب الرفاه بتهمة جر البلاد الى حرب اهلية وقررت المحكمة النظر فيها.

تشيللر ترفض شروط أربكان لتسليمها منصب رئيس الوزراء

حملة جديدة للقيادات العسكرية التركية ضد حزب «الرفاة»

انقرة وكالات الانباء:

اعلنت تانسو تشيللر زعيمة حزب «الطريق القويم» الذى يشارك فى الائتلاف الحاكم فى تركيا امس انها ترفض اى شروط مسبقة يضعها نجم الدين اربكان رئيس الائتلاف لتسليمها منصب رئيس الوزراء الذى يشغله حاليا. واوضحت تشيللر امام المجموعة البرلمانية لحزبها ان الاتفاق مع اربكان على نقل السلطة كان بدون اى شروط الا انه عاد وطرح عددا من الشروط على راسها تحديد موعد للانتخابات المبكرة المقترحة قبل نقل السلطة.

وطالبت تشيللر رئيس الوزراء وزعيم حزب «الرفاة» الاسلامى بالوفاء بما تم الاتفاق عليه بينهما بنقل السلطة اليها فى النصف الثانى من شهر يونيو الحالى دون انتظار قرار البرلمان بتحديد موعد للانتخابات المبكرة.

فى نفس الوقت قررت القيادات العسكرية التركية بدء حملة جديدة ضد الاصولية الدينية التى يمثلها حزب «الرفاة» على شكل سلسلة ندوات تعقد تحت عنوان «خطر التيار الرجعى» فى اشارة الى القوى الاصولية. ويقول المراقبون ان هذه الندوات سوف تؤدى الى زيادة حدة التوتر بين القيادات العسكرية التى تدين بالمنهج العلمانى وبين القيادات الاسلامية فى حزب «الرفاه» وخارجه.

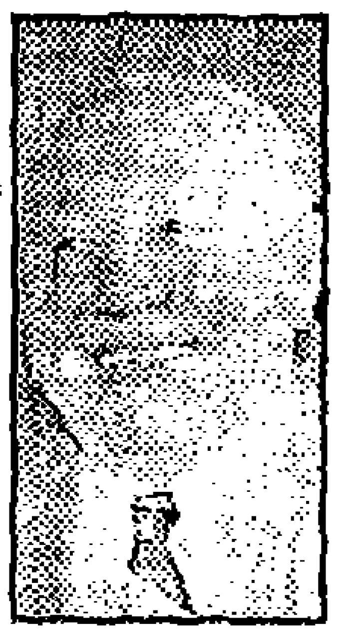
المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلافات بين تشيللر وأربكان حول تسلم رئاسة الوزارة

العسكريون يصعدون حملات الهجوم ضد حزب الرفاة



اربكان



تشيللر

انقرة ـ بيروت ـ رويتر ـ وكالات الانباء:

اعلنت تانسو تشيللر نائب رئيس الوزراء التركى ووزيرة الخارجية انها ترفض اية شروط مسبقة يضعها رئيس الوزراء نجم الدين اربكان لتسليم منصب رئاسة الحكومة إليها.

أوضحت أنه تم الاتفاق مع أربكان على نقل السلطة دون شروط إلا انه عاد واعلن بعض الشروط ومنها تحديد موعد الانتخابات قبل نقل السلطة، وأكدت أمام المجموعة البرلمانية لحزبها امس أنها ترفض فكرة التحالف مع حزب أخر فى الانتخابات البرلمانية مؤكدة قوة حزبها وتمسكه بخوض الانتخابات بمفرده.

وفى إطار الصراع القائم بين العسكريين والإسلاميين ارسل الجيش التركى التماسا لمكتب المدعى العام فى أنقرة أمس لتوجيه اتهام إلى سيفكي يلمظ أحد نواب حزب الرفاة التركى الإسلامى لما اعلنه من أن الجيش معاد للنظام الإسلامي ويقبع تحت سيطرة الولايات المتحدة وقوى أجنبية.

وتستعد القيادات العسكرية فى تركيا إلى تصعيد حملتها ضد حزب الرفاة الإسلامى بتنظيم سلسلة من الندوات تحت عنوان «خطر التيار الرجعى» الذى يقصد به القوى الإسلامية فى تركيا ويحضرها رجال الاعمال والصحافة وأساتذة الجامعات وممثلو النقابات التركية وذكرت وكالة الانباء القطرية أن تلك الحملة ستؤدى إلى زيادة التوتر القائم حاليا بين القيادات العسكرية وحزب الرفاة الذى سبق أن اعترض على ندوات الاستراتيجية العسكرية الجديدة التى بدأت الشهر الماضى.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٦/١٩٩٧

الرفاه يصعد المواجهة مع العسكريين وشعبيته زادت ١٤٠٪ فى الانتخابات البلدية

كتب محمد جمال عرفة:

حقق حزب الرفاه والائتلاف الحاكم فى تركيا، انتصارا مهما فى الانتخابات البلدية التركية التكميلية التى جرت اول يونيو الجارى، حيث فاز الرفاه والطريق القويم بـ ٣٢ مقعدا من أصل ٥٤ مقعدا جرى التنافس عليها (أى ٦١٪ من المقاعد) لتزيد مقاعد الرفاه بنسبة ١٤٠٪ (مقارنة بنتائج انتخابات ١٩٩٤ البلدية) فى المناطق التى جرت فيها الانتخابات، خصوصا العاصمة أنقرة، وتزيد مقاعد الطريق القويم بنسبة ٣٠٪، مما دعا العسكريين والعلمانيين إلى التخوف من أن يقلب الرفاه الموازين ويكتسح مع تشيللر اى انتخابات برلمانية مبكرة.

وتزامن ذلك مع تزايد التصعيد بين الرفاه والعسكريين بشكل غير مسبوق وإعلان قادة حزب الرفاه -علنا ولاول مرة- رفضهم، على الإطلاق، تنفيذ قرارات مجلس الامن القومى التركى الذى يهيمن عليه العسكريون.. مقللين من اهمية رئاسة الاركان التركية التى تقود حملة الضغط على الرفاه، ومذكرين قادة الجيش بان منصب رئيس الوزراء أعلى من منصب رئيس هيئة الاركان، ومن ثم عدم احقية القيادة العسكرية فى فرض إرادتها على الحكومة.

من ناحية اخرى.. كشف نجم الدين اربكان تفاصيل عن اتفاقه مع نائبته تشيللر لتسليمها رئاسة الوزراء الشهر المقبل، تمهيدا لإجراء انتخابات مبكرة فى اكتوبر او نوفمبر القادمين، إذ اكد اربكان أن احد شروط تنازله عن رئاسة الوزارة أن يتم تعديل قانون الانتخابات، بحيث يتم النص فيه على عدم قانونية اى إجراءات قد تتخذ لحظر نشاط اى حزب، وهو شرط طالب به اربكان بعدما تزايدت تكهنات بتآمر العسكريين مع العلمانيين لإعلان قرار -تصيدره المحكمة الدستورية- بحظر نشاط حزب الرفاه قبل إجراء الانتخابات المقبلة، ومن ثم حرمان الرفاه من النشاط السياسى تمهيدا لتصفيته مثلما حدث لحزب جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية!

ومعروف أن هذا الشرط صعب التحقق بسبب قرب فض جلسات البرلمان فى الشهر المقبل.. الأمر الذى يعنى ان أربكان قد يتراجع عن الاستقالة ويستمر فى تحدى القيادة العسكرية.

وحول تفاصيل الانتخابات البلدية التكميلية التى جرت يوم (١ من يونيو) الجارى فى محافظات أنقرة وجوروم ودينزلى وبارطين، كشفت النتائج النهائية، والتى تعد مؤشرا على شعبية الاحزاب فى هذه المناطق قبل الانتخابات المبكرة أن حزبى الائتلاف والرفاه فازا بالعدد الاكبر من المقاعد رغم عدم فوزهما فى هذه المناطق من قبل، إذ فاز الرفاه بـ١٣ مقعدا لتتحسن بذلك نتائجه فى هذه المناطق، مقارنة بانتخابات البلديات السابقة عام ١٩٩٤ بنسبة ١٤٠٪، وفاز حزب الطريق القويم المتحالف معه بـ ١٩ مقعدا ليتقدم

١٩ مقعدا ليتقدم بدوره بنسبة ٣٠٪، فيما تراجعت بقية الأحزاب الاخرى.. إذ خسر حزب المعارضة الرئيسى «الوطن الأم» بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالانتخابات السابقة ولم يفز سوى بـ١٢ مقعدا، كما تراجع الحزب الجمهورى بنسبة ٣٢٪ ولم يفز إلا بستة مقاعد.

وقد اعتبرت مصادر تركية هذه النتائج مؤشرا على ان حزبى الائتلاف قد يحصلان على نسبة تقارب ٤٥ - ٥٠٪ فى الانتخابات العامة المبكرة القادمة، وانهما قد يحصلان على ما يقارب ٣٥٠ مقعدا، الامر الذى سيعطيهما الفرصة مجددا لتشكيل ائتلاف قوى داخل البرلمان يطيل عمر الحكومة عدة سنوات لا تقل عن ٣ - ٩ سنوات، الامر الذى يقلق العسكريين والعلمانيين. وقد دفعت هذه النتائج -على مايبدو- قادة حزب الرفاه إلى تصعيد تحديهم لقادة رئاسة الاركان التركية. إذ اعلن نائب رئيس حزب الرفاه رضا اولوجاك أمس الاول ان الحزب لا ينوى إطلاقا تنفيذ بعض المطالب التى قدمتها المؤسسة العسكرية للحد من نشاطات إسلامية يعتبرها الجيش مناهضة للعلمانية، ووصف بعض هذه المطالب بانها غير معقولة، فيما قلل نائب الرفاه صالح كابوسز من اهمية رئاسة الاركان فى إشارة إلى عدم التزام اربكان بالاستجابة لمطالبها قائلا: إن منصب رئيس الوزراء أعلى من منصب رئيس هيئة الاركان، وإنه بالتالى لا يحق لمجلس الامن القومى فرض إرادته على الحكومة، وإن الحكومة حرة فى تنفيذ توصياته او رفضها.

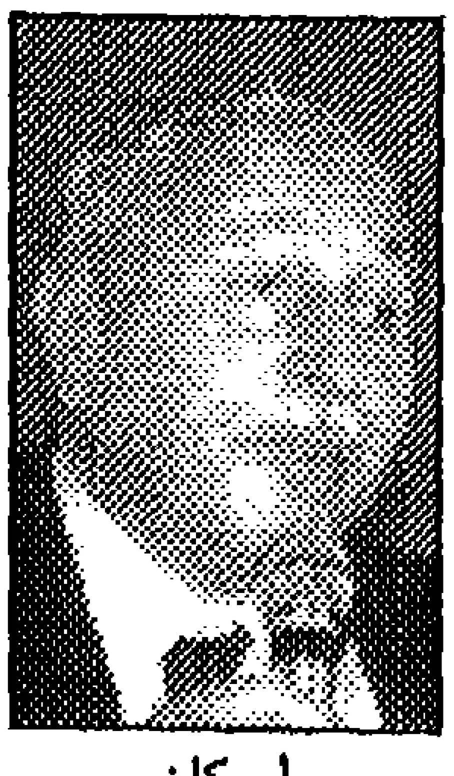
المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٦/١٩٩٧

تركيا
هل تكون الانتخابات المبكرة مخرجا من الأزمة؟

نصف خاسر ونصف رابح خرج رئيس الوزراء التركى «نجم الدين أربكان» من الصفقة التى عقدها مع تانسو تشيللر شريكته فى الائتلاف الحاكم والتى اتفقا فى إطارها على نقل السلطة إلى تشيللر مطلع يوليو المقبل، مع إجراء انتخابات مبكرة ستعقد على الأرجح فى نوفمبر أو ديسمبر المقبلين بدلا من موعدها الأصلى عام ألفين.

النصف الخاسر يرتبط بحالة الاستنزاف التى وضع العسكريون الأتراك نجم الدين أربكان فى إسارها على مدى يقارب عاما، هو عمر الحكومة التى ترأسها المسئول ذو التوجه الإسلامى للمرة الأولى. استهدف العسكريون من وراء ذلك دفع أربكان إلى انتحار سياسى يكون هو أداته وضحيته، من خلال اضطراره إلى اتخاذ قرارات تناقض مبادئه ومبادىء الحزب الذى يرأسه وتلحق الضرر بأنصاره الإسلاميين وتفقده شعبيته دونما لجوء إلى انقلاب عسكرى يحفظ له تلك الشعبية ويضاعفها.



أربكان

وطوال عام تقريبا تواصل السجال بين العسكريين الذين يلاحقون رئيس الوزراء وحزبه وائتلافه الحاكم، بمطالب أشبه بالتهديدات، وبين أربكان الذى يراوغ فى تطبيق تلك المطالب بإحالتها إلى البرلمان للبت فيها، على أمل كسب المزيد من الوقت أو أن يتمكن من إحباطها داخل البرلمان، بما يملكه من أغلبية ضئيلة داخله. وكان رهان أربكان أن يفضى ذلك السجال إما إلى تهدئة الأمور تدريجيا مع العسكريين.. تهدئة تصرفهم عن الاستمرار فى ممارسة الضغوط لتحقيق مطالبهم التعسفية، وإما أن يتصاعد الأمر إلى حد يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة يمكن أن يحقق فيها حزب الرفاه نتائج كالتى حققها فى انتخابات عام ١٩٩٦ وربما أفضل.

وقد تحقق لأربكان ما أراد من اتفاق على إجراء انتخابات مبكرة ولكن وجه الخسارة يعود إلى الوقت الذى استغرقه التوصل إلى هذه الخطوة. فلو كان أربكان توصل إلى اتفاق على الانتخابات المبكرة قبل أربعة أشهر لكانت مكاسبه أعلى وفرصه فى تحقيق نتائج إيجابية عند إجراء هذه الانتخابات أعلى كثيرا مما يمكن أن يتحقق عند إجراء الانتخابات الآن، ذلك أن الضغوط التى مارسها العسكريون على حكومة أربكان تمكنت من إحداث بعض التصدعات فى جبهة أنصار أربكان الذين رأى بعضهم أن رئيس الوزراء اضطر إلى تقديم تنازلات، ما كان ينبغى تقديمها وما كان الإسلاميون سيضطرون لتقديمها فى ظروف أخرى.. بل ذهب نفر منهم إلى القول بأن وجود رئيس وزراء إسلامى التوجه أضر بالإسلاميين أكثر من وجود رئيس وزراء علمانى، لأن وجود الأول وضع أنشطة الإسلاميين تحت منظار الجيش الذى نشط فى محاربتها كجزء من مخطط لمحاربة أربكان نفسه ودفعه بعيدا عن السلطة.

أما الجانب الرابع من الصفقة السياسية فيعود إلى الظروف التى جعلت من الانتخابات مخرجا وحيدا لأربكان وحكومته، من أكثر من مأزق يحيكه العلمانيون والجيش.

فقد جاء الاتفاق على الانتخابات المبكرة استباقا لإجراء بسحب الثقة كان خصوم أربكان يستعدون لتقديمه إلى البرلمان فى ذات التوقيت الذى فقد فيه الائتلاف الحاكم حتى الأغلبية البسيطة داخل البرلمان بعد سلسلة الاستقالات التى أقدم عليها أعضاء الائتلاف من التابعين لحزب الطريق القويم والتى انخفضت بعدد نواب الائتلاف إلى ٢٧٤ من مجموع ٥٥٠ عضواً بالبرلمان.

كما جاء الاتفاق استباقا لدعوى قضائية تطالب بحظر نشاط حزب الرفاه بزعم أنه يحض على نشوب حرب أهلية، وهو أخيرا اتفاق يفوت على العسكريين المزيد من التصعيد لاسيما بعد الاجتماع الأخير لمجلس الأمن القومى الذى شهد تحذيرات مباشرة



تشيللر

لاربكان من عدم تنفيذ المطالب التى اقترحها العسكريون فى فبراير الماضى.

بحسابات الربح والخسارة تلك، يتطلع أربكان وحزبه وتشيللر إلى موافقة رئيس الدولة سليمان ديمريل على نقل رئاسة الوزراء إلى تشيللر، وإلى مصادقة البرلمان على إجراء الانتخابات المبكرة.. والأهم إلى اتفاق ناجح مع حزب الوحدة الكبرى اليمينى ذى التوجه الإسلامى على المشاركة فى الائتلاف حتى موعد انعقاد الانتخابات المبكرة، وذلك لضمان تمتع الائتلاف بأغلبية تمكنه من الاستمرار. وتواجه هذه النقطة بعض الصعوبات المتمثلة فى الشروط التى يضعها زعيم حزب الوحدة الكبرى للمشاركة فى الائتلاف، ومن هذه الشروط: الحصول على حقيبتين وزاريتين لتخفيض النسبة المطلوبة للتمثيل البرلمانى من عشرة فى المئة إلى خمسة فى المائة.

فى حالة موافقة ديمريل ومصادقة البرلمان والاتفاق مع حزب الوحدة الكبرى ستصبح الانتخابات المبكرة المقبلة هى الحدث الأهم الذى يتطلع إليه كل الأتراك، وقد تكون فرصة لحزب الرفاه كى يؤكد أن فوزه السابق لم يكن مصادفة وأنه مازال يحتفظ بشعبية واسعة تعبر عن التوجه الإسلامى للشعب التركى الذى يتحدث العسكريون باسمه ويصورونه رافضا للأسلمة. لكن ما بعد الانتخابات هو غير المؤكد فلا يمكن التنبوء باستمرار ائتلاف الرفاه والطريق القويم، خاصة بعد أن أثبتت سلسلة الاستقالات أن ثمة اتجاها متمرداً على الائتلاف قد يعوق تشكيله مرة أخرى.. وفى هذه الحالة قد تصبح الانتخابات إيذانا بالعودة إلى الدائرة المفرغة ذاتها، التى دخلتها القوى التركية عقب إعلان نتائج الانتخابات السابقة والتى أدت إلى مجىء الرفاه إلى السلطة رغم أنف العلمانيين وما تلى ذلك من تداعيات لاتزال مستمرة.

منى ياسين

الجيش التركي يدّعي على نائب اسلامي «حاول تقويض القوات المسلحة»

يواصل الجيش التركي حملته ضد حزب «الرفاه» الاسلامي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، حيث طالب امس باتخاذ اجراء قانوني ضد النائب عن الحزب شوقي يلماظ بحجة انه القى كلمة سب فيها القوات المسلحة عام ١٩٩٣، في حين اصيب صحافي تركي في كمين نصب له الليلة الماضية امام منزله في القسم الاوروبي من مدينة اسطنبول.

وذكرت وكالة انباء الاناضول ان الجيش تقدم بطلب الى مكتب المدعي العام في انقرة يتهم فيه يلماظ «بالاساءة الى القوات المسلحة ومحاولة تقويضها».

وجاء في الطلب ايضاً ان يلماظ اتهم القوات المسلحة بمناهضة الدين وبخضوعها لسيطرة الولايات المتحدة.

وكان التلفزيون التركي عرض هذا الاسبوع لقطات من كلمة ليلماظ سجلها احد الهواة على شريط فيديو اعتبره يلماظ معالجاً بطريقة يبدو فيه وكأنه ينطق بكلمات لم يلفظها، الامر الذي تحقق فيه السلطات القضائية.

في غضون ذلك افادت شبكة التلفزيون التركية «اي.تي.في» ان محمود اوفور الذي يعمل في عداد صحافييها اصيب بالرصاص ليلة الاربعاء الخميس في اسطنبول.

وأوضح المصدر ان مجهولين كمنا للصحافي امام منزله في القسم الاوروبي من اسطنبول واطلقا عليه النار فاصاباه في الساق واليد.

واعلن اوفور انه تلقى تهديدات خلال الفترة من قبل المدعو علي ياساك المقرب من اوساط اليمين المتطرف، ليتوقف عن تغطية اخبار فضيحة تورطت فيها المافيا حول وجود علاقات بين السياسيين ورجال الشرطة من جهة والجريمة المنظمة من جهة ثانية. (ا.ف.ب-رويتر)

الجيش التركي يطلب مقاضاة نائب إسلامي

خلاف بين تشيلر وأربكان على تبادل منصب رئاسة الوزراء

■ انقرة - رويتر - دب الخلاف بين طرفي الائتلاف التركي الحاكم وأعلن قيادي بارز في حزب الطريق الصحيح (بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر) امس ان اجتماعاً طويلاً عقد ليلة الاربعاء - الخميس مع مسؤولين في حزب الرفاه (الاسلامي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان) لم يسفر عن اتفاق على تشكيل حكومة «انتخابية» تقودها تشيلر.

وأوضح النائب محمد غيوزلوكايا ان حزبه، الطريق الصحيح، يصر على ان يلتزم أربكان وعده بتبادل رئاسة الوزراء مع تشيلر. وقال: «باختصار نريد ان يسلمنا رئيس الوزراء منصبه (...) في حزيران (يونيو)».

وكان اربكان اعلن الاسبوع الماضي انه سيتخلى عن رئاسة الوزراء بحلول نهاية الشهر المقبل لمصلحة تشيلر شرط اجراء انتخابات مبكرة ولكن الطرفين لم يحددا موعداً لها. وتابع غيوزلوكايا ان تشيلر واربكان ناقشا خلافاتهما على شروط انتقال السلطة و«يأملان في التوصل الى نتيجة».

وفي صدد الانتخابات كان مسؤول المجلس الانتخابي اعلن الاسبوع الماضي ان اعداد قوائم الناخبين لاجراء انتخابات مبكرة يمكن ان يستغرق ستة اشهر على الاقل ويكلف ملايين الدولارات. وقال غيوزلوكايا ان هذه «مشكلة تقنية خارجة عن ارادتنا ولكنها تقيدنا في تحديد موعد ثابت» للانتخابات.

في غضون ذلك افادت وكالة «الاناضول» للانباء امس ان الجيش التركي طالب باتخاذ اجراء قانوني ضد نائب اسلامي واتهمه بسب القوات المسلحة في كلمة القاها قبل اربع سنوات. وتابعت ان الجيش قدم طلباً مكتوباً بذلك الى مكتب المدعي العام في انقرة لتوجيه تهمة الى شوقي يلماز عضو البرلمان عن حزب الرفاه «بالاساءة الى القوات المسلحة ومحاولة تقويضها».

وجاء في الالتماس المقدم من الجيش ان يلماز اتهم القوات المسلحة بانها جهاز مناهض للدين يقع تحت سيطرة الولايات المتحدة. واضاف ان يلماز وصف افراد القوات المسلحة بانهم «راقصات» في كلمة القاها في انقرة عام ١٩٩٣.

وفي وقت سابق من الاسبوع الحالي عرض التلفزيون التركي لقطات من كلمة يلماز سجلها احد الهواة على شريط فيديو. ولكن لم يتسن الحصول على تعليق من يلماز الذي لم يغادر دائرته الانتخابية في بلدة ريزي منذ عرض الشريط الذي ظهر فيه يقول ايضاً ان النظام العلماني التركي «مؤامرة مسيحية». وكان يلماز اوضح ان شريط الفيديو عولج بحيث يبدو كأنه ينطق بكلمات لم يلفظها في الواقع وهو الامر الذي تحقق فيه السلطات القضائية ايضاً.

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٧

الجيش التركى يمنع الشراء من المؤسسات «الرجعية»

أنقرة ـ وكالات الانباء : فى إطار حملته المستمرة على الإسلاميين فى تركيا اصدرت رئاسة أركان الجيش التركى تعليمات إلى جميع الوحدات العسكرية بعدم الشراء من مؤسسات السلع الغذائية والكهربائية التابعة للقوى التى وصفتها بأنها «رجعية»، واشارت محطة «إن تى.ف.» الاخبارية إلى ان موقف المؤسسة العسكرية يأتى فى إطار الخطوات التى يتخذها الجيش ضد ماوصفته بالحركات الرجعية مثل فصل بعض الجنود والضباط وضباط الصف من الخدمة وتنظيم الندوات التى تتحدث عن «مخاطر الحركات الرجعية فى تركيا».

من ناحية أخرى بدات خمسة اتحادات نقابية عمالية أمس حركة احتجاج ضد الإئتلاف الحاكم الذى اتهمته بجر البلاد إلى نزاع داخلى وتشمل حركة الاحتجاج التوقف عن العمل وتنظم مظاهرات خلال الايام المقبلة.

تصاعد حدة الأزمة السياسية فى تركيا

تشيلر تهدد بالانسحاب من الائتلاف الحاكم برئاسة أربكان

انقرة - وكالات الانباء: دخلت ازمة الحكومة فى تركيا منعطفا جديدا بسبب الخلافات بين حزبى الحكومة الائتلافية «الرفاة» و«الطريق القويم» حول نقل منصب رئيسى الوزراء من نجم الدين اربكان زعيم الرفاة إلى تانسو تشيللر رئيسة حزب «الطريق القويم».

ذكرت احدى محطات التليفزيون التركى ان تشيللر حددت يوم ١٨ من يونية الحالى موعدا نهائيا لنقل منصب رئيس الوزراء اليها وانه فى حالة عدم استجابة نجم الدين اربكان لهذا الموعد فانها سوف تنسحب من الحكومة.

وأكدت تشيللر تنازل اربكان عن منصب رئاسة الحكومة قبل تحديد موعد للانتخابات البرلمانية المبكرة وهوما يرفضه اربكان حتى الآن.

فى الوقت نفسه اجتمعت تشيللر مع شريكها اربكان فى محاولة للتوصل إلى حل لمسألة نقل منصب رئيس الوزراء إلى تشيللر.

وعلى صعيد الصراع بين الجيش وحكومة اربكان ذكرت بعض محطات التليفزيون التركى الخاصة ان رئاسة اركان الجيش التركى اعطت تعليمات إلى جميع الوحدات العسكرية بعدم الشراء من مؤسسات السلع الغذائية والكهربائية التى تقدم مساعدات لحزب «الرفاة» برئاسة اربكان.

وأعلن امر عسكرى صادر عن قيادة الجيش التركى ان القوات المسلحة التركية كحام للمبادىء العلمانية فى تركيا قررت اتخاذ اجراءات ضد الشركات الخاصة التى تقدم مساعدات مالية للجماعات الأصولية الراديكالية.

واوضح الامر ان الجيش لن يقف مكتوف الايدى امام عودة البلاد إلى رجعية العصور الوسطى ، وعلى صعيد اخر اختطفت مجموعة مسلحة ٨ عمال فى احد مواقع تشييد سد فى احدى مدن محافظة هكارى فى جنوب تركيا.

كما انفجرت عدة عبوات ناسفة فى احد البنوك فى اسطنبول مما ادى إلى لحاق أضرار مادة بالمبنى، ولم تتمكن السلطات التركية من اعتقال الجناة.

٠٠١٤٩٣

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٧/٦/١٩٩٧

إذا لم تتسلم الحكومة قبل ١٨ الجاري

تشيللر تهدد بالانسحاب من الائتلاف وعمال اسطنبول يحتجون على الأزمة الحكومية

هددت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر بالانسحاب من الائتلاف الحكومي الذي يضمها ورئيس الوزراء نجم الدين أربكان إذا لم يسلمها الأخير رئاسة الحكومة قبل ١٨ حزيران (يونيو) الجاري، في وقت شهدت فيه اسطنبول تحركاً عمالياً احتجاجاً على هدر «التحالف الحاكم للوقت على نزاعات حول التيارات الدينية بدلاً من العمل لوضع حل للضائقة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد».

ونقلت الصحف التركية عن تشيللر قولها خلال اجتماع لحزب «الطريق القويم» الذي تتزعمه قولها «إما ان اتولى رئاسة الحكومة قبل ١٨ حزيران الجاري او سنسحب دعمنا للحكومة».

وكانت تشيللر واربكان اتفقا على اجراء انتخابات مبكرة في موعد لم يحدد بعد وعلى نقل مهام رئاسة الحكومة في خلال الشهر الحالي الى وزيرة الخارجية.

على صعيد آخر اقرّ البرلمان التركي أمس الأول قانوناً يقضي باغلاق الكازينوهات خلال الأشهر الستة المقبلة.

وكانت حكومة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان اعلنت العام الفائت انها ستغلق الكازينوهات بعدما قتل عدد من مالكيها في مواجهات بين مجموعات المافيا.

يذكر أن أنقرة سمحت بفتح الكازينوهات في منتصف الثمانينيات لتطوير قطاعها السياحي. وتضم الفنادق كلها كازينوهات في داخلها.

ويمكن ان يؤثر قرار الحكومة على السياحة في جنوب البلاد حيث يتوجه مئتا الف اسرائيلي سنوياً بهدف لعب القمار. من جهة اخرى أضرب عمال وموظفون اتراك في اسطنبول عن العمل امس لفترة قصيرة احتجاجاً على الوضع الحكومي، واتهموا في بيان «التحالف الحاكم بهدر الوقت على نزاعات حول التيارات الدينية بدلاً من وضع حد للضائقة الاقتصادية».

وأوضح البيان الذي تلاه رئيس اتحاد نقابات العمال رضوان بوباك انه «هناك من يحاول ارجاع البلاد الى العصور الوسطى وتقويض الديموقراطية وحقوق الانسان بالاتجاهات الأصولية».

وأشار البيان الى ان حالة عدم الاستقرار الجديدة دمرت الاستثمارات القائمة بالفعل.

وأكد البيان ان «تركيا علمانية وستظل علمانية».

(أ.ف.ب.رويتر)

١٠١٤٩٣

المصدر : الحيــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٦/١٩٩٧

تشيلر تمهل أربكان حتى ١٨ الجاري لتسليمها رئاسة الحكومة التركية

□ انقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ هددت زعيمة حزب الطريق الصحيح وزيرة الخارجية تانسو تشيلر بالانسحاب من الائتلاف الحاكم الذي يرأسه زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان اذا لم يتخل لها عن منصبه بحلول الثامن عشر من الشهر الجاري. ونقلت صحف تركية عنها امس الجمعة تاكيدها هذا الموقف خلال اجتماع حزبي.

وظهرت خلافات بين الحزبين على تبادل السلطة بعدما كانا اعلنا الاحد الماضي اتفاقهما مبدئياً على اجراء انتخابات مبكرة في نهاية السنة الجارية وتخلي اربكان لتشيلر عن رئاسة الوزراء حتى ذلك الوقت. يذكر ان البرلمان وحده يحق له اتخاذ قرار في شان انتخابات مبكرة، بينما يفوض الدستور رئيس الدولة تعيين رئيس للوزراء ولكنه ليس ملزماً تكليف زعيم حزب بعينه تشكيل حكومة.

في تطورات اخرى أقرّ البرلمان التركي امس قانوناً ينص على اغلاق كل الكازينوهات في البلاد على ان يطبق خلال ستة اشهر. واوضحت وكالة «الاناضول» للانباء ان القانون الجديد يلزم وزير السياحة عدم منح اجازات لفتح كازينوهات جديدة بعد اليوم.

وكانت الحكومة التركية اعلنت العام الماضي انها ستغلق الكازينوهات بعدما قتل عدد من مالكيها في مواجهات بين مجموعات المافيا. وكانت السلطات التركية سمحت بفتح كازينوهات في منتصف الثمانينات لتطوير قطاعها السياحي. ويمكن ان يؤثر قرار البرلمان على السياحة في جنوب البلاد حيث يتوجه مئتا الف اسرائيلي سنوياً الى هذه المنطقة وبينهم غالبية تلعب القمار.

وفي اطار الصراع المستمر بين الجيش والعلمانيين من جهة، والاسلاميين من جهة اخرى، اضرب عمال وموظفون عن العمل في مصانع ومكاتب لفترة قصيرة امس احتجاجاً على تصاعد التيار الاسلامي في ظل حكومة اربكان. وتلا المحتجون بياناً مشتركاً في اماكن العمل اتهموا فيه الائتلاف الحاكم بتضييع الوقت بدلا من وضع حد للضائقة الاقتصادية التي تعانيها البلاد. ووقع البيان اتحادان لنقابات العمال يضمان نصف مليون عامل ونقابة عمالية ومؤسستين تجاريتين.

وتجمع نحو ٣٠٠ من العمال والمارة في احد احياء اسطنبول حيث تلا رضوان بوباك رئيس اتحاد نقابات العمال بيان الاحتجاج. وردد العمال هتاف: «تركيا علمانية وستظل علمانية».



خديعة كبرى ان يقال: إن العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة وان الناس في ظلال العلمانية احرار في معتقداتهم وافكارهم وازيائهم وسلوكهم فهذا كله صار من قبيل اللغة في عالمنا الاسلامي وثرثرة جوفاء في محيط امة الاسلام، خصوصا بعد ان تركمت الاحداث في الفترة الاخيرة لتؤكد ان العلمانية في ديارنا الاسلامية تعني إقصاء الاسلام والمسلمين عن كل شيء بدءاً من السياسة حتى السلوك اليومي مروراً بالعقيدة والفكر والاقتصاد والتعليم ومن لم يقتنع «بالاقصاء» ذاتيا فهناك مؤسسات عاتية قادرة على إقناعه عنوة وفي وضع اليسار على رءوس الاشهاد

بقلم الدكتور: حلمي القاعود

«الجندرمة» في خدمة الصليبية؟!

وتركيا المسلمة عاصمة آخر خلافة إسلامية شاهد عيان يستمع اليه العالم كله في اوقات الليل والنهار يؤكد ان العلمانية تقبل جميع الشرائع والملل والمذاهب إلا الاسلام فهو مرفوض مرفوض.. مرفوض!!

بالانتخابات الحرة النزيهة فاز حزب الرفاه الاسلامي باغلبية المقاعد في تركيا ولأنه حزب يعمل بالاسلام ويتعاطى الشريعة الاسلامية فقد وقف العالم الصليبي على راسه وأبى ان يقف على قدميه إلا بعد ازاحة حزب الرفاه عن تشكيل الحكومة التركية وفقاً لدستوري تركيا العلماني وبالفعل رأينا الاحزاب التركية العلمانية ترفض مشاركة الرفاه في الحكم .. وتم تشكيل حكومة علمانية ضعيفة لم يقدر لها البقاء في الحكم غير شهور قليلة قبلت بعدها المؤسسة العسكرية التركية الحاكمة ان يشكل الرفاه حكومة ائتلافية مع حزب علماني (الطريق المستقيم) لتستقر البلاد سياسيا واقتصاديا .. وطوال عشرة اشهر من تولى الرفاه قيادة الحكومة التركية، والعالم الصليبي يهيىء البلاد لزلزال عسكري داخلي او خارجي ومع صبر ايوب الذي يملكه نجم الدين اربكان زعيم الرفاه فإن القوم لم يجدوا بداً من تهديد اربكان بخلعه علانية لأنه في عرفهم تحدى تقاليد العلمانية التركية التي ارساها الخائن التركي «مصطفى كمال اتاتورك» ثم انه اتاح فرصة للمتشددين الاصوليين كي يعبروا عن انفسهم في حكم تركيا العلمانية وقامت المؤسسة العسكرية التركية الحاكمة «الجندرمة» باستدعاء اربكان مرتين لمناقشته طوال ساعات ممتدة من النهار والليل لتحذره وتامره بإيقاف التحدي الاسلامي والتشدد الاصولي وإلا فإن مصيره سيكون معلوماً للعامة قبل الخاصة وطلبت منه عشرين مطلبا من عينه «منع الحجاب» وتقصير مدة اذاعة القرآن الكريم قبل المغرب في إذاعة تركيا من سبع دقائق الى ثلاث دقائق (!!) وإغلاق مدارس تحفيظ القرآن الكريم والائمة والخطباء!!

الحجاب تشدد واصولية، أربع دقائق زيادة عن المعدل في اذاعة القرآن.. حفظ القرآن تعبير عن الاصولية والتشدد في مفهوم الجندرمة ! ومخالفة لعلمانية اتاتورك ! وبالطبع لو ان رئيس الوزراء التركي كان يهوديا ما استطاعوا ان يوجهوا اليه اي انتقاد حين يرتدي الطاقية ، او يصير علي الطعام الكوشير او عدم السير راكبا في الشوارع يوم السبت .. ولكن العلمانية التركية تعني شيئا واحدا فقط هو اقصاء الاسلام واستئصاله ، ولو ادي الامر الي انقلاب عسكري تباركه دول العالم الصليبي وعلي راسها الولايات المتحدة الامريكية.

اذن العلمانية في بلاد المسلمين هي «صلبنة» الاسلام ، ودفع المسلمين الي تقليد العالم الصليبي ، والاقتداء به ، والسير وراءه في ذل وتبعية .. والا صاروا متشددين اصوليين ومتطرفين وارهابيين ايضا.

١٤٩٥

ان مصطلح «العلمانية» في ديار الاسلام يعني «الصلبنة» ولا شئ غير ذلك ، وقد كان «اتاتورك» الخائن يريد اعلان تركيا دولة صليبية بعد إلغاء الخلافة .. كان يريد ان يكون صريحا في خيانته وتبعيته، ولكن اصدقاءه ومستشاريه «وخاصة الاجانب» فضلوا عدم الاعلان واصروا علي حكاية «العلمانية» هذه لخداع الناس في تركيا وبقية العالم الاسلامي..

وبعد سبعين عاما اكتشف المسلمون ان «الغلمانية» تعني «الصلبنة» بكل وضوح وخدمة العالم الصليبي بصورة اوضح.

هل رايتم ما فعلته «الجندرمة» التركية في خدمة الصليبية الدولية؟

لقد احتضنت العدو الصهيوني احتضانا تاما رغم انف رئيس الحكومة المسلم «نجم الدين أربكان» واعلنت عن علاقة عضوية مع الجيش اليهودي تتمثل في تبادل الخبرات والطائرات واقامة المناورات المشتركة والصيانة المتبادلة ، وفتح الاجواء التركية أمام الطيران اليهودي ليضرب اي نقطة في شرق العالم العربي الاسلامي.

في الوقت ذاته تعلن «الجندرمة» التركية عن عدائها السافر لإيران وسوريا والاكراد ، وهو موقف العالم الصليبي ذاته من هذه الاطراف التي لم تعلن صراحة تبعيتها المطلقة له ولزعيمته امريكا.

لم تعد المسالة اذن قائمة علي فصل الدين عن الدولة كما يزعم الزاعمون هنا وهناك ، ولكنها في ضوء الشمس ، رفض صريح للاسلام وما يمثله ... وما علي الذين يريدون العيش بسلام إلا ان يستجيبوا «للصلبنة» وكل مطالبها ، والا حقت عليهم اللعنة والغربة والعذاب المستديم؟

من قال: إن الحروب الصليبية قد انتهت ؟

انها لم تنته ونحن في الحرب الصليبية العاشرة .. وان تغيرت الوسائل والادوات والآلات .. ومن المؤكد ان بعض الجيوش في البلاد الاسلامية صارت ركيزة صليبية ، واصبحت تقوم نيابة عن العالم بدوره في استئصال الاسلام ، وقهر المسلمين ، وها نحن نري اربكان يترك الوزارة مرغما ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المصدر : الحيـــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٧

الجيش يأمر وحداته بعدم التعامل مع شركات يديرها الاسلاميون

تركيا: معلومات عن توصل اربكان وتشيلر الى حل للازمة السياسية لمصلحة "الرفاه"

انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ افادت مصادر قريبة من الائتلاف الحاكم امس السبت انه اصبح في امكانه ان يواصل صراعه مع المؤسسة العسكرية بعدما توصل زعيما طرفيه، رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان ووزيرة الخارجية العلمانية تانسو تشيلر، الى حل لمعضلة «الدجاجة ام البيضة اولا» في شان تداول السلطة بينهما. واضافت ان الاتفاق تم لمصلحة الزعيم الاسلامي.

وكانت الحكومة التي قطعت سنة من عمرها واجهت حملات معادية من العسكريين واحزاب معارضة ووسائل اعلام ورجال اعمال ونقابيين واصبحت مهددة بالانهيار في ظل فشل اربكان وتشيلر في الاتفاق على اسلوب تداول السلطة تمهيدا لاجراء انتخابات مبكرة. وقد اصر اربكان على انه لن يتخلى لتشيلر من منصب رئيس الوزراء الا بعدما توافق شريكته على اجراء الانتخابات في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل وادخال تعديلات دستورية هدفها انقاذ حزب الرفاه، الذي يتزعمه، من ان يتعرض للحظر القانوني. ولم توافق تشيلر على هذه المطالب خوفا من تعرض حزبها، الطريق الصحيح، لمزيد من الغضب من جانب العسكريين. وظل الخلاف بين طرفي الائتلاف على موعد الانتخابات اذ اصرت تشيلر على اجرائها في كانون الاول (ديسمبر) او اذار (مارس) المقبلين. كذلك شمل الخلاف منصب وزارة الخارجية الذي طالب اربكان بان تتخلى عنه تشيلر في حال تعيينها رئيسة للوزراء لمصلحة حزب الرفاه الامر الذي رفضته الاخيرة. معروف ان حزب الطريق الصحيح يحتفظ في الائتلاف الحاكم بحقائب الخارجية والدفاع والداخلية التي تمنح شاغليها عضوية مجلس الامن القومي الذي يعتبر اعلى هيئة تبت شؤون الامن الاستراتيجي للدولة.

وقبل يومين لوحت تشيلر بان حزبها سينسحب من الائتلاف الحاكم في حال لم يسلمها اربكان منصب رئيس الوزراء قبل الثامن عشر من الشهر الجاري. وبعد لقائهما اول من امس اعلنت تشيلر انهما توصلا الى اتفاق على تداول السلطة لكنها لم تحدد اي مواعيد. وامس افادت وسائل الاعلام التركية ان الاتفاق تم لمصلحة الزعيم الاسلامي. وكشف مستشاروه ان تشيلر وافقت على تعديل القانون بطريقة تجعل صعبا ان لم يكن مستحيلا حظر حزب الرفاه الذي تنظر المحكمة الدستورية حاليا في دعوى رفعها رئيس الادعاء العام ضده بتهمة جر البلاد الى حرب اهلية. واوضحت وسائل الاعلام ان التعديل المفترض سيسمح لحزب الرفاه بان ينشط، في حال حظره، مجددا باسم آخر، بينما ينص القانون الحالي على منع مؤسسي وقياديي اي حزب يحظر نشاطه من تشكيل حزب جديد لمدة عشر سنوات. وفي هذا الصدد اشارت مصادر «الرفاه» الى ان اربكان شكل فريقا يضم ٣٠ نائبا من حزبه لاعلان حزب جديد في حال اصدرت المحكمة الدستورية قرارا بحظر حزب اربكان.

في غضون ذلك امرت قيادة الجيش التركي المؤسسات التابعة له بعدم التعامل مع الشركات التي يديرها اسلاميون ووضعت لائحة سوداء باسمائها. واوضحت صحيفة «مليت» الليبرالية اول من امس ان اللائحة تشمل شركات «كومباسان» و«يمباس» و«اولكير» و«اسي» و«ايهلاس» و«بيغينديك» التي يسيطر عليها اسلاميون من كل الاتجاهات. وتملك شركتا «يمباس» و«بيغينديك» سلسلة من المخازن الكبرى و«كومباسان» القريبة من حزب الرفاه شركة ناشطة في قطاعات صناعية وتجارية مختلفة. وتنتمي «اولكير» و«اسيا» الى القطاع الغذائي، اما «ايهلاس» فهي شركة قابضة ذات نشاطات مختلفة وبارزة خصوصا في الصحافة واوساط المال وتملك شبكة التلفزة الخاصة «تي جي ار تي» ووكالة الانباء «اي اتش ايه».

كذلك طلبت رئاسة اركان الجيش من قطاعاتها المعنية عدم قبول هذه الشركات عند تقدمها في حال استدراج عروض محتملة. واتهمت قيادة الجيش في مذكرة سرية ارسلت الى جميع وحداتها هذه الشركات بـ «تمويل الانشطة الرجعية»، وهي عبارة تستخدم رسميا للدلالة على انشطة الاصوليين الذين يعارضهم الجيش بقوة.

وجاء قرار الجيش بعدما اوقفت سلطات الجمارك شخصين لهما علاقة بشركتي «كومباسان» و«يمباس». ففي التاسع من ايار (مايو) اعتقل شخص قادم من المانيا في مطار انقرة وهو يحمل حقيبة بداخلها ١.٥ مليون مارك الماني نقدا تعود الى «كومباسان». واتهم هذا الشخص بالقيام بعملية تبييض للاموال. وفي الرابع من الشهر الجاري اوقف عضو في مجلس ادارة «يمباس» في مطار انقرة وبحوزته ٢٤ كلغ من الذهب المهرب.

فى ظل المساومات المستميتة بين الشركاء الفرقاء:

أربكان يواصل الصراع بين مطرقة الجيش وسندان المعارضة العلمانية

نجح حماة العلمانية فى الجيش والمعارضة بتركيا فى تضييق الخناق تماما حول نجم الدين اربكان.. اول زعيم حزب اسلامي يتولى رئاسة الحكومة فى البلاد منذ اسس زعيمها الراحل مصطفى كمال اتاتورك قبل اكثر من٧٠ عاما. وفى العشرينيات من هذا القرن قامت الجمهورية التركية العلمانية الحديثة على اشلاء الامبراطورية العثمانية المنهارة وتعاقب العلمانيين على زعامة تركيا حتى تولى اربكان الحكم وتعد محاولة تضييق الخناق ايذاناً برحيل اربكان عن السلطة الذى لم يعد سوى مسالة وقت فى ظل المساومات المستميتة بين الشركاء الفرقاء فى الائتلاف الحاكم بين حزب الرفاه الاسلامى بزعامة اربكان وتانسو شيلر زعيمة حزب «الطريق القويم» التي تتاهب للانفراد برئاسة الحكومة بعد تنازل اربكان عنها فى اطار «صفقة» لا تزال تجرى مفاوضات محمومة بشانها.

فاربكان أدرك انه اصبح محصورا فى «ركن» الحلبة السياسية بعد اربعة شهور من الحرب المشتعلة ضد حكومته من جانب تحالف علمانى شديد المراس يضم قادة الجيش الذين يعتبرون انفسهم «حماة» للمبادىء العلمانية للدولة واحزاب المعارضة التى يتصدرها حزب «الوطن الام» بزعامة مسعود يلماظ والتى تتوق لازاحة حزب الرفاه الاسلامى من على راس السلطة مثلما فعل بحزب يلماظ قبل عام مضى.

وفى ظل الصراع وقع اربكان وحزبه «الرفاه» تحت مطرقة الجيش وسندان المعارضة منذ ان اندلعت معركة سافرة بين انصار العلمانية والاتحاد الاسلامى فى تركيا.. وهى المعركة التى بدات نذرها تتطاير فى الافق منذ ٣١ يناير الماضى. حيث استضافت بلدة «سينجان» على مشارف العاصمة انقرة امسية عن القدس تحدث فيها رئيس البلدين عن تطبيق الشريعة الاسلامية بتركيا وايده فى ذلك محمد رضا باقرى السفير الايرانى لدى تركيا.

وما ان انقضت تلك الامسية حتى تطايرت الاتهامات ضد رئيس بلدة «سينجان» والتحريض على الحقد وهى تهمة فى القانون التركى عقوبتها السجن لمدة تتراوح بين ٦ الى ١٢ عاما .. وتحرك سدنة العلمانية لحمايتها فيما نشبت ازمة دبلوماسية بين تركيا وايران انتهت برحيل السفير الايرانى محمد رضا باقرى.

ومنذ تلك اللحظة بدا صوت الجيش التركى مسموعا وبلهجة قوية محذراً من المساس بمبادىء اتاتورك «العلمانية»

وقد تحرك الجيش فى اتجاهين اولهما كان تحركا سريعا باستعراض العضلات لاعادة الانضباط للساحة وتمثل ذلك فى انزال المدرعات لتجوب شوارع «سينجان» يوم ٤ فبراير الماضى.. اى بعد اربعة ايام من امسية القدس.. بينما شددت احزاب المعارضة جهودها لتضييق الخناق على حكومة اربكان فى البرلمان وفى الشارع التركى.

وكان الاتجاه الثانى لتحرك الجيش التركى اطول نفسا واعتمد على دفع حكومة اربكان لاصدار اجراءات صارمة يوقعها زعيم حزب «الرفاه» الاسلامى لتقييد جميع النشاطات الدينية فى كل نواحى الحياة التركية.

وقد تجلى ذلك واضحا فى الاجتماع العاصف الحاسم الذى عقده «مجلس الأمن القومى التركى» يوم ٢٨ فبرايرالماضى لبحث التوتر المتزايد بين حكومة اربكان والعلمانيين والذى اتخذ خلاله.. وفى حضور اربكان.. مجموعة اجراءات مهمة تقوم الحكومة بمقتضاها بحظر النشاطات الدينية التى اجتاحت تركيا منذ وصول حزب الرفاه للسلطة فى منتصف العام الماضى ١٩٩٦.. وان تتراجع الحكومة عن

تشريعات مقترحة لالغاء قوانين علمانية قديمة تمنع النساء العاملات فى مؤسسات الدولة من ارتداء الحجاب واغلاق العديد من المدارس الاسلامية.

يذكر ان مجلس الامن القومى بتركيا هيئة استشارية تضم كبار القادة العسكريين والسياسيين وقد التزمت الحكومات التركية المتعاقبة على تنفيذ توصياته حرفيا وكان الجيش التركى قد قام بثلاثة انقلابات ضد حكومات مدنية بين عامى ٦٠ و١٩٨٠.

ورغم رضوخ اربكان .. بعد قليل من التحفظ لجميع مطالب الجيش التركى واخرها توقيعه يوم الثلاثاء الماضى على اقصاء ١٦١ ضابطا وصف ضابط عن القوات المسلحة لميولهم الاسلامية.. فان ذلك لم يشفع لزعيم حزب «الرفاه» الذى حاول باستماتة وبكل ما اوتى من فنون المناورة والدهاء ان يحافظ على حكومته .. فقد ذهبت جهوده ادراج الرياح التى اشتدت من حوله لتزيحه من رئاسة الحكومة مبكرا وقبل ستة اشهر من الموعد المحدد لتسليمه هذا المنصب لشريكته فى الائتلاف السيدة تانسو شيلر. ففى الوقت الذى كانت تشتد فيه قبضة الجيش حول عنق اربكان وحزبه.. كان تحالف المعارضة بزعامة مسعود يلماظ رئيس حزب «الوطن الام» ورئيس الوزراء السابق يكثف جهوده لتقويض اغلبية ائتلاف «اربكان .. شيلر» فى البرلمان.

وهذا ما حدث بالفعل .. فمع تصاعد «المد العلمانى» فى مواجهة اربكان وحزبه بدا اعضاء حزب الطريق القويم الذى تتزعمه شيلر يعلنون عدم رضائهم عن استمرار هذا الائتلاف بل واقدم ثلاثة وزراء من حزب شيلر على الاستقالة كانت اخرهم السيدة اميلاى سيجين وزيرة الدولة لشئون المراة والاسرة يوم ١٧ مايو الماضى.

ثم كانت الضربة الموجعة يوم ٣٠ مايو الماضى حينما فقد الائتلاف الحاكم بزعامة اربكان الاغلبية المطلقة بفارق صوت واحد اثر استقالة وزير الصحة السابق بلبدييم اكتونة من عضوية حزب الطريق القويم احتجاجا على استمرار تحالفه مع حزب الرفاه.. وكانت سلسلة الاستقالات بدات يوم ٢٦ ابريل الماضى باستقالة وزير الصناعة والتجارة «يالم اريز». وهكذا اصبحت حكومة اربكان لاحول لها ولا قوة ولم يعد امام زعيم حزب الرفاه سوى مساومات مضنية مع شريكته فى الائتلاف تانسو شيلر حول شروط فض الائتلاف الذى قام اصلا على مصالح براجماتية لكلا الطرفين.

فاربكان يريد ضمان انتخابات عامة مبكرة تجرى هذا العام فى اكتوبر او ديسمبر على اقصى تقرير فى حين تريد شيلر ارجاءها الى العام القادم ولتكن فى يونيو بحيث تكون المحكمة الدستورية قد اصدرت حكمها فى القضية المرفوعة ضد استمرار حزب «الرفاه» على الساحة التركية.

والتساؤل الذى بات مطروحا بقوة على الساحة التركية هو .. هل سقوط حكومة اربكان او حتى غياب حزب الرفاه عن الساحة من شانه ان ينهى ما يمكن وصفه بحالة الانفصام التى تعيشها تركيا الان بين العلمانية والاصولية؟

فماذا بعد ان نجح الجيش التركى فى دفع اربكان وحزب الرفاه الى حافة هاوية السقوط الحكومى دون اللجوء الى انقلاب عسكرى قد يبدد مصالحه مع الغرب؟

لقد كان نجاح حزب الرفاه فى انتخابات ٢٤ ديسمبر من عام ١٩٩٥ بتركيا فى الفوزبنصيب الاسد «١٥٨ مقعدا» بمثابة زلزال سياسى اجتاح الساحة السياسية .. وهو الامر الذى وضع حزب الوطن الام.. اليسارى «١٣٣ مقعدا» الى العودة للتحالف مرة اخرى مع حزب الطريق القويم اصبح لديه الان «١١٦ مقعدا» من اجل تفويت الفرصة على حزب الرفاه لتشكيل الحكومة.

لكن اربكان .. بدهائه السياسى نجح فى تقويض حكومة يلماظ شيلر فى ٦ يونيو من العام الماضى.. لكن يلماظ نجح فى اعتلاء موجة العلمانية لدفع اربكان ليلاقى نفس المصير.

وكما ان رحيل اربكان بات مؤكدا .. فان الشىء المؤكد ايضا ان ذلك لن يقتلع جذور «الرفاه» من الشارع التركى الذى اعطاه ٢١,٢٢ فى المائة من اجمالى الاصوات فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ .. كما ان سقوط اربكان لن يحسم المشكلة خاصة ان تركيا مقبلة على القرن الحادى والعشرين فتركيا لها مصالح قوية ومتبادلة مع الغرب سواء فيما يتعلق بمساعيها للانضمام للاتحاد الاوروبى او لدورها المهم فى حلف شمال الاطلنطى .. ناتو الذى يتاهب للتوسع شرقا.

حكومة أربكان تواجه ضغوطا جديدة من مجلس الأمن القومى التركى

أنقرة - وكالات الأنباء : واجهت الحكومة التركية برئاسة نجم الدين أربكان أمس ضغوطا جديدة من مجلس الأمن القومى التركى الذى يسيطر عليه قادة الجيش لإرغامه على مواجهة الأنشطة الاسلامية فى البلاد.

وذكر مجلس الأمن القومى فى بيان له أن المجلس بحث تقييما للاجراءات التى اتخذتها حكومة اربكان لتنفيذ قرارات المجلس التى اتخذها فى ٢٨ فبراير الماضى ضد الأنشطة الاسلامية المتصاعدة فى تركيا.

وصرح الجنرال التركى الهان كيلك بانه لايمكن تغيير مبادئ الديمقراطية التركية العلمانية مشيرا إلى أن تركيا هى البلد الوحيد فى العالم الاسلامى الذى يقيم العلمانية الكاملة.

وذكر شهود عيان أن أربكان غادر مقر الاجتماع دون أن يتحدث مع الصحفيين. وكان مجلس الامن القومى التركى قد طالب أربكان فى ٢٨ فبراير الماضى بتنفيذ ١٨ مطلبا منها غلق مدارس تعليم القرآن والشريعة وحظر الزى الاسلامى للمرأة وعرقلة نشاط رجال الاعلام والاقتصاد ذى الميول الاسلامية.

من ناحية أخرى استمرت المساومات بين أربكان وشريكته فى الائتلاف الحاكم تانسو تشيللر وزيرة الخارجية وزعيمة حزب «الطريق القويم» بشأن موعد الانتخابات المبكرة وتوزيع الحقائب الوزارية بين حزبى أربكان (الرفاه) و «الطريق القويم».

فقد ذكرت مصادر حزب «الرفاه» أن الخلاف بين أربكان وتشيللر بشأن موعد الانتخابات لم يتم حسمه حتى الآن بسبب اصرار أربكان على ضرورة اصدار قانون انتخابى من البرلمان يحدد موعد الانتخابات فى شهر اكتوبر او ديسمبر المقبلين وذلك قبل أن يسلم منصب رئيس الوزراء إلى تشيللر اعتبارا من اول يوليو المقبل فى حين تصر تشيللر على تحديد موعد الانتخابات فى مارس أو يونيو من العام المقبل